مذكرات وزراء الثورة

مذكرات كمال حسن علي ومحمد مرسي وعبد الغني الجمسي وثروت عكاشة وإسماعيل فهمي وعثمان أحمد عثمان وضياء الدين داود وأحمد خليفة وعبد الوهاب البرلسي وحسن أبو باشا

دراسات تشريحية تاريخية نقدية

د. محمد الجوادي

الجزء الأول

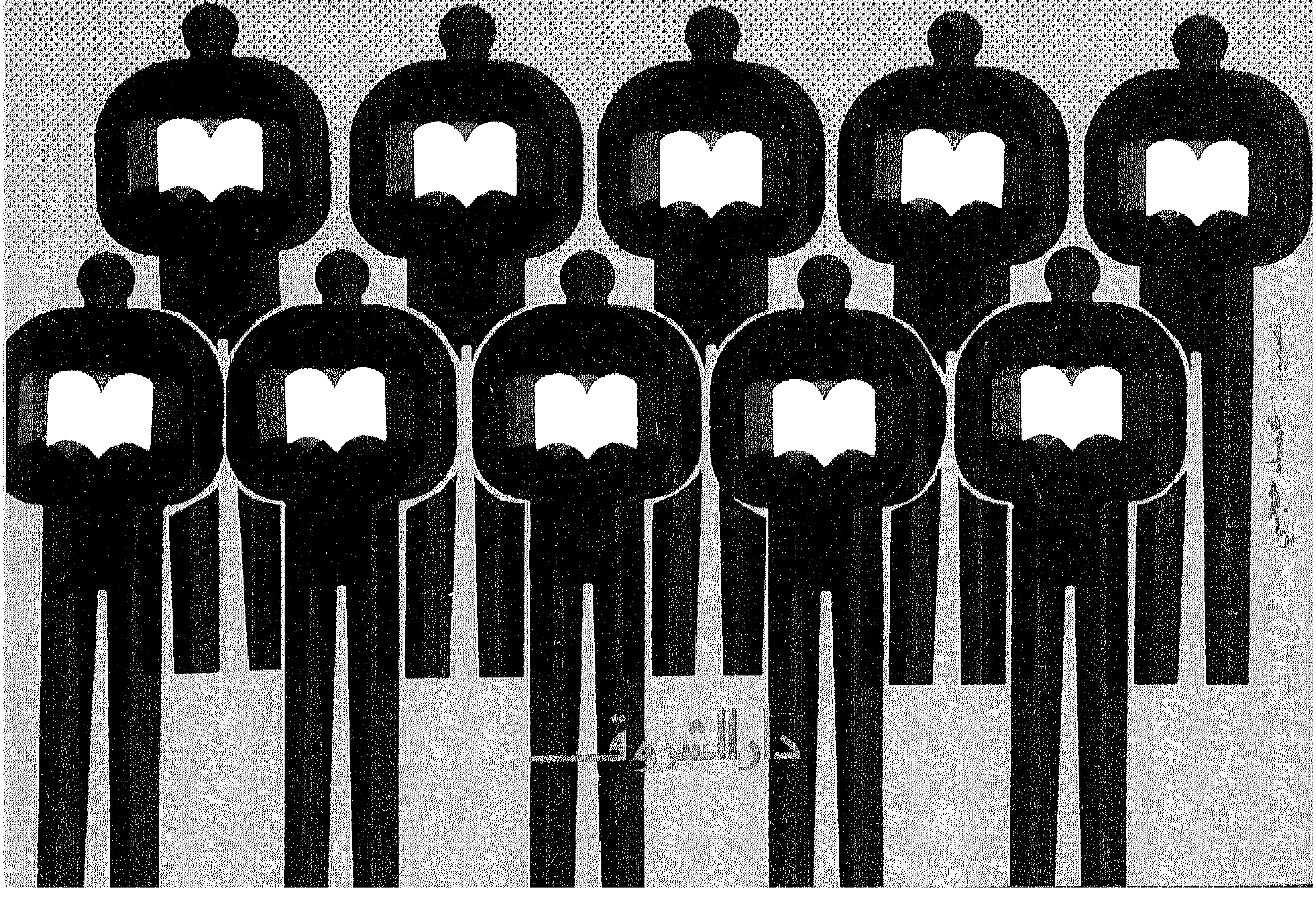

تصميم : محمد حجي

دار الشروق

مذكرات وزراء الثورة

الطبعة الأولى
١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة ١٦ شارع جواد حسني - هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٢٩٣٣٣
فاكس ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تلكس ، 93091 SHROK UN
بيروت . ص.ب ٨٠٦٤ - هاتف ، ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
فاكس ، ٨٦٧٥٥٥ - تلكس SHOROK 20175 LE

مذكرات وزراء الثورة

دراسة تشريحية تاريخية نقدية

د. محمد الجوادي

الجزء الأول

مذكرات كمال حسن على وسيد مرعى وعبد الجليل العمري وثروت عكاشة وإسماعيل فهمى
وعثمان أحمد عثمان وضياء الدين داود وأحمد خليفة وعبد الوهاب البرلسى وحسن أبو باشا

دار الشروق

الغلاف . الفنان محمد حجى
اللوحات الداخلية · الفنان فرج حسن
الخطوط : محمود إبراهيم

إهـــداء

إلى أستاذى الدكتور محمد عبد اللطيف إبراهيم
النموذج الأمثل لليبرالى القيادى فى العقدين الأخيرين

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور عاصم الدسوقى
أستاذ التاريخ الحديث وعميد كلية آداب حلوان

ما زال ثوار يوليو ١٩٥٢ ، والذين عملوا معهم فى مختلف المواقع ، يرسلون ذكرياتهم مع قيادات الثورة ، ويسجلون تجربتهم عن الأعمال التى قاموا بها ، والمهام التى انيط بهم تنفيذها . ويبدو أن المطابع ما تزال فى انتظار المزيد من هذه الذكريات التى تغرى بالقراءة والمتابعة ، بحثا عن الأسرار ، وكشفا للمستتر الذى كان مختبئا فى الصدور فى انتظار اللحظة المناسبة للبوح به . . ومن ثم كانت هذه السلسلة متصلة الحلقات من كتب الذكريات . والحقيقة أن هذه الذكريات تدخل فى دائرة الأعمال الدرامية الروائية أكثر من دائرة العامل العلمى . . لماذا ؟! لأن هذه الكتب تمثل وجهة نظر معزولة عن كثير من الجزئيات ، وتقدم انطباعا شخصيا من خلال زاوية ضيقة من العمل بعيدا عن الساحة العامة للعمل السياسى .

وليس معنى هذا أن هذه الذكريات تخلو من فائدة ، بل إنها تبقى المصدر الوحيد فى غيبة الاطلاع على وثائق الفترة التاريخية . ولكن وفى الوقت نفسه ، فإن ضررها على اكتشاف الحقيقة أكثر من نفعها لأكثر من سبب . ذلك أن هذه الذكريات لاتتفق على رواية واحدة بشأن واقعة أو أخرى . ومَنْ يراجع كل الذكريات مراجعة نصية حول وقائع بعينها سوف يدهش كثيراً لحجم الاختلاف بينها ، ولاختلاف اللغة التى تصف ما حدث ، ذلك أن أصحاب هذه الذكريات يعتمدون فى إرسالها على إجهاد الذاكرة لانتشال ما قد يكون قد استقر فيها من معلومات وتفصيلات ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الذاكرة قد تخون صاحبها ، وقد تنتشل فقط مظاهر البطولة والقوة وتتغاضى عن مظاهر الضعف والتخاذل ، أدركنا مدى انحياز هذه الذكريات ، وكيف أنها دفاعية وتبريرية فى المقام الأول . وعندما يكتب السياسى ذكرياته بعد فترة طويلة من زمن وقوعها ، فإن كتابته تصبح نوعا من التأليف الذى يقوم على التحليل . . ومن هنا يجب أن تخضع كتاباته للمناقشة والنقد ، وهذا ما قام به الصديق الدكتور محمد الجوادى فى استعراضه لذكريات عشرة وزراء من وزراء ثورة يوليو ١٩٥٢ .

أما لمـــاذا اختــار الجوادى هؤلاء العشرة دون غيرهم . . فأمـر يستطيع القارىء النابه أن يكتشفه . . هل يريــد أن يقـدم صــورة متوازنـــة من الشــهادات . . بين المؤيـدين والمعارضين . . بين الـذين صنعوا الثــورة والذين صنعتهم الثـورة . . بين المســتفيد من الثـورة وبين المجـروح منهـا . . إلى أخــر هـــذه المقـابـلات بين الاضـــداد؟! ربما . . . ولعل اعتـذار قــارىء الذكـريـات (الـدكتـور الجوادى) فى مقدمتـه لهـؤلاء الوزراء العشرة عما قدمـه من نقد وتعليق وتعقيب وتحليل وتصحيح وتحقيق ، يؤكد جانبا من مأزق الاعتماد على الـذكريات فى التعرف على الحقيقة وإدراك الحق . . حتى لقد أصبحنا أمام حقيقة لها عشرة أوجه .

هل يعلم الذين يحفظون الـوثائق فى الأدراج خطورة ما أقدمـوا عليه حين يحجبون الوقـائع عن القارىء ويغمطـون حق الباحـث فى المعلومات ؟! هـل أدركوا أنهم بهذا جعلـوا التاريخ أرضـا مستباحـة لكى يـزرع فيها كل واحـد مـا يريـده من معلومـات وآراء؟! ولو أن هذه الكتابات كانت « مذكرات » وليست « ذكريات»، لكانت أفضل بكثير ، ولكانت نسبـة الصدق فيها كبيرة ، وذلك أن « المذكرات » يسجلهـا صاحبها أولا بأول مـع الحدث ، ليس بهدف النشر ، وإنما تقييــدا للحـــوادث من النسيـــان والضيـاع ، وهى فرصـة السيـاسى لابـداء ما لايستطيع ابـدائه علنـا من آراء . ولعل مذكرات الزعيم سعد زغلول ، ومذكرات الزعيم محمد فريد نموذج لما أقول . . فكل منهما لم يجد حرجـا فى أن يكتب عيوبه ويعترف بنقـاط ضعفه كما يراهـا هو ، وقبل أن يراهـا الغير ، بل إن محمد فـريد لم يجد غير الـورق لكى ينفث عليه زفـرات غضبه من الذين تنكبوا طريق تحرير الوطن ، ويصفهم بأقذع الصفات .

لقد مارس الدكتور محمد الجوادى بعض النقد لما قرأ ورفض التصديق المطلق لكل ما هو مكتـوب . . ولم يكن فاوست جيته . . بل كان لـديه ما يقوم به اعـوجاج طريق الذكريات عند بعض المتـذكرين . . وحسنا فعل . . ولابد أن يفعل غيره حتى لاتترك مثل هذه الأعمال مطلقة السراح دون ضبطها بمعيار النقد الذى يصحح الكاتب ويعلم القارىء ، وتبقى الحقيقة الخالصة أملا منشوداً يسعى إليه الباحثون .

د. عاصم الدسوقى

هذا الكتاب

يضم[الجزء الأول من] هذا الكتاب مجموعة من الفصول بدأت كتابتها فى مطلع الثمانينات ، ونُشر أولها فى عام ١٩٨٦ ، ولكنى طوال سنوات قبلها كنت حريصاً كواحد من القراء على أن أتناول بالدراسة والنقد والتمحيص والتحليل فيما بينى وبين نفسى كل المذكرات السياسية وغير السياسية التى يتداولها القراء فى مصر والعالم العربى ، وكنت كثيراً ما أسجل على هوامش هذه المذكرات كثيراً من التعليقات والتعقيبات إلى الحد الذى كان يوحى إلى زوار مكتبتى بعد مطالعة هذه الهوامش أن هذه مذاكرة لمرة ومرتين وأحياناً ثلاث مرات .

وقد أتيح لى أن أنشر بعض هذه الفصول ، ولم يكن يدور بخلدى أن تلقى هذه المقالات ما لقيت من صدى طيب لدى كثير من المثقفين المصريين المستنيرين الذين راودهم معظم ما راودنى بالطبع من أفكار كانت نتيجة أو صدى لقراءة هذه المذكرات السياسية .

وقد تكون لهذا الكتاب أهمية خاصة جداً لأنه يعطينا صوراً صادقة ومعبرة وموحية ودقيقة عن رؤى مهمة جداً للذين شاركوا فى صناعة أو صياغة التاريخ المصرى المعاصر من مواقع متقدمة ومختلفة فى نفس الوقت بل ، ومتباينة ونحن نرى فى النماذج العشرة التى يضمها الجزء الأول من هذا الكتاب روايات متعاقبة عن أدوار محددة قام بها أصحابها فى إطار مسيرة حياتهم العامة يوماً بعد يوم ، ونجد تجسيداً واضحاً لأدوار مهمة جداً فى تشكيل التاريخ كما حدث . . فكمال حسن على يبث لنا فيما كتب من مذكرات شعور العسكرى الملتزم فى ظل حكم سياسى يتولاه زملاؤه وأقرانه من العسكريين الذين وصلوا إلى السلطة من خلال ثورة قادوها ، وها هو الرجل الذى عمل عسكريا محترفا طيلة عشر سنوات قبل الثورة يعمل مرة أخرى عسكريا ملتزما طيلة ربع قرن مع الثورة ثم يتولى بعد ذلك أربعة مواقع متقدمة جداً من دولاب الحكم كما يقولون : مديراً للمخابرات ووزيراً للدفاع ثم وزيراً للخارجية ثم رئيسا للوزراء . . نحن إذن أمام تجربة الرجل الملتزم فى مناخ عام أقل التزاما . . وكمال حسن على هنا يمثل مالا يقل عن ألف من العسكريين المحترفين الذين كانوا أقراناً لقادة الثورة بصفوفهم الأولى والثانية والثالثة ، ولكنهم آثروا البقاء فى مهنتهم الأولى ، وها هو واحد من هؤلاء العسكريين الملتزمين يُتوج حياته فى نهايتها بمالم يصل إليه الثوار الآخرون . . أليست هذه نقطة مضيئة فى تاريخ الثورة تنبىء بكل يقين عن أنها (أى الثورة) لم تؤثر الثقة على الخبرة إلا فى أحيان متقطعة ولأسباب أخرى غير الأسباب الموضوعية حين كانت تتراجع الموضوعية بفعل السياسة والتاريخ ومنطق الصراع إلى المحل الثانى !!

وسنقرأ للقـارىء من مذكرات كمال حسـن على تقديره الهادىء للصراع العـربى الإسرائيلى ولدور القوات المسلحة المصرية وتاريخهـا فى العهود المتوالية فنخرج بصورة أكثر رحابـة وعمقا وشمولا وحثاً على التفكير الواعى والبناء والمثمر.

وعلى اليد الأخـرى تماماً سنجـد ضياء الدين داود بمثـابة السياسـى المحلى الإقليمى القريب من أن يكون مغمـوراً وهو يتقدم الصفـوف بسرعة رهيبة ليحتل فى نهايـة عهد عبـد الناصر مقعداً من المقـاعد الثمانية فى اللجنة التنفيذيـة العليا للاتحاد الاشتراكى العربى بعد سبعة شهـور فى الوزارة ، وبعد أقل من عامين يجد نفسـه أو نجده فى المعتقل . . وهذه مـذكراتـه ، فى كتابين يروى فيهما بتفكير اليـوم حوادث أمس وأول من أمس فيطلعنا على صورة أخرى للنموذج السيـاسى البارز فى عهد الثورة ، وهو نموذج لم يكن ليوجد لولا الثـورة وتنظيماتها السياسية والطليعية ، ولكنه على كل حال نموذج جديـر بالدراسة والتأمل حتى وإن كان من الصعـب أن يتكرر فى المستقبل فى دولة مـؤسسات ، ولكنه قـابل للتكرار فى التنظيمات العقائدية التى لاتدخر وسعا فى سبيل الوصول إلى الحكم .

وفيما بين النموذجين نجد السياسى المحترف بحكم أصوله الاجتماعية ونشأته وهو سيد مرعى الذى بدأ لمعانه السيـاسى قبل الثورة ولم ينطفىء لمعانه فى عهدها ، وهو صـورة حية لتواصل مصر قبل الثورة بمصر الثورة وبمصر ما بعد الثورة ، كما أنه نمـوذج بارز للزعم بأن الثورة لم تفعل أكثر من أنها أعادت صياغة بعض الذهب الذى كان موجوداً قبلها . . وسيد مرعى فى مذكراته يقدم لنا نفسه بكل صدق فى إطار ما قدمته الأحداث بالفعل ، واستطيع أن أزعـم اليـوم بكل اطمئنان أن الزمن لو تقدم بسيد مرعى عشر سنوات مثلاً لكان لعب دوراً كدور فؤاد سراج الدين باشا فى حزب كحزب الوفد . وأنه لو تأخر الزمن بفـؤاد سراج الدين بـاشا عشر سنـوات لكان المرشح الأول للتعاون مع الثـورة على نفس النمط الذى تعاون بـه سيد مرعى ما أتيـح له التعاون . . وقد كانت الفـرص المتاحة أمام سيـد مرعى فى ظل الثورة بمثابـة ترمومتر لعلاقة الثورة بـالقوى السياسية الحقيقة التى كـانت موجودة فى المجتمع المصرى قبل قيامها . . وسيد مرعى فى هذا المجال نموذج بارز للسياسى ذى الكفاءات التكنوقراطية البارزة .

أما عبد الجليل العمرى فهو إلى اليمين من سيد مرعى نموذج بارز للكفاءة الأكثر ظهوراً ، والأسبق إلى الوجود فى المجتمعين : مجتمع مـا قبل الثورة ومجتمع الثورة ، وصل إلى الوزارة منـذ ما قبل الثورة . وكان من أوائل مَنْ سعـت الثورة إلى الإفادة من خبراتهم وزيـراً ونائبـا لرئيس الـوزراء، ولكنه بحكم تنامى التكنوقـراطية فى شخصيته إلى أبعد الحدود وتضاؤل العنصر السياسى فى هـذه الشخصية إلى مالا يزيـد عن خمسة فى المائة كـان أقل قابلية لاستمـرار التعاون مع الثورة من سيـد مرعى الـذى كان يتمتع بمقـومات سيـاسية تكـاد تصل إلى خمسين فى المائة من مجمـوع مقومـات شخصيته العـامة . . وهكـذا نستطيع أن نفهم كيف انتهت علاقة العمرى بالثورة سراعاً على حين استمرت علاقة سيد مرعى بالثورة سجالاً على الرغم من أن العمرى كان نموذج الكفاءة الفنية المطلقة والبعد عن الأصول الاجتماعية التى اعتبرت معاديـة أو على الأقل متنافرة مع العهـد الجديد على حين لم يتوفر هـذان العنصران بنفس القدر لسيد مرعى . . ولكنها طبيعة السياسة التى تُعلى من قدر السياسة نفسها .

وإلى جوار هؤلاء الأربعة نجد قطبين من أقطاب عهد الثورة البارزين يمثلان نزعتين مختلفتين تمام الاختلاف ، ولكنهما يدينان بكل نجاحهما وظهورهما ولمعانهما للثورة على الرغم من أنه كان من الممكن أن يكون لهما شأن أو شأن عظيم لو لم تقم الثورة ، ولكنهما لم يكونا مرشحين للوصول إلى ما وصلا إليه فى عهد الثورة فى ظل استمرار ما قبلها من عهود . . أقصد أن أقول إن الثورة دفعت بهما دفعا إلى مواقع متقدمة جداً كانا يستأهلان ما هو قريب (ولو عن بعد) منهما هذا فى مقابل نموذج ضياء الدين داود الذى لعبت الثورة أو مثل عهد الثورة أكثر من تسعين فى المائة من أوراق وصوله إلى ما وصل إليه . . قد يكون النموذجان اللذان سنتحدث عنهما مدينين للثورة بخمسين فى المائة من فرص النجاح التى اتيحت لهما أو أكثر ولكنهما على كل حال لايصلان فى دينهما إلى نسبة الأستاذ ضياء الدين داود .

هذان النموذجان هما الدكتور ثروت عكاشة الذى يمثل النزعة « الرومانتيكية » والمهندس عثمان أحمد عثمان الذى يمثل النزعة « البراجماتية » ومن أعجب العجب فى تاريخنا المعاصر أن كلاً منهما حين كتب مذكراته المطولة أخذ نفسه ـ لظروف ما ـ بأن يقدم نفسه للناس قدر ما استطاع فى الصورة الأخرى، فالدكتور ثروت عكاشة حريصٌ لأسباب كثيرة على أن يبرز لنا وللتاريخ أنه فعل وفعل واحتال حتى فعل ليسجل ما أتم من إنجازات طيلة توليه شئون الثقافة، أما المهندس عثمان أحمد عثمان فهو حريص كل الحرص على أن يثبت لنا بما كتبه وقدمه للناس فى كتابه تجربتى على أن الحظ حالفه، وأن « بركة دعاء الوالدين» كانت وراء كل نجاح وأنه كان على الدوام بمثابة الرومانسى الحالم بقيم الحق والخير والجمال وهكذا نجد الرومانتيكى براجماتيا والبراجماتى رومانتكياً . . أو قل هكذا اختلطت الرومانتيكية بالبراجماتية فى تاريخ عهد الثورة اختلاطا نظرياً وعلى صفحات الورق فحسب !!

تتبقى بعد هذا أربعة نماذج للتكنوقراطيين المهمين فى تاريخ كل الشعوب فى كل الأوقات وهى نماذج الدبلوماسى النشط ، ورجل الأمن الدءوب ، والمفكر الاجتماعى الحاضر ، ورجل التعليم البارز ومن حسن الحظ أن هذا الكتاب قد وجد لفصوله أربعة يتولون هذه الأدوار ، بل قد تولوها بالفعل لفترات مهمة من عصر الثورة ، فهذا هو السفير إسماعيل فهمى يمثل الدبلوماسى النشط طيلة أربع سنوات (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧) شهدت أهم التحولات السياسية والدبلوماسية فى السياسية المصرية الخارجية طيلة القرن العشرين . . وهو يكتب لنا تجربته على وجه التحديد والتدقيق بكل أمانة وصدق ، ويرينا كيف أن هذا الوطن غنى بأبنائه فى كل وقت ولكل وقت .

وهذا هو اللواء حسن أبو باشا رجل الأمن الديدبان (كما تقول الأدبيات الكلاسيكية) المتحالف مع الأقدار يروى لنا بكل صدق ودقة وموضوعية وسعة أفق ورحابة فكر ونقاء ضمير وجهة نظره التى لم يتحول عنها طيلة حياته الأمنية الحافلة بالمواقف والالتزام والإخلاص والتواصل لكل ما يعتقده حقاً وواجبا .

وهذا هو الدكتور أحمد خليفة القانونى الذى جذبه البحث الإجتماعى كما جذبته السياسة ، وأتيح له موقع فى البرلمان وفى أمانة الاتحاد الاشتراكى وفى الوزارة ثم أتيح له ما هو أهم وأبقى وهو موقع علمى

هادىء مديـراً للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنـائية ، وهو يكتب لنا برؤيـة العالم وقلم المفكر تحليلا قيما ونقداً رائعا لكل مراحل تجربته التى شارك فيها مندفعاً أو مدفوعاً وسعيدا أو مغتبطا ثم مفكراً بعد ذلك كله .

وهذا هو الدكتـور عبد الوهاب البرلسى أستاذ الجامعة الـذى صعد سلم الإدارة الجامعية من عمادة الطب إلى وكالة الجامعة إلى رئاستهـا إلى منصب وزير التعليم العالى ثم عاد ليتولى منصب مـدير جامعة الكويت فنائب رئيس الجامعـة الأردنية فمستشار الجامعة المفتوحة فى القـدس وليمثل بذلك واحداً من أبرز القيادات التعليمية فى الوطن العربى لا فى مصر وحدهـا ، وهو يقدم مذكراته فينقد التعليم الطبى والتعليم العـالى من حيث رآهما من مواقعـه المشرفة على كل التفـاصيل ثم هو قبل هـذا يقدم لنـا صورة دقيقة وواضحة عن علاقة الثورة بكل أجهزتها بالتعليم فى معظم صوره .

وهكذا يمكن لنا أن نقول إن هذا الجزء قد قدم « بانـوراما شبه كاملة » لتاريخ عهد الثورة من واقع ما كتبه عشرة من رجال هذا العهد ، كأنما هذا التاريخ بين يدى القارىء حقيقة لها عشرة وجوه . . ومع هذا فإن للحقيقة الآن هـذه الوجوه على الأقل ، ولهذا فإن المؤلف الذى هو كاتب هـذه السطور الذى هو أنا حفىّ بأن أعد القارىء بأن أقدم له عن قريب الأجزاء القادمة من هذا الكتاب وأرجو القارىء أن يدعو الله أن يوفقنى إلى الـوفاء بهذا الوعد فى أقرب فرصة ممكنة ولاأعتقد أنى سـأكون قادراً على الوفاء بهذا الوعد إلا أن يتعمدنى الله بواسع فضله ورحمته وتوفيقـه ،أقول هذا وأنا استدعى ذكرياتى السعيدة منذ تسع سنـوات حين نُشر أحد فصـول هذا الكتـاب وهو الفصل الخاص بكتاب التفـاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط للأستاذ إسماعيل فهمى ، وأقـوله وأنا استدعى ذكرياتى منـذ ستة عشر عاما وأنا أضع الخطوط الأولى فى كتاب « أوراق سياسية » للمهندس سيد مرعى وقد تابعت قراءته على مدى أيام متواصلة فى إحدى شرفات المبنى القديم لمكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة .

ومع هـذا فكلى أمل فى فضل الله وواسع رحمته أن يـوفقنى إلى مـا بدأت فيـه بالفعل من خمسـة عشر فصلاً أخـرى نتناول مـذكرات المغفـور لهم الشيخ الباقـورى والأستاذ فتحـى رضوان والـدكتور جمال العطيفى والـدكتور عبـد المنعم القيسونى والـدكتور على الجريتلى ومحمـود رياض ومحمـد عبد السـلام الزيات وحسين ذو الفقـار صبرى . كما تتناول مذكرات أعـلامنا الكبار الدكتـور سليمان حزين والمشير الجمسى ومحمـد حـافظ إسماعيل والفـريق أول محمـد فـوزى ومحمـد إبـراهيم كـامل وأمين هـويـدى والمستشار محمد عصام الدين حسونة أمد الله فى أعمارهم جميعا .

بقى أن أذكر للقارىء الكريم أن هذا الكتاب ليس إلا حلقة من حلقات كتابة تاريخنا المعاصر والتى قدمت فيها من قبل كتـاب « التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة » ببـابيه المهمين عام ١٩٨٦ وأرجو الله أن تكـون الطبعة الثـانية من هـذا الكتـاب « الوزراء والـوزارات فى عهـد الثورة » بأبـوابها الخمسة قـد صدرت أو أوشكت على الظهور مع ظهور هذا الكتاب .

كما أرجو الله سبحانه وتعـالى أن يكون كتابى « المحافظون » هو الآخر قـد لقى القبول والتقدير من

القـارىء الكريم ، كـذلك فإنى أرجـو أن تصـدر الطبعـة الثانيـة من كتـابىّ عن « المشير أحمد اسماعيل مايسترو العبور » و« سماء العسكـرية المصرية الشهيد عبـد المنعم رياض » عن قريب إن شـاء الله بعدما حظيت به الطبعة الأولى (١٩٨٥) من قبول حسن .

ولا أنكـر أنى افدت من قـراءة الكتب التى تضمنها هـذا الكتاب ، ولا أنكـر أنى أفدت من إعـادة قراءة هذه الكتب ، ومن الكتابة عنها ومن قراءة التجارب المطبعية لما كتبت عنها مرة بعد أخرى وتجربة بعد تجربة . . ولكنى ساكون أسعد خطاحين يقرأ الناس ما قرأت ويقرءون ما كتبت ويسعدون بمثل ما سعدت .

وأحـب بعـد هذا أن أعتـرف للقـارىء أنى لم ألتـزم منهجـاً واحـداً فى عرضـى لهـذه المذكرات ، ولكنى التزمت روحـاً واحدة فى كل مـا كتبت حول هذه المذكـرات ، وكانت لهذه الـروح ثلاث سمات بارزة يمكن لى أن أسجلها على هذا النحو :

السمة الأولى : هى البحث عن الحقيقة ، فأنا حفىّ أشد الاحتفاء بالحقيقة التى تطالعنا بها مذكرات أى سياسى أو شخصية من الشخصيات العـامة ، وبخاصة أننا كنا ، ومازلنا ، ننتظـر هذه الحقيقة كرأى عام طال تشوقه لأن يقرأ (الحقيقة) التى تمس موقفاً ما من المواقف التى يختلط علينا فيها الحق بالباطل أو الحق بالأحق ، ولهذا فإنى لا أجـد حرجـاً فى أن أنقل فقرات مطولـة من المذكرات عنـدما أحس أن من واجبى أن أطلع القراء على مـا اطلعت عليه فى مـذكرات هذا السيـاسى أو ذاك ، وربما يلحظ القارىء أنى أتـوسع فى المعنى الذى تحيـط به كلمـة «الحقيقة» فأنـا لا أقف عنـد أحداث معينـة أو وقـائع ماديـة فحسب ، ولكنى ألتفت أيضـاً إلى الحقائق التى تتعلق بـالمناخ السيـاسى العام أو الظروف النفسيـة التى أحاطت فيها مضى بصانع القرار على أى مستوى كان . وحين أجد نفسى أمام روايات تتعارض تماماً مع الحقيقة فإنى أوثـر أن أجاهـر فى أدب وحياء بما هو متـوفر عنـدى من وجوه الحقيقـة . وأنا لا أستطيع الزعم أن عندى مـن الوثائق ما يدين السيـاسيين أو يصحح لهم رؤاهم ورواياتهم ، ولكنى لحسن الحظ أتناول الحقائق الثابتة الواضحة من تعـاقب الأحداث التى لا يختلف عليها اثنان حتى لو اضطر البعض إلى أن يروى الحقيقة فى صورة غير صورتها . . وأعتقـد أننى فى كل ما صححت أو عقبت به فى كل هذه الفصول قـد أخذت جـانب الحقيقة . وقد عبر لى أصحـاب المذكرات الذين قـرءوا نقد مـذكراتهم عن امتنانهم لتصحيح المعلومـات الجزئية التى أوردتها والتى سيراها القارىء كثيراً فى هـذا الكتاب ، وليس من شك أنهم حين جانبوا الحقيقة لم يفعلوا هـذا إلا لأنهم اعتمدوا فى كثير من الأحيان على الذاكرة التى قد تخطىء فى شهر وشهرين وفى عام وعامين وفى اسم واسمين وفى ظرف أو ظرفين وفى مكان أو مكانين وفى سبب أو سببين وفى نتيجة أو نتيجتين وهكذا .

السمة الثانية : هى أننى ألقيت كثيراً من الأضواء الخارجيـة والداخلية على النصوص التى يطـالعها القارىء فى هـذه المذكرات . فأمـا الأضواء الخارجيـة فأمرهـا معروف لكل القـراء الذين يشـاركوننى الإحاطـة بكثير من الظروف التى دفعت كـاتب المذكرات إلى تفضيل المنهج الـذى اتخذه فى الحديث عن الموضوعات التى أمسها من قـريب أو من بعيد ، وأما الأضواء الداخلية فأعتقـد أن الله قد وفقنى فيها

إلى حد بعيد حين استطعت فى كثير من المذكرات أن أضىء بعض نصوصها بالبعض الآخر من الفقرات التى وردت فيها قبل أو فيها بعد من نفس المذكرات . ولست أزعم أنى أضفت بهذا الجهد كثيراً من [الفن] للأدب المتداول ، ولكنى قد استطيع أن أزعم أنى أضفت بهذا الجهد كثيراً من [الفهم] للنصوص التى بين أيدينا .

السمة الثالثة : هى أننى حرصت فيها بذلت من جهد على أن أمكن للنصوص المتاحة فى هذه المذكرات من أن تلعب دورها المفتقد فى نسيج التاريخ المصرى المعاصر ، وذلك من حيث حللت هذه النصوص الأدبية تحليلاً زمنياً وموضوعياً يكفل لها الوجود فى مكانها المفترض من الكتاب الكبير للتاريخ المعاصر ، وقد استلزم هذا بالطبع دراسات مقارنة لكل هذه المذكرات والكتب على نحو ما نعرفه فى العلوم البيولوجية بالقطاع العرضى "Transverse section" . ولا أنكر أننى بالإضافة إلى هذا كله عمدت إلى أن أتناول هذه المذكرات كعمل أدبى يستتبع النقد ، ومن هنا فقد تناولته بالنقد ، وكان هذا النقد لحسن الحظ مزيجاً من النقدين الانطباعى والإبداعى من دون أن يرقى إلى أن يكون مما يندرج تحت أى من هذين العنوانين . وهكذا يجد القارىء نفسه ، مع كاتب هذه الفصول ، وهو يقرأ هذه المذكرات بعدسات التاريخ وبعدسات الأدب وقد ازدوجت فى نظارة واحدة ، ثم يجد القارىء نفسه يقرأ هذه الصفحات عن هذه المذكرات وقد امتزجت فيها لمحات من الأدب والتاريخ والنقد والتأريخ .

أما أهم عيوب هذا الكتاب فثلاثة :

العيب الأول : أن كل فصل من هذا الكتاب كان أحد عملين أو أكثر تناولتُ من خلالها شخصية صاحب المذكرات . فأما العمل الأول فهو الترجمة الكاملة لصاحب الشخصية حتى وقتنا هذا وقد أنجزت هذا العمل فيما يتعلق بمعظم هذه الشخصيات ولكنه لم ينشر بعد ، ولا أظنه ينشر عن قريب إلا أن يشاء الله ، وقد نتج عن ذلك ما سوف يلحظه القارىء لأول وهلة من أن كل فصل من هذه الفصول مخصص تماماً (وليس فى المقام الأول) لنقد المذكرات فحسب ، دون تناول صاحب المذكرات ، فإن لهذا كما أشرت موضعاً آخر . وسوف يود القارىء لو كانت كتبى عن تراجم أصحاب المذكرات (التى بدأت العمل فيها فى الحقيقة منذ ١٩٧٩) متاحة هى الأخرى أمامه ، ولكنى لا أستطيع فى الحقيقة أن أقدم مثل هذا العمل إلا بعد أن أنتهى من كثير من الترتيبات المتعلقة بالنشر . وأحسب أن مثل هذا العيب قد يكون مما يميز هذه الكتابة (النقدية) من حيث إنها (تناولت العمل فى حد ذاته) ولكنى مع هذا لابد أن أعترف أنه وإن صادف هذا الخلق ثناء من حيث [الكتابة] فإنه لن يصادف إلا الانتقاد من حيث [القراءة] ، ذلك أنى لو كنت قارئا لوددت لو جاءت المادتان إلى جوار بعضهما ، فهاذا يعنى القارىء فى أن يلتزم له مؤلفه بطريقة علمية تحليلية فى عرضه أو نقده ، إنما يعنى القارىء فى الاستمتاع بالإبداع والحقيقة والتواصل قبل أن يُعنى بنجاح الكاتب فى التزام منهج معين .

العيب الثانى : هو أن بعض الفقرات التى كان القارىء (وربما صاحب المذكرات) يتوقع أن ترد فى ثنايا هذا العرض والتحليل للمذكرات قد اختار لها كاتب هذه السطور أن ترد فى سياقها الأنسب ضمن حديثه عن تراجم كُتاب هذه المذكرات فى الكتاب (أو الكتب) التى لم تصدر بعد ، وهكذا نجد هذا العيب مرتبطا تماماً بالعيب الأول .

العيب الثالث : أن القارئ سيلحظ بلاشك أن كاتب هذه السطور كان شأن كل الشباب أكثر تحاملاً فى المقالات التى انتهى من كتابتها فى مرحلة مبكرة (١٩٨٥ مثلاً) منه فى المقالات التى كتبها أخيراً (١٩٩٤ مثلاً) ، وليس من شك أن عذره فى هذا واضح جداً فهو قد انتقل خلال هذه الفترة من مرحلة سنية إلى مرحلة أخرى مختلفة تماماً ، دعك من أن عمره الذهنى والفسيولوجى يتقدم بأسرع مما يتقدم عمره السنى حتى ليسرع به إلى الشيخوخة قبل الأوان .

ولكن هذا العذر لا يستطيع أن يقنع القارئ الكريم بهذا التفاوت فى روح الإنصاف التى كتبت بها هذه الفصول ، ولعل أقصى ما يملكه كاتب هذه السطور من عذر هو الاعتراف بهذا العيب فى المقدمة ثم تسجيل تاريخ الانتهاء من كتابة هذه الفصول فى مطلع هذا الكتاب وقبل أى فصل من هذه الفصول ، وأنت يا سيدى القارئ ترانى أقول «تاريخ الانتهاء» لأنه حدث أنى بدأت كتابة بعض هذه الفصول (مثلاً) ولم أتمه إلا بعد ثمانى سنوات .

وسيجد القارئ الكريم فى نهاية الكتاب وقبل الفهرس بيانا ببليوجرافيا بهذه المذكرات ودور النشر والطبعة التى اعتمدنا عليها فى الإشارة إلى أرقام الصفحات ، وقد رتبت الكتب فيه حسب تاريخ صدورها ، وسوف يلاحظ القارئ أن المذكرات التى تناولها هذا الجزء قد صدرت عن ستة من الناشرين المصريين ، وقد صدرت مذكرات ثمانية من الوزراء عن دور النشر الخاصة بينما صدرت مذكرات اثنين منهم عن دور النشر المملوكة للدولة أو مجلس الشورى ، فقد أصدرت دار الشروق مذكرات كمال حسن على ومذكرات عبد الجليل العمرى ، ونشرت مكتبة مدبولى مذكرات اسماعيل فهمى وثروت عكاشة ، أما المكتب المصرى الحديث فقد نشر «أوراق سياسية» لسيد مرعى ، و«صفحات من تجربتى» لعثمان أحمد عثمان ، وأما الهيئة العامة للكتاب ، ودار الهلال فقد نشرتا على التوالى كتاب الدكتور أحمد خليفة «الرأى والرأى الآخر» ومذكرات حسن أبو باشا «فى الأمن والسياسة» . وهناك بالإضافة إلى هذا ناشران اتسما بالناصرية وهما دار المستقبل العربى وصاحبها الوزير السابق محمد فائق ، وقد نشرت كتاب د. عبد الوهاب البرلسى ، ودار الموقف العربى لصاحبها الأستاذ عبد العظيم مناف ، وقد نشرت كتابى الأستاذ ضياء الدين داود .

ولاشك ـ مرة ثانية ـ أن هذا الكتاب حافل بكثير من العيوب والمآخذ التى أرجو القارئ الكريم أن يدلنى عليها ، على أنى أعتقد كذلك أن أسوأ عيوبه ستكون فيما يفتقده ، أى فيما ظن القارئ أنه سيجده على صفحات فصول هذا الكتاب ، فإذا به لا يجد ما يتمنى . ولهذا فإنى أتمنى من القراء الكرام أن يدلونى على ما يتمنونه فى الأجزاء التالية من هذا الكتاب .

وأحب أن أذكر للقارئ كذلك أنى لم أكتب هذا الكتاب من وجهة نظر تاريخية فحسب ، ولكنى كتبته أيضا وبنفس الدرجة من الاهتمام والحفاوة ليكون واحداً من مجموعة من الكتب التى أدرس بها وفيها ولها فن كتابة التجارب الذاتية ، وفن كتابة المتراجم سواء للذات أو للآخرين . . ولعل هذا يذكرنى الآن أن أدعو الله فى كل حين إلى أن يوفقنى إلى الانتهاء من مجموعة هذه الكتب التى انتهيت من كثير من فصولها على فترات متعاقبة ، والتى تشمل كتابين هما « فن كتابة التجربة الذاتية » « وفن كتابة الترجمة الذاتية » فضلاً عن مجموعة من الكتب التى تضم الدراسات التطبيقية بتناولها مذكرات العلماء

والحكام والأدباء والصحفين ، ومن بينهـا كتاب أوشكت على الانتهاء منه عن مـذكرات المرأة المصرية المعاصرة .

ولهذا فإن الكتاب الـذى بين أيدينـا لايخلو من أن تتصارعـه حلقات الدراسـات التاريخيـة والأدبية والنقدية ، وكأنى بهذه الحلقات الثلاث تتقاطع عليه فتبدو وكأنها دراسة تشريحية كما ينبىء هذا العنوان الفرعى للكتاب الذى يجده القارىء على الغلاف .

بقى أن أشيـد بأستاذى الـدكتور عـاصم الدسـوقى الذى تفضل بقـراءة تجارب هذا الكتـاب رغم مشاغله المتعـددة وقد تفضل فنبهنى إلى ضرورة الالتزام بالأسلـوب العلمى فى التخلى عن ذكر الألقاب قبل اسماء الاعلام ، ولهذا يجد القارىء أنى التزمت فى الكتاب بهذا الخلق العلمى على حين أن المقالات كانت عنـد نشرها حافلـة بألقاب من قبيل الدكتـور والمهندس والأستاذ والسفير واللـواء والفريق أول والمغفـور له . . إلخ ، ولايسعنى إلا أن أقـدم الشكر الجزيل لسيـادته على هـذه المقدمـة الكريمـة التى أضاف بها مدخلاً فى غاية الأهمية والحيوية لهذا الكتاب فضلاً عما حوته من حكمة التاريخ وفلسفته .

وبقى (ثانيا) أن أعترف باننى أحب الوزراء العشرة الذين كتبت عنهم فى هذا الكتاب حباً شديداً، وليس من شك فى أن حبى لهم يتفاوت بمقدار ما أحبوا مصر ، ولكنى على يقين أنى أحبهم جميعا لأنهم جميعاً أحبـوا وطنهم بكل ما وسعهم قدراتهم ، وكلنا نخطـىء ونصيب ونرى ما نرى ويغشى علينـا ما لايرى ولكننا نتذكر وننسى ، وكلنا نتذاكـر ونتناسى ، وكلنا يحب ويكره ،وكلنا يُحَب ويُكره ، ويبقى لنا ومن بعدنا هذا الوطن الجميل الذى ندعو الله سبحانه وتعالى له فى كل حين بأن يبقى ملاذاً لنا ولكل الناس من خلقه كما بقى كـذلك ،وبقى أيضا أن اعتذر لكل هؤلاء الـوزراء العشرة ولذويهم عن كل ما لابد منـه للقلم حين يقصد النقد والتعليق والتعقيب والتحليل والتصحيح والتحقيق . . وعـذرى هو بـالطبع شرف مقصـدى الذى لا أظننى فى حـاجـة إلى تكـرار الحديث عنـه وقد رآنى القـارىء أتنـاول الكتابات المختلفة لكـافة الاتجاهات والتوجهات السياسية والفكريـة . . ومع هذا فإنى أكرر اعتذارى سلفاً .

بقى أيضاً (أو ثـالثا) أن اعتذر للقـارىء عن كل موضع أسهبت فيه وكـان يظنه جديـرا بالإيجاز ، وعن كل موضع أوجزت فيه وكان حفيا بـالتوسع والتفاصيل وعذرى فى ذلك أننى أشرت إلى المصادر الأصلية وطبعتها وصفحتها .

بقى (رابعاً) أن أتقدم بالشكـر لأسرة دار الشروق وعلى رأسها المهندس إبراهيم المعلم رئيس اتحاد الناشرين العـرب وأن أشكر الأخ الأستـاذ أحمد الزيادى مـدير عـام النشر فى دار الشروق على جهده فى قراءة نصـوص هذا الكتـاب وتنقيتها من كثير من الشوائب ،وأن اشكـر الأخ حسام أحمد كمال عنـايته الشديدة بخروج هذا النص على هذا النحو الجميل .

هذا وبالله التوفيق

د. محمّد الجوادى

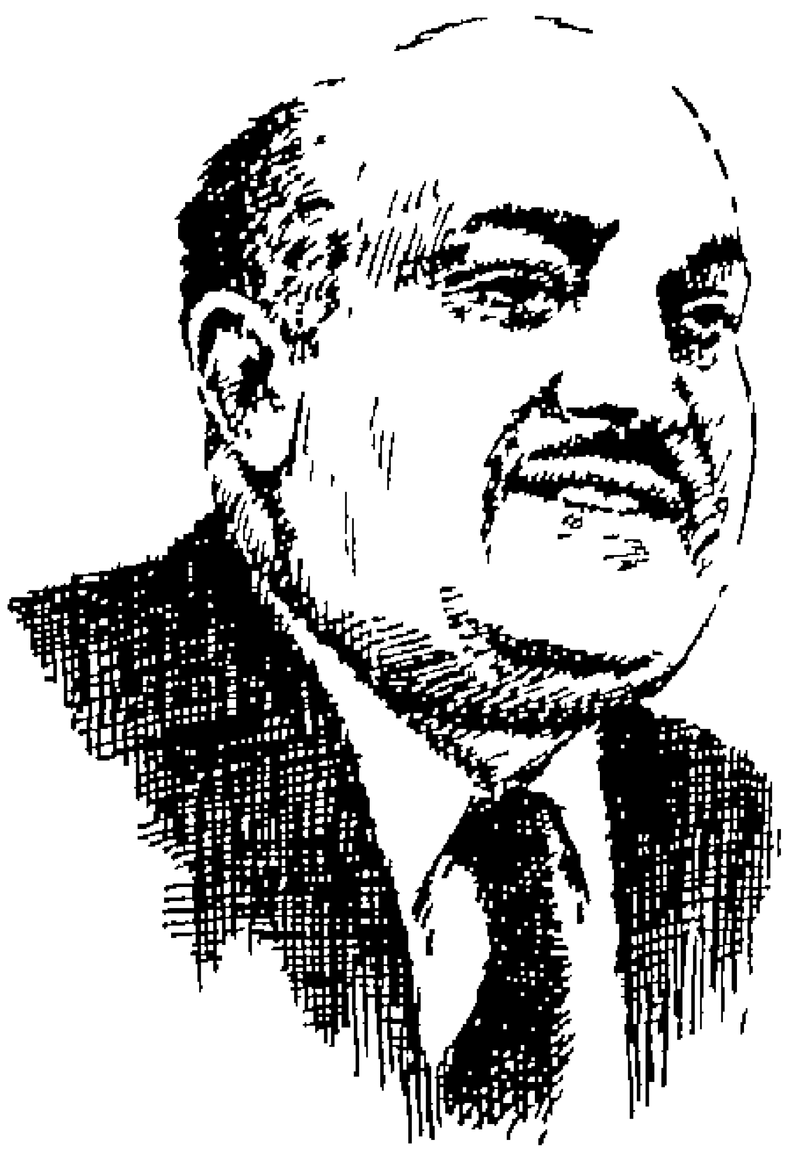

الفصل الأول
مشاوير العمر
للمغفور له الفريق أول كمال حسن على

(١)

لاشك أن كتاب الفريق أول كمال حسن على «مشاوير العمر» هو الكتاب الوحيد من بين كتب السياسيين التى كُتبت بعد الثورة ليبقى بين أيدى المؤرخين مرجعاً دائماً على نحو ما فعل الدكتور محمد حسين هيكل بكتابه «مذكرات فى السياسة المصرية» . ويكاد هذا الكتاب أن يطاول كتاب الدكتور هيكل من حيث الإلمام الواعى بالتفاصيل الهامة فى مجريات الأحداث على الرغم من أن احتلال مؤلفه لموقع متقدم فى الصفوف الأولى جاء فى سن كبيرة نسبياً إذا ماقورن بالدكتور محمد حسين هيكل ، ولكننا لابد أن نذكر طبيعة الفرق بين عهدين ، عهد كانت الطبقة الحاكمة فيه ثابتة بل ومعروفة سلفاً ، وكان طريق السياسيين يبدأ مبكراً ، وعهد آخر كانت صفوة العسكريين القريبين من السلطة من أكثر الفئات تعرضاً للقصف بسبب وبدون سبب .

وقد كان كمال حسن على الوحيد فى مصر وربما فى العالم كله الذى جمع بين خمسة مناصب رفيعة ، قيادة أحد الأسلحة الهامة وهو سلاح المدرعات ثم رئاسة جهاز المخابرات ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية ورئاسة الوزارة . وقد بقى هذا الرجل فى هذه المواقع فى الصف الأول تماماً عشر سنوات كاملة ومتواصلة (٧٥ ـ ١٩٨٥) وقريباً جداً من الصف الأول (٧٠ ـ ٧٥) فى السنوات الخمس التى سبقتها ولكن الذى لاشك فيه أن كمال حسن على كان أبرز نموذج فى حياتنا السياسية المعاصرة للمحظوظ بعد فوات الأوان .

ومع هذا كله كان وجوده فى هذه المواقع كالنسيم العليل ، وقد ملأ كل هذه المناصب بما لم يكن متصوراً له من أحد أن يملأه ، ويكفى على سبيل المثال أنه خلف المشير الجمسى فى وزارة الحربية حين كانت أذهان الناس كلها مملوءة بأن الفريق الجمسى سيظل وزيراً للحربية مدى الحياة . . على حين كان الناس لا يعرفون مَنْ هو مدير المخابرات ، وبالتالى لا يعرفون الفريق كمال حسن على كواحد من القادة العسكريين القريبين من السلطة جداً .

على هذا النحو سيجد القراء متعة لا تعادلها متعة وهم يقرأون «مشاوير العمر» فيجدون فيها تفكيراً ابتكارياً من نوع ممتاز ، يعرض المعلومات التى يعرفونها والتى لا يعرفونها ثم يخرج من هذه المعلومات إلى أحكام يصعب على كثيرين من القراء أن يتقبلوها للوهلة الأولى رغم صوابها الشديد ، ولكنهم حتى وإن رفضوها يقرون فى تسليم شديد بمدى قدرة كاتب هذه المذكرات على التحليل الدقيق والعرض الحىّ لوقائع متعددة تباعد بها الزمان .

(٢)

وليس من شك فى أنه قد استعان بمجموعة كبيرة من أفضل المعاونين مكنته من أن يقدم هذا الكتاب على هذا النحو المشرف ، ولكن العظمة الحقيقية أن كمال حسن على قد أجاد إدارة أفكار هذه المجموعة وصهرها فى مشاوير العمر ، ومع هذا فقد كانت هذه الصياغة بحاجة إلى شىء من عناصر إعادة الترتيب لإحداث التشويق المطلوب فى كتاب ضخم كهذا الكتاب ، فقد كان المؤلف خليقاً بأن ينتبه مثلاً إلى أن يقلب الوضع فى الهامش والمتن فيجعل متن الكتاب مخصصاً لذكرياته هو ، ويجعل الهامش حافلاً بالآراء التاريخية الموجودة فى كتب التاريخ العام ووثائقه . ولكن صاحب الكتاب للأسف اتبع الأسلوب العكسى على طول الكتاب فكان يروى الأحداث من وجهة نظر التاريخ العام ، ثم يعقب عليها بذكرياته الشخصية فى الهامش ببنط صغير مع أن المفروض أن الكتاب يحكى لنا مشاوير عمر كمال حسن على وليس مشاوير عمر التاريخ القومى أو العالمى أو تاريخ الأساطير اليهودية أو اليونانية . قد يمكن لنا أن نتلمس العذر فى ذلك بالتواضع الشديد عند الرجل العظيم ، ولكن الكتاب نفسه لا يقبل مثل هذا العذر ، لأن التأليف هو التأليف مهما كان قدر المؤلف ومهما كان قدر تواضعه كذلك .

لا أريد أن أضيع وقت القارىء فى الاستشهاد على هذا الخلق البارز فى هذه المذكرات ، ولكننى واثق أن القارئ قد اعتراه ما اعترانى فى كل فصل من فصول مشاوير العمر وهو يستمتع بتواصل السياق الممتاز مع مذكرات ممتازة .

(٣)

بيد أن أهم ما يميز هذه المذكرات هو إلمامها الوافى بالجوانب المختلفة بل والمتناثرة للموضوع الواحد ، وهذا أمر طبيعى فى رجل قضى السنوات المتقدمة من عمره فى أكثر المواقع تقدماً فى بلده وفى العالم . وحين يروى صاحب المذكرات واقعة من الوقائع التى اشترك فيها فإنه **يحرص على أن يروى ما حدث فعلاً لا ما يتخيله هو من موقف كان جديراً بالحدوث** ، فلا ينسب إلى نفسه أفضالاً أو أقوالاً لم تحدث ، ومع هذا يعقب المؤلف بأنه كان يود أن يقول كذا أو كذا . . وسأقتطف للقارىء فقرة تنبئنا عن هذا الطبع بصورة معبرة جداً حين يروى قصة حواره مع عبد الناصر أثناء حرب الاستنزاف فيقول : «أذكر أن زارنا فى الجبهة مرة الرئيس جمال عبد الناصر فى قيادة الفرقة ٢١ . كان واضحاً من

أحاديثـه أن مثل هذه الأفكـار قد سممت على الرجـل تفكيره ونغصت عليه حياتـه ، وقد هـاله حجم كارثـة النكسة غير المتوقع . و قد رافقـه فى زيارته الفريق محمـد فوزى وزير الحربية والفـريق عبد المنعم رياض رئيس الأركان . وفى مكتبى قدمت له تقريراً عن موقف الفرقة ، لم يكد يستمع إليه حتى سألنى فى نبرة ذات مغزى :

ـ أين كنت يا كمال أثناء حرب ٦٧ ؟!

وأجبته إجابة مباشرة :

ـ كنت أقود اللواء الثانى المدرع من الفرقة الرابعة . عندئذ سألنى سؤالاً كمن تذكر شيئاً سمعه قبل ذلك : لماذا لم تستخدم الدخان الذى تولده الدبـابات ذاتياً وقت الغارات الجوية لتخفى دباباتك وتقلل خسائرك؟! وبحكم أنى ضابط يعرف حدود لياقة مخاطبـة رئيس الدولة ، عزفت عن أن أقول له : وهل تعتقد يا سيادة الرئيس أن ضابطاً برتبة العميد وخريج أكاديميات الاتحاد السوفييتى وأوكلت له القوات المسلحة قيـادة لواء مدرع ، هو من السـذاجة بحيث تغيب عنه مثل هذه البـديهية ؟! لذا أجبته بطـريقة مباشرة للمرة الثانية : «يا سيادة الرئيس لم تكن غارات يـوم ٦ يونيو بالغارات العادية . . لقد استمرت فى ذلك اليـوم ثمانى ساعـات وخمس دقائق . . وكـان اتجاه الريح شماليـاً بينما كنا نتحـرك من الشرق إلى الغرب . . فلن يتمكن الدخان من إخفاء هذه الأهداف المتحركة . هذا فى الوقت الذى كان ما معنا من الوقـود لا يكفى لكل هذه التحركـات العرضية الـزائدة وبالتالى لم يكن يكفيهـا لإنتاج الدخـان الذاتى المطلوب» . ولما سكت الرجل أردفت قائلاً : لقد دونت كل هـذه التفاصيل فى تقريرى الذى رفعته إلى القيادة العامة وأنا مازلت جريحاً فى مستشفى المعادى .

وهنا رد علىَّ بكلمات أعترف بأنها أصابتنى وقتها بصدمة عنيفة : قال مامعناه إنه لم يقرأ تقاريرنا وإنما اكتفى بقراءة تقارير الجانب الإسرائيلى . إذن فقـد استقى الرجل معلوماته وملاحظـاته من العدو الذى يعرف كيف يحشو كـل سطر يكتبه عن المعركة بلغـم مدمر من ألغام الحرب النفسية ، ليحطـم معنويات القـوات المسلحـة وضبـاطهـا الـذين يعلم عنهم تمامـاً أنهم لن يسكتـوا عن الانتقـام لاسترداد أرضهم واعتبارهم معاً . وطبعاً أفضل أسلوب كان العدو يتبعه فى حـربه النفسية هو إحداث الوقيعة بين هؤلاء الضباط وقياداتهم . وانصرف عبـد النـاصر دون أن أعلق بشىء على كلماتـه وإنما كـان مـائة استفسـار واستفسـار تعتمل فى نفسى ، كنت تـواقـاً لتـوجيههـا إليـه أو على الأقل نحـو المسئـولين عن كـارثـة الانسحاب . كان بودى أن أسأله هو بشخصه وقد عانـى بنفسه أثناء حصار الفالوجا من الانفصالية بين القيادات العسكرية والسيـاسية ـ أسأله مثلاً لماذا قبلتم أن تدخلـونا الحرب وأنتم تعلمون بكل المقاييس أنها سوف تنقلب إلى مجزرة فى صحـراء سيناء إذا مـا فقدنا الغطـاء الجوى ؟! وكان بـودى أن أسأله لماذا أصدر المشير هذا الأمر الخاطىء بالانسحاب دون أن يكون فى ظهر القوات ما يخشاه من الانسحاب ؟! فالموقف يختلـف تماماً عنه سنـة ٥٦ حين كان يخشى فيـه من دمار القـوات فى سيناء إذا قطعتهـا القوات

البريطانية والفرنسية عند القناة ! كان بودى أن أسأله لماذا لم يصدر الأمر من البداية بالانسحاب إلى المضايق والتمسك بها بفرق المشاة التى هى أجدر بالتمسك بالأرض فى غياب الغطاء الجوى من الدبابات المكشوفة والمعرضة للدمار من الجو ؟ لقد حدث أن أمسكت هذه المشاة من قبل بالأرض فى عام ٥٦ فى أماكن كثيرة منها مضيق متلا وكبدت العدو فيه خسائر فادحة خرجت عن تحمله ، وقبل ذلك تشبثت أنت بنفسك « يا سيادة الرئيس » بالفالوجا ! فما الذى حدث إذن ؟! كان بودى أن أسأل عبد الناصر كل ذلك وأكثر من ذلك ، ولكن للأسف كان فى ذلك الوقت قد وصل هو نفسه إلى الوضع الذى عانى منه ذات يوم وثار من أجله ، فقد صار فى وضع المسئول الكبير الذى يسأل ولا يُسأل ! وأعترف اليوم أن هذه لم تكن خطيئة عبد الناصر وحده وإنما كانت خطيئتنا جميعاً كباراً وصغاراً . . وكبارنا بالطبع قبل الصغار . . إذ لم يجرؤ واحد منهم على أن يبلغ عن موقفنا المحزن عندما صدر أمر الانسحاب الخاطىء . بل إن كثيراً منا بلغ به الأمر أن خشى أن يصحح زلة لسان صدرت منه عندما قال للمشير فى مكالمة تليفونية إن لواءات الفرقة الرابعة مازالت متمسكة بالمضايق بينما كانت بضع دبابات من هذه الفرقة قد عبرت إلى الضفة الغربية من القناة ، بل إن اللواء الميكانيكى للفرقة قد وجه إلى هاكستيب بشرق القاهرة وبأوامر منه هو شخصياً . ومن عجيب الصدف أن الموقف فى يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ كان يشبه تماماً الموقف يوم ٦ يونيو من عام ١٩٤٤ عندما بدأ هجوم الحلفاء الكبير على نورماندى فى الحرب العالمية الثانية وخشى قادة هتلر أن يوقظوه من النوم ليبلغوه بهذا الخبر لأن الخبر سوف يضايقه!

ثم يروى صاحب المشاوير واقعة أخرى لها أهميتها الكبيرة فى تاريخنا العسكرى فيقول : «وأذكر مع حرب الاستنزاف موقفاً آخر لعبد الناصر فى زيارة أخرى ميدانية للفرقة ٢١ مدرعة ، يوضح كيف فقد عبد الناصر الثقة حتى فى قياداته وأخلص معاونيه ! ـ كان يوم الزيارة هو يوم ٩ سبتمبر من عام ١٩٦٩ . وهو اليوم نفسه الذى تصادف فيه حدوث إغارة القوات الإسرائيلية على منطقة الزعفرانة على الشاطىء الغربى للبحر الأحمر بعد أن فشلت كل محاولاتها فى إيقاف حرب الاستنزاف . ولقد تعمدت إسرائيل أن تحيط هذه الإغارة بتظاهرة دعائية ضخمة لدرجة أن أسموها عملية غزو مصر ، مما جعل الغيظ يستبد بعبد الناصر فى ذلك اليوم ، فكلف الفريق أحمد اسماعيل الذى كان يرافقه فى هذه الزيارة بالتوجه مباشرة إلى منطقة البحر الأحمر . ونظراً لأن أحمد اسماعيل لم يكن قد تلقى أى معلومات بعد عن هذه الإغارة ، فإنه توجه فى بادىء الأمر إلى مكتبه بالقاهرة ليطلع على كل المعلومات المتوفرة فى القيادة العامة من خلال وسائل الاتصال وللتعرف على الموقف قبل التحرك إلى مكان الإغارة . ولما علم الرئيس عبد الناصر بأنه لم يتوجه فوراً إلى هناك ، عزله من منصبه فى الحال وأحاله إلى المعاش ، وعين بدلاً منه الفريق محمد أحمد صادق !»

(٤)

ولا يفوت صاحب المشاوير طيلة فصول كتابه أن ينقل لنا صورة معبرة جداً عن مشاعر شريكة حياته السيدة آمال ، وعلى الرغم من أن السياق الطبيعى لحديثه يمكن أن يستغنى عن مثل هذه الفقرات إلا أن هذا الرجل يأبى إلا أن ينبئنا عن مدى الحب والحنان والإخلاص الذى تميزت به شخصيته ، ثم

هو يرتقى بأسلوب الكتابة فى أدبنا العربى المعاصر لتناول أروع المشاعر الإنسانية بلا حياء وبلا تكلف أيضاً وبلا تظاهر بالحضارة أو الرجولة الشرقية القديمة ، ويكفى أن السطور التى تناولت مشاركات السيدة آمال فى هذا الكتاب تفوق السطور التى تناولت دور السيدة جيهان السادات فى كتاب « البحث عن الذات» مثلاً ، مع أن السيدة جيهان هى ألمع سيدات هذا الجيل من زوجات الضباط الذين ولدوا سنة ١٩٢٠ وفيما قبلها بعامين أو بعدها بعامين ، فضلاً عن مشاركتها الفاعلة فى الحياة العامة . وسننقل إحدى هذه الفقرات التى يروى فيها صاحب المشاوير موقف زوجته قبل نشوب حرب ١٩٦٧ فيقول : «وعندما توجهت إلى منزلى بحى مصر الجديدة لتجهيز نفسى لسفر طويل ، وجدت آمال زوجتى تتنازعها أسئلة حائرة لم أرض أن أصارحها بأنها هى نفس الأسئلة التى تدور فى ذهنى . . قالت : «إنى أتساءل كيف يأخذ ذهابكم إلى سيناء شكل التظاهرة والتهديد بالحرب مع أنه من الواضح تماماً لكل شخص عادى أن إسرائيل ستدخل الحرب منتهزة فرصة وجود جزء كبير من الجيش فى اليمن ؟! لم أعقب على حديثها ، بل سلمت عليها وعلى أبنائى مودعاً . . وعند باب المنزل ركزت عينيها على عينىّ قائلة وهى تعطينى مصحفها الصغير : بإذن الله تذهب وتعود بالسلامة و . . . وبشرف ! وضغطت على الكلمات الأخيرة كمن يقول كان الله فى عونكم أنتم مُشرفون بكل تأكيد على حرب لستم على استعداد لها . وكعادتها لم تستسلم للدموع . ولكن كما علمت من أطفالى فيما بعد أنها لا تفعل ذلك إلا عندما تختلى بنفسها فى غرفتها وحيدة ! . »

(٥)

ويعتز مؤلف « مشاوير العمر » بأنه أدى واجبه فى كل خطوة من خطوات مشاوير حياته على نحو ما كان يتمنى أن يؤديه ، وهو يعترف أن الصدفة لعبت أدواراً متكررة فى تقلبه فى المناصب المختلفة بدءاً من التحاقه بالكلية الحربية ثم انتقاله من سلاح إلى سلاح ولكنه مع هذا يمضى فى مجرى النهر بقوة واقتدار فى أغلب الأحيان ، وفى أحيان كثيرة يعوقه ما يعوق النهر نفسه كما حدث فى ١٩٦٧ وهكذا يحدثنا مؤلف المشاوير عن حرب ١٩٥٦ بإنصاف لم نعرفه فى كتابة أحد قبله ، وتسود كتابته العقلانية الشديدة ولكنه مع ذلك يُنصف جيشه وقومه ووطنه وهو يعترف بفلسفة واضحة أن المنتصر فى ١٩٥٦ كان أمريكا وروسيا أو هو يتبنى وجهة النظر القائلة بهذا الرأى ، ولكنه مع ذلك لا يدع الفرصة ليثبت لنا أن الجيش المصرى قد انتصر فى هذه المعركة فيقول : «والحقيقة أن أمامى طريقين للرد ولتفنيد هذا الرأى الخاطىء . فهناك الطريق السهل وأقصد به طريق المهاجمة حيث فى إمكانى أن أرد قائلاً إن الذين يثيرون مثل هذه القضايا إنما يثيرونها وهم جالسون فى صالونات منازلهم أو شرفاتها يستمتعون بلذة الجدل والنقد وهم يتناولون المشروبات المثلجة . . هذا إذا كانوا بريئى القصد والطوية ، أما إذا كانوا غير ذلك فلا يدرى إلا الله ما فى نفوسهم من محاولة لإحداث شرخ بين الجهازين السياسى والعسكرى أو النيل من قدرات جيشهم الوطنى الذى يحتمى كل من يعيش تحت سماء هذا الوطن بدرعه . أما الطريق الثانى وهو الطريق الصعب فهو طريق الحجة والبرهان . وفى هذا أقول إن الأداء العسكرى لم

يعبه شيء سواء على المستوى التخطيطى للقيادات أو على المستوى التنفيذى للوحدات والجنود، فلقد بدأ انسحاب الوحدات من سيناء إلى الخلف بأمر انسحاب سليم مدروس، أنقذ ٩٠٪ من القوات المسلحة من الشرك الذى نصبته لها الدول الثلاث ، ولو كانت هذه القوات قد بقيت فى مكانها فى مصيدة سيناء لانهارت القوات المسلحة فى الجبهتين معاً : جبهة سيناء المواجهة لهجوم إسرائيل وجبهة القناة المواجهة لهجوم بريطانيا وفرنسا معاً . . ولقد سقت مثلى «أبو» عويجلة ومتلا كما وصفهما ديان ، لأثبت كيف كانت القوات تصمد فى محلاتها الدفاعية فى سيناء وتقاتل لآخر طلقة ولآخر رجل ، وأنها لم تترك مواقعها بالمرة حتى جاءها الأمر الرسمى بالانسحاب . . أما إذا كان قد حدث أحياناً أن اتخذ الانسحاب فى بعض اللحظات شكلاً غير منتظم ، فإنى لا أجد رداً أدافع به عن موقف هذه القوات المنسحبة فى ظروف مثل ظروف صحراء سيناء الجرداء المكشوفة للطيران المعادى ، إلا ما قاله أرسكين تشايلدرز مؤلف كتاب «الطريق إلى السويس» رداً على الدعاية التى تباهت بها إسرائيل فى كتبها بقصد الحط من شأن الجندى المصرى فى تخطيط مدروس من حربها النفسية لدق إسفين بين المواطن المصرى وجيشه . يقول أرسكين : «إن الظروف الصعبة التى كان الجيش المصرى يعانيها أثناء انسحابه للخلف فوق طرق الصحراء المكشوفة ، وهو يتعرض لضرب متواصل من ثلاث دول تواطأت عليه ، هى ظروف بالغة القسوة ، لو وُضع فيها أى جيش من أقوى جيوش العالم لما تصرف بشكل أفضل أو أشجع منه» ! وأنا لا أعرف كيف يكون موقف الجيش الإسرائيلى لو وجد نفسه فى موقف عكسى ، أقصد لو وجد نفسه يوماً ما موضع هجوم من بريطانيا وفرنسا وقد تواطأتا مع مصر ضده ؟! ألا ينقلب الحال تماماً رأساً على عقب وتنقلب معه الأوضاع والنتائج بالقدر نفسه ؟! »

ويردف صاحب المذكرات هذا كله بقوله : «نقطة أخيرة أحب أن أضيفها على هذا التعليق هى أننا لو كنا انهزمنا عسكرياً فى ٥٦ ما كنا استطعنا أن ننتصر سياسياً ! وأفضل دليل مؤسف أسوقه للبرهنة على ذلك ما حدث فى ٦٧ ، فقد انهزمنا سياسياً فى ٦٧ لأننا أساساً قد انهزمنا عسكرياً» .

وقد اتخذ مؤلف مشاوير العمر جانب الإنصاف أيضاً عند حديثه عن حرب ٤٨ حيث ناقش فكرة النصر والهزيمة فقال : «وأخيراً يبقى السؤال المحير هل حرب ٤٨ كانت انتصاراً أم انهزاماً لنا؟ الحقيقة أن هذا السؤال الذى ثار فى أعقاب حرب ٤٨ أصبح سمة مميزة تنفرد بها حروب الشرق الأوسط عن غيرها من الحروب، حيث يحدث عقب كل حرب جدل عنيف يختلط فيه الغالب بالمغلوب والمنتصر بالمهزوم، لالسبب يخص تكتيكات الحرب فى حد ذاتها، وإنما لسبب آخر تتميز به هذه الحروب هو تدخل القوى الأجنبية بشكل يؤثر على سير المعارك ونتائجها بداية من التدخل فى إمداد أحد الطرفين أو كليهما بالإمكانات العسكرية والإدارية التى تؤثر فى كل مقدرات المعركة بحيث تنتهى فى صالح الطرف الذى تؤيده القوة ذات المصلحة فى انتصاره. وفى حرب ٤٨ لم يقتصر تدخل الدول الكبرى على إمداد إسرائيل بالسلاح والذخيرة والمتطوعين، بل امتد هذا التدخل ليشمل إمداد أو حرمان القوات المحاصرة من الطرفين بالطعام والشراب. وأفضل مثل أسوقه على ذلك أنه فى الهدنة الأولى انشطر النقب الجنوبى عن شمال إسرائيل لتشبث القوات المصرية بالخط العرضى المجدل - جبرين. . وعندئذ

تدخلت لجنة الهدنة لتضغط على مصر لكى توافق على السماح لقوات التموين الإسرائيلية أن تستخدم الطريق الطولى فى ساعات معينة من النهار (والذى يقطعه الطريق العرضى ويتحكم فيه) على أن تستخدم القوات المصرية الطريق العرضى باقى ساعات اليوم، و للأسف أو للعجب وافق المصريون بما عرف عنهم من سماحة. ثم حدث فى الهدنة الثانية أن حوصرت الفالوجا وانقطع الطريق العرضى ورفضت إسرائيل أن تصل قوات التموين فى ساعات محددة إلى الفالوجا على النحو الذى اتبع فى الهدنة. وهنا لـم تتدخل لجان الهدنة وهى المعروف أنها تأتمر بأوامر القوى الكبرى. وكان من الواضح فى حرب ٤٨ أن بريطانيا كانت ترغب فى الحصول على نتائج شبه متعادلة للطرفين بحيث تظل الحرب معلقة لا تنتهى بحسم أو سلام حتى يمكنها استثمار رحلة العداء الناشبة بين الطرفين إلى ماشاء الله. أما فى حرب ٥٦ مثلاً فسوف نرى إصرار كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على حرمان المعتدين الثلاثة من إحراز أى نصر عسكرى ولذلك فمن أطرف التعليقات التى تروى عن نتائج الحروب الأربعة، ما قاله معلق عسكرى « فى اعتقادى أن الذى انتصر فى ٤٨ هى بريطانيا . . أما فى ٥٦ فإن الذى انتصر هو الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، وفى ٦٧ قد يبدو لنا أن الولايات المتحدة هى التى انتصرت ولكن فى الحقيقة أن الاتحاد السوفييتى كان هو المحظوظ الأول من هذه الحرب لأنه حقق الهدف الذى ظلت تتمناه طويلاً روسيا القيصرية وهو الوصول إلى المياه الدافئة ».

(٦)

وعلى هذا النحو فإن صاحب « مشاوير العمر » حين يتناول حرب اليمن يتعمد أن يكرر الاستشهاد بما قاله جمال عبد الناصر فى مناسبات مختلفة بأن مصر قد تورطت فى هذه الحرب، وحين يروى ذلك فإنه لا يلوم عبد الناصر بقدر ماياسف لما وجدنا أنفسنا فيه، ولكنه مع ذلك لا ينساق إلى أن يتبنى نظرية المؤامرة تبنياً كاملاً يتيح له أن يعفى قادتنا من المسئولية وها هو يقول: « إننى بكل المقاييس لاأجد سبباً واحداً أو مبرراً يجعلنى راضياً عن دورنا فى اليمن، بغض النظر عن أن قواتنا المسلحة قد أدت دورها بكل ما تستطيع من تفان وتضحية وشجاعة وإخلاص . . هناك مثل يقول: ليس بيدق الشطرنج هو الذى يحرز النصر أو الفشل، وإنما هو دور من يمسكه بيده! وأخيراً فقد يتهمنى البعض بأنى لم أفصح عن رأيى هذا وبصوت عال إلا بعد أن رحل المسئولون عن الدنيا ووراهم التراب. ولكن يعلم الله كم عملنا جاهدين بجهد أهل الخبرة عن التعبير عن آرائنا فى صراحة وقوة قد لاتجيئان إلا همساً . . ولعل قوة الهمس تجيء أحياناً أقوى من صرخة الجهر! ومع ذلك فأنا أتساءل لماذا لم نجهر؟! هل كان ضعفاً منا أو تخاذلاً أو فى أحسن الفروض تقية؟ إنى فى هذه المذكرات لن أدافع عن نفسى أو عن غيرى، إنى أفضل أن أترك ذلك إلى يوم سوف تحكم علينا إدانة أو إنصافاً محكمة تفوق فى قوتها كل قوى الرأى فى دنيانا التى حولنا، إنها محكمة التاريخ!

ولعل الفريق كمال حسن على كان أول قائد من قواد ١٩٧٣ كتب عن حرب اليمن كتابة شاملة تناولت الحرب كلها من أولها لآخرها وهو أول من ميز بين قيادة الفريق مرتجى وقيادة الفريق أنور القاضى متأثراً فى ذلك برأى الفريق القاضى نفسه حين يقسم الحرب إلى مرحلتين:

(أ) المرحلة الأولى من سبتمبر عام ١٩٦٢ إلى مـايو عام ١٩٦٣ وهى تعتبر من أقسى المراحل التى انتهت فى آخر الأمر بوصول القوات المصريـة إلى الحدود الشمالية والشرقية وسيطرتها على اليمن سيطرة شبه كاملة .

(ب) المرحلة الثـانية من مايـو عام ١٩٦٣ إلى نوفمبر عـام ١٩٦٣ وشهدت تطهير الجيوب المعـادية التى كانت تظهر وتختفى مع الارتـزاق والابتزاز ، ثم حسمها فى النهاية هجـوم الربيع الذى قضى على فلـول الملكيين فى الشمال . والمرحلة الأولى هى التى شهـدت أصلاً تـزايد حجم القوات بصفـة مطردة نتيجـة للكمائن التى نجح الملكيـون فى نصبهـا للقـوات صغيرة الحجم التى كـانت تصل بغير خبرة إلى اليمن : وهو الأمر الذى أوضحه عبد الناصر فى خطابه المشهـور عندما قال إنه فى ٥ أكتوبر كان لنا مائة صف ضابط وعسكرى فقط . وفى يوم ٩ أصبحوا ٥٠٠ ثم ٢٠٠٠ فرد فى يوم ١٦ . وبعثنا أول قوة من سلاح الطيران يوم ١٠ أكتوبر ، طيارتين . . . ثم انتهى الأمر بوصول هذا العدد إلى سبعين ألفاً . وعلى نفس هـذا النحـو كـانت كتـابـة المغفـور لـه الفـريق أول كمال حسن على من قبل عن حـرب فلسطين ومراحلهـا الأربع بدءاً من صفحة ٨٢ وحتى ص ٨٦ حيث يمكن للقارىء أن يطـالع ملخصاً من أدق وأروع ما يمكن لعمليات هذه الحرب .

(٧)

وتقود الشجاعة مؤلف هذا الكتاب إلى أن يجاهر برأيه فى براءة اللواء صدقى الغول و اللواء صدقى محمود ممـا نسب إليهما فى ١٩٦٧ ، ويروى الـواقعة تلـو الواقعة ، ويـؤكد على حقيقـة مسئوليـة القيادة السيـاسية فى هـذا الشأن ، بل ويـروى كيف دفعته الشجـاعة إلى أن يشهـد لصـالح اللواء الغـول حين أخـذت أقوالـه فى التحقيق الـذى أجرى بعـد النكسـة ، وذلك حيث يقـول : « وحدث بعـد ذلك أن وصلتنى فى شهر رمضان برقية من المدعى العسكرى يدعوننى للشهادة فى إحدى القضايا ـ وعلمت بعد ذلك أن هناك اتجاهـاً فى القوات المسلحة لتقـديم عدد من الضبـاط إلى المحاكمة ، منهم اللـواء صدقى الغول قائد الفرقـة . . وكانت بعض أجهزة الإعلام قد بدأت تروج لهذا الأمـر بعد أن أرسل المسئولون فى الاتحاد السوفييتى بما يوحـى بضرورة محاكمة المسئولين عن الهزيمة فى الجيش ، وضربهم بـالرصاص على غـرار ما يحدث عنـدهم فى هـذه الأحـوال . كنت أعلم يقيناً بينى وبين نفسـى ، أن اللواء صـدقى الغول لم يرتكب أى خطأ يُوجـه إليه الاتهام بسببه . . فهو لم ينسحب أو يأمر بانسحـاب وحداته بوحـى من تفكيره ، وإنما لابد وأنه قام بذلك على أثر أوامـر واضحة صدرت إليه من قيادة الجيش الميدانى . . أما الحديث العابر الذى دار بينى وبين اللواء عماد ثابت عندمـا قابلته عرضاً فى يوم ٧ يونيو ، فلم يأخذ شكل التعليمات الواضحة لأن قيـادة الجبهة نفسها لم تكن قد وصلتها بعد هـذه التعليمات المؤكدة بإلغاء أمر الانسحاب والبقاء فى المضايق . . ولذلك قام اللواء صدقى الغول باتباع التعليمات التى صدرت إلى شخصه من رئاسته مباشرة . وكان على أن أقول الحق بضمير خالص . . وعندما غادرت بيتى إلى مكان التحقيق قلت لزوجتى إن ما سأقوله لن يكون بالقطع محل رضا من المسئولين ، وفى هذه الحالة قد أحال

أنا نفسي إلى المعاش ، أو أتعرض للسجن ، خاصة وأنهم كانوا في ذلك الوقت يبحثون عن كباش للفداء. وكان رد زوجتي مؤيداً لما في نفسي : قل الحق ، وأجرك بعد ذلك عند الله !وفي النيابة العسكرية استمر التحقيق لمدة سبع ساعات لم أزد فيها حرفاً واحداً عما حدث بالفعل كما ذكرته سابقاً يوم ٧ يونيو . . . وللأسف أدان التحقيق اللواء صدقي الغول . وعندما استدعيت مرة أخرى للشهادة أمام المحكمة العسكرية برئاسة الفريق الرمالي ، لم تخرج شهادتي عما سبق ذكره في التحقيق . وأكدت لرئيس المحكمة في حديثي أن لقائي باللواء عماد ثابت وحديثي معه كانا أمراً عابراً ولم يتخذ شكل التعليمات المباشرة . ومع ذلك صدر الحكم ضده بالسجن لمدة عشر سنوات . وهكذا تأكد لي بالفعل أن الأمر كان مجرد العثور على كباش للفداء . ويعلم الله كم أثر هذا الوضع في قلبي حتى يومنا هذا ، لأن الحكم اقترن باسمي في تداع يجاوز الحقيقة ، مما ترك انطباعاً سيئاً خاطئاً لدى اللواء صدقي ظل حتى بعد الإفراج عنه . في الوقت الذي علق فيه وكيل نيابة أمن الدولة الذي يمثل الاتهام قائلاً : إن شهادتي كانت كفيلة بأن تخرجني إلى المعاش أو تدخلني السجن ، فقد كانت شهادة شجاعة لم تبتغ إلا وجه الحق. . . إلا أنها لم تكن على المرام .وأعقبت تلك المحاكمة محاكمة أخرى للفريق محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية الذي صارح عبد الناصر في اجتماعه مع القادة قبل المعركة بأيام ، بأنه لا يمكننا تلقي الضربة الأولى لأن احتمال خسائرها في القوات الجوية سوف تكون عشرين في المائة على الأقل . . بل إنه طلب قبل المعركة بوقت طويل إنشاء دشم حصينة للطائرات ، غير أن ظروف اليمن لم تسمح بذلك ، وإن كان التحقيق قد كشف بعد ذلك عن أن وزارة الدفاع كان بها فائض للميزانية يسمح ببناء هذه الدشم . وهكذا لم يكن مستغرباً من شعب ذي حس مرهف ، أن يهتف أبناؤه الطلبة في تظاهرات يناير ١٩٦٨ مرددين «لا صدقي ولا الغول . . عبد الناصر هو المسئول» . لقد أدرك الجميع أن هذه المحاكمات لم تكن تقصد إظهار أخطاء المسئولين الحقيقيين بقدر ما كانت تقديماً لعدد من كباش الفداء من العسكريين لتبرئة القيادة السياسية من دماء ضحايا النكسة والهزيمة » وهكذا يستبين لنا من هذه الرواية بما لا يقبل الجدل بعد ذلك كيف يتمتع قادتنا على اختلاف مستوياتهم بقدرة واضحة على تمييز الحق من الباطل مهما اختلفت آراؤهم .

(٨)

وعلى الرغم من أن كتاب « مشاوير العمر » لا يتمتع بالعداء التقليدي للمشير عبد الحكيم عامر الذي نجده في غالبية المذكرات والكتابات التاريخية ، إلا أن هذا لا يمنع مؤلفه من أن يضع على كتفي عبد الحكيم عامر ما لا ينبغي أن يزاح عن عاتقه بأي حال من الأحوال فها هو يقول : «وسوف يحكم عليه التاريخ أيضاً ، أنه هو المسئول الأول عن كارثة ٦٧ ، على الأقل من جوانبها العسكرية ، فلقد قبل الضربة الأولى المسبقة دون بناء دشم وقائية حول الطائرات . وساق القوات المسلحة إلى الحرب في مظاهرة ودون تخطيط مسبق لهذه الحرب . وظن أن الوقت الذي اختاره للمعركة هو أنسب الأوقات لها دون أن يدري أنه أسوأ الأوقات سياسياً وعسكرياً ، بل إنه استدرج للمعركة في هذا الوقت الذي كان في الحقيقة من اختيار العدو ، وظن هو خطأ أنه من اختياره ! وإذا كان للرجل أفضال أو حسنات

فى بناء القوات المسلحة ، أو تطويرها من البلى الذى كانت عليه إلى قوات حديثة معاصرة ، فقد فاته أن قـدر العسكريين إنما تكفيـه عادة غلطـة واحدة للقضـاء عليه ، شأنهم فى ذلك شأن الطبيب الـذى مهما شفى آلاف المرضى فإنه يفقـد اسمه وسمعته إذا قتل بنـوع الخطأ مريضاً واحداً . . والتشبيـه هنا يجاوز الحقيقة تماماً لأن الطبيب إذا أخطأ مرة فإنه يقتل مـريضاً واحداً ، أمـا القائد العسكرى عنـدما يخطىء مرة، فإنه يقتل أمة !

وعلى هذا النحو أيضاً نلمس موضوعية المغفور له الفريق أول كمال حسن على الشديدة حين يتناول حرب أكتوبر فى أيامها المتقدمة التى ثار عليها النزاع حول مسئولية القادة ، وهكذا نجده بعد أن أتيح له مـا لم يتح لأى واحـد من هؤلاء القـادة جميعـاً (بـاستثناء الـرئيس حسنى مبـارك والمشير أحمد إسماعيل بـالطبع) من اطـلاع عميق على الخفـايـا والاستراتيجيـات يعفى المشير أحمد اسماعيل من اللـوم الـذى استسهل الكثيرون توجيهه إليه، وها هو يقول فى ص ٣١٩ تحت عنوان «أحمد اسماعيل ليس السبب» : «ولكن فى رأيى ـ وقـد تجلت أمامنا الآن كل الظـروف والملابسات العامة التى أحـاطت بالمعركـة ـ أن الفريق أول أحمد اسماعيل لم يكن وراء قرار الوقفة التعبوية وتأخير تطوير الهجوم حتى يوم ١٤ أكتوبر ، حيث جاء قرار مواصلـة الهجوم متأخراً جداً عن موعده بعـد أن حصلت إسرائيل على كل ما استهلكته فى المعركـة من ذخائر ودبـابات وطـائرات . . إلخ ، بل وحصلت على أسلحة حـديثة جـداً على النحو الذى ذكـرته من قبل . لقد أصبح واضحـاً أن الرئيس السادات هو الـذى كان يمسك بدفـة الأمور بين يديه ، بدليل أنه بمجرد أن أعطى أوامره بـاستئناف الهجوم لتخفيف الضغط عن الجبهة السورية ، قام الفريق أول أحمد اسماعيل بالاستجابة للأمر مباشرة ، مما أفرغ الضفة الغربية للقناة من معظم المدرعات والتشكيلات التى كـانت ترتكز عليهـا الجيوش الميدانيـة فى الشرق (وهو الأمر الـذى استغلته إسرائيل بمعاونـة النصائح الأمـريكية لعمل الثغرة) . وهكـذا تناسى الفريـق أول أحمد اسماعيل كل مخاوفه عن خروج القوات المهاجمة عن مظلة حماية الصواريخ المضادة للطائرات . وبدا جلياً أن حذر أحمد اسماعيل لم يكن السبب الكامل وراء الوقفة التعبوية . . ففى ذلك الوقت كان السادات هو الذى كان يخضع ليل نهار لتهديدات كيسنجـر التى تصله عن طريق الزيات أو عن طـريق الاتحاد السوفييتى ، كما كان يخضع فى نفس الوقت للضغوط التشـاؤمية التى لم يكف القادة السوفييت يوماً واحـداً عن توصيلها فى إصرار إلى الـرجل وتخويفه بصفـة مستمرة من المحـاذيـر التى تتهدده وتتهـدد الموقف العالمى من استمـراره فى القتال . وأعتقد أنـه مما يؤيـدنى فى هذا الرأى ، ذلك التردد المماثل الذى حـدث فى الجبهة السوريـة وما ذكره الفـريق طـلاس عن وقفة يـوم ٧ أكتوبر لإدجـار أو بالانـس مصرحاً أن الأمر قـد صدر بـالفعل بالتوقف ولكنه لم يوضح له ملابساته معتذراً بأن الوقت لم يحن بعد لكشف هذه الملابسات » .

(٩)

على أن الأهم من هذا كله هو ما شغـل مؤلف « مشاوير العمر » به نفسه فى هذا الكتاب من دراسة وتحليل وتقييم جهـود القـادة الاسرائيليين على الجانب الآخر من المعـارك ، ويبـدو كمال حسن على فى هذه النقطة بالذات رجل مخابرات من طراز فريـد ، ورجل عسكرية حقة لا تدفعه العداوة إلى أن يغمط

حق أى من أعدائه ، ومع هذا فإنه يقدر شارون بالذات فى أكثر من موضع التقدير الصحيح بدون تهويل ولا تهوين ، رغم أنه يصعب على أى مصرى [دعك من قواد المعارك] أن يُكنوا لهذا القائد أى قدر لعداوتهم له ، وسأنقل للقارىء فقرات من مواضع مختلفة تناول فيها المغفور له الفريق أول كمال حسن على هذا القائد الإسرائيلى ، فهو يتحدث فى ص ١٣٨ عن معركة ممر متلا فى حرب ١٩٥٦ وقرار شارون الخاطىء بشهادة ديان . والذى حدث بعد ذلك أن هذه القوة لم تحتل الممر إلا بعد أن صدر أمر الانسحاب إلى القوات المصرية المدافعة ، وعندما احتله الإسرائيليون وجدوه خالياً تماماً! ويعلق ديان على هذا الأمر قائلاً فى غيظ : «إن هذا الاحتلال الدموى لمضيق حيطان فى ممر متلا ، كان من الممكن أن يكون له ما يبرره لو كانت مهمة اللواء هى الوصول إلى السويس . ولكن للأسف لم يأمرهم أحد بذلك لأن مهمتهم كانت الاتجاه إلى شرم الشيخ ! لقد هاجم هؤلاء الرجال المظليون ممر متلا على عكس أوامرى وكانت نتيجة عملياتهم هذه الخسائر الفادحة !» وهنا يقول المغفور له الفريق أول كمال حسن على : «هذا ومن المعروف أن شارون ظل مستقبله السياسى متأثراً لفترة طويلة بهذه المأساة ! ويردف فى الهامش بقوله « وقد كرر شارون الخطأ نفسه وهو وزير دفاع إسرائيل عام ٨٢ باندفاعه فى عمق لبنان حتى حاصر بيروت » ، وفى ص٣٠٥ يروى المغفور له الفريق أول كمال حسن على عن شارون قيامه ببعض الهجمات «ولقد قام الجنرال شارون فى هذا اليوم بعدة هجمات قيل بعد الحرب إنه قام بها بغير أوامر ، وكان ذلك فى اتجاه النقط الحصينة أمام الاسماعيلية ، ورغم أنه قد مُنى بخسائر جسيمة فى دباباته ، إلا أن وحدة الاستطلاع التابعة لفرقته استطاعت أن تصل إلى شاطىء البحيرات المرة أثناء قيامها بعملها حول المزرعة الصينية عند قرية الجلاء ، وتم ذلك خلال ساعات الليل لتثبت بشكل ما أن هناك ثغرة ما بين الجيشين الثانى والثالث فى هذا القطاع . وهكذا نجد تعليقات ممتعة وواضحة لمؤلف هذا الكتاب عن ديان وإبراهيم تامير وايجال يادين وفايتسمان وغيرهم .

وحين يروى قائد المدرعات فى حرب ١٩٧٣ الذى هو كمال حسن على نفسه قصة تدمير اللواء ١٨٠ بقيادة عساف ياجورى فإنه بحكم الأمانة العلمية لايفوته أن يشير إلى أن الذى دُمر لم يكن لواء وإنما كتيبة فحسب ، ولكنها كتيبة كبيرة مجهزة ومسلحة كأنها اللواء وها هو يقول : « ويجدر التنويه هنا بأن عدد الدبابات ومدافع الاقتحام المجنزرة المصاحبة للكتيبة ، كان يشكل مجموعة لا تقل عن ١٠٠ - ١١٠ دبابات ومدفع اقتحام ، وهو حجم أراه عذراً فى تسمية هذه المجموعة باللواء ١٩٠ المدرع عند إذاعة خبر تدميرها فيما بعد » .

وهكذا يجد الناقد والقارىء نفسيهما وقد قادهما سياق الاحترام والتقدير للأمانة العلمية المتواصلة فى روايات تسلسل المعارك على نحو يستحيل معه أن يتهم صاحب المشاوير بأى نوع من أنواع الذاتية ، بل إن القارىء المتعود على مبالغات المذكرات يكاد يتميز غيظاً حين يجد مؤلف مشاوير العمر وقد قادته روح المسئولية إلى أن يتناول الشائعات الشهيرة التى أثرت الوجدان الشعبى المصرى بالتحليل والنقد على نحو ما نقرؤه له مثلاً وهو يتناول حادث مصرع المشير أحمد بدوى فيقول : «كنت أعتقد كما يقول المثل السائر «إذا كان المتحدث مجنوناً فليكن المستمع عاقلاً» إن مثل هذه الفرية لا تنطلى على عاقل لأن

السادات لـو كان يرغب حقـاً فى التخلص من أحمد بدوى ورفقائه لكـان أمامه أكثـر من أسلوب سهل يحقق به هـذا الغرض . كان أمامـه مثلاً أن ينقلهم إلى مناصب أو أمـاكن أخرى عديدة خـارج القوات المسلحة ـ وهو أمر شائع الحدوث ـ وكان أمامه أن يصدر نشرة عسكرية بإحالتهم كلهم أو بعضهم إلى المعـاش . . وهو أمـر يخوله لـه القانـون . . أمـا أن يلجأ إلى قتلهم قتلاً جماعيـاً وبطريقـة لا تصلح إلا للأفلام السينمائية فهو أمـر لم يكن السادات فى أدنى حاجة إليه . لقد تصادف أنى ذهبت مرتين إلى هذا المكان نفسه عندما كنت وزيراً للدفاع مصطحباً معى مجموعة القادة أنفسهم تقريباً للمرور على وحدات سيوة ضمن قـوات المنطقة الغربيـة . إلا أننى بعد هبـوط الطائرة الهليوكـوبتر فى المرة الأولى وفى المكان نفسه لاحظت صعـوبة النزول والصعود بـالطائرة فى هذا المكـان الضيق المحاط بالأسلاك . ولـذا كان إصرارى فى المرة الثانية على الهبوط خارج بلدة سيوة ، حيث أقلتنا السيارات إلى داخلها . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى رأيت أن أقسم القادة إلى مجموعتين عملاً بمبدأ عدم تعريض مجموعة كبيرة من القادة لاحتمالات مخاطـر لا داعى لها ، والـواقع أن ما أجـرى من تحقيقـات لم يكن ليـدع مجالاً للشك بحيث يتداول هذا الموضوع بعد ذلك ، اللهم إلا أن يكون مجالاً للاتجار به .

(١٠)

و هكذا نجد بين أيدينا موسوعة حقيقية لتاريخ الوطن ولتاريخ القوات المسلحة لا يستنكف مؤلفها عن أن يعطى كل ذى حق حقه فى الموضع الـذى يستأهل إعطاء هذا الحق ، فلا يلجأ مـؤلف « مشاوير العمر » أبداً إلى عبارة أحد الزملاء أو أحد القادة . . . وإنما هو حريص (شأن كل المنصفين الذين تخلوا عن العقـد) على أن يثبت كل اسم فى مـوقعه الصحيح ، والأفعـال عنـده مبنيـة للمعلوم إلا أن يكـون المعلوم معلومـاً بما فيه الكفاية . وإنى لأعتقـد الآن أن صاحب هذه المذكرات حين كـان قائداً كان من أولئك القواد الذين يتميزون بأنهم بلا أعداء لأنهم يستبقون الأحداث بحيث لا تخلق لهم الدراما اليومية أعـداء كان يمكنهـم الاستغناء عنهم . ولكن لعلى بهذا لا أكون قد أنصفته تمامـاً ، فهذا رجل حريص تمام الحرص على التحضر فى كل تصرفاته أليس هو الذى أقـام حفلاً للخبراء السوفييت قبل أن يغادروا الوطن ؟وهو بعد أن يـروى هذه الواقعة يتدارك فيقول « لذلك كـان صدى الاستغناء عنهم فى القوات المسلحة عظيماً ومـوضع الترحيب الكامل مـن كل ضابط وجنـدى ، ولاأدعى أن اللفتة الإنسانيـة التى بادرت إليها ، كانت سببـاً فى تغير العلاقات مع الاتحاد السوفييتى فدفعتهم إلى تـوريد الأسلحة فى عام ١٩٧٣ ، ذلك أن هدفى كان مجرد مبادرة من روح طيبة اشتهرت بها مصر ، مما يضاف إلى رصيد أصالتها وحضارة شعبها العريقة يتذكره هؤلاء الذين عملوا وعاشوا فوق أرضها لفترة من الزمن ولو قصرت ! »

وكأنى بـه كما قلت منذ فقرتين يحسـب لكل كلمة حسابها فهـو يخشى أن يظن به البعـض الظنون ، رغم أن الأمور قد انتهت منذ زمن بعيد ، بل وانتهى الاتحاد السوفييتى نفسه .

(١١)

ومن أروع الصفحات فى هذا الكتاب إنصاف المؤلف لاسماعيل باشا صدقى وحكومته وموقفها فى

التغلب على الأزمة الاقتصادية فى الثلاثينات (ص٣١) وكذلك تلك الصفحات التى يصف بها أول يوم له فى الكلية الحربية بأنه أطول يوم فى التاريخ (بدءاً من صفحة ٤١) وذلك حيث يقول: « لو أنك سألت أى رجل عسكرى عن أطول يوم صادفه فى التاريخ، ربما ذكر لك أياماً محددة عاشها فى معارك قتال عنيفة، ولكنه لاينسى أبداً أن اليوم الأول لدخول الكلية الحربية من بين أطول هذه الأيام. ظننت فى ذلك اليوم أنه لن تغرب له شمس أبداً . . وأن الفراش الصغير الجديد الذى ظللت أتعلم طوال اليوم كيفية تهيئته «وفرشه» بطريقة عجيبة معينة (والأونباشى يقوم كل مرة بهدم كل ما أديت من جهد وعرق) ظننت أنه لن تحين أبداً ساعة النوم لكى أرتمى فى هذا الفراش! وعندما صاح البروجى بنغمات «نوبة النوم»، ودفنت نفسى داخل الأغطية البيضاء الناصعة بمجرد أن صاح الأونباشى صارخاً «اترك كل ما فى يدك ونم» . . لم أصدق عينى اللتين أمرنى نفس الأونباشى بإغماضهما فى الحال وعدم تركهما مفتوحتين طبقاً للأوامر! فى هذا اليوم اعتقدت أن العسكرية شىء من الصعب تعلمه أو التدرب عليه! ففرش السرير الصغير مشكلة عويصة، ولف «القالشين» على الساق بحيث تظهر التوكة عند موضع معين عند نهاية اللف مشكلة أعوص . . وترتيب الدولاب بطريقة معينة ودقيقة مع تطبيق الغيارات الداخلية فوق بعضها (فى شكل منتظم كأنه رسم بالقلم والمسطرة) هو أمر يحتاج إلى مصمم هندسى! أما عندما جاء دورى فى طابور قص الشعر وأزال الحلاق العسكرى كل ما نبت فوق رأسى فى نصف دقيقة شعرت فعلاً أنى أصبحت رجلاً آخر. ومن أروع الصفحات أيضاً ما يرويه(ص٤٢) عن مأساة أول الدفعة السابقة عليهم الطالب على عبد الدايم الذى فصل من الكلية لمجرد أنه كتب لوالده فى مناسبة تخرجه «أنه لاشك سينتهزها فرصة لبث الروح الوطنية بين الشباب الذى سيقوده ضابطاً»، ومن أهم الفقرات ما يرويه عن مصرع أخيه الأكبر المهندس عزت ونقله نتيجة لذلك للعمل مع شقيقه طلعت فى سلاح الفرسان (ص ٥٨ و٥٩)، كما أن من أهم الفقرات روايته لأحوال مصر أثناء وباء الكوليرا ص (٦٤، ٦٥) والتى يتحدث فيها عن إشاعة أن الكوليرا كانت مؤامرة من الانجليز، ويختمها بقوله ص ٦٥ : «والحقيقة أنى لاأملك اليوم ما يؤيد أو يفند إشاعة مؤامرة الكوليرا، ولكن الثابت المؤكد أن بريطانيا لم تلتزم بتنفيذ بنود المعاهدة منذ إبرامها تنفيذاً دقيقاً، سواء فيما يتعلق بإجراءات الحجر الصحى أو بالإجراءات الجمركية السليمة . . خاصة وأنها كانت تضع يدها على بعض مطارات قناة السويس الأمر الذى أتاح لها إحضار بضائع وأشخاص من جنوب آسيا، حيث كانت تتوطن بها فى ذلك الوقت أمراض وبائية خطيرة كالحمى الصفراء والكوليرا. وكان الجيش البريطانى قد اتخذ من منطقة القناة محطة للحجر الصحى لكل الجنود الانجليز وهم فى طريق عودتهم من الهند إلى بلادهم.

ومن أطرف ما فى هذا الكتاب ما يرويه عن رحلة القطار التى استغرقت حوالى عشر ساعات من القاهرة إلى قليوب (ص ٩١) أو ما يرويه عن رحلته العلمية إلى انجلترا عام ١٩٤٩ (ص ١٠٧ وما بعدها) أو ما يحدثنا به عن انطباعاته عن مجزرة الإسماعيلية فى ١٩٥٢ فحريق القاهرة (ص ١١١ وما بعدها) . أو حديثه المفعم بالأسى عن أعقاب ثورة ١٩٥٢ ونشوء التفرقة بين أهل الثقة وأهل الخبرة

ص ١١٦ وص ١١٧ إلى أن يقـول فى أسى شديد قد يكون أوانـه قـد فات : «وهكذا لم تتميز طبقة أهل الثقة فى الأغلب بأى كفاءة خاصة ، سـوى أنهم «متصلون» بالجهات العليا . . ويكفى أن يشار إلى أى واحد منهم بهذا اللقب حتى يعمل له ألف حساب ، فكانوا أشبه بقوموسيرات الاتحاد السوفييتى الذين كونـوا طبقة أخرى متعاليـة داخل الجيش الروسى هى التى كانت تجنى كل ثمار الثـورة . ولذلك تطلع الكثير منهم إلى تحقيق أمنيات شخصية ، وكان جواز مروره فى ذلك هو أنه يحمل لقب «الأحرار» وهى تسميـة لاشك تحمل معنى جـائراً يشير إلى تصنيف غير مقبـول بالمرة . فـالمفـروض أن كل من يخدم فى القـوات المسلحة قـد نال شرف الجنـدية الـذى لا ينالـه إلا من هـم أحرار بـالفعل . ناهيك عن القـول الإسلامى المأثور بأن الناس ولدوا جميعهم أحراراً ، فلم ولحساب مَنْ كانت هذه التفرقة التى كانت من ضمن الأسباب الـرئيسية لكـارثة ١٩٦٧ ؟ إذ ظل يحمل هذا الموقـف الطبقـى بين طياتـه كل أسباب الانهيـار فى الانضبـاط العسكرى الذى يعتبر أساس العمـل والنظام السليمين داخل أية قوات مسلحة فى أى دولة فى العـالم لاترى لنفسها دوراً مخلصاً سـوى الأمن والدفاع عن الوطن فحسب ! ويـروى لنا مـؤلف الكتاب معـانـاته من التقـاريـر ص ١١٩ وص ١٢٠ لالسبب إلا لأنه كـان يقـابل سعد التـائه الصحفى الشيوعى عند حضوره للسلاح لمقابلة ثروت عكاشة قائد السلاح ! !

كـذلك فإن من أهم فقرات هـذا الكتاب مـا يلخص به مـؤلف « مشاويـر العمر » أخطـاء مصر فى سوريا حين يروى قصة القائد الذى عمل معـه فى اللواء ٧٠ المدرع حيث يقول : « وأذكر أن قائد اللواء (وكان يدعى العقيـد محمود عودة) قد شد على يـدىَّ مهنئاً يوم خلفته فى منصبه عندمـا أوفد فى بعثة إلى الخارج ، ثم اعتذر لى عن قصة صغيرة حدثت منه يوم أن جئـت لتقديم نفسى إليه منذ عدة شهور ، إذ بادرنى بسـؤال أعتـرف أنـه هز نفسيتـى كضابط مصـرى ، قـال لى يـومها : هل يمكننى أن أعرف إذا ما كنت من أهل الخبرة أو من أهل الثقـة؟ وتعمدت أن أرد على سؤالـه متجاهلاً مقصده قـائلاً : أنا لا أعـرف مـاذا تقصـد ، ولكن الـذى أعـرفـه عن نفسى أنى قـد أوفـدت فى بعثـة ١٤ شهـراً إلى الاتحاد السوفييتى وعملت رئيس أركان القيادة الشرقية ثم كلفت بالحضور إلى هنا لمعاونتك !

ويومها ضحك وقال لى : « إذن فأنت من أهل الخبرة . . وعندمـا غادر اللواء ـ ولم أره بعد ذلك ـ قـال لى : « والله يـا أخى أنت تختلف عمن قبلك تماماً . . وليتهم فى مصر يجعلـون أهل الخبرة هم أهل الثقة بالفعل » ! ولم أعلق بشىء . .

وحين ينساق المرء مـع نفسه إلى التفكير فى عـواقب الأحداث نجـد مؤلف هـذه المذكرات أكثـر ما يكون تعبيراً عن الأسى عند حـديثه عن الانفصال السورى وبخـاصة أنه كان الضـابط المصرى الوحيد الذى أتيح له أن يرأس لواءاً كاملاً فى الجيش السـورى وهو يحدثنا فى مواضع مختلفة عن مشاعره الحادة تجاه هذه القضية .

(١٢)

أما عن سعـة أفق السياسى البـارز كمال حسن على فيكفى أن ننقل ما نقله لنـا فى موضعـه تماماً عن

موقف تيتو السياسى الذكى فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ حين دعا كل الحكومات والأحزاب الشيوعية فى شرق أوروبا للاجتماع بعد توقف المعارك فى الشرق الأوسط بساعات قليلة ، يروى المغفور له الفريق أول كمال حسن على فيقول : «ولعل أغرب ما حدث فى هذا الاجتماع ، كان الحديث الذى وجهه الرئيس تيتو إلى المجتمعين قائلاً لهم : «إن ضرب حركة التحرر الوطنى فى الشرق الأوسط لن تكون إلا بداية الخطر الذى سوف يمتد غداً لدول أوروبا الشرقية ، وبعد غد يصل الخطر إلى الاتحاد السوفييتى نفسه» . ولقد مضى تيتو فى حديثه موضحاً كيف أن الاتحاد السوفييتى لم يتمكن حتى ذلك اليوم من حل مشكلة القومية فيه، ثم نبه كيف أن هناك نشاطاً معادياً يتحرك فى الجمهوريات الجنوبية كأذربيجان وكازاخستان وجورجيا وغيرها ، بل وأيضاً فى الجمهوريات الشمالية بالبلطيق كأستونيا ولاتفيا ولتوانيا . وكأنما كان الرجل يقرأ المستقبل فى كتاب مفتوح ! والحقيقة أن المعنى الذى أوضحه تيتو فى ذلك الاجتماع ، سبقه عبد الناصر إلى استشفافه عندما قابله السفير السوفييتى يوم ٨ يونيو (اليوم الرابع للمعركة) فجابهه بقوله : «إنها سوف تكون كارثة إذا لم يفهم قادة الاتحاد السوفييتى أنهم بهزيمة العرب قد هزموا هم الآخرون !» .

وهكذا تتضح سعة أفق كاتب هذه المذكرات الذى يروى هذه الوقائع بشىء من التأييد ، ولا يتعارض هذا على الاطلاق مع ما رواه هو نفسه فى موضع آخر عن معلق عسكرى قال بأن الاتحاد السوفييتى كان فيما يبدو هو المحظوظ الأول من حرب ١٩٦٧ لأنه وصل إلى المياه الدافئة . . ذلك أن هذا الوصول كان ـ بالفعل ـ مؤقتا جداً ! !

(١٣)

وقد لا يكون كمال حسن على من الذين يجيدون الحديث عن إنجازاتهم بطريقة تصورها على أنها معجزات ، ولكن كثرة ما أتيح لهذا الرجل من مواقع للعطاء الوطنى قد عوضته عن هذا التواضع والإعراض عن عبادة الذات ، ومع هذا فإن المغفور له الفريق أول كمال حسن على يضع أيدينا على بعض ما تحقق على يديه خلال توليه رئاسة الوزارة فيقول : «كانت أولى المشكلات التى تصدت لها الوزارة بشكل حازم هى مشكلة الدعم التى كانت تكلف الحكومة عبئاً ترزح تحت ثقله ليس فحسب فيما يكلفها من بلايين الجنيهات التى كان ممكناً الاستفادة منها فى عملية التنمية ، وإنما أيضاً لأن الدعم كانت له آثاره الاجتماعية والسياسية الضارة التى أثرت تأثيراً غير مباشر فى الأخلاقيات العامة وقيم المجتمع . ولقد أمكن للوزارة فى مدتها القصيرة المحددة أن توفر لميزانية الدولة مبلغاً وصل إلى ١٫٨ بليون جنيه فى عام واحد عن طريق مضاعفة سعر الرغيف مع تحسين نوعيته . والواقع أن الحكومة لم تتكلف شيئاً فى عملية التحسين سوى أنها قصرت استخدام القمح والدقيق المستورد من استراليا على المدن الكبرى ، بدلاً من محافظات الصعيد التى لها طرقها فى صنع الرغيف الأسمر .

ويتحدث كمال حسن على عن مؤتمر القطاع الخاص الذى عقده فى عهد حكومته فيقول : «ونجح المؤتمر نجاحاً فائقاً فى التعرف على المشاكل والعقبات التى تعترض القطاع الخاص والعمل على حلها .

وكان من المفاجىء لنا أن عدد المشكلات المطروحة وصلت إلى ١١٣ مشكلة ، تم رصدها فى تسع مذكرات ضخمة . وقبل نهاية المؤتمر الذى استمر ٣ أيام أمكن اتخاذ قرارات فورية لوضع الحلول لمعظمها ، أما المشكلات الباقية فقد أحيلت إلى لجان وزارية لدراستها وإعداد القرارات والتوصيات اللازمة لها . غير أن أهم نتائج هذا المؤتمر كانت زيادة الثقة وتعميق المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص ، الأمر الذى رفع فيما بعد من الإنتاج ومن التصدير فى مجالى الصناعة والزراعة ، وخاصة بعد وضع خرائط استثمارية للمشروعات الزراعية والصناعية والسياحية .

ويتحدث عن حفاظه على الرقعة الزراعية فيقول : «وفى إحدى جلسات مجموعة العمل أشرت بضرورة عمل مسح جوى لكل الأراضى الزراعية بالجمهورية بمقياس رسم ١ : ٥٠٠٠ وذلك لمراقبة أى تغير يحدث فى شكل الأرض . ولقد كان هذا العمل من أفضل الحلول العملية ، لأننا لو كنا أوكلنا مسح الأراضى الزراعية إلى نظام المسح الهندسى العادى لاقتضى تنفيذ هذا العمل عشر سنوات يكون قد ضاع فيها نصف مليون فدان زراعى على الأقل . ولقد تم توزيع الصور الجوية على وكلاء وزارة الزراعة فى المحافظات كمسئولين عن متابعة القانون أمام الوزارة . ومنذ ذلك التاريخ امتنع البناء المخالف وأُغلق ملف هذه المشكلة . وإن كان أعيد فتحه بعد تركى الوزارة بإجراء بعض التصالح تحت ضغوط اجتماعية خاصة » .

كما يتحدث عن موقف وزارته من مشكلة تلوث البيئة فيقول : «ولم تكن مشكلة تلوث البيئة إلا إحدى النتائج الفرعية لمشكلة السرطان السكانى ، فكان هناك التلوث فى مياه النيل ، ثم تلوث الهواء فى الشوارع وفى الأحياء السكنية المكتظة ، ثم تكاثر القمامة فى شوارع القاهرة وعلى شواطىء النيل وفى الأحياء المزدحمة والقرى وغيرها . ولقد لجأت الوزارة إلى فرض ١٠٪ إضافة على تذاكر السفر بالطائرات مع إنشاء صندوق خاص للصرف على مشكلات البيئة تحت إشراف مجلس الوزراء مباشرة» .

بيد أننا لو تأملنا إحساس مؤلف هذا الكتاب فى كل ما تقلد من مناصب وقارنا إحساسه بالإنجاز فى كل منها لوجدناه أكثر ما يكون سعادة بما بذل فى جهاز المخابرات عنه فى أى منصب آخر من المناصب الوزارية التى تقلدها بعد ذلك . وقد نستطيع فهم هذا الشعور فى ضوء أن العمل فى هذا الجهاز كان عملاً هادئاً يتيح لصاحبه اللذة بإنجازه بعيداً عن السباق المحموم لأجهزة الإعلام ، وهو السباق الذى عانى منه المغفور له الفريق أول كمال حسن على فى كل خطوة يخطوها حين كان وزيراً للخارجية مثلاً فى أثناء مباحثات واشنطن حيث يروى ذكرياته فيقول : «حين نزلت مرة من الفندق خلال المباحثات فى نزهة قصيرة على القدمين تبعدنى عن الجو المحموم فى الفندق . وقصدت محلاً للأحذية وما إن غادرت الفندق حتى تابعنى عدد من المراسلين ومندوبى التليفزيون فأعادونى إلى نفس الجو الذى كنت أحاول الهروب منه . وسمعت ضمن المتابعين مذيعاً يصور بفرح هذه اللحظات الخالدة لانتهاء المباحثات إلى بر الأمان والسلام وذلك بعد أن ظن المراسل أننى فى طريقى للبيت الأبيض سيراً على القدمين لتوقيع المعاهدة . . وأسرعت بالدخول إلى أول محل صادفنى وكان محل قبعات . . فلم أجد مانعاً من شراء

غطاء لرأسى العارية ، ومن المحل اتصلت بالفندق وطلبت سيارة وصلت بالفعل لإنقاذى من هذا الموقف فلم أكن أنوى الإدلاء بأى تصريح من أى نوع ، ناهيك عن التصريحات المخيبة لآمالهم التى كان يمكن أن تصدر عنى فى مثل هذه الفترة . ولهذا فإن المغفور له الفريق أول كمال حسن على يتحدث بسعادة بالغة عن عمله وإنجازه فى المخابرات فى أكثر من موضع ، ويكفينا أن نشير إلى واقعة استقباله للصحفيين فى قلب جهاز المخابرات وتناولهم الغداء فيه ومرورهم على أقسامه وأجنحته . أو اهتمامه مثلاً بإنتاج الفيلم الذى عرف بعد ذلك باسم «الصعود إلى الهاوية» ، دعك من مشاركته لحسن التهامى فى بدء الاتصالات بالجانب الإسرائيلى ، ولكن الأروع من هذين فى نظرى ما يرويه عن النشاط الهام لجهاز المخابرات فى متابعة الأمن الاقتصادى للبلد حيث يقول : «وأذكر أنه فى عام ١٩٧٧ انخفض محصول القمح والحبوب فى الاتحاد السوفييتى إلى أدنى مستوياته ، مما ينبىء بلجوئه إلى السوق العالمى لشراء ما يلزمه نظير الدفع بالذهب ، كان العجز حوالى ١٢ مليون طن ، لذلك كان من المتوقع زيادة الأسعار بقدر كبير حيث يخضع السوق العالمى إلى قاعدة العرض والطلب. واتصلت بوزير التموين لسرعة التعاقد على الكمية المطلوبة وقتها وكانت مليون طن قمح ، غير أن الاستجابة كانت من البطء بحيث بدأت الأسعار فى الصعود ، فلجأت إلى السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء الذى أوصى بسرعة التعاقد ، إلا أن الوقت كان قد فات واندفعت الأسعار إلى زيادة ما يقرب من ٥٠ دولاراً فى الطن . وبعبارة بسيطة فقد خسرنا نتيجة لعدم تقدير قيمة هذه المعلومات وهذا التحليل حوالى ٥٠ مليون دولار. وكاد الأمر يتكرر فى العام التالى لولا تدخل الرئيس السادات بشخصه ، الأمر الذى دعا إلى إصدار نشرة اقتصادية كل ١٥ يوم توزع على كافة الوزارات والجهات المعنية ، تشمل كافة المعلومات الاقتصادية المؤثرة على السوق العالمية وبالتالى على مصر . لذلك لا يتوقف نجاح أى جهاز مخابرات فى بلد ما على ما يحصل من معلومات وتحليلها بل يتوقف على مدى الاستفادة بهذه المعلومات فى التوقيت المناسب ولا ينطبق ذلك على المعلومات العسكرية فحسب بل على كافة المعلومات كما رأينا فى مثال القمح ».

(١٤)

ويبدو مؤلف « مشاوير العمر » حريصاً على أن يطلعنا على الجانب «الفنى» فى شخصيته فى كثير من المواضع ولا شك أنه رجل مثقف إلى أبعد حدود الثقافة ، ولكن هذا لا يمنع من أن ننقل للقارىء مع شىء من الدهشة حرصه على تصوير الموقف بأكمله على النحو الذى نقرؤه فى عبارته التالية : « فى مساء يوم الاثنين الموافق ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ كنت أجلس فى مكتبى بنادى ليتوريو الإيطالى بشارع الهرم أراجع بعض البرقيات والخطابات الرسمية ، وكانت موسيقى الفلامانكو الأسبانية التى أعشقها تصل إيقاعاتها الجميلة الواضحة إلى أذنى من نافذة الغرفة التى أستطيع أن ألمح من خلالها الراقص العالمى المشهور ألفريدو ألاريا وهو يؤدى إحدى رقصاته الثائرة السريعة داخل ملهى أوبرج الأهرام الشهير المجاور للنادى الذى كانت قوات الاحتياطى الاستراتيجى قد احتلته ليصبح مركزاً لقيادة هذه القوات»، فهذه الفقرة غريبة تماماً على سياق الكتاب كله .

(١٥)

وعلى الرغم من أن صاحب هذه المذكرات كان وزيراً للدبلوماسيين فإنه لايجد حرجاً فى أن ينتقد شخصية كبيرة كالملك حسين بكل وضوح وكل علانية فيقول فى معرض حديثه عن بدايات حرب يونيو ١٩٦٧ : «هذا ويقول بعض الكتاب السياسيين إن زيارة حسين كان لها هدف آخر غير ذلك . وهى الحصول على أكبر قدر معلومات ممكن من عبد الناصر عن نياته فى هذه الحرب ، وبالذات عن الضربة الأولى ومدى تعاونه المباشر مع السوريين فى هذه الحرب ، وهل ستكون مصر وحدها فى الأيام الأولى من الحرب أم ستقوم سوريا بالهجوم على إسرائيل فى ذلك الوقت ؟! والدليل على ذلك أنه كان يسأل عبد الناصر أسئلة مباشرة حول هذا الموضوع ، وعموماً فإن أفضل ما يثبت الدور المشبوه للملك حسين من وراء هذه الزيارة أن تمت مقابلة سرية بين اللواء عماش والسفير الأمريكى بالأردن (فى أول يونيو) طلب فيها سرعة نقل الطائرات النفاثة المقاتلة (ف ١٠٤) وعددها ٢٥ طائرة والتى سبق أن أرسلتها أمريكا للأردن ـ طلب نقلها بصفة مؤقتة من الأردن حتى تنتهى الأزمة ! وهكذا وفر الملك حسين على نفسه ضربة جوية مسبقة من إسرائيل ، وقد أخذ معه الفريق عبد المنعم رياض ليقود قيادة صورية جيشاً برياً استغنى عن طائراته قبل المعركة! فأى جيش هذا الذى سيقوده عبد المنعم رياض ورئيس أركان حربه عامر عماش ؟!

ومما يرويه فى موضع آخر فى الهامش قوله : «مما يذكر فى هذا الصدد أن عيزر فايتسمان وزير الدفاع الإسرائيلى كان دائماً يردد لى بعد توقيع اتفاقية السلام أن الملك حسين أخطأ مرتين : الأولى عندما اشترك فى حرب عام ٦٧ ففقد الضفة الغربية ، والثانية حين لم يشترك فى حرب عام ٧٣ لاستردادها » .

(١٦)

كذلك فإن مؤلف « مشاوير العمر » لا يجد حرجاً فى أن يعبر عن الجانب الإنسانى من مشاعره تجاه السلام مع إسرائيل فيما يروى من وقائع حدثت أثناء معركة السلام يكرر روايتها فى مشاوير العمر بعد أن كان قد رواها فى كتابه السابق (محاربون ومفاوضون) ، وذلك حيث يقول : «حدث مرة أثناء إحدى جولاتى على القدمين مع عيزر فايتسمان فى شوارع تل أبيب ، وكنا فى شهر رمضان أن اندفعت سيدة فى الستين وعانقتنى وقبلتنى وقالت بارك الله فيك ثم فعلت نفس الشىء مع عيزر فايتسمان . والتقط المصورون هذا المشهد . وأذكر أن الصورة نشرت فى اليوم التالى فى صحف الأردن تحت عنوان «قُبلة فى رمضان» . . ولا أشك لحظة فى أن هذه السيدة هى أم فقدت زوجاً أو ابناً أو شقيقاً لها فى الحرب ، وأن ابتهاجها بالسلام هو الذى دفعها إلى ذلك ، فقد وجدت فى السلام شأنها شأن معظم الشعب الإسرائيلى خلاصاً من حياة أفقدها الكره والعداوة طعم السعادة وقد سألتنى مرة السيدة الصحفية «سميد أربرى» مراسلة يدعوت أحرنوت عن ذكرياتى عن إسرائيليين أو مصريين أفقدتهم الحرب عزيزاً لديهم » .

وهذا الجانب الإنسانى البسيط والعميق فى آن واحد هو ما يجعل صاحب هذه المذكرات يعترف بصدق بالسبب الذى جعله يلتحق بالكلية الحربية فى مطلع حياته فيقول : « كنت أتمنى أن أصبح طبيباً

بشرياً خصوصاً أن مجموعى كان عالياً يتيح لى الالتحاق بكلية الطب . ولكنى أعتقد أنى تأثرت وقتذاك بسلوك شقيقى طلعت الذى يكبرنى بثلاث سنوات عندما ترك دراسة إعدادى الطب والتحق بالكلية الحربية وتخرج منها بعد عامين فقط . . إن التحاقى بهذه الكلية إذن سوف يتيح لى فرصة المشاركة فى رعاية إخوتى الثلاثة الأصاغر ، مما يخفف العبء عن هذه السيدة المصرية الصامدة التى صهرتها السنون فى مشوارها اللاهث حتى صرنا رجالاً . . ومن هنا كان قرارى بالالتحاق بالكلية الحربية خاصة بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ التى سمحت بزيادة حجم القوات المسلحة المصرية ».

(١٧)

وعلى هذا النحو تمضى صفحات هذا الكتاب الممتاز الذى يندر أن يكتب كتاب مثله بهذا العمق والتقصى للحقائق على فترات طويلة . . فهذه المشاوير تمتد سبعين عاماً ، والرجل يكتبها كما عاشها بالعرض لابالطول فحسب ، ثم وهذا هو الأهم يقف دائماً ليُعدل من وجهات نظرنا تجاه كثير من المسلمات وأعترف أنى كنت فى كثير من الأحيان أصارح أصدقائى برأى لى فى وعد بلفور ، ولكنى لم أكن أجد الفرصة للمجاهرة به ، فإذا بى وأنا أقرأ «مشاوير العمر » أجد مؤلفها يذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه ، وليس هذا فحسب ولكنه يجاهر بها يعتقد على الرغم من أنه رجل دولة بينما أنا شاب حر . يقول المغفور له الفريق أول كمال حسن على : «كم كانت فجيعة بريطانيا عندما انقلب عليهم اليهود داخل فلسطين ، وراحوا يلاحقون الضباط الإنجليز بالقتل والإرهاب وتعليق جثثهم فوق الأشجار ، ثم كانت الطامة الكبرى عند نسف مركز رئاستهم الرئيسى لمنطقة الشرق الأوسط عام ٤٦ فى فندق الملك داود بالقدس! ولذلك لم يكن عجيباً أن يكون يوم رحيل آخر جندى بريطانى من فلسطين هو نفسه أول يوم لاشتعال النار فى المنطقة والتى ظل أوارها لاينطفىء لأكثر من أربعة عقود حتى الآن ! ومن العجيب أن هناك الآن من الإنجليز من يقول بأن انجلترا خسرت من وعد بلفور أضعاف ما خسره العرب منه ! بل هناك من اليهود من يردد نفس القول ولكن بصيغة أخرى . . فهم يقولون إن اليهود هم الذين خسروا من هذا الوعد بأكثر مما خسر العرب والإنجليز معاً ! ولكى نفهم وجهات النظر الغريبة هذه ، علينا أن نستعيد الظروف التى صدر فيها هذا الوعد ، ولكن من منظار آخر غير الذى درجنا على استيعابه . لقد أصدر هذا الوعد السير آرثر جيمس بلفور ــ الملقب بالفيلسوف ــ عندما كان الرجل يتولى وزارة خارجية بريطانيا (١٩١٦ ـ ١٩١٩) أثناء الحرب العالمية الأولى . . وكان الهمّ الشاغل للإنجليز فى ذلك الوقت هو التغلب على خصمهم اللدود ألمانيا . كان بلفور يدرك الأثر السيكولوجى الرهيب الذى سيصيب ألمانيا فى مقتل إذا ما أصدر هذا التصريح فى ذلك التوقيت الذى أعلنه فيه ، لقد صرح الرجل بأن الإنجليز سيسمحون لليهود بإقامة وطن قومى فى فلسطين ، ومعنى ذلك أن الألمان اليهود لن تصبح ألمانيا هى وطنهم بعد الحرب بل فلسطين ، إذن فليس من صالحهم أن ينتصر الألمان على أعدائهم الإنجليز حتى يتمكنوا من تنفيذ وعدهم ! وهكذا دق الرجل إسفيناً حاداً بين اليهود الألمان وبين وطنهم (أو وطنهم بالمولد) . ولقد كان هذا التصريح كافياً لأن يحول خمسة ملايين يهودى أو أكثر فى ألمانيا إلى خمسة ملايين طابور خامس مخرّب لعجلة الحرب ، أو على الأقل خمسة ملايين مواطن ينظر إليهم بعين الشك والريبة ، فقد كانوا يعملون ضد صالح المجهود

الحربى الألمانى فى مجالات المال والإنتاج والاقتصاد وفى ميادين القتال ، بل ومن يدرى كم منهم سيصبح جاسوساً يمد الحلفاء بكل أنواع المعلومات ! من أجل ذلك كان العداء بينهم وبين هتلر الذى كان «أونباشى» قبل هذه الحرب ، ومن أجل ذلك لاحقهم بالاضطهاد والتنكيل وبمراكز الهولوكوست فى الحرب العالمية الثانية ، وهكذا لحقتهم كل هذه المصائب بسبب وعد بلفور ! ، ومع ذلك عندما صدر وعد بلفور ليعطى اليهود الحق فى إقامة وطن قومى فى فلسطين ، لم يكن فى نية الإنجليز أبداً أنهم سوف يتخلون يوماً عن فلسطين ليقدّموها هدية سائغة فوق طبق من فضة «لأحبائهم» اليهود . ففى عام ١٩١٧ أى العام الذى صدر فيه الوعد لم يكونوا قد «حرروا» بعد فلسطين من أيدى العثمانيين ، لقد فتحها اللنبى بحد السيف ـ كما يقولون ـ فهل كانوا يريقون دماء أبنائهم الزرقاء من أجل أن يهدوها لغيرهم من اليهود ؟ إن فلسطين وقد غزاها الإنجليز وأصبحت تحت انتدابهم يمكن أن تتسع لليهود والعرب معاً (اتفقوا شاءوا أو اختلفوا) ، المهم أن ينصاعوا جميعاً تحت الراية البريطانية لأوامر الحاكم العسكرى الإنجليزى! ومع ذلك فعندما قرر الإنجليز الانسحاب من فلسطين فى يوم ١٤ مايو ٤٨ (أى اليوم السابق لدخول القوات العربية الحرب) ، كان مهندسو الاستعمار البريطانيون متأكدين تماماً أن الصراع الذى أوجدوه فى المنطقة بين أهل المنطقة وبين الجسم الغريب الذى زرعوه بداخلها سوف يتيح لهم كل الفرص لاستنزاف واستغلال باقى مُقدّرات المنطقة من خامات وأسواق وقناة وبترول وموقع إلخ ، بالإضافة إلى كل متوقعات مخطط بانرمان ـ الذى أفصحت عنه الوثيقة المشهورة المذاعة والتى أقل ما فيها من شرور هو فصل الجناح الشرقى الآسيوى عن الجناح الغربى الإفريقى للأمة العربية وإثارة كل ألوان النزاع والشقاق فى جسمها حتى لا تقوم للعرب قائمة تحمل من المفاجآت ما لا يتحمله التاريخ الغربى مرتين ! »

(١٨)

وإذا كان هناك ملحوظة تؤخذ على أخطاء تاريخية فى هذا الكتاب فهى ملحوظة واحدة تتعلق بتنصيب الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء عميداً لطب القاهرة فى ص ٥١٦ وهو ما لم يحدث حتى الآن .

أما الملحوظة الأهم من هذا بكثير جداً فهى أن المغفور له الفريق أول بحكم [دبلوماسيته] قد أفلت من أن يتناول بقلمه وذاكرته بعض المواقف الهامة التى كان لابد له أن يتناولها ، فهو لم يتناول الشائعات التى أحاطت بحادث استشهاد عبد المنعم رياض رئيس الأركان على الرغم من أنه تناول الشائعات التى أحاطت بحادث استشهاد المشير أحمد بدوى !! بل إنه لم يرو حادث الاستشهاد نفسه فى ١٩٦٩ !! وهو لم يبُد أى رأى فى خلفيات اغتيال الرئيس السادات نفسه على الرغم من أن السيدة جيهان السادات قد ألمحت فى كتابها إلى أن مستوى تنظيم العرض فى عهد المشير« أبو غزالة» لم يكن على مستواه فى عهد المشير الجمسى . . وهكذا .

وكنت أتوقع من صاحب هذه المذكرات أن يتناول السياسيين المعاصرين له بقدر أكبر من التقييم ، ولكنه اكتفى بتقدير المرحوم فؤاد محى الدين مرة بعد أخرى ، وبانتقاد المغفور له الدكتور رفعت المحجوب فى موقف واحد ولكنه موقف يبلور كثيراً من شخصيته عليهما رحمة الله .

الفصل الثانى

أوراق سياسيّة

للمغفور له المهندس سيد مرعى

(١)

ربما كان سيد مرعى أبرز نموذج للسياسى المصرى المعاصر الذى جمع بين مهارة السباحة ومهارة الصيد ، فقد سبح سيد مرعى فى بحر السياسة المصرية المعاصرة قرابة نصف قرن (بما فى ذلك فترة المشاهدة الأخيرة) ، ومع هذه السباحة حقق كثيراً جداً من النجاحات التى اقتنصها بحكم مهارته وإن لم يكن راغبا فيها بقدر ما كان راغباً فى صيد آخر ، فقد كان مثلاً طموحاً إلى رئاسة الوزارة ، ولكنه نال ما هو أرفع (بروتوكوليا) من هذه الرئاسة مما لم يُخطط للوصول إليه [رئاسة مجلس الشعب والأمين الأول للاتحاد الاشتراكى ومساعد رئيس الجمهورية] .

وسوف نتناول فى هذا الفصل كتاب " أوراق سياسة " للمغفور له المهندس سيد مرعى، الذى نشره المكتب المصرى الحديث فى ١٩٧٨ ، ولكننى لا أستطيع أن أخفى على القارىء مايعترينى من شعور بأننانظلم سيد مرعى حين نعتبر هذا الكتاب بأجزائه الثلاثة هو كل مذكراته السياسية ، ذلك أنه قد نشرت له على مدى سنوات حكم الرئيس محمد حسنى مبارك مجموعة هامة من الأحاديث والحوارات الصحفية فى عدد من الصحف الكويتية، تتصل بحياته السياسية ، وحين يتاح لهذه الأحاديث فى المستقبل القريب أن تجُمع فى كتاب فإنها سوف تمثل مرجعاً أغنى بكثير من « أوراق سياسية » وأكثر فائدة للمؤرخ المعاصر .

وفى تلك الأحاديث والحوارات المتصلة نجح صاحب هذه المذكرات فى أن يتغلب على كثير من نواحى الضعف فى مذكراته الأولى «أوراق سياسية » التى نتناولها هنا بالنقد والتحليل . . ولكننى مع هذا لا أستطيع إلا أن أذكر أن كتاب « أوراق سياسية » يظل بالنسبة لأدبيات السياسة المصرية والتاريخ المصرى العربى المعاصر بمثابة الكتاب المعتمد عن رؤية صاحبه لتاريخ حياته ، ذلك أن الرجل لم يقدم هذه الأحاديث والحوارات الأخيرة فى كتاب للقارىء ، وقد كان فى وسعه أن يفعل .

ومع هذا فإنى أحب أن أذكر للقارىء خلاصة ماكتبته فى مقدمة كتابى عن سيد مرعى (وهو تحت الطبع ،وربما يخرج إلى الوجود بإذن الله سبحانه وتعالى فى وقت قريب من صدور هذا الكتاب الذى بين أيدينا) من أن هذا الرجل كان أكثر السياسيين المعاصرين جميعاً حرصا على تهيئة نفسه للكتابة عنه وقد قلت فى هذه النقطة مانصه « . . . هيأ نفسه للكتابة عنه ، وقد يظن القارىء أنى أعنى بهذا أنه نشر

مذكـراته ، ولكن نشره لمذكراته لم يكن إلا عنصراً مـن عناصر كثيرة امتدت بفضل ذكاء هـذا الرجل ، ورغبته فى الخلود (وهى رغبـة حقيقية لاتتوفر للكثيرين) إلى وضع الكتب والتقاريـر عن وجهات نظره فى كل مرحلة من مراحل حياته ، ويندر أن تجد واحـداً من السياسيين جميعاً قد انتبه إلى نفسه بهذا القدر الذى انتبه به هذا الرجل » .

ولهذا السبب فإننى مضطر فى كتاب يصدر فى ١٩٩٤ إلى أن أعرض كتابا نشر فى ١٩٧٨ أى منذ ١٧ عاماً على حين أن مـؤلف هذا الكتاب كان قـادراً على أن يُطور هذا الكتاب ، بجـزء رابع أو خامس أو بطبعـة جـديـدة ، أو بتأليف كتـاب جـديـد أشمل وأكبر على نحـو مـافعل كمال حسن على الـذى ألف «محاربون ومفارضون» ونشره مركز الأهرام للترجمة والنشر ثم سرعان (وسرعان هنا امتدت إلى حوالى خمس سنوات) مـا وضع كتـابه الأشمل والأعمق « مشـاوير العمـر » فى ١٩٩٤ وهـو الكتاب الـذى خصصنا له الفصل الأول من هذا الكتاب .

(٢)

ولكتاب سيـد مرعى قيمة تاريخيـة لم ولن ينافسها فيها كتـاب آخر من مذكرات الـوزراء سواء قبل الثورة أو بعدها ، فـإنه قد استطاع فى فصول قليلة أن يضع أيدينـا على كثير من الحقائق الهامة والخطيرة المتعلقة بمشكلة فلسطين ، وقـد جاء عرض سيد مرعـى لهذه المشكلة سلساً ورائعاً بقدر مـا كان دقيقاً ومعبراً ، وعلى الرغم من أن هذا الحديث الممتاز جـاء بعد الأوان (١٩٧٨) إلا أنه جاء أيضا فى وقت لا يقل أهمية حين كـانت خطوات السلام قـد بدأت تؤتى ثمارهـا ، ولا نستطيع أن نشيد بكتابـات سيد مرعى عن هذه القضية فى مذكراته من دون أن نشيد بكتابة وزيرين آخرين عن هذه القضية هما الدكتور محمد حسين هيكل باشا فى الجزء الأخير من مذكراتـه الذى خصصه بأكمله لقضية فلسطين ، والأستاذ أحمد محمد فراج طايع أول وزير للخارجية فى عهد الثورة فى كتاب آخر ممتاز لا يقل امتيازاً عن مذكرات الدكتور هيكل باشا أو سيد مرعى ، وهـو من الكتب النادرة فى مكتباتنا ، وقد وفقنى الله إلى الحصول على نسخة منه تحمل توقيع مؤلفها مهداة منه إلى أحد زملائه الوزراء فى ذلك الوقت .

أريد أن أقـول إن الفقرات التى صور بها سيد مـرعى أزمة فلسطين وتعاقبهـا كانت من أروع وأدق الصفحات التى كتبت عن هذه الأزمة ، فقد صيغت بعيداً عن الأيـديولوجيات والتعبيرات النظرية ، وتنـاولت الاستراتيجية بـالعبـارات التى يصعب جـداً على النظريين والمنظـرين الـوصول إليهـا ، بينما يسـهل ذلك تمامـاً على السياسيين الشعبيين من أمثال سيـد مرعـى الذى لم يجد أى حرج فى أن يكتب فى نهاية تقريره إلى رئيـس الـوزراء النقـراشى باشا بكل صراحة وكل وضوح ما معناه أن فلسطين قد ضاعت من العرب .

ولمذكرات سيـد مرعى قيمة أخرى أقل أهميـة بكثير من حديثها عن مشكلة فلسطين ولكنهـا قيمة تنفرد بها هذه المذكرات بين مذكرات وزراء الثورة حين يتحدث صاحبها عن طبيعة الصراعات الحزبية قبل الثورة ، وخذ مثلاً على هذا حديثه عن مساعى ونشاط مرسى فرحات باشا زوج أخته حين أراد أن

يضمن له دائرة العزيزية فى انتخابات ١٩٤٩ وكيف اصطحبه للقاء النحاس باشا وفؤاد سراج الدين باشا وعلى الرغم من أن سيد مرعى روى هذه الوقائع فى إطار انتقاده للأحزاب ونشاطها المحموم من أجل الحصول على الأغلبية والفوز فى الانتخابات البرلمانية ، إلا أن قارىء هذه الفقرات فى يومنا هذا سيجد مثل هذه الفقرات تحبب إلى نفسه هذا الجو الأرستقراطى اللطيف من النزاع ذى القواعد والأصول والشكليات الرائعة ، وهذه ميزة أخرى للصدق الفنى فى الرواية حين تختلف مشاعر المتلقين لنفس الرواية مع اختلاف الزمان والظروف .

فإذا جاز للمرء أن يجيب على سؤال برىء لشاب لا يملك إلا ثمن جزء واحد من هذه المذكرات أو لا يملك من الوقت إلا حصة محدودة لقراءة جزء واحد من الأجزاء الثلاثة وسأل أى الأجزاء أختاره له ، فإنى أقترح عليه الجزء الأول ثم الجزء الأول ثم الجزء الأول .

(٣)

تتميز هذه المذكرات بقدرة صحفية عالية على إدارة الحوار بين الشخصيات التى تتناولها المذكرات ، فليس هناك قصة إلا قام كاتب المذكرات بمسرحتها تماماً ، ولا أعتقد أن فى هذا مايعيب المذكرات ، كما أنى لا أعتقد أن فى هذا ما يرتفع بقدر هذه المذكرات ، ولكنه على أية حال يميز هذه المذكرات .

أما الإنجاز الأكبر فى هذه المذكرات فهو أنها غطت فترات زمنية طويلة (حوالى ٣٠ عاماً) ولكن صاحبها لم يكتبها بروح الغد ، وإنما كتبها بروح الماضى القريب ولهذا السبب فأنت تراه يؤصل جذوراً للصراع بينه وبين على صبرى مع أن الأمر لا يستأهل هذا التأصيل ، كما تراه فى بعض المواقف يتعمد تبرئة نفسه أمام الناس بالدفاع على حين أنه كان يستطيع الهجوم المركز لتحقيق هذه التبرئة .

ومع هذا الخلق نراه حريصاً على تقسيم المذكرات إلى ثلاثة أجزاء على أن حجمها كان يسمح بنشرها فى جزء واحد ، ولكنه أراد أن يقسم حياته نفسها إلى هذه الأقسام الثلاثة ، رغم أننا لا نراها تنقسم هذا التقسيم التحكمى ولا أقول التعسفى .

أما أهم مانفتقده فى هذه المذكرات فهو الحديث بشىء من التفصيل عن الحياة السياسية فى جانبها الذى يكون فى الكواليس ، وفى هذه المذكرات عينة من هذا الحديث المطلوب فيما رواه صاحبها عن صراعات فى انتخاب اللجنة التنفيذية العليا فى ١٩٦٨ أو قبيل ١٥ مايو ، ولكن كاتب هذه المذكرات كان معنياً بما كان يشغل الرأى العام المصرى فى تلك الفترة فحسب ، وقد كان فى وسع المغفور له المهندس سيد مرعى أن يدلنا على كثير من المناقشات الهامة قبيل توقيع اتفاق الوحدة مع سوريا ، أو فى أول عهد الثورة .

ومن أمتع الصفحات فى هذا الكتاب تلك التى يتحدث فيها مؤلفها عن معايير وزارة التخطيط التى كانت تطبقها على إنجازات الوزارات المختلفة ، أو عما تكرر بصورة أخرى من تولى الدكتور حلمى مراد كتابة تقارير عن إنجازات الوزارات فيما يتعلق ببيان ٣٠ مارس .

على هـذا النحـو نستطيع أن نقدر لكـاتب هـذه المذكـرات اهتمامه بـالرأى العام بأكثـر من اهتمامه بالتاريخ ، واهتمامه بالتاريخ الخاص أكثـر من اهتمامه بالتاريخ العام ، ولهذا فإن التاريخ العام لن يعول كثيراً على هذه المذكرات فى كتابة تاريخ هذه الفترة ، ويبدو أنه لم يكن يمهد نفسه لكتابة هذا التاريخ فى المراحل المبكرة من حياته حين كان شأنه شأن كـل مواطن من أبناء مصر لا يعرف ما سيفعل فى الصباح القادم وماذا سيفعل بـه ! . لهذا فإن صاحب هذه الأوراق انتهز فرصـة إلحاح الناس عليه فى أن يكتب حين بدأ النـاس يكتبون ما كـان الناس يريدون قـراءته لا ماكـان هو حفياً بكتـابته ، ولهذا فإن « أوراق سياسية » كما قدمنا فى الفقرة الأولى من هذا الفصل لاتمثل إلا المذكرات التى كان صاحبها يحب أن يطالع بها القارىء المصرى فى ١٩٧٨ .

(٤)

و سوف ننقل للقارىء عن كتاب « أوراق سياسية » بعضاً من الفقرات التى روى بها صاحبهابعض المواقف التى مرّبها فى حياتـه السياسية مع الاحتفاظ للقارىء بحق التحفظ القائل بأن هـذه وجهة نظر الرجل ، وأن هناك وجهـات نظر أخرى للذين كـانوا بمثابة الأطـراف الأخرى فى هذه المواقف ولكن رواية سيد مرعى تعطينا فكـرة كاملة عن تقديره لنفسه وعن الصورة التى كـان يريد أن يظهر بها أمام الناس فى ١٩٧٨ ، وهذه نقطة مهمة جداً وبخاصة فى حق واحد من السياسيين الذين استغرقهم العمل فى فترة الحكم الشمـولى حين كـان من حظ السيـاسيين أن يصـوغوا أفكـار الجمهـور عنهم من خـلال علاقتهم القوية بوسائل الإعلام .

وسوف نجد صـاحب هذه المذكرات حريصاً على أن يلصق بنفســه كثيراً من الصفات التى تترفع به عن المعترك السيـاسى ، وليـس صعبـاً على القـارىء أن يستنبط ويستنتج من روايــات المؤلف نفسهـا جوانب أخرى من الحقيقة أراد صاحب المذكرات أن يتجاهلها ولو إلى حين .

يروى مـؤلف « أوراق سياسية » قصـة توليـه وزارة الزراعة فيقـول : " فى أحد الأيام ، فى أكتـوبر ١٩٥٧ ، كنت موجوداً فى مجلس الأمة . وفى أثناء الاجتماع وجـدت على صبرى ، كان وزير دولة لشئون رياسة الجمهورية فى ذلك الـوقت ـ يناولنى ورقة صغيرة مكتوبا فيها رسالـة موجهة لى تقول : " اتصل بى الرئيس جمال عبـد الناصر وأبلغنى أن منظمة التغذيـة والزراعة تتمسك بتعيين الدكتـور عبد الرازق صـدقى مندوبـاً لها فى مصر وأن الرئيس يـرى أن تتولى وزارة الـزراعـة إلى جانب عملك كـوزير دولـة للإصلاح الزراعى ، وكـان مضمون الرسالة مفاجأة غير متـوقعة وقلت لعلى صبرى : إن هذا العرض فى حاجة إلى التفكير ويمكن أن نبحثه بعد الاجتماع . وفعلاً جلست معه على انفراد فى المجلس وأخذت أدرس المسألة من كافـة جوانبها وأبديت عـدة تحفظات على قبول هذه المهمـة الجديـدة وكان رأيى ـ أن الإصلاح الـزراعى يأخذ كل وقتى وجهـدى ولا يترك لى مجالاً لكى أقوم بأى نشـاط آخر . . إن وزارة الزراعة تعتبر أيضـاً مسئولية صعبة ولا يستهان بمشاكلهـا المتراكمة . . أيضاً كانت هناك عقبـة أساسية جعلتنى أحجم عن قبول وزارة الزراعة وهـى : مديرية التحرير . . وكان وزيـر الزراعة بحكـم منصبه

يعتبر مسئولاً ـ شكلاً فقط ـ عن هذه المديرية باعتباره رئيس مجلس إدارتها . . ولكن «مجدى حسنين» كان فى الواقع هو المسئول الحقيقى عنها والمتحكم فيها . . وأوضحت لعلى صبرى دوافع اعتذارى عن عدم قبول وزارة الزراعة وقلت له : أرجو أن تبلغ الرئيس ظروف وأسباب اعتذارى عن هذا المنصب . . وفى نفس الوقت اعتزازى بهذه الثقة من جانبه ، أتوقف هنا قليلاً لكى أوضح ما كان يدور فى ذهنى خلال تلك الفترة : كنت قد قررت ألا أستمر طويلاً فى الوزارة وأكمل هذه المرحلة وأخرج نهائياً، لأن شكل العمل فى الإصلاح الزراعى بدأت تتغير ملامحه وأخذ الروتين يزحف بالتدريج إليه نتيجة ربطه بالحكومة ، وكان الدخول إلى هذه المسئولية ــ في حد ذاته مغامرة غير مأمونة العواقب خصوصاً وأننى كنت معترضاً على إنشاء مديرية التحرير ـ فى هذه البقعة من الصحراء ـ وكانت وجهة نظرى : أنها بالوعة من الرمال المتحركة ، وقلت لنفسى : سوف تشرب هذا المقلب إذا قبلت وزارة الزراعة ، كيف أتصرف مع المسئولين عن هذه المديرية وكيف أتعامل معهم . . وضميرى لا يرضى عما يجرى فيها؟ فى اليوم التالى دعانى الرئيس عبد الناصر للغداء معه ، وكان على صبرى قد أبلغه برفضى لوزارة الزراعة ، وذهبت إلى بيته فى منشية البكرى ووجدت هناك المشير عبد الحكيم عامر ، ودارت أحاديث عادية ولم يفتح الرئيس الموضوع ولم يشر إليه ، وبعد أن انتهينا من تناول الغداء فى الصالون نحن الثلاثة وحدنا ، التفت إلىّ المشير عامر وقال لى فجأة : هل يجرؤ إنسان فى مصر أن يعترض على قرار يصدره جمال عبدالناصر؟ وفهمت على الفور مقصده . . وقلت له :ـ لا طبعاً . . هى المسألة مش رفض أو اعتراض على قرار . . إنما هى مسألة هل الإنسان يستطيع القيام بالعمل المطلوب منه أو لا يستطيع؟ قال لى عبد الحكيم عامر : ما توضح كلامك ، إيه المسألة بالضبط؟ فقلت له : فى الحقيقة هناك اعتباران جعلانى أعتذر عن عدم قبول وزارة الزراعة . . الأول انشغالى بالإصلاح الزراعى والثانى ــ وهو الأهم ـ وجود مديرية التحرير وتدخل الرئيس عبد الناصر فى الحديث وقال لى : طيب نشيل مديرية التحرير من وزارة الزراعة ، إذا كانت دى هى المشكلة ولم يعد لى حجة أخرى ، فقلت له : وأنا أقبل وزارة الزراعة على هذا الأساس ،ورغم أن الإصلاح الزراعى كان يأخذ كل اهتمامى إلا أن الرئيس جمال عبد الناصر أصدر قراراً فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بأن أصبح وزيراً للزراعة أيضاً بالإضافة إلى مسئوليتى عن الإصلاح الزراعى ، و نفذ الرئيس عبد الناصر وعده فورا وانفصلت مديرية التحرير وتحولت إلى هيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية وليس لى دخل بها ، وهكذا أصبحت وزيراً مسئولاً عن وزارتين ـ الزراعة والإصلاح الزراعى ـ على مدى أربع سنوات كاملة» .

انتهت رواية المغفور له المهندس سيد مرعى لقصة توليه وزارة الزراعة ، وها أنت تدرك من قراءة الفقرات السابقة أن الرجل كان مرحباً بهذا المجد بلا شك ، ولكنه مع ترحيبه كان حريصاً على ألا يخوض صراعاً مع مجدى حسنين بنفوذه ، وربما كانت الحقيقة أنه قال لعبد الناصر إنه لا يستطيع أن يرأس مجدى حسنين أو إنه لايجوز له أن يرأس مجدى حسنين فكان هذا الحل .

(٥)

ويروى صاحبُ المذكرات فى كتابه « أوراق سياسية» (صفحة ٤٢٨ وما بعدها) قصة استبعاده من تولى منصب وزير الزراعة فى أوائل الستينات فيكتب لنا من خلال انطباعاته عن هذه القصة وصفاً

تفصيلياً دقيقاً للصراع النفسى الذى يمر به أمثاله من الوزراء حين يعلمون بخروجهم من الوزراة قبل هذا الخروج ، كما يطلعنا على الانعكاسات الوقتية لهذه القرارات الوقتية على الأصدقاء والمقربين ، وهى فقرات مشذبة الأطراف ولكنها صادقة التعبير ، فلنقرأ معاً عبارات صاحب المذكرات حيث يقول : «كان موضوع الاجتماع هو التشكيل الوزارى الجديد، وعندما جاء الدور للحديث عن القطاع الزراعى اقترح على صبرى اسم عبد المحسن أبو النور ـ مدير المخابرات السابق ـ ليكون نائباً له ووزيراً للزراعة . وأيد عبد الحكيم عامر الاقتراح قائلاً إنه يبدو أن عبد المحسن أبو النور قد بذل مجهوداً فى إعداد طائرات الرش أثناء المرحلة الأخيرة من كارثة دودة القطن . وتساءل الرئيس جمال عبد الناصر : ولماذا لا ترشحون سيد مرعى ؟ قال عبدالحكيم عامر : إن سيد مرعى لم يعد يصلح لهذا العمل بعد كارثة الدودة . وتساءل الرئيس من جديد : ولكن أحمد المحروقى هو الذى كان وزيراً تنفيذيا للزراعة فهل سيستمر فى العمل هو الآخر؟ قال على صبرى : إن المحروقى لا ذنب له . . والمسئولية كلها هى مسئولية سيد مرعى، رد الرئيس جمال عبد الناصر : ولكن المعلومات التى تأكدت منها بنفسى تبين أن المحروقى هو المسئول، وبالتالى فهو الذى يجب أن يخرج من الوزارة، وسيد مرعى يستمر ، رد عبد الحكيم عامر : إذن ، ممكن نقبل ترشيح على صبرى لعبد المحسن أبو النور كنائب لرئيس الوزراء لقطاع الزراعة والرى، ونخلى سيد مرعى وزيراً للزراعة . تساءل جمال عبد الناصر : وتفتكروا أن سيد مرعى يقبل ؟ رد عبد الحكيم عامر : لو أنت جئت به وتحدثت أنت معه ، فإنه سوف يخجل منك ويقبل الترشيح ، قال جمال عبد الناصر : وهل يستمر إنسان فى عمل ، بناء على خجل ؟ ثم أنا لا أتوقع ـ بغض النظر عن حكاية الخجل ـ أن يقبل سيد مرعى هذا الوضع ، وعلى أى حال ، فطالما أنكم متمسكون بعبد المحسن أبو النور إذن فليأت . . واختاروا وزيراً آخر للزراعة غير المغفور له سيد مرعى وغير المحروقى . وفعلاً جاء على صبرى بالدكتور شفيق الخشن ، عميد كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية وقتها، ليكون وزيراً للزراعة ، وأصبح عبد المحسن أبو النور نائباً لرئيس الوزراء للزراعة والرى والإصلاح الزراعى" .

ويعقب صاحب هذه المذكرات فيقول : " تلك هى القصة التى عرفتها فيما بعد من صديق كان حاضراً الاجتماع ولكن فى تلك اللحظة التى طلبنى فيها على صبرى كان عندى صديقى الفار ، لم أكن أعرف شيئاً من هذا بعد، وبالتالى فإنه عندما أبلغنى بعدم وجودى فى الحكومة الجديدة ، تملكنى شعوران متضادان من السعادة والاكتئاب . لم يكن الاكتئاب حزناً على منصب وزارى . . فهموم هذا المنصب لا يعلمها إلا من يجربها، ولكن الاكتئاب كان بسبب تلك الحملات المستمرة من التشهير والتجريح التى كانت قد بدأت ضدى فى الأشهر الأخيرة ، فى ظل وجودى فى الوزارة أستطيع على الأقل أن أعرفها وأرد عليها ، أما خارج الوزارة فربما لن أعرفها وربما أيضاً لن أتمكن من الرد عليها . أما السعادة فبسبب أننى كنت فى الفترة الأخيرة قد وصلت إلى درجة من "القرف" والغثيان مما يقال ضدى إلى الدرجة التى جعلتنى أقول : فليذهب المنصب إلى الجحيم ، فربما كان وجودى فى الوزارة هو أحد الأسباب الدافعة إلى ترويج تلك الإشاعات ، هكذا يصبح خروجى من الوزارة مهدئاً لهؤلاء

المنطلقين ضدى . . خصوصاً وأن التجريح كان قد بدأ يمتد إلى المعاونين الذين يعملون معى فى قطاع الزراعة . وهكذا إذن أغلقت سماعة التليفون بعد انتهاء مكالمة على صبرى - رئيس الوزراء الجديد - معى لكى أنقل الخبر إلى أصدقائى على مائدة العشاء . وخيم على مائدة العشاء وجوم كامل بعدها بلحظات بدأ الأصدقاء يفسرون سبب وجومهم . إن المسألة الأساسية كما يرونها هم ، هى أن خروجى من الوزارة يأتى فى وقت غير مناسب ، حيث لم تحسم حقيقة الإشاعات المترددة ضدى ، وحيث لايعلم أحد فى مصر براءتى منها سوى الرئيس جمال عبد الناصر وعدد قليل جداً من الأصدقاء والمعاونين ولأن الناس سوف تربط بين خروجى من الوزارة وبين كارثة القطن قبل شهور قليلة ، ولن تتأتى لى أبداً فرصة الإدلاء علنا بالحقيقة . وانتهت الليلة عند هذا الحد، وفى اليوم التالى أذيع التشكيل الوزارى ثم - كما هو متوقع طبعاً - بدأت أتلقى (التعازى) من الذين يزورونني فى المنزل ! . وفى اليوم الأول كان منزلى لا يتسع للزائرين من كبار موظفى وزارة الزراعة وعمال الإصلاح الزراعى ، بعضهم انفعل ، وبعضهم بكى ، مما هزنى نفسياً فعلاً، ولكننى كنت أقول لهم إن المناصب الوزارية هى مناصب سياسية وإن هذا التغيير لا يعنى أى شىء وإن التفاتهم لعملهم سوف يجعلهم محل تقدير وثقة من الوزير الجديد، وأى كلمات عامة بالطبع أدارى بها الحرج النفسى الحقيقى الذى أشعر به ، ولكى أحلهم من واجب المجاملة الذى أعلم تماماً أنهم سيدفعون ثمنه فيما بعد . بعد أيام بدأ الزوار يتناقصون، بعد أسبوع أصبحوا يعدون على أصابع اليد الواحدة » .

(٦)

ويحكى صاحب « أوراق سياسية » عن معاناته من الشائعات التى لاحقته حتى قبل خروجه من الوزارة وكيف أصبح يعانى صراعاً نفسياً عميقاً من جراء هذه الشائعات التى تمسه دون تحقيق . ومن صفحة ٤٣٨ وما بعدها (من أوراق سياسية) ننقل عن المغفور له المهندس سيد مرعى قوله : " وطلبت مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر ، فلم أتلق رداً ، بعدها هدانى تفكيرى إلى أن أبادر أنا بطلب التحقيق معى لقطع ألسنة من يتحركون ضدى فى حملة تشهير واسعة ومنظمة لا أستطيع أبداً معرفة مصدرها على وجه الدقة ، وذهبت إلى زميلى فى الوزارة ، أحمد حسنى وزير العدل ، واجتمعت به فى حضور المهندس أحمد عبده الشرباصى وزير الأشغال، وقلت لأحمد حسنى : إن ما يحدث الآن فى قطاع الزراعة وإصلاح الأراضى هو تخريب ، وأنا وزير مركزى للقطاع كله جالس أتفرج ، بل والإشاعات تتناولنى شخصياً بالتجريح وبطريقة لا يمكن أن يقبلها إنسان، إن إحساسى هو أن جهة ما أو أشخاصاً ما فى هذا البلد حريصون على جرجرة سيد مرعى إلى أى شىء للتشهير به ، قاطعنى أحمد حسنى ، وكان رجلاً هادئاً ورزيناً ونزيهاً جداً ، وقال : اهدأ . . اهدأ . . فالمسألة لا يمكن أن تكون بهذا الشكل، وفى النهاية نحن لدينا قضاء فى غاية النزاهة ، قلت لأحمد حسنى : كيف أهدأ وأنا أرى أمامى خيوط مؤامرة للإيقاع بى شخصياً؟ تساءل أحمد حسنى بهدوء واستسلام : إذن ماذا تقترح على أن أفعله؟ قلت : تستطيع أن تفعل شيئاً مؤكداً ، هو أن تحقق معى، رد أحمد حسنى : كيف هذا ؟

أنت وزير ، وأنا لا أستطيع حتى أن آخذ أقوالك فى شىء لم ينسب إليك رسمياً ، قلت : لا ، إنك تستطيع . . وتستطيع ذلك بإحدى طريقتين . . إما كشاهد وإما كمتهم ، وأنا لا تعنينى الصفة ولا الإجراءات ، ولكن يعنينى أن تتضح الحقيقة وتخرس الألسنة . ورفض أحمد حسنى مجرد الفكرة ، ولكن أحمد عبده الشرباصى انضم إلىّ فى ضرورة أخذ أقوالى بأى صورة حسماً للأمر كله ، واضطر أحمد حسنى أن يذعن لإلحاحنا ـ الشرباصى وأنا ـ فقال لى فى النهاية : طيب ، لا مانع من ذلك ، ولكن يجب أولاً أن أستأذن ، الرئيس جمال عبد الناصر ، وبعد أيام اتصل بى أحمد حسنى وأخبرنى بأنه استأذن الرئيس وأن الرئيس قد وافق ، وأنه بالتالى سوف يرسل لى رئيس نيابة فى الوقت الذى أحدده لكى يأخذ أقوالى . وفى اليوم التالى جاءنى رئيس النيابة فى المساء لكى أدلى إليه بكل أقوالى عن موضوع السمنة واستصلاح الأراضى . وقال لى رئيس النيابة : سيادتك وزير مركزى للتخطيط ، فهل يجوز أن تتدخل فى عملية تنفيذية كالأمر بشراء ماكينات لاستصلاح أراض جديدة؟ وكان ردى هو : إن هذا السؤال يجب أن يوجه إلى الرئيس جمال عبد الناصر نفسه الذى أرسل إلى خطاباً مكتوباً يكلفنى فيه بمساحة محددة يجب استصلاحها ، وفترة محددة يجب أن يتم فيها ذلك ، وتفويض محدد فى إنجاز هذا العمل ، قال المحقق : يقال إنك وجهت المسئولين عن التنفيذ إلى شراء ماكينات من السوق المحلى ، أليس هذا تقييداً لشروط العطاءات ، والتى يجب ألا تكون مقيدة؟ قلت : لا طبعاً . . إنما أنا لم أتدخل فى أى شىء سوى إعطاء هذا التوجيه العام ، لأنهم لو انتظروا إلي حين ورود عطاءات من الخارج والبت فيها ثم تحويل النقد الأجنبى اللازم لها ثم استيرادها . . فإن الأمر سوف يستغرق زمناً طويلاً يجب على أن اختصره لهذا أنا طلبت ـ تحقيقاً للسرعة ـ أن يتم شراء الماكينات من السوق المحلى . . وباقى التفاصيل وعملية الاختيار والبت والتنفيذ ، تركتها للوزير التنفيذى وللمسئولين أنفسهم بغير أن يكون لى بها أدنى علاقة» .

وهكذا يمضى صاحب المذكرات فى تفنيد الإشاعات التى أثيرت ضده وأنت ترى أو تستطيع أن ترى أن الموضوع كله كان على مستوى الستينات حين كان أقصى ما يمكن أن يتصوره المرء لمخالفات الوزير المسئول المسنود أن يأمر بشراء شىء من السوق المحلى دون أن يترك الفرصة للمستوردين أن ينافسوه . . ولو قرأت بقية الصفحات لترحمت على تلك الأيام وإن كان سيد مرعى نفسه لا يريد لك أن نترحم عليها ، وإن كنا من هذه النقطة : نترحم عليها وعليه بلاشك .

(٧)

كذلك يحكى مؤلف « أوراق سياسية » قصة ترشيحه للعمل فى بنك مصر ثم عمله عضواً منتدبا له ويصف هذه الفترة بأنها من أسعد فترات حياته(صفحة ٤٥٨ وما بعدها من أوراق سياسية) وسوف نطلع القارئ على هذه القصة التى تبين لنا بطريقة غير مباشرة ثلاث زوايا لموقف حكومة الثورة والنظام الشمولى من البنوك والمؤسسات الاقتصادية ، وموقف الساسة منها وموقف البنوك نفسها من الحكومة والساسة يقول سيد مرعى : " استدعانى رئيس الوزراء على صبرى لمقابلته فى مكتبه بقصر القبة . .

وفى بداية المقابلة بادرنى على صبرى بتوضيح شىء جوهرى . . قال يجب أن تعرف مبدئياً أننى مكلف بتوجيه بعض الأسئلة إليك وأن الإجابات التى ستقولها سوف أنقلها حرفياً إلى الرئيس جمال عبد الناصر، أولا : هل أنت متعاون مع النظام أم لا ؟ واندهشت جداً من السؤال فقلت : طبعاً متعاون مع النظام، قال على صبرى : إذن هل ترفض العمل فى بنك من البنوك؟ قلت . . نعم تساءل على صبرى: لماذا ؟ قلت : لأنه ليس مجال عملى أو تخصصى، قال على صبرى: ولكن كيف تقرر أنك متعاون مع النظام وفى نفس الوقت ترفض مسئولية يعرضها عليك الرئيس جمال عبد الناصر، وأحسست أن هناك عدم اقتناع كامل بالسبب الوحيد المقنع الذى قدمته بإخلاص . فقلت متسائلا : أولا : أنا خارج لتوى من حملة ضخمة للتشهير ضدى ولا أتحمل مثل هذه الشكوك فى ولائى أو عدم ولائى للنظام ثانيا : ما هو المنصب أساساً الذى تريدوننى فيه ؟ قال على صبرى: الرئيس يرشحك رئيساً لمجلس إدارة بنك مصر ، تساءلت: بدلا من من ؟ قال : بدلا من محمد رشدى، قلت مذعورا : أبدا ، هذه بالذات لايمكن، وأرجو أن تتفهموا عذرى فى هذه المرة . . إن محمد رشدى هو ابن المرحوم رشدى بك الذى كان جاراً لنا فى العباسية ، ولم يكن يفصل منزله عن منزلنا سوى متر واحد وكان رشدى بك صديقاً جداً لوالدى ،عندما كان يزور والدى فى منزلنا كنا أطفالا ولم نكن نجرؤ على المرور أمام الحجرة التى يجلسان فيها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن محمد رشدى نفسه كان صديق الصبا لأخى محمد الذى مات غريقاً فى العزيزية . احتار على صبرى قليلاً ثم تساءل : إذن ما العمل ؟ قلت : هل هناك شىء ضد محمد رشدى ؟ أجاب : لا ، قلت إذن ما رأيك فى أن أكون أنا عضواً منتدباً للبنك، ويظل هو رئيساً لمجلس الإدارة، هذا إذا كانت وظيفه العضو المنتدب شاغرة . وطلب على صبرى من سكرتيره أن يتحرى الأمر ، وبعد دقيقتين ردوا عليه بأن للبنك عضوين منتدبين ، أحدهما أحمد فؤاد، وهناك مكان آخر شاغر ، قلت له على الفور : حسناً ، إذن أنا أقبل العمل كعضو منتدب ، تساءل هو مندهشا : ولكن كيف تقبل هذا ؟ قلت : إنى أقبل هذا ، لأن الشخص الوحيد الذى أقبل أن يدق جرساً ويقول نادوا لى المهندس سيد مرعى ، وأنفذ له هذا عن طيب خاطر هو محمد رشدى، وفعلاً بعد يومين أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً جمهورياً بتعيينى عضواً منتدباً لبنك مصر ، ولم أكن أعرف بعد أن فترة عملى بالبنك سوف تكون من أسعد فترات حياتى . . لقد بدأت عملى الجديد هذا ، وسط أناس أحبهم وأرى البساطة والصدق فى مشاعرهم، ابتداء من محمد رشدى نفسه إلى أصغر موظف بالبنك، وبالإضافة إلى هذا فإن طبيعة عمل البنوك تجعل سير العمل فيها منتظماً جداً ،والإجراءات تسير فى سهولة ويسر ، بحيث إن الوظائف الرئاسية تكون فعلا متفرغة لما هى موجودة من أجله ، وهو التخطيط والمتابعة» .

(٨)

قد لا أكف عن التعبير عن اعتقادى أن من أهم الإجراءات التنظيمية التى تظهرنا اليوم وغداً وبعد غد على قدرة صاحب « أوراق سياسية » الرائعة ونفوذه الواسع وحنكته السياسية أن نرى قطاعين كبيرين من أجهزة الدولة يخضعان لوزارتى الزراعة والإصلاح الزراعى على حين لا تخضع القطاعات

المناظرة لهما للوزارة المناظرة أبداً . . هذان القطاعان هما بنك التنمية والائتمان الذى يتبع وزير الزراعة على حين أن كل البنوك تتبع وزير الاقتصاد [حتى وإن حدث بعد فترة طويلة أن تُبعت بعض البنوك لوزارات أخرى كبنك ناصر أو بنك التعمير والإسكان] والجمعيات التعاونية الزراعية التى تنفرد دوناً عن الجمعيات كلها بالخروج من تبعية وزارة الشئون الاجتماعية لتتبع وزارة الزراعة . . وسنرى كيف استطاع تحقيق هذين الإنحيازين فيما يرويه من مذكراته حيث يقول : « . . وكنت قد بدأت خطوتين هامتين ـ حتى من قبل أن أصبح وزير دولة ـ وواصلت العمل من أجلهما فى موقع المسئولية كوزير، وكان لهما تأثيرهما على ثبات الإصلاح الزراعى ورسوخ أقدامه :

أولاهما : أن الجمعيات التعاونية تكون تابعة للإصلاح الزراعى وليس لوزارة الشئون الاجتماعية ـ وقتها ـ وكانت هناك معارضة فى هذه الخطوة التى تكمل حلقة الإصلاح الزراعى وتمسكت برأيى ووقف جمال عبد الناصر بجانبى وأيّد وجهة نظرى ونجحت فى تحقيق هذا الهدف . .

ثانيتهما : أن بنك التسليف الزراعى يجب أن يُضم إلى الإصلاح الزراعى ولا يكون تابعاً لوزارة المالية، وحدث خلاف بينى وبين الدكتور عبد المنعم القيسونى ـ لكن الذى كنت أخشاه وأعمل حسابه من ربط ميزانية الإصلاح الزراعى بميزانية الدولة شكلاً وموضوعاً ـ حدث فيما بعد حينما خرجت من الوزارة فى سنة ١٩٦١ وتركت الإصلاح الزراعى فى مهب الريح . . وجاء عبد المحسن أبو النور من بعدى وكانت سياسته نموذجاً لأخطاء « أهل الثقة » لأنه أراد أن يكتسب شعبية فى أجهزة الإصلاح الزراعى على حساب المصلحة العامة . . وتم تعيين آلاف الموظفين الذين يزيدون على حاجة العمل، وبالتالى تم تثبيت جميع العاملين على درجات طبقاً للباب الأول والباب الثانى والباب الثالث بصرف النظر عن كفاءاتهم وقدراتهم وخبراتهم . . وحدثت « هوجة » الترقيات والدرجات . . وانقلب الإصلاح الزراعى إلى وزارة تحكمها البيروقراطية ويتحكم فيها الروتين . . وخذوا نموذجاً واحداً صغيراً عندما تركت الإصلاح الزراعى كان عدد الموظفين القائمين بالعمل لا يتجاوز ألفى موظف، ولكن هذا العدد تضخم وتضاعف فى عهد عبد المحسن أبو النور ولم يعد هناك أى ضابط ولا رابط للعمل والإنتاج ـ مثل ما حدث فى معظم مرافق مصر ومؤسساتها وكان قلبى يقطر بالأسى والألم على جهد السنين الضائع فى الهواء ».

(٩)

من الطريف أن سيد مرعى كان حريصاً على أن يفرد صفحات طوالا للحديث عن دوره فى إنشاء ما نعرفه الآن باسم مصيف « المعمورة »، وكيف أن أرضها كانت فى الأصل ملكاً للإصلاح الزراعى . وكيف كان حرينا على خروجها من تحت يده ثم كيف جاءته الفرصة لاستردادها وهو يتولى وزارة المالية على سبيل النيابة أثناء غياب الدكتور القيسونى، يقول سيد مرعى (ونحن نقتطف لك الفقرات ولا نسردها كلها) .

" . . . . ثم جاءنى حسن عباس زكى (وكيل وزارة المالية فى ذلك الوقت ووزير الاقتصاد والمالية فيما بعد) ذات مساء لكى يعرض على مشكلة جديدة قائلاً : البنك التجارى مهدد بأن يفلس . قلت :

والمانع ، قال حسن عباس : . . لكن يافندم منظر بنك يملكه يهودى أجنبى ، وبعدين يفلس بمجرد ما يمسكه مصرى . . ده منظر يسىء لنا جميعاً . . ، فكرت قليلاً ثم قلت . . إذن . . ماهى طلباتك؟ قال : إن ما أطلبه هو قرض ربع مليون جنيه للبنك . . قلت مذعوراً . . منين؟ رد قائلاً . . من وزارة المالية . لم أتحمس للفكرة ، فالمشكلة بهذا الحجم لا بد أن تنتظر عودة الدكتور القيسونى ولكن ، نظراً للقلق الذى كان يسيطر على حسن عباس زكى ، وخشيته من أن يسرقه الوقت ، فإننى بدأت أبحث عن طريق ينقذ البنك الذى تم تمصيره من الإفلاس . وسألته إذا كان لدى البنك أوراق مالية . . فلماذا لا تبيعونها فى البورصة؟ قال : نعم . . لدينا أوراق مالية . . ولكن ليس أمامها سوق فى البورصة . . قلت . . إذن . . هات لى محفظة الأوراق المالية للبنك ونبحث المشكلة بالتفصيل مساء غد . وفى اليوم التالى جاء حسن عباس زكى بمحفظة الأوراق التجارية للبنك التجارى فوجدت من بينها الورق الخاص بأرض المعمورة وهو الموضوع الذى كنت قد نسيته تماماً . وقلت لحسن عباس زكى . . إذن نشترى منك ورق أرض المعمورة بسعره الأسمى . . رد حسن : طبعاً هاتشتريه لوزارة المالية . قلت له . . لا . . حاشتريه للإصلاح الزراعى . . زى ما كان الوضع أصلاً . . تساءل حسن . . وبأى سعر؟ قلت . . بالسعر الأصلى طبعاً . رد حسن عباس زكى بحماس . . ولكن هذا ظلم . فالأرض كانت زراعية وكان لها سعر ، والآن هى أرض مبان ولها سعر أعلى . قلت . . ولكنها كانت ملك الإصلاح الزراعى أساساً . . فلماذا يشتريها الإصلاح الزراعى بأعلى مما باعها به . فكر حسن عباس زكى قليلاً ثم قال . . عندى حل وسط . . يشتريها الإصلاح حسب آخر سعر للأرض فى البورصة قبل الإقفال . . وهكذا يكون حلا عادلاً . ووافقت على هذا الحل الوسط . ونظراً لوجود أناس آخرين كانوا قد دخلوا إلى المكتب ، فلقد تركت الجميع وخرجت إلى غرفة سكرتير الوزير المجاورة لكى أتصل بالرئيس جمال عبد الناصر استأذنه فى إبرام الصفقة . وتحمس جمال عبد الناصر جداً قائلاً . . طبعاً ياسيد أنت مبسوط أن الأرض رجعت للإصلاح الزراعى . . لكن أنا مبسوط أن البنك مش حايفلس . . . مبروك . . أمض الورق فوراً ، ووقعت الأوراق . . فوراً . . وفى هذه المرة فإن الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعى ، التى أصبحت مالكة من جديد لأرض المعمورة ، بدأت تنفيذ مشروع تحويلها إلى مشروع سياحى بحماس كبير ، وسرعة مدهشة . لقد أقمنا مسابقة فنية لتصميم وحدات المشروع وبنينا فعلاً الدفعة الأولى من الوحدات . . الكباين . . وقسمنا الأرض وطرحناها للبيع بأسعار مرتفعة حددتها لجنة تقدير أثمان الأرض الحكومية . . ومنعت جميع العاملين فى الإصلاح الزراعى . . ابتداء من نفسى إلى درجة مدير عام من التقدم للشراء بأى صورة من الصور وحققت العملية للإصلاح الزراعى أضعاف الإيراد الذى كان يحصل عليه من قبل عندما كان يؤجرها كأرض زراعية " .

ومن اليسير على القارىء اليوم أن يتعالى على وجهة نظر سيد مرعى الذى كان سعيداً بتحويل أرض زراعية إلى أرض مصيف وكباين . . ولكن لابد لنا أن نتذكر أن مثل هذا المفهوم الذكى لم يكن قد ترسخ أيامه أو حتى أعلن . . وكان مثل الذى فعل فى أرض المعمورة قمة الشطارة أو المهارة !! ولا

نريد أن نتزيد فنقول للقارىء إن هذا كان سيحدث به أو بدونه إنما أردنا أن ننقل للقارىء قصة مواقف طريفة تنبئنا عن سير الأمور فى مستويات الإدارة العليا ، وأن نشرك القارىء إعجابنا بجمال عبد الناصر الذى كان حريصاً على الوجود بالحسم والعزم فى أكثر ما يمكنه من التفاصيل .

(١٠)

ترينا قراءة قصة الخلاف بين المهندس سيد مرعى والدكتور عزيز صدقى على نحو ما يرويها صاحب هذه المذكرات نفسه مدى صدق القول القائل بأن الأفرع العليا من الشجر لاتحتمل صديقين ولابد أن يضحى كل منهما من أجل نفسه بأقرب أصدقائه إليه . . وسوف نرى من عبارات المغفور له المهندس سيد مرعى تحاملاً منه على عزيز صدقى بلاشك ، وقد ندهش للموقف الذى اتخذه من صديقه رغم أن ما نقرؤه قد كتبه واحد من الطرفين أى أصابه التجميل بلاشك فى النيات والأفعال ولكن حتى مع هذا التجميل يظل موقف المهندس سيد مرعى من الدكتور عزيز صدقى قاسياً رغم أن عزيز صدقى لم يتكلم حتى الآن .

ولن نطيل على القارىء بكثير من الفقرات الطوال ولكننا سنقتطف له بعضها ونحيله إلى المذكرات ليقرأ القصة كاملة . « وقرر الرئيس أنور السادات من جانبه عقد اجتماع طارىء ، يضم كلا من السيد حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب والدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء وأنا ، وفى الاجتماع قرر الرئيس بحسم أن علينا نحن الثلاثة أن نجلس معا بصفة دورية لكى ننسق معاً ، ونتشاور معا ، حتى لايحدث اضطراب فى علاقة المؤسسات بعضها ببعض ، فعلى الحكومة أن تنسق عملها مع الاتحاد الاشتراكى وعلى الاثنين أن ينسقا عملهما فى مجلس الشعب ، وإن الذى يكفل هذا هو أن نجتمع نحن الثلاثة أسبوعيا ، لكى يكون هناك اتصال وتنسيق دورى ومنتظم ، وتحمسنا جميعاً للفكرة . . وخرجنا من اجتماع الرئيس لكى نتساءل : متى نعقد أول اجتماع قال حافظ بدوى : هذا الأسبوع ، تساءل الدكتور عزيز صدقى : أين يكون الاجتماع؟ قلت له : فليكن الاجتماع الأول فى مكتب حافظ بدوى ، ورحب الدكتور عزيز صدقى تماما ، وبالطبع رحب السيد حافظ بدوى ، وعقدنا الاجتماع الأول فعلاً ، واتفقنا فى نهايته على أن يكون الاجتماع التالى فى مكتب السيد حافظ بدوى بمجلس الشعب . وفى هذا الاجتماع ذهبت إلى مكتب حافظ بدوى ، ولكن الدكتور عزيز صدقى اعتذر ، وهكذا ماتت الفكرة فى مهدها . وأدركت من جانبى أنه لا حل لهذه المشكلة . . على الأقل فى هذه المرحلة » .

عند هذه النقطة يظهر مؤلف « أوراق سياسية » قدراً من الأسى المفتعل على هذه الصداقة الضائعة فيقول : " إننى كنت أشعر بالأسى والأسف ، بقدر ما كنت أتفهم تماماً الأسباب الموضوعية التى تدفع الدكتور عزيز صدقى - كرئيس للحكومة — إلى التصرف على هذا النحو . لقد اعتادت الحكومة من قبل ، وبالتالى اعتاد كل من تولوا المناصب المسئولة فيها ، على أن هناك حصانة ضد النقد واعتادت الحكومة ، وبالطبع كل العاملين بها ، على أن التنظيم السياسى هو مجرد جهاز للتصفيق والموافقة بكلمة "نعم" .

هكذا يُصور لنا مؤلف هذه المذكرات فى شىء من «الحماس للذات» أنه كان أول من عرّض الحكومة لانتقادات الاتحاد الاشتراكى الشديدة، وأنه هو الذى كسر قاعدة تأييد الاتحاد الاشتراكى المطلق للحكومة ، ومن الطريف أن مؤلف هذه المذكرات حين يورد هذا الفخر لنفسه فإنه يأتى به فى سياق الحديث المفترض عن خلافه مع عزيز صدقى، وبدلاً من أن يكون السياق صراع رجلين على السلطة والنفوذ يصبح الأمر فى تصوير صاحب « أوراق سياسية » صراعاً بين اتجاه ديمقراطى يمثله هو واتجاه غير ديمقراطى وإن يكن تقليدياً معتاداً يمثله عزيز صدقى، وللأسف الشديد فإن هذا التصوير يذهب بقيمة الحياد فى مذكرات المغفور له المهندس سيد مرعى ، وكان فى وسع صاحب المذكرات أن يتناول الموضوع من زوايا أخرى لاتجعل من المؤلف «الملاك الكامل» أو «الملاك المطلق» ، عندئذ كانت الصورة تكون أقرب إلى الابتلاع ، ولكن يبدو أن مؤلف هذه المذكرات أخذ بنصيحة هيكل للسادات فى أزمة ١٥ مايو أن يصور الأمر مع خصومه على أنه خلاف على الديمقراطية، أخذ سيد مرعى بهذه النصيحة وطبقها على خصومته مع عزيز صدقى مع الفارق .

(١١)

تمثل واقعة فشل صاحب هذه المذكرات فى انتخابات اللجنة التنفيذية العليا أهمية خاصة فى حياته السياسية على ما سوف نرى ولربما كانت السبب العميق وراء انحيازه المباشر إلى أنور السادات ضد مجموعة ١٥ مايو . . وقد نلخص للقارىء أن سيد مرعى مع كل ماضيه فى نظام عبد الناصر فشل فى النجاح فى انتخابات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى التى أجريت فى أخريات عهد عبد الناصر كما فشل معه كل من عزيز صدقى وحسن عباس زكى على حين فاز آخرون أحدث عهداً منهم بخدمة نظام الحكم ، ولنقرأ معاً ما يقصه المغفور له المهندس سيد مرعى عن تلك الأزمة، وسوف ترينا الفصول الأخيرة لهذه القصة أيضاً قدرة المغفور له الرئيس جمال عبد الناصر على احتواء المواقف والاختلافات بين مجموعات العمل المختلفة ودلك حيث يقول « فى اليوم التالى ذهبت إلى مكتبى بالوزارة كالمعتاد ، وبدأت أفكر جدياً فيما إذا كان من الواجب أن أقدم استقالتى أو لا . . ولكننى إذا فعلت ذلك فسوف أقدمها فعلاً بغير أن انفعل بشأنها كعزيز صدقى . . ومر يوم ويومان ، وفى اليوم الثالث طلبنى هيكل ليسمع منى تفاصيل الحكاية ويضحك هو الآخر . . ثم ليخطرنى بأن الرئيس جمال عبد الناصر يريد منى أن أتوجه إليه فوراً . وذهبت إلى الرئيس الذى بادرنى مبتسما محييا وقائلاً : احك لى حكايتكم أنتم الثلاثة من أولها . وبالذات حكاية « المراحيض» اللى قعدتم جنبها من غير ما حد يسأل فيكم . . ورويت للرئيس كل الحكاية بالضبط وبمنتهى الصراحة . . فكان من جانبه يضحك بشدة . . ويسألنى : لكن عملتم إيه وانتم قاعدين جنب المراحيض؟! قلت له : بصراحة ياسيادة الرئيس أنا فى الأول خدتنى عزة نفسى لكن ضحكت فى الآخر من المقلب اللى شربته ، وعزيز صدقى ركبه عفريت اسمه الاستقالة ،وحسن عباس دعا الله عليكم كلكم . وعاد يضحك من جديد، ثم بدأ يتكلم بجدية قائلاً: إننى استدعيتك خصيصاً لأنك أخذت الموضوع ببساطة . . ولأنك أهدأ

الثلاثة ، أنا لا أستطيع أن أقول إنه حدث تدخل فى الانتخابات لأنه لا يوجد دليل تحت يدى على ذلك . ولكن بصرف النظر عن هذا يجب أن تنسوا هذا الموضوع . أنت وزير ناجح وعزيز كذلك وحسن أيضاً . . وأنتم الثلاثة اعتمادى عليكم كبير . . وما حدث لا يؤثر عليكم بأى حال من الأحوال لأنكم فنيون وهذه عملية سياسية . . قلت له : طيب ياسيادة الرئيس لماذا لا تقابل عزيز صدقى وحسن عباس زكى وتهدئهما بمثل هذه الكلمات؟! ابتسم الرئيس جمال عبد الناصر قائلاً : أنا لا أستطيع أن أقابل واحداً يهدد بالاستقالة والثانى بيقول علىّ وعلى أعدائى يارب . . إنت اقعد معاهم وسو الموضوع . . وفعلاً . . خرجت من مقابلتى مع الرئيس لكى أنقل إلى عزيز صدقى وحسن عباس زكى نص ما دار فيها . . واعتبر الموضوع منتهياً عند هذا الحد » . .

ولا يفوت صاحب المذكرات أن يعقب فيقول « وتشاء الظروف بعد ذلك عندما توليت أنا نفسى مسئولية الاتحاد الاشتراكى فى عهد الرئيس أنور السادات . . أن أعرف ما حدث فى تلك الانتخابات من أحمد عبد الآخر ـ محافظ الجيزة فيما بعد ـ الذى أخبرنى بأنه فى تلك الانتخابات حدثت فعلاً مناورة سياسية من جانب على صبرى وعبد المحسن أبو النور لإنجاح مجموعة معينة وإسقاط الآخرين . وإنه كان من أهداف تلك المناورة أيضاً أن يكون أنور السادات هو أقل الفائزين فى عدد الأصوات ، ولكن بينما نجحت المناورة جزئياً مع أنور السادات حيث كان ترتيبه الرابع . . إلا أنها نجحت معنا نحن الثلاثة تماما » .

*

الفصـل الثالث

ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الاقتصادى

للدكتور عبد الجليل العمرى

(١)

لعل كتاب عبـد الجليل العمرى « ذكريـات اقتصادية » هو أقصر مـذكرات الوزراء فى عهـد الثورة حجماً وأكثرها تركيزاً ، ويبدو أن طبيعة الـرجل الاقتصادى قليل الكلام والتعليقات قد تغلبت عليه ، فضلاً عن حكمته وحنكتـه حين أراد أن يدلنا على أن قلة الكـلام خير من كثرته ، أو حين لم يكن يبتغى شيئاً أكثر من أن يسجل ما أراد أن يسجله وكأنه يبرىء ضميره من قومه أو أمام قومه .

وقد لا يعرف كثير مـن القراء أن صاحب هذه المذكرات هـو الوحيد من وزراء ما قبـل الثورة الذى استمر مع الثـورة بعد أن سارت عجلتهـا إلى الأمام بعض الوقت وعلى سبيل القطع فإن العمـرى هو الوزير الوحيد الذى عمل فى ظل الملكية القديمة قبل الثورة ثم الملكية بعد الثورة ثم الجمهورية ، ذلك أن هناك فترة من تاريخنا تجمع بين صفحتى الثورة والملكيـة وهى تلك التى تمتد من ٢٣ يـوليو ١٩٥٢ وحتى إعلان الجمهوريـة فى يونيو ١٩٥٣ وفى هذه الفترة عمل مع الثـورة كثير من وزراء العهد الملكى بالطبع سواء فى وزارة على ماهر الأخيرة أو محمد نجيب الأولى ولكن الوزير الوحيد من هؤلاء الذى استمر بعد إعلان الجمهـورية وكان قد تـولى الوزارة قبل قيام الثورة أيضـاً هو الأستاذ عبد الجليل العمـرى . وقد كان الأستاذ العمرى بمثابة المستشار الاقتصادى الأول للثورة فضلاً عن منصبه كوزير للمالية أو كنائب لرئيس الـوزراء للشئون الماليـة ، ومن تصاريف القـدر أنه تـولى رئاسة المؤتمر الاقتصـادى فى أول عهد الرئيس حسنى مبارك .

ولا شك أن هناك من العوامل البـارزة وغير البارزة فى شخصية صاحب هذه المذكرات مـا أتاح له التوافق مع الثوريين ومع التكنوقراطيين الآخرين الذين توافقوا مع الثورة ، ولكن الأمر لم يستمر طويلاً فقد افترق العمرى عن الثـورة وافترقت عنه . ومع هذا يظل هذا الرجل العظيم بمثابـة «صاحب المقام الأرفع » بين كل وزراء الثورة لأنه وصل إلى مـا وصل إليه بكفاءته فحسب ، ومبكراً جـداً . ثم إنه ترك كل المناصب الرفيعة بإرادته وحفاظا منه على كرامته فحسب .

يقول عبد الجليل العمرى فى تقديمه لمذكراته : " تقتصر هذه الذكريات التى يحويها الجزء الأول من هذا الكتيب على أحداث الفترات التى عشتها شخصيا ، أو كنت فيها أحد واضعى القرار حتى لا يكون

فيها ما هو منقول من كتابات الآخرين أو ما هو مسموع تتناوله الألسن ويعلم الله مدى صحته ، وقد راعيت هذا بصفة خاصة فى الفترة مابعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فالأحداث التى عايشتها هى ما وقع مابين يوليو ١٩٥٢ وابريل ١٩٥٤ إبان المدة التى اشتغلت فيها وزيرا للمالية ثم بعد ذلك مدة اشتغالى محافظا للبنك الأهلى المصرى (حينئذ البنك المركزى) بين نوفمبر ١٩٥٧ وفبراير ١٩٦٠ ، وبذلك جاءت المذكرات مختصرة بل وقاصرة لأن الأحداث التى وقعت إبان السنوات ١٩٥٤-١٩٥٧ وإبان السنوات التى تلت ١٩٦٠ كانت أحداثاً جساماً منها انفراد الرئيس عبد الناصر بالسلطة وتأميم قناة السويس وحرب ١٩٥٦ ثم فترة التأميمات وأثرها البالغ على الاقتصاد المصرى ، وكذلك حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ وما تلاها من انفتاح اقتصادى مازلنا نجادل فى مزاياه ومساوئه ، فهذه كلها أحداث جسام كان لها أثرها على شخصيات المسرح المصرى كما كان لهذه الشخصيات أثر على الأحداث ، ولكنى مع الأسف لم أعش فيها قريبا من واضعى القرار لاختلافى معهم ، ولذلك لم أجد مايبرر الدخول فيها لأنى إما أن أكون ناقلا لما قاله الآخرون أو مرددا للشائعات التى دارت حولها وتحاليل المحللين الآخرين لهذه الأحداث » .

(٢)

وفى أوراقه التى بين أيدينا يتحدث صاحب هذه المذكرات بضمير نقى ونفس متواضعة فلا يخرج أبداً عن حدود المثالية الرائعة فى تقصى الحقائق التى يتناولها ، ويشيد بمن يستحقون الإشادة ممن مروا به فى حياته العامة ولايجد حرجاً فى أن يفيض فى ذكر التفاصيل البسيطة التى تصور لنا الجو الذى أحاط بالأحداث . ومن أطرف ما فى هذه المذكرات مايرويه المؤلف عن سبب استقالته من الوزارة وتباعده عن رجال الثورة ، وهو يروى القصة من دون أن يُحملها بتفسيراته أو رؤاه الشخصية فى نقد جمال عبد الناصر ، كما أنه لا يدعى بطولة ولا يفخر بتمسكه باحترامه لنفسه إنما هو يروى الواقع كما يروى الواحد منا قصة شرائه لقطعة صابون مخفضة الثمن . وقد يكون من المفيد أن نسترجع معه توالى الأحداث التى انتهت فى النهاية باستقالته ، نظرا لأهمية هذه الوقائع المرتبطة بأزمة الديمقراطية فى١٩٥٤ ، وهى مرحلة من أهم المراحل فى تاريخ الثورة المصرية ، يقول صاحب المذكرات : « . . وطُلب الوزراء فى الساعة الثانية صباحا من يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ على ما أذكر للاجتماع فى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة ، وهناك كانت المفاجأة الكبرى ، وكان فى انتظارنا فى إحدى قاعات مجلس القيادة أكثر أعضائه ، وأبلغونا أن مجلس قيادة الثورة اجتمع من غير أن يحضره محمد نجيب ، وقرر قبول استقالته من جميع مناصبه وذلك لاستحالة العمل معه ولأن الثورة لن تستطيع المضى فى طريقها المرسوم طالما هو على رأس مؤسساتها كرئيس للجمهورية ورئيس لمجلس الوزراء ، ورئيس لمجلس قيادة الثورة ، وأنهم انتخبوا جمال عبد الناصر ليحل محله رئيسا لمجلس قيادة الثورة ورئيسا لمجلس الوزراء ، وسيكون جمال سالم وعبد الجليل العمرى نائبين للرئيس ، وأن يحتفظ الوزراء بمناصبهم وأن يتولى الدكتور على الجريتلى وزارة المالية ، وقد كان نائبا للوزير فيها . كان وقع الصدمة شديدا على مَنْ

حضر من الوزراء وقد حذرناهم من مغبة هذا الإجراء إذ إن محمد نجيب كما هو معروف للجميع يتمتع بشعبية كبيرة ولا يمكن للشعب أن يقبل بين يـوم وليلة أن يتنازل عنه، ولكن الضبـاط أصروا على هذا الإجـراء وقالـوا إنهم قد اتخذوا الاحتيـاطات الكفيلـة باستتبـاب الأمن والنظام . وقبل نهايـة الاجتماع سألت عن السبب فى أن جمال عبد الناصر لم يكن معنا فى الاجتماع ، وهنا قيل لى إنه يستريح بل إنه فعلا فى غرفة من غرف مجلس القيادة ، ويظهر أنه بدا على وجهى عدم التصديق ، فاصطحبنى صلاح سالم إلى حيث ينام جمال عبد الناصر ومـن الغريب أنى وجدته مستغرقا فى النوم، وعنـدئذ تكشفت لى ناحية من صفـات الزعـامة فى عبـد النـاصر ، إذ كيف يستطيع إنسان عـادى أن يأخـذ أو يشترك فى أخذ قـرار فى خطورة القرار الـذى نحن بصدده أن يستغرق فى النوم دون أن يفكـر فيما يمكن أن ينتج عن هذا القرار من أحداث ويبقى قلقا بقية الليل ولكن يبدو أن الزعماء وحدهم هم الذين يستطيعون ذلك . لم يمر أكثر من يـومين إلا وقام بعض ضبـاط الجيش مطالبين بعـودة نجيب وانضم إليهم الشعب وساروا بمحمـد نجيب من بيته فى حلمية الزيتون حتى قصر عـابدين ، وكنا فى صباح ذلك اليوم مجتمعين فى أول اجتماع للوزارة برئاسة جمال عبـد الناصر وكانت التقارير تصل تباعـا عن سير التظاهرات وعن مبلغ الالتفاف حول محمد نجيب ورغم صـلابة أعصابه فكانت تظهر على وجهـه الانفعالات ومع ذلك استمر مجلس الوزراء منعقدا » .

ثم يحكى صاحب هذه المذكـرات قصة الصلح بين الثوار ومحمد نجيب الـذى دعا الجميع إلى الغداء بمنزلـه فيقول : «ومن غريب المفارقـات أن أتت دعوة محمد نجيب لكل الوزراء وضبـاط مجلس قيادة الثورة للغـداء بمنزله فى نفس اليـوم تكريما للوفـد السودانى الـذى كان قد وصل خصيصـا للتدخل فى موضوع عزل محمد نجيب الذى تربطه بالسودان روابط صداقة قوية كما تربطه صلات القربى » .

« . . . وأيـاً كان الـدافع فإنه لم يمـر أسبوع واحـد إلا وأصر محمـد نجيب على توليـه جميع مناصبـه كرئيس للجمهورية ولمجلس قيادة الثورة ولمجلس الوزراء فى اجتماع المجلس المشترك ، وكان جمال عبد الناصر أول المستجيبين لهذه الـرغبة ، وهكذا عاد التشكيـل الوزارى فى يوم ٦ مارس ١٩٥٤ إلى مـاكان عليه قبل ٢٥ فبراير مع استثناء واحد هو أن أصبح على الجريتلى وزير دولة للمالية وليس نائبا للوزير » .

ثم يروى عبـد الجليل العمرى بكل صراحة ووضـوح قصة استقالته فيقـول : " . . . . وفى آخر اجتماع حضرته للمجلس المشترك اتفق على اتخاذ الخطوات الاتية : أن تستقيل الوزارة ويحُل مجلس قيادة الثورة ويعود الضباط إلى الثكنـات وأن تتولى شئون البلاد برئاسة رئيس الجمهوريـة وزارة مدنية محايدة تشرف على انتخاب جمعية تـأسيسية تقوم بوضع دستـور جديد للبلاد ، ثم تجُرى انتخـابات على أساس الدستور الجديـد لانتخاب مجلس النواب ، وكان من بين الاسماء التى ذُكـرت اسم ابراهيم عبد الهادى ولاأذكر من الـذى رشحه ولكن بعد أن انفضت الجلسة فـاتحنى عبد الناصر أن أذهب إلى إبـراهيم عبد الهادى لسابق معرفتى بـه وأن أعرض عليه تولى رئاسة وزارة مدنيـة ، ولا أدرى كيف قبلت هذه المهمة وأنـا أعرف مسبقـا أن إبراهيم عبـد الهادى لن يكون المرشح الـذى يجُمع عليه المجلس المشترك وأنـه فى

أرجح الأمر لن يقبل تولى الوزارة فى هذا الجو الذى تسوده الخلافات . ولكن كان مبلغ ظنى أن أى حل نحاوله أفضل من حالة الفوضى التى تسود الجو السياسى عندئذ ، فذهبت وذهب معى سليمان حافظ وقابلنا أولا أحمد عبد الغفار وكان صديقا مقربا لإبراهيم عبد الهادى فوافق أن يذهب معنا وكان الذى توقعته ، فقد رفض إبراهيم عبد الهادى تحمل هذه المسئولية واقترح أولا إعادة الأحزاب ثم تشكيل وزارة مدنية محايدة برئاسة شخصية محترمة لم يسبق لها الالتحاق بأحد الاحزاب ، وأن تقوم هذه الوزارة بإجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية ، وذكر أن الجميع يرضون ببقاء محمد نجيب رئيسا للجمهورية إلى حين الانتهاء من وضع الدستور الجديد الذى لابد أن يُنص فيه على كيفية اختيار رئيس الجمهورية . وفى اليوم التالى لهذا اللقاء مع إبراهيم عبد الهادى فوجئت بأن جريدة الجمهورية نشرت فى جزء ظاهر كلمة لم يفصح كاتبها عن شخصيته ـ وإن كنت أظنه جمال عبد الناصر ـ يقول فيها إن وزيرا مدنيا ذهب من تلقاء نفسه يعرض رئاسة الوزارة على إبراهيم عبد الهادى الذى رحب بالفكرة وبدأ يلمع زراير الردنجوت (وكان هذا هو اللباس الرسمى عند حلف اليمين فى أيام الملكية) ، وانتقدت الكلمة الوزير على هذا التصرف الغريب . . لم يكن أمامى بعد هذا النشر إلا أن أستقيل وبالفعل قدمت استقالتى يوم ٢٦ مارس على ما أذكر ولم أذهب منذ ذلك التاريخ إلى وزارة المالية وإن كانت الاستقالة ظلت معلقة ولم تقبل إلا فى ١٧ إبريل وهو الوقت الذى استقال فيه عدد من الزملاء من الوزارة بسبب حادث الاعتداء على الدكتور السنهورى ، أذكر من بينهم الدكتور وليم سليم حنا ، والدكتور عباس عمار ، والدكتور على الجريتلى ، والدكتور حسن بغدادى» .

وهكذا نرى كيف انتهت مرحلة تعاون أهم وزراء الثورة فى عهدها الأول كنتيجة حتمية لتكتيكات سياسية قصيرة المرمى وقصيرة النظر أيضاً ! !

وعلى نفس النحو يروى صاحب هذه المذكرات قصة استقالته من منصب محافظ البنك المركزى (أثناء الوحدة مع سوريا) بعد أن يتحدث عن نجاحه هو وعزت الطرابلسى محافظ البنك المركزى السورى فى فرض اتجاهاتها فى أن الدمج المالى بين البنكين سابق لأوانه وإقناعهما الحكومة بإبقاء البنكين والعملتين ، وهو إنجاز كبير يحسب للاقتصادى العظيم وهاهو يحكى قصة استقالته فيقول :
« . . وعلى كل فلم أبق فى مركزى حتى تاريخ الانفصال ، إذ حدث فى اجتماع مع الدكتور عبد المنعم القيسونى وزير الاقتصاد المركزى أنه أبلغنى أن الرئيس جمال عبد الناصر قبل سفره فى ذلك اليوم إلى سوريا وكان يوم ١٠ فبراير ١٩٦٠ ، أمضى قرارين أولهما بتأميم البنك الأهلى وإنشاء بنك مركزى مستقل ، وأن يقوم البنك الأهلى بالأعمال البنكية التجارية ، والثانى بتأميم بنك مصر وإنه قد دعا مؤتمرا صحفيا ليعلن القرارين ويتولى شرح التفاصيل ، و أنه آثر أن يبلغنى الخبر قبل أن يعلنه . ولم يكن أمامى إلا أن أستقيل من منصبى كمحافظ للبنك الأهلى المصرى وقد صارحت الدكتور القيسونى بذلك وأضفت أنى كنت أقدر أنى المستشار المالى للدولة وأنى وإن كنت لاأعترض على تأميم البنك الأهلى وإنشاء البنك المركزى الجديد إلا أنى كنت أنتظر أن تستشيرنى الحكومة فى الأمر ولذلك فإنى بعد هذا التخطى لابد أن أستقيل ، ثم إنى لا أفهم معنى تأميم بنك مصر ولاأفهم المصلحة التى تحققها

الدولة من وراء تأميم البنك الوحيد الذى يملك كل أسهمه مصريون وكثير منهم من صغار المساهمين، طلب إلىَّ الدكتور القيسونى أن أرجىء الاستقالة حتى عودة السيد رئيس الجمهورية من سوريا ولكنى أصررت على الاستقالة فورا ولم أذهب للبنك بعد ذلك » وهكذا نجد الرجل العظيم يحكى لنا قصتى استقالتيه واحدة بعد أخرى بسلاسة وسهولة ، ولايزعم أبداً أنه لقى تعذيبا أو اضطهادا نتيجة استقالتيه هذه أو تلك . . إنما هى إرادته أملاها وتحمل تبعتها !! وإنما هى كرامته حافظ عليها فاحتفظ بها ، وهكذا ترتسم لنا الصورة التى صور لنا بها خروجه من مناصب الدولة العليا مرتين متواليتين غير آسف ولا نادم ولا سعيد ولا فخور .

(٣)

ويبلغ التواضع بمؤلف « ذكريات اقتصادية » أنه يحكى لنا المناصب الاقتصادية الرفيعة التى تولاها بعد استقالته فى تعاقب مستمر كما لو كان رجلاً بسيطاً من عمال التراحيل تتقاذفه الوظائف أو الفرص ، انظر مثلاً إليه وهو يروى تعاقب هذه الوظائف فيقول : " . انقطعت صلتى بالحكومة مدة عشرين عاما تقريبا فقد اشتغلت لمدة سنتين كعضو منتدب ورئيس مجلس إدارة شركة الإسكندرية التجارية وهى من شركات حلج وتصدير الأقطان، ثم التحقت بالبنك الدولى فى واشنجتن ابتداء من ٢٧ يناير ١٩٦٢ مديرا للإدارة الافريقية ثم مساعداً لرئيس البنك وفى سنة ١٩٧٢ بلغت السن القانونية للاعتزال فتركت البنك وعدت إلى الإسكندرية ، وفى سنة ١٩٧٣ عملت كمحافظ لمجلس النقد القطرى ولكنى لم ألبث طويلا، ثم عملت كمستشار لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول منذ أوائل ١٩٧٤ ولمدة ثلاث سنوات ، ثم عيُنت عضوا لمجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، وبقيت فيها حتى سنة ١٩٧٩ ، وعندما أعلنت البلاد العربية المقاطعة استقلت من عملى بها ولو أن تعيينى هناك كان لشخصى ولم أكن ممثلا للحكومة المصرية ولكنى أحسست بالحرج الذى سأكون فيه ويكون فيه أعضاء مجلس الإدارة الآخرون ولذلك آثرت الاستقالة " .

(٤)

وقد نهج صاحب هذه المذكرات منهجاً رائعاً فى هذا الكتاب حين خصص أكثر من نصفه لنشر تقرير عن المشاكل الاقتصادية الكبرى فى مصر وهو التقرير الذى كتبه هو وزميله الدكتور على الجريتلى و قدماه للرئيس مبارك والمؤتمر الاقتصادى فى ديسمبر ١٩٨١ ، و يمكن لكل قارئ أن يدرك أن هذا التقرير أكثر من رائع فقد كُتب بلغة اقتصادية سليمة وممتازة ولكنها مفهومة تماماً للقارئ العادى أو للسياسى غير المتخصص ، ويتميز بالإحاطة والشمول على الرغم من صغر حجمه ، وليس فيه أى عنصر من عناصر التملق لا تملق الحاكم ولا الثورة ولا الحكومة ولا الرأى العام . و الحقائق فيه واضحة وضوح الشمس ، وهو لا يعول على إقناع قارئه بالمناداة بشعارات براقة وإنما هى المصلحة فحسب .

وقد استطاع الرجلان العظيمان أن يلخصا المشاكل المعاصرة فى :

١ ـ الزيادة السكانية

٢ ـ مشكلة الإسكان
٣ ـ إهمال المرافق العامة
٤ ـ قصور الإنتاج الزراعى
٥ ـ العمالة الفنية
٦ ـ إهمال الصناعات الصغيرة والمتوسطة
٧ ـ عدم وضوح الرؤية وتعارض الأهداف .

(٥)

وفى هذه المذكرات فقرة هامة جداً لتاريخنا السياسى والليبرالى وهى تلك الفقرة التى يروى فيها صاحبها أنه كان قد ترك منصب وكيل وزارة المالية حين فاز الوفد فى الانتخابات البرلمانية وشكل الوزارة فى ١٩٥٠ ، ولكن ما هى إلا سنة ونصف ويصبح صاحب المذكرات نفسه مرشحاً لتولى وزارة المالية نفسها فى الحكومة الوفدية ، وهى فقرة تنبئ بلاشك عن سعة أفق الحكومة الوفدية وحزب الوفد ولعلها أول فقرة مكتوبة فى هذا الصدد ، فقد كان الاعتقاد ولايزال أن الوفد كان عامراً دائماً وحافلاً بالكفاءات التكنوقراطية فى كل تخصص ومجال ، ولكن أستاذ فؤاد سراج الدين وهو الرجل الذى تولى عدة وزارات من قبل ، يركز نظره على الأستاذ عبد الجليل العمرى ، وقد كان حديث عهد بمنصب وكيل وزارة المالية حيث لم يتوله إلا فى أواخر عام ١٩٤٧ ، بل إن الأعجب والأعظم من هذا أن النقراشى باشا وهو الآخر لا يقل عن سراج الدين كفاءة وفطنة قد اختار العمرى لمنصب وكيل المالية فى أواخر ١٩٤٧ بدون أن يكون العمرى مديراً عاماً فى الوزارة ، وإنما كان موظفاً فى الدرجة الأولى فقط ، وقد روى الأستاذ مصطفى أمين ذات مرة فى عموده «فكرة» أن النقراشى باشا حين اختار العمرى وكيلاً لوزارة المالية كان فى منتهى السعادة إلى حد أن قال إن العمرى هو هدية أهديها لمصر ، وكان الأستاذ مصطفى أمين يروى ذلك فى معرض حديثه عن عبد الجليل العمرى كنموذج للكفاءة الفذة التى ارتفعت من أدنى درجات الوظيفة إلى منصب الوزارة بدون أية وساطة أو محسوبية .

يحكى مؤلف « ذكريات اقتصادية » فى تواضع شديد كيف تعاقبت عليه عروض الزعماء السياسيين قبل الثورة لتولى الوزارة وكيف رفض دعواتهم المتتالية من مبدأ تقديره للمسئولية فيقول : «جرت الانتخابات العامة سنة ١٩٥٠ وأسفرت عن فوز حزب الوفد المصرى بأغلبية كبيرة وتشكلت الوزارة الوفدية برئاسة المرحوم مصطفى النحاس وكان الدكتور زكى عبد المتعال وزيرا للمالية ورغم أن علاقتى به كانت علاقة طيبة للغاية إلا أنى آثرت أن أخرج إلى الحياة التجارية وخاصة أن الشركة التى عرضت علىَّ أن أعمل بها عضوا منتدبا لمجلس إدارتها وهى شركة النيل للحليج ، كانت من الشركات المحترمة فى القطاع الصناعى لحلج القطن وعصر بذرة القطن كما أنها كانت من [كبار] شركات تصدير الأقطان ثم إنها عرضت علىَّ كمرتب عرضاً مالياً مجزياً وكانت عائلتى بدأت تكبر وتحتاج إلى إنفاق أكبر . و لكن رغم كل هذا فقد كانت ميولى دائما تدفعنى نحو الخدمة العامة ، فما إن عرض علىَّ فؤاد سراج الدين ـ

وكان العضو البارز فى الحكومة الوفدية ـ رغم عدم انتمائى إلى أى حزب ، أن أشترك معهم فى الوزارة وزيرا للمالية بعد استقالة الدكتور زكى عبد المتعال فى النصف الثانى من سنة ١٩٥١ ، إلا ووافقتُ بشرط أن تقرر الحكومة اتباع سياسة تقشف لأنى أحسست من متابعتى للإنفاق الحكومى أن هناك إسرافا لاتبرره امكانيات البلاد وخاصة أن الكثير من الإنفاق يتجه إلى الخدمات والمظهرية دون الانتاج والاستثمار ومن أجل هذا كان لابد من اتباع سياسة من التقشف ومن أجل أن يشعر جميع المواطنين أن الحكومة جادة فى سياستها كان لابد أن نبدأ التقشف من الرأس واقترحت عليه أن يتنازل الملك عن ٢٥٪ على الأقل من المخصصات الملكية ، وكان رد فؤاد سراج الدين : إن أمثال هذه المقترحات تناقش فى مجلس الوزراء بعد الدخول فى المجلس ولكنى خشيت أنه بعد الدخول فى مجلس الوزراء قد يكون من العسير تقرير السياسة التى أقترحها ثم إنها ستكون موضوع جدل ينتهى بتضييع الفائدة منها ، ولذلك رأيت أنه إن لم يكن هناك اتفاق مسبق فمن الخير ألا أشارك فى المسئولية وهو ما حصل . ثم دخلت فى نفس التجربة مع المرحوم المهندس حسين سرى عندما كُلف بتشكيل الوزارة فى مايو ١٩٥٢ وعرض أن أعمل معه وزيرا للمالية فاشترطت نفس الشروط وبطبيعة الحال لم تُقبل شروطى وخاصة أن وزارة حسين سرى كانت من الوزارات التى تشكلها السراى . ولكنى لم أشترط نفس الشروط عندما قبلت الدخول فى وزارة المرحوم على ماهر فى فبراير ١٩٥٢ بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير لأن الوضع كان مختلفا فهذه الوزارة أتت بغرض أن تحول دون اشتعال الموقف فهى وزارة تهدئة أولا ، وإذا قدر لها أن تبقى فسيكون عليها أن ترسم سياسة جديدة وتكون الفرصةُ مهيأة أمامى وأمام غيرى من الوزراء فى اقتراح ما نراه ضروريا لإصلاح حالة البلد اجتماعيا واقتصاديا والقيام على تنفيذه . دخلت فى تلك الوزارة وزيراً للتموين ولم أكن غريبا على وزارة التموين ولذلك كان عملى فيها ميسرا ولكن لم أبق بها إلا ستة وعشرين يوما فقد قدمت الوزارة استقالتها فى أول مارس ١٩٥٢ . وفى أول مارس ١٩٥٢ وأظنه كان يوم سبت صدرت أخبار اليوم وفيها مرسوم الحل ولم تكن حكومة على ماهر قد طلبت النشر فاعتبر على ماهر هذا الإجراء وسيلة لإحراجه وخروجه من الحكومة وكان أن اجتمع مجلس الوزراء صبيحة ذلك اليوم واتفقنا مع على ماهر فى الرأى فيما عدا الدكتور زكى عبد المتعال وزير المالية ومرتضى المراغى وزير الداخلية وبالفعل انسحبا من الاجتماع واتفق بقية الأعضاء على تقديم استقالة الحكومة وقامت لجنة من بعض الوزراء كنت واحداً منهم بإعداد صيغة الاستقالة وتوجه على ماهر إلى السراى وقدمها بالفعل .

قُبلت الاستقالة فى نفس اليوم وكلف الملك المرحوم نجيب الهلالى بتشكيل وزارته الأولى واشترك فيها الدكتور زكى عبد المتعال ومرتضى المراغى ولكنى لم أقبل الاشتراك فيها رغم ضغط وإلحاح الكثيرين لإنى لم أجد ما أبرر به اشتراكى فى الوزارة الجديدة وقد كنتُ عضوا فى اللجنة التى أعدت كتاب استقالة حكومة على ماهر وكنت من المقتنعين بفكرة الاستقالة .

وهكذا بقيت بعيدا عن الحكومة إلى أن جاءت الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ينبغي علينا هنا أن ننبه القارئ أن الوزارات الأربع التى تـوالت على حكم مصر بعد حريق القاهرة توالت على النحو التالى :

□□ وزارة على ماهر باشا فى فبراير ١٩٥٢ ، وقد قبل الأستاذ العمرى العمل فيها وزيراً للتموين .

□□ وزارة نجيب الهلالى باشا فى مارس ١٩٥٢ ، وقد رفض الأستاذ العمرى الاشتراك فيها نظراً لأنه ـ كما ذكر ـ كان من الذين حرروا كتاب استقالة الوزارة السابقة .

□□ وزارة حسين سرى باشا فى يوليو ١٩٥٢ ، وقد اعتـذر الأستاذ العمر عن عدم قبول منصب وزير المالية فيهـا لأنه اشترط نفس الشروط التى اشترطها على فـؤاد سراج الدين باشـا لقبول منصب وزير المالية فى ١٩٥١ فى آخر وزارات الوفد وهى الوزارة التى سبقت حريق القاهرة .

□□ وزارة نجيب الهلالى باشا فى يوليو ١٩٥٢ وهى الوزاراة التى لم تمكث فى الحكم إلا يوماً وبعض يوم قامت بعده الثورة ، وجاءت وزارة على ماهر الأخيرة التى شارك فيها الأستاذ العمرى .

(٦)

أمـا أهم فقرة فى هـذا الكتاب المهم فهى تلك التـى يلخص بها الأستاذعبـد الجليل العمرى مـوقف الثـورة من النظم الاقتصـاديـة ، وهـو الموقف الـذى يعتبره كثيرون من مثقفينـا بمثـابـة عيب بـارز فى استراتيجيـة الثـورة التى راوحت على الـدوام فى مسلكهـا الاقتصادى بين مـذاهب اقتصـاديـة مختلفـة ومتنافرة ، وعبد الجليل العمرى يحكى هذا الموضوع بمنتهى التواضع ويبدأ الحديث فيه أثناء حديثه عن المجلس المشترك بين أعضاء قيـادة الثورة وبين الوزراء المدنيين فيقول : « كان المجلـس المشترك فى بداية عمله مفيـداً إذ إنه ناقش مـوضوعات رئيسيـة تبين منها اتجاهـات بعض أعضاء مجموعـة الضباط أو إن شئت عـدم وجـود اتجاهـات محددة للمجمـوعة ، وسـأضرب مثلاً بـواقعـة معينـة ليتبين المطلع نـوع الخلافات المبدئية التى كان يعُالجها المجلس المشترك . . . صرح خالد محيى الدين ـ وهو عضو بمجلس قيادة الثورة ـ لإحدى المجلات بأنه لا يرى سبباً فى ترك ودائع البنوك دون استغلالها استغلالاً حقيقياً فى المشروعات التى تحتاجها البلاد وإذا كان أصحـابها يحجمون عن استثماراتها فالدولة كفيلة بتحقيق ذلك الاستثمار ، وقـد كـان لهذا التصريح دوى فى سـوق المال ، وأخـذ بعـض المودعين يفكـرون فى سحب ودائعهم من البنـوك بل قام بعضهم بسحبهـا فعلاً . لما أثـرت هذا الموضـوع فى المجلس المشترك انبرى جمال عبد الناصر ليسألنى إن كنت سأحجـر على أعضاء مجلس قيادة الثورة فى إبـداء رأيهم فكان جوابى أن تصريحاً من أحـد أعضاء مجلس قيـادة الثورة أو من أحـد الوزراء يحمل معنى خـاصاً إذ إن الجمهـور سيفسره على أنه رأى الحكـومة أو على الأقل أن هنـاك اتجاهاً فى الحكـومة نحـو تنفيذ مثل هـذا الرأى ، وانى أتكلم هنا بصفـة خاصة عن التصريحات التـى تمس النواحى المالية والاقتصـادية عمومـاً فما بالك بالتصريحات التى تمس ودائع المودعين فى البنـوك واحتمال قيام الحكومـة بوضع يـدها عليها وتـوجيهها الوجهة التى ترضـاها ولما كان رأس المال بطبيعته جباناً فإذا مـا أحس أن هناك احتمال الاستيلاء عليه أو تأميمه سارع إلى الهروب .

كانت إثارة موضوع التصريح سبباً فى أن يدخل المجلس فى مناقشة النظام الاقتصادى للحكم، وبعد أن شرحت للمجلس المعالم الأساسية للنظم الاقتصادية للحكم المتبعة فى العالم بين رأسمالية واشتراكية ومشتركة، تساءل جمال عبد الناصر : ولماذا لا يكون لنا نظام مصرى نفصله وفق ظروفنا، فأجبته بأن علينا أن نقرر ما إذا كنا نسير وفقاً لنظام حماية الملكية الفردية لأدوات الإنتاج وهو ما يطْلق عليه النظام الرأسمالى أو أننا نسير وفقاً لنظام ملكية الجماعة أو الدولة لأدوات الإنتاج عموماً وهو ما يطْلق عليه النظام الاشتراكى وبين هذين النظامين يمكن أن تقوم نظم وسط تجمع بين حق الفرد فى تملك أدوات الإنتاج فى بعض الأنشطة الاقتصادية ولكن تحرم عليه ملكية أدوات الإنتاج فى الأنشطة الأخرى . فمثلاً يمكن أن يقوم نظام يعطى للفرد حق تملك الأرض وزراعتها وتوزيع منتجاتها وحق تملك أدوات الإنتاج فى الأنشطة التى تحتاج إلى خدمة فردية كالفنادق مثلاً أو محلات بيع البضائع بالقطاعى للمستهلك النهائى ولكن تحتفظ الدولة بملكية أدوات الإنتاج فى الصناعة عموماً أو فى الصناعات الرئيسية ، وفى بعض النظم المشتركة قد تبيح الدولة تملك الأفراد لبعض الصناعات الفردية ولكنها تستبقى دائماً الصناعات الرئيسية .

وأياً كان النظام الذى نقرر اتباعه يجب أن يُعلن عنه تفصيلاً ليعلم الجميع ما هى إمكانيات الملكية الفردية التى تحافظ الدولة على حقوقها وما هو مدى ملكية الدولة وما هى الأنشطة الاقتصادية التى ستتولاها الدولة وما هى الأنشطة التى تتركها للأفراد إما بأشخاصهم أو فى شكل شركات أو جمعيات تعاونية . أما أن نقول بأننا سنتبع نظاماً مصرياً نُغير ونُعدل فيه حسب هوانا وحسب الملابسات والظروف أو بمعنى آخر سنجمع بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى مع حق الحكومة فى الانتقال من نظام إلى نظام حسبما يروق لها فهذا سيؤدى إلى فوضى اقتصادية محققة ، وذكرت عندئذ التشبيه العام القائل بأن التى ترقص على السلالم لا يراها الناس اللى فوق ولا الناس اللى تحت وهى بهذا لا تجنى شيئاً .

وقد ذكرت لهم فى حديثى مَثَل الهند وهى إحدى البلاد التى اتبعت بنجاح ملحوظ نظام الاقتصاد المشترك فقد أخذت بنظام القطاع العام الذى يتولى فيه الصناعات الكبرى والأساسية وفى نفس الوقت حافظت على القطاع الخاص بل وشجعته على النمو وتركت له الأنشطة الاقتصادية الأخرى يبنى فيها ويشيد فى حدود القوانين العامة وحافظت على حرية تملكه لأدوات الإنتاج فى تلك القطاعات وهى منذ أن أرست هذه القواعد والأسس التى يعمل فى حدودها كل من القطاعين لم تبدل ولم تغير فيها فاطمأن كل فى عمله . وأضفت أن مثل النظام الهندى يحسن أن ندرسه جيداً أو نقتفى أثره إن كان النظام المشترك هو ما يتقرر اتباعه . وقد اكتفى المجلس بهذا القدر من المناقشة دون أن يتخذ قراراً ، وما كان متُوقعاً أن يتخذ قراراً ، فهذا أمر يحتاج إلى رؤية ويحتاج أن يكون هناك تشابه فى التفكير بين أعضاء المجلس وهذا لم يكن متوفراً فإنه سواء بالنسبة لمجموعة الضباط أو لمجموعة الوزراء المدنيين لم يكن يجمعهم إلا فكرة عامة واحدة وهى حبهم لوطنهم ورغبتهم فى إقامة حكم صالح فلم يأت أولئك أو هؤلاء من حزب له مبادئ سياسية واقتصادية محددة بل كان فى كل من الفريقين اتجاهات متباينة ومختلفة ولذلك لم يكن ممكناً الوصول إلى قرار واحد يحدد اتجاهاً واحداً إلا بعد دراسة وترو وما أظن أن هذا

الموضوع ــ هوية الاقتصاد المصرى ــ قد دُرس فيها بعد دراسة مستفيضة حتى وقتنا هذا وما أظننا قد وصلنا إلى قرار واحد وحددنا لأنفسنا اتجاها اقتصاديا معينا حتى الآن والأمر مرجعه إلى اتجاه مَنْ يتولى الحكم فى مصر بل إن القرارات التى اتخذها الحاكم إبان حكمه ـ أى حاكم ـ كانت تتأرجح نحو اليسار حينا ونحو اليمين حينا آخر فلم يكن لنا حتى الآن ولا فى فترة معينة خطٌ مستقيم يحدد اتجاها معينا ، إذ كيف نعلّل قرار الحكومة بالتزامها بإيجاد عمل لكل مَنْ ليس له عمل ـ وهو المتبع فى البلاد الاشتراكية ـ وفى نفس الوقت لانتبع السياسة التى يستلزمها هذا «الالتزام بالتعيين» من حيث مراقبة توجيه وتحديد عدد مَنْ يدخل المدارس الثانوية العامة وعدد من يدخل المدارس الفنية ، وبالتالى نحد من الالتحاق بالجامعات وكلياتها بحيث تُخرج لنا الأعداد المطلوبة من خريجى الجامعات وهو النظام المتبع بدقة فى البلاد الاشتراكية. ففى معالجة مشكلة واحدة نرى أننا أخذنا خطاً اشتراكيا قرر التزاما على الحكومة بتشغيل جميع القادرين دون أن نسير على نفس الخط الاشتراكى من ناحية حق الدولة فى توجيه الأفراد وتحديد نوعيات دراساتهم وتدريبهم وفقا لما هو مطلوب لنواحى الإنتاج المختلفة ، بل تركنا للأفراد حرية اختيار التعليم حتى الجامعة وكانت النتيجة الحتمية هى مانراه اليوم من فوضى فى العمالة فعشرات الألوف تخرج من كليات الجامعات زيادة عن المطلوب ، فى حين أن العمالة الحرفية بل واليدوية ينقصها الأيدى العاملة وبسبب هذا كان ما نشاهده من اختلال فى مستوى الأجور فالذى صرفت علية الدولة مبالغ طائلة حتى التخرج من الكليات يتقاضى عند بدء تعيينه أقل من العامل اليدوى أو العامل الحرفى عند بدء تشغيله . هذا مثل صارخ علُى ما يعانيه الاقتصاد المصرى نتيجة لعدم إقرار اتجاه اقتصادى معين بالذات ولاشك أننا فى نواح كثيرة ما زال مَثَلُنا مثل التى ترقص على السلالم " .

(٧)

وأما أبلغ فقرة فى هذا الكتاب فهى آخر فقرة منه حيث يعبرصاحب هذه المذكرات عن ثقته التامة فى الشعب المصرى ، وقدرة هذا الشعب ورغبته على مواكبة الإصلاح الاقتصادى وتحمل نتائجه القاسية إذا ما أحس بضرورة هذه التضحيات وأن الحاكمين يشاركونه فيها ، وذلك حيث يقول : «كنت فى أحد أيام صيف ١٩٥٤ بعد أن استقلت من وزارة المالية فى مكتب بريد سيدى بشر لأسجل خطاباً . . ولما قرأ موظف المكتب المختص اسم المرسل سألنى إن كنتُ أنا شخصياً مرسل الخطابَ وتساءل إن كنت أنا وزير المالية السابق ، فلما أجبته بالإيجاب قال إنك حملتنا تضحيات كثيرة . . أوقفتَ العلاوات والترقيات ، ورفعت أسعار السجائر وخفّضت وزن الرغيف ومع ذلك تحّملناها راضين لأننا كنا نفهم الأسباب ولأننا كنا نرى حكومة البلاد تقتصد فى نفقاتها ، ولا تهتم بالمظاهر المكلفّة وكان الوزراء يقبلون خَفْض مرتباتهم ويدفعون قيمة استهلاك السيارات الحكومية التى خُصّصت لركوبهم . . هذا مثل صغير ولكنه ذو دلالة كبيرة على مبلغ استعداد هذا الشعب لقبول التضَحيات إن هو اقتنع بضرورتها وتبين له أنها تشمل الجميع حاكمين ومحكومين ، ولاشك أن القدوة الحسنة التى يُقدمها المسئولون هى أكبر محُفّز لجميع طبقات الشعب أن تتبع عن رضى خطواتهم وتقبل عن قناعة تقديم التضحيات التى تتطلبها المصلحة العليا للبلاد ومصلحة البلاد قطعاً فى حاجة إلى تضحيات الجميع » .

(٨)

وعلى الرغم من هذا الجفاف الاقتصادى الظاهر ، والجدية المطلقة فى كتاب «مذكرات اقتصادية » إلا أن القارىء لن يعدم الحديث عن بعض الجوانب الإنسانية والنفسية المرتبطة بنجاح الرجل العظيم، ولعل أبرز نموذج على هذا ما يرويه عن التشجيع الذى لقيه فى مطلع حياته الوظيفية من أحمد حمزة باشا وزير التموين ، فهو يذكر لنا كيف كافأه الوزير على قدراته التنظيمية المبكرة وذلك حيث يقول صاحب المذكرات : « و لما انشئت وزارة للتموين ، عملت بها بعض الوقت وشغلت فيها منذ سنة ١٩٤٢ منصب مدير المكتب الفنى ، ويحضرنى هنا قصة كان لها أبلغ الأثر فى نفسى ومن الخير أن أذكرها هنا لعل الذكرى تنفع الأجيال الشابة : «كانت الأقمشة الشعبية من بفتة ودبلان وكستور توزع على جمهور الشعب بأسعار تقل عن تكلفتها الفعلية وكانت الشركات التى تنتجها تُعوض خسارتها عن طريق رفع أسعار الأقمشة الأخرى التى تنتجها كذلك ، ولكن لما كان الطلب على الأقمشة الشعبية يزيد كثيرا عن المعروض منها فقد أصبحت لها سوق سوداء ، فما كان من وزارة التموين إلا أن حاولت أن توزعها بكوبونات ، ولكن التجربة لم تنجح وكان من جراء ذلك أن اتهم بعض الموظفين بالرشوة وقد يكونون أبرياء ولكن هى طبيعة العملية توحى بقيام الشائعات » .

كان وزير التموين فى ذلك الوقت أحمد حمزة باشا وكان رجلا فاضلا بمعنى الكلمة فلم يقبل أن تثار حول وزارته الشائعات لذلك جمع كبار موظفى الوزارة وأفضى إلينا بأنه مالم نجد حلا لمشكلة الأقمشة الشعبية وتوزيعها بالشكل الذى لا يثير غباراً حول تصرفات موظفى الوزارة فإنه سيلغى تدخل الوزارة فى التوزيع ويتركها للتجار ، ولو نتج عن ذلك أن يباع بعضها فى السوق السوداء ، ولكننى رجوته أن يُمهلنى أسبوعاً واحداً فقد نستطيع أن ندخل الأقمشة الشعبية فى البطاقة التموينية شأنها شأن السكر والشاى وذلك عن طريق ربط بقالى التموين بتجار الأقمشة ، أو بمعنى آخر أن نحدد لكل بطاقة تاجر أقمشة تُشترى منه الأقمشة الشعبية المخصصة له ، وقد تمت العملية بالفعل بالنسبة للقاهرة فى خلال الأسبوع ، وبعد أن أثبتت التجربة نجاحها طبقناها على جميع القطر ، وقد كان ارتياح الوزير لنجاح التجربة كبيرا إلى درجة أنه جمع موظفى الوزارة (الديوان العام)إلى حفل قدم إلىَّ فيها دبوس كرافتة له رأس من الماس الحر وقد اشتراه من ماله الخاص ، وكان هذا أكبر تقدير أعتز به حتى اليوم وخاصة أنى كنت فى ذلك الحين صغير السن نسبيا فلم أكن قد جاوزت السبعة والثلاثين من العمر .

(٩)

و حين يروى مؤلف « ذكريات اقتصادية » قصة خلافه مع ثوار يوليو حول ضريبة الدخان فإنه يضع أيدينا على مكمن القوة فى إدارة صراع الآراء بين التكنوقراطيين المحترفين وبين الثوار السياسيين ، وهاهو يقول : " . . . ولكن لم تتقابل مجموعة الضباط فيما أعلم مع أى من الوزراء بصدد عمل من أعمال الوزارة وكان أول لقاء لى مع مجموعة منهم فى النصف الثانى من أغسطس ١٩٥٢ ، وكنت قد انتهيت من عرض أول موازنة عامة على مجلس الوزراء ووافق عليها ، وجاءت هذه المقابلة فى مكتب رئيس الوزراء وحضرها عدد من الضباط أذكر منهم محمد نجيب وجمال عبد الناصر وجمال سالم وعبد اللطيف البغدادى . كان اللقاء فى شأن الزيادة على الضريبة الجمركية على الدخان والسجائر مما استتبع

زيادة سعر علبة السجائر (٢٠ سيجارة) قرشا واحدا ، وكانوا يطالبون ويصرون على إزالة هذه الزيادة والعودة بسعر السجائر إلى ما كانت عليه من قبل، لأن سياسة الضرائب غير المباشرة كالضريبة الجمركية على سلعة يستهلكها الكثير من جمهور الشعب لاتتمشى وما قامت عليه الثورة من الرغبة فى إسعاد جموع الشعب. ويظهر أنهم كانوا قد أثاروا الموضوع من قبل مع رئيس الوزراء عقب صدور الموازنة العامة مباشرة لأن على ماهر تكلم فى الموضوع فى مجلس الوزراء فى اليوم السابق لاجتماعى بمجموعة الضباط فى مكتبه، ولكنه ذكر أن هناك شكوى عامة من زيادة أسعار السجائر، وسألنى إن كان من المستطاع إلغاء الزيادة فى ضرائب الدخان وكانت إجابتى تتلخص فى أن الضرائب الجمركية من المسائل الحساسة جدا فى سوق التجارة والمال ففرضها وإلغاؤها بعد ذلك مباشرة يدلان دلالة واضحة على ضعف سياسة الحكومة و أن هذه الزيادة ستجلب للخزانة خمسة ملايين جنيه وهو مبلغ لا يستهان به فى ذلك الوقت الذى كانت جملة ايرادات الدولة لاتجاوز الـ ٢٢٠ مليون جنيه.

وفى اللقاء مع مجموعة الضباط كررت هذا الكلام وذكرت أنه فى الكثير من البلاد المتقدمة والتى تتجه اتجاها اشتراكيا ما زالت الضرائب غير المباشرة تمثل جزءا هاماً من إيرادات الدولة وعندما أحسست بأن هذه الحجج لم تقنعهم ذكرت لهم أنه فى أمثال هذه الحالات التى يقع فيها خلاف بين وزير المالية ومجلس الوزراء أو مجلس السيادة فعلى وزير المالية أن يستقيل ليفسح المجال لشخص آخر تكون له سياسة مغايرة وخاصة أن تدبير خمسة ملايين من الجنيهات عن طريق الضرائب المباشرة صعب المنال، وهنا أثاروا أن موضوع زيادة ضرائب الإيراد العام وهى التى تُفرض عادة على الأغنياء لم يأت لها ذكر فى مناسبة عرض الموازنة العامة ، فأفهمتهم أن وزارة المالية انتهت من إعداد مشروع القانون الذى يُعدل فئات الضريبة ويرفعها ، فلما علموا أن مشروع القانون مُعد وسينظر فى الجلسة القادمة لمجلس الوزراء اكتفوا بهذا القدر ، وطلبوا منى أن أطلع جمال سالم على المشروع عندما يحضر إلى مكتبى فى الغد ، وفعلا تم ذلك ، وقد أفهمته أنه رغم زيادة فئات الضريبة على شرائح الإيراد العام زيادة كبيرة فإنى مقتنع أن هذه الزيادةلن تأتى بحصيلة كبيرة وما أظنها تجاوز المليونين من الجنيهات وذلك لأن عدد الأغنياء فى ذلك الوقت كان محدودا، ولكن الذى دفعنى لإعداد مشروع القانون لزيادة فئات الضريبة على شرائح الإيراد العام وعرضه على مجلس الوزراء هو الرغبة فى العمل على تقارب الدخول الصافية " .

" . . . . ومن غريب المصادفات أنه عندما حان وقت تحضير الموازنة العامة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤، وكان الحال قد تغير فأصبح محمد نجيب رئيسا للوزارة مع كونه رئيسا لمجلس قيادة الثورة وكان هذا المجلس قد أخذ سلطة السيادة ، كان واجباً على وزير المالية أن يعرض الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الجديدة على مجلس قيادة الثورة قبل عرضها على مجلس الوزراء لإقرارها واستصدار القوانين الخاصة بتنفيذها. فلما عرضت الخطوط العريضة وكان من بينها خفض وزن رغيف العيش دراهم معدودات ثار غالبية أعضاء المجلس واكتفيت هنا بالقول بأن الإبقاء على وزن الرغيف سيستتبع أولا زيادة فى بند نفقات الدعم الذى كان فى ذلك الوقت حوالى مليونين من الجنيهات وكان الدعم أصلا غير مقبول من الناحية الاقتصادية لأنه يخل بصرح الكيان الاقتصادى ، وثانيا أن الموازنة العامة

ستظهر وبها عجز يكاد يصل لخمسة ملايين من الجنيهات ، وهنا اقترح أحد الأعضاء زيادة سعر علبة السجائر قرشا كما حدث فى العام الماضى ، وكان هذا القول مثار تعليق من أكثر من عضو وكان من بينهم زكريا محى الدين الذى قال إن زيادة القرش لعلبة السجائر فى العام الماضى لاقت معارضة شديدة من ناحيتنا وكادت تدفع بوزير المالية أن يستقيل فكيف يحق لنا أن نقترحها الآن . وبعد مناقشة جميع الاحتمالات الأخرى ولم يكن من بينها فى هذه المرة زيادة فئات ضريبة الايراد العام انتهى المجلس إلى موافقة على الخطوط العريضة كما هى ومن بينها خفض وزن الرغيف ، وقال محمد نجيب فى ذلك الوقت كلمته المأثورة «دى لقمة للقطة» ، وقد استعمل هو هذا التعبير فى خطاباته بعد صدور الموازنة العامة مما كان له أكبر الأثر فى قبول الشعب لخفض وزن رغيف العيش ، هكذا توازنت الميزانية ولم نضخم بند نفقات الدعم " .

(١٠)

ومن حق القارىء علينا أن ننقل له وجهة نظر صاحب هذه الذكريات فى السياسة الاقتصادية فى عهد الرئيس مبارك : " . . . . . عهد إلىّ السيد الرئيس (يقصد الرئيس حسنى مبارك)برئاسة المؤتمر الاقتصادى الذى اجتمع فى فبراير ١٩٨٢ لمدة ثلاثة أيام ، وحضر السيد الرئيس بعض جلساته مستمعا ، كما حضر معظمها المرحوم السيد فؤاد محى الدين رئيس مجلس الوزراء عندئذ و كثير من الوزراء وبصفة خاصة وزراء المجموعة الاقتصادية . شعر أعضاء المؤتمر أن المهمة أجل من أن تعالج فى ثلاثة أيام ولكن كانت المدة محددة مسبقا فاكتفوا فى مداولاتهم وقراراتهم ببعض ما كانت الحالة تستدعيه من علاج ، وخصوا أولا وجوب التخطيط قبل العمل فكانت أهم توصية لهم هى ضرورة التخطيط ، ثم عكفوا على العمالة وكيف أنها فى كثير من النواحى ينقصها التدريب وتركيزهم على القطاعات التى تحس بنقص اليد العاملة فيها ووجوب إعدادها وتدريبها ، ولذلك أوصى المؤتمر بضرورة العناية بإعداد اليد العاملة وتدريبها .

تكلم أعضاء المؤتمر عن العجز فى الموازنة العامة وفى ميزان المدفوعات وتكلموا فى موضوع الدعم فى أشكاله المختلفة من دعم ظاهر ومستتر وضمنى . ولكن غالبية الأعضاء كانوا أميل إلى عدم المساس أو على الأصح إلى عدم إصدار توصيات فى هذا الموضوع بالذات لحساسيته الاجتماعية من ناحية أن الكثيرين من المستفيدين بالدعم من الطبقات الفقيرة من الشعب ولا يمكن أن يُمس مستوى معيشة هذه الطبقات قبل أن تقوم الحكومة بضغط النفقات الكومية التى شعر أكثر الأعضاء أن فيها إسرافاً لا يتفق وظروف البلاد .

وإنى وإن كنت أشارك أكثر الأعضاء الرأى من حيث وجود إسراف فى النفقات الحكومية لا يتفق والدخل القومى للبلاد إلا أنى أشعر بأن المؤتمر كان يجب عليه أن يصدر توصيتين أولاهما تعالج الاسراف الحكومى وثانية التوصيات تعالج موضوع الدعم إذ إن الإسراف حتى إن عولج لن يكفى

لموازنة الموازنة العامة مـن ناحية ومن الناحية الأخرى لن يترك فائضا بـالقدر الذى تحتاجه الاستثمارات الضرورية لدفع عجلة التقدم دون حاجة إلى الالتجاء إلى الاقتراض المُبالغ فيه من الخارج .

لا يمكن لبلـد فى مثل ظـروف مصر أن تتحمل دعـم أسعـار السلع والخدمـات ــ هـذا إن سلمنـا اقتصاديـا بضرورته ــ تلك المبالغ الكبيرة التى تـربو على الخمسـة آلاف مليون جنيـه فى السنة بين دعم ظاهـر يقدر بألفى مليون جنيه ودعم مستتر وضمنى بما يـزيد على ثلاثة آلاف مليـون جنيه ، وفى نفس الوقت تنفق على الاستثمارات الحكومية بما لايقل عن خمسة آلاف مليون جنيه دون أن تقترض وتقترض كثيرا ، وهى حالة لا يمكن أن تستمر طويلا .

رب سائل يقـول كيف لم أتعرض فى تقريـرى عن المؤتمر لمعالجة هذا الموضـوع ولكن لم يكن لرئيس المؤتمر من حق إلا أن يلخص مداولات المؤتمر ويورد تـوصياته ، كانت رغبـة أغلبية المؤتمر ألا يتعرض بتوصيـة ما فى مـوضوع الـدعم ، وكان علىّ أن أحقق رغبـات الأعضاء ، فقـد كان التقـرير عن المؤتمر وتوصيات أعضائه وليس تقريرا شخصيا يمثل وجهة نظرى " .

الفصل الرابع

مذكراتى فى السياسة والثقافة

للدكتور ثروت عكاشة

(١)

هذا كتابٌ من جزأين يُطالع القارئَ على غلافيهما الأولين لوحة يظنها للوهلة الأولى إحدى لوحات الفن السريالى ويطالع تعريفاً لها فى باطن الغلاف لا يتضمن لها اسماً إلا أنها لوحة رقم ٨ لفنان روسى، واللوحة من مجموعة خاصة فى أمريكا . . إذن هل الغموض هو الطابع الذى أراد صاحب هذه المذكرات أن يفرضه على مذكراته ؟ أم إنه اختار الغموض للغلاف بعدما ابتعد عنه تماما فى كتابه الكبير الذى تنفس فيه على قدر ماأتيح له من صفحات بلغت فى مجموعها أكثر من مائتين وألف من صفحات القطع المتوسط ؟

فليأذن لى صاحب هذه المذكرات أن أقترح عليه ـ بعد فوات الأوان ـ أن يجعل عنوان كتابه «مذكراتى فى الدبلوماسية والثقافة» ، بدلاً من العنوان الذى وضعه وجعله «فى السياسة والثقافة» .

وليأذن لى أن أقول له إن فى كتابك هذا فوق كل ما التفت إليه النقاد المسرعون ، وقبل كل ما التفت إليه الكتاب المجاملون جانباً لم يشاركك فيه أحد قبل هذا ، وهو المذكرات الديبلوماسية التى تعكس الديبلوماسية بمعناها العلمى ، معناها الحقيقى المعاصر والذى يتضمن كل ما تعنيه هذه الوظيفة الدولية السامية من الدرس المتأنى المتعمق المستند إلى خلفيات من الثقافة والتاريخ والإحساس بالزمن ، واستشراف المستقبل الأفضل للشعب الذى ينتمى إليه صاحب الديبلوماسية .

كتب صاحب هذه المذكرات مذكراته بأسلوب رفيع وعبارة منمقة ، وقد بذل فى ذلك التنميق والترتيب والتهذيب جهداً لا يُستهان به . . غير أنى أحب أن ألفت نظر القارئَ إلى أن هذا الجهد الذى بذله الرجل يهون تماماً إلى جانب الجهد الآخر الذى كان عليه أن يبذله لو أراد أن يكتب مذكراته بلغة الكتابة المصرية فى ١٩٨٧ ، تلك اللغة التى هى أقرب إلى لغة السوقة ، تحت دعاوى البساطة والسرعة . . إلخ . . أقول لو أراد الدكتور ثروت عكاشة أن يتبسط على هذا النحو لبذل من الجهد أضعاف ما بذل من أجل أن يتأنق ، فهو متأنقٌ بطبعه متعودٌ على الأناقة والرقىّ . . ومن الصعب على مَنْ ترجم جبران خليل جبران وأعمال الأدباء الكلاسيكيين المتميزين والمؤلفات التى تناولت الموسيقى

بالنقد والتحليل أن ينساق إلى لغة اليوميات الفجة . واقرأ معي تعبيره هو نفسه عن هذا المعنى حين يقول : «فلا يُوجه إلىّ سؤالٌ عن سر تعلقي بجبران إلا وقفزت إلى ذهني مقولة الشاعر الفرنسي بودلير حين سُئل عن سر اختياره إدجار آلان بو لترجمة مؤلفاته فقال : «لأننا متشابهان متقاربان . لقد فتنني منذ صفحاته الأولى التي قرأتها له فلم أعثر بينها على الموضوعات التي كانت تراودني فحسب ، بل لقد عثرت بالمثل على العبارات التي كانت تجول بخاطري وكان أسبق مني إلى تسجيلها . واعترف أن مؤلفات جبران التي عايشت رومانسيتها المُحلّقة ما ينيف عن أربعين عاماً امتزجت فيها بحسّي ووجداني قد أخذت تلحّ عليّ أن أنقل إلى العربية ما كتبه جبران بالإنجليزية حتى أحسست أن واجب الوفاء نحو هذا الشاعر العظيم يقتضيني أن أُقدم على هذا العمل الجليل الذي أعلم مدى صعوبته . فأدب جبران مظهر من مظاهر صراعه مع الألفاظ التي استعملها أدوات للتعبير عما يريد ، مَعْنياً بأن يكون الأساس في التعبير سيطرة المعنى على الصور اللفظية» .

(٢)

وسيظل هذا الكتاب لفترات طويلة مرجعاً للإشارة إلى الظروف العامة التي أحاطت ببعض الأحداث التي مرت بها مصر الثورة . . . أقصد أن أقول إنه لن يكون مرجعاً تاريخياً أو وثائقياً ولكنه سوف يكون مرجعاً لتصوير الجو الذي يريد المؤرخ (القادم) أن يرسمه حول بعض الأحداث التي يسجل بها ، ومن خلالها ، رؤيته لمجرى التاريخ المصري في بعض فترات عهد الثورة .

وربما كانت هذه إحدى النقاط التي تجعل من كتاب «مذكراتي في السياسة والثقافة» كتاباً شبيهاً بمذكرات الدكتور هيكل باشا بأجزائها الثلاثة ، ولكن الاختلاف الكبير بين الشخصيتين قد انعكس بكل القوة وبمنتهى الصدق على طريقة كل منهما في كتابة المذكرات . . ليس من شك في أن «هيكل» هو الأسبق والأوفر حظاً لأسباب عديدة . . ولكن ما يهمنا من هذه الأسباب هو أنه مارس السياسة المصرية مدة أطول من تلك التي مارسها ثروت عكاشة . . ثم إنه مارسها من موقع أكثر تقدماً من كل المواقع التي وصل إليها ثروت عكاشة . . ثم إنه ثالثاً كتب مذكراته بروح أعمق من تلك التي كتب بها ثروت عكاشة مذكراته . . حتى وإن كانت روح كتابة ثروت عكاشة أعرض وأرحب (أو هي تحاول ذلك) بما يورد بين حين وحين من استطرادات شيقة إلى عوالم الفنون . وعلى صعيد رابع فقد مارس هيكل باشا السياسة في وقت كان للممارسة السياسية حظ أكبر من الوضوح والعلانية والضوء . . قدر أكبر بكثير جداً من تلك الأقدار المتواضعة التي كان الدكتور ثروت عكاشة يشكو طوال الكتاب من تواضعها وحيرته (أو اختناقه) مع تواضع أقدارها . وعلى صعيد خامس فإن فرصة التعليق الآني على الأحداث كانت متاحة لهيكل باشا على أوسع وأرفع نطاق في صحيفته الشهيرة . . ثم وهو رئيس حزب يملك تحويل الرأي إلى سياسة مؤثرة . كل هذه العوامل مجتمعة — أو بعضها إذا لم يوافقني القارئ على بعضها الآخر - كفيلة بأن تبين لنا خلفيات الفروق التي قد تكون بين كتابين بينهما من الزمن أربعون عاماً تقريباً .

أما السمة المشتركة بين الكتابين فتتمثل فى أنهما عند سردهما للأحـداث السياسية (أو الثقافية) كانا حريصين على تصـوير الجو العام على نحـو موسع ومستفيض قبل أن يعمـدا إلى سرد تفاصيل الحدث . ولهذا فسوف تبقى هذه السمة من كتاب ثروت عكاشة بمثـابة الدافع المستمر إلى النقل عنه عند تصوير الظروف المحيطة بـوقوع الحدث . . مهما اختلفت الزاوية التى يتنـاول منها المؤرخ (أو الكاتب) الحدث نفسه . . . تماماً كما يحدث مع تلك الفقرات من كتاب الدكتور هيكل التى تصور ٤ فبراير ١٩٤٢ أو ٢٦ يناير ١٩٥٢ . . . إلخ . ولا يستطيع أحد أن ينكر أنه قد أفاد من قراءته لهذه المذكرات فى توسيع كثير من معلوماته عن الثقافـة بمعانيها الواسعة وعن الفنون بتاريخها الممتد ، وحـاضرها ، وسوف يفيد القارئ من هذه النـاحية أكثر من إفادته بمعـرفة التاريخ المصرى المعـاصر . . وذلك لأن ثروت عكـاشة كتب تاريخ الثقـافة عن حب وفهم شديـدين بينما اكتفى فى كتابة تـاريخ السياسة بأداء الـواجب . . الواجب الذى كان (وراء) اشتراكه فى ثورة يوليو ثم الذى كان (أمام) مشاركته فى الحكم .

(٣)

وربما كان مؤلف هذه المذكرات نموذجاً للرجل الحريص على التعلم حتى وهو يكتب مذكراته ، وإنك لتراه من بين السطـور التى كتبهـا ، وقـد قـام إلى مكتبته ليسترجـع معلومـة أو ليـوثق حقيقـة أو ليستشهد بقول مأثور فإذا هو يدقق فى هذا كله ، وهو يعرف أنه لابد له أن يفعل هذا بعد ما وصل إليه ، حتى وإن لم يكن المناخ الجديد يطلب إليـه أن يفعل كل هذا الذى فعل ، ولكن الدكتور ثـروت عكاشة لايـزال مُصراً على أن يحظى باحترام أولئك الـذين يستحقون أن يسعى إلى الحصـول على احترامهم . . وهى سمة من سمات العظماء الذين يظلون حريصين على التعلم إلى آخر يوم من حياتهم لأنهم فى الحقيقة متعلمون!!

(٤)

ومن خير ما فى هذه المذكـرات قدرة صاحبها على تبويبها على نحـو ممتاز . فهو يأبى إلا أن يجعل حياته مراحل - وقد كانت كذلك بالفعل - ثم إذا هو يتناولها مرحلة مرحلة ، كل مرحلة فى فصل كامل ينقسم بالتـالى إلى محطات متتالية وهى محطـات طويلة تحتاج فى بعض الأحيـان إلى أن نتناولها على مرات عديدة حتى نستطيع استيعابها وتأملها .

وقد نجح مـؤلف هذه المذكرات فى أن يخضع نفسه للتـاريخ ولكنه كذلك بـدا وكأنه لم يمض مع التاريخ لأنه صاغ مذكراته كما قلنا تبعـاً للمراحل البارزة ، فجاءته موضوعية لا يمكن أن تتأتى من أى منظور آخـر مهما كانت براعـة الكاتب ، فإذا هو يمضى فى تنـاسق تام مع أفكاره وتسلسلهـا الزمنى ، وكذلك مع أعماله أو جهوده أو مشاركاته من دون أن تصبـح هذه المذكرات نوعاً من الكلام الذى يأتى تحت العناوين التى ليست إلا أسماء الشهور والأيام . . . بعبارة أخـرى فإنى أقصد أن أقول إن مذكراته رغم طولها وعرضها جاءت فى وحدة موضوعية واحدة لا على النحو القريب مما تطالعنا به أغنية الشباب المرحة ٣ مارس . . ٤ مارس . . ٥ مارس . . إلخ) .

(٥)

ولا أعرف ـ بعد هذا ـ لماذا آثر ثروت عكاشة وهو الرجل الدقيق أن يدرج على قاعدتنا المصرية فى إغفال ذكر بعض الأسماء حين ترْوى الحوادث التى لا يفخر بها أصحابها مكتفياً بالإشارة العابرة ، وهذا فضل خلقى يحسب له وبخاصة أنه كان حريصاً على أن يذكر اسماء المحسنين والمجيدين ولكن هذا الفضل الخلقى يظل بمثابة انتقاد تاريخى . . ولكننى أتصور ثروت عكاشة الإنسان رقيق الحاشية وقد آلمه أن يذكر بعض الناس بالسوء فإذا هو يغفل ذكر الاسم . . ولكنه بعد حين يُفاجأ بأنه كتب الاسم فى منعطف من منعطفات الرواية . . فإذا هو يترك وعيه الباطن يظهر ما حاول أن يخفيه .

(٦)

تبقى بعد هذا كله الإشادة بالنفس الطويل الذى تمتع به ثروت عكاشة فى كتابة هذه المذكرات على الرغم من أنه كتبها فى عصر الموسيقى السريعة والوجبات الجاهزة ، ولاشك أنه قد استعان على ذلك بما أوحت به الذكريات نفسها من ظروف الأيام الخوالى حين كان يتاح له التجويد والتأمل والصبر والوقت المديد . ولكن الذى لاشك فيه أننا نظلم الرجل حين نتلمس له مثل هذا السبب من دون أن نوفيه حقه من الثناء على قدرته الفذة على مغالبة نفسه حتى استطاع أن يخرج لنا هذا السفر الرائع من مذكرات شخص واحد . . ولكنها بالقطع مذكرات أمة عريقة . . ومذكرات جيل ممتاز .

كان صاحب هذه المذكرات أول رجال الثورة الذين [آثروا غيرهم على أنفسهم] ـ وكنت أعرف هذه الحقيقة مُكبرة من عارفى فضل الرجل حتى جاء الرجل المتواضع الوقور فروى لنا القصة الحقيقة التى أظهرت لنا مدى توفيق الله لهذا الرجل العظيم فى اتخاذ جانب الصواب حتى مع أنه لم يدر بالنية المبيتة إلا بعد ربع قرن من الزمان حسبما روى لنا ، والقصة أنه عند تكوين مجلس قيادة الثورة ، كان من المتوقع أن يكون لثروت عكاشة مكان فيه ولكن كان هناك نظير له من ذات السلاح هو حسين الشافعى . . وكان له نفس القدر من الأهمية والاحترام بين الضباط الأحرار المؤسسين . . وكان كذلك أكبر رتبة من الدكتور ثروت عكاشة . وكان عبد الناصر باحترامه للبروتوكول (وهو ما عُرف عنه دائماً) يميل إلى ترجيح كفة حسين الشافعى كممثل للفرسان فإذا بثروت عكاشة (وبدون اتفاق) يحقق لعبد الناصر رغبته .

ويتضح لنا فى مواضع كثيرة من الكتاب مدى التقدير الذى يكنه مؤلفها لرفيق سلاحه خالد محيى الدين . . ولعل خالد محيى الدين فى هذه المذكرات أوفر أعضاء مجلس قيادة الثورة تقديراً عند الدكتور ثروت عكاشة حتى بأكثر من عبد الناصر . . ويسعد ثروت عكاشة بأن يضمن كتابه فقرات كتبها له الأستاذ خالد محيى الدين ـ بناء على طلبه ـ وهى مكانة لا يعطيها مؤلف ولا كاتب مذكرات إلا لشخص رفيع المكانة فى نفسه عن حب وتقدير واحترام عميق وهذا هو جوهر علاقة خالد محيى الدين والدكتور ثروت عكاشة .

وبالإضافة إلى إنصاف هذين الرجلين : حسين الشافعى وخالد محى الدين ، فلعل هذا الكتاب

هو أكثـر الأدبيات السياسيـة التى تناولت تاريـخ الثورة إنصافـاً لدور رجلين من رجال الثـورة كان لهما فضل كبير فيها ، وكانا فى فترتين متتاليتين فى موقع الرجل الثانى من عبد الناصر فى رئاسة الجمهورية ، ولكن وجودهما ثم غيابهما ثم غياب مذكراتهما عن السـاحة جعلنا لا نفهم دورهما ليلة الثورة على النحو الذى يجب أن يكون . . وهـذان الرجلان هما زكريـا محى الدين وعبد الحكيم عامـر اللذان حملا العبء الأكبر ليلـة الثـورة تخطيطاً ومتـابعـة ، ولعل الصفحـات ٨٩ ـ ٩٣ من الجزء الأول من هـذا الكتـاب والصور الزنكوغرافيـة للخطة العامة للثورة تعطينا فكرة صادقـة عن دور هذين الرجلين العظيمين ليلة الثورة .

ومن حسن الحظ أن ثروت عكاشة نشر مذكراته فى هذا الـوقت الذى بدأنا فيه ننظر إلى ما أمامنا فى غضب شديـد . . فإذا هذا الرجل يحيل بكتـابه هذه المشـاعر إلى مشاعـر أخرى من التأمل العميق فى دواعى الغضب ودوافعـه بحيث يتحول الغضـب إلى قلق ـ من النـوع البنـاء الذى يتمثل الماضى وهـو يتمثل الحاضر فيظن عندئذ أن فى الإمكان أن نرتقى كل الرقى مهما ظلمتنا الظروف . . ومهما كان المناخ العام ماضياً فى اتجاه مخالف تماماً لما يتطلع إليه المرء من ظـروف كفيلة بتحقيق أمانيه ، وهو يكتب فى هذا المعنى فقرات رائعة يقول فيها : «ولن يتسنى لنا أن نقيم ثقافة قومية على الوجه الصحيح إلا إذا أفدنا من كل ثقـافات العـالم وفنونـه ، ومن تقدمـه التكنولـوجى والعلمى والإنسانى . فنحن لم نـر من قبل قط ظاهرة «عالمية الفن» تتجلّى بمثل ما نراه حين نشاهـد عبقرية شاعر مسرحى فذ مثل شكسبير الإنجليزى تجتمع معها مواهب موسيقى عملاق مثل فـردى الإيطالى ليخلق منها أوبرا مثل «عُطيل» ، يتضافر على العزف لها أوركسترا فـرنسى يقوده مـايسترو من اليابـان ، ويعكف على الأدوار الغنائيـة الرئيسيـة فيها مغنون من أمـريكا وألمانيا وإيطـاليا ، ويقوم بالأدوار الـراقصة «باليرينـات» من السويد والـدانمرك ، وراقصون من روسيـا ، بل ومن مصر . . . أجل من مصر ومن خريجى معهد البـاليه بأكاديميـة الفنون المصرية بالجيزة ، ويصمم مناظرها وثيابها فنان من إسبانيا ، فتنبض قلوب المشاهدين غرباً وشرقاً بنفس الشجن والانبهـار . إن الإنسـانية لم تشهـد من قبل أبـداً مثل هـذه الإمكانيـات لتحقيق أحـلام لم تكن لتتحقق إلا فى الخيال الـذى لا يعشش إلا فى وجدان الطفولة النقية ، فـالجمال طليق لا يحدّه مكان ،ولا يحيط به زمان » .

« إن الـدول لا تغـزو المستقبل إلاّ إذا تجاوزت الإنجـازات الماديـة ، وكل غـزو عملى فى الحاضر مقضى عليه لأن الحاضر لا مناص مـن أن يتوقف ذات يوم ، والدول الراسخـة هى التى تدفع الحاضر إلى المستقبل ، والمستقبل لا وجود له إلا فى الثقـافة ، لأنه إذا أمكن لأمة ما أن تكـون عظيمة بذاتها فلن يتسنى لها أن تشمخ بين الدول العظمى ـ شأنها شأن الناس ـ إلا إذا تجاوزت قيمتها الذاتية لتجعل منها إسهـاماً نـزيهاً فى القيم الإنسـانيـة وفى القيم الكلية . والقيم الثقـافيـة هى وحـدها القيم الكليـة ، لأن تحديدها معناه تحديد النقطة التى عندها تتخذ المعتقدات والأبحاث والاكتشافات التى يقوم بها الإنسان قيمة عند الجميع كما هى عند الذين أنشؤها . وليس ثم ميدان آخر غير الثقافة توجد فيه مثل هذه القيمة الكلية الشاملـة ، أعنى المستوى الكلى العالمى ، وما أصـدق الفنان روبنز حين قال «إنى أعـد العالم كله وطنى» .

(٧)

أظننى بعد كل هذا فى حاجة إلى أن نتناول الكتاب كله فى قطاعات متتالية تدلنا على بعض ما فيه من خير كثير ، وعلى بعض ما ينبغى لنا ألا نقبله على علاته هكذا .

أولا : كان بودى ـ وبود كثيرين ـ أن يعيد مؤلف المذكرات النظر فى حديثه عن الأشخاص الذين جاء ذكرهم فى كتابه ، فقد استن لنفسه سنة التعقيب بانطباعه عن شخصيات الأعلام حين يرد ذكرهم . . وقد الدكتور عكاشة نفسه وأنصف هؤلاء فى مواضع كثيرة جداً من كتابه حتى أصبح كتابه معرضاً للوفاء الجميل ، ومن محاسن هذا الكتاب أن مؤلفه قد أعطى كثيرين من أصحاب الحقوق حقوقهم . . وبالطبع فإن المكانة (المكتوبة) لإنجازات هؤلاء الرواد كانت متأثرة برؤية ثروت عكاشة وعلاقته ووده بهم . . ولكن الإنصاف يقتضينا أن نقرر أن الدوافع وراء آراء ثروت عكاشة وعلاقاته كانت دوافع ممتازة أكثر منها دوافع شخصية ، وكانت مثالية أكثر منها واقعية ، وكان فيها من الرومانسية قدر أكبر من المتاح فى العلاقات بين صاحب السلطان وأصحاب الفكر .

وقد تحدثنا من قبل عن إنصافه لزكريا محى الدين وحسين الشافعى ولخالد محى الدين وعبد الحكيم عامر . . كما يحوى الكتاب فقرات رائعة فى تقدير عبد اللطيف بغدادى ، أما أنور السادات فنحن نقدر لثروت عكاشة حساسيته تجاهه ، ونقدر له كذلك تسجيله لفرحته بنصر أكتوبر وبمبادرة السلام ، ولكن الذى لابد أن نقوله هنا هو أنه لا يمكن لثروت عكاشة ولا لكتابه ولا لأى مؤلف أو أى كتاب أن يُسقط عهد أنور السادات من التاريخ المصرى لسبب واضح ، هو أن الله سبحانه وتعالى هو الذى أراده لمصر بكل خيره وكل شره . ولو أفاض ثروت عكاشة فى انتقاد السياسات الثقافية فى عهد السادات حتى لو جعل لها جزءاً كاملاً لكان خيراً له (ولنا) من هذا التجاهل المتعمد الذى قد لا يجيده ثروت عكاشة . . وإنما يجيده آخرون .

بيد أن ملاحظتى هنا لا تتعلق بأنور السادات بقدر ما تتعلق بأشخاص ثلاثة كان لابد لثروت عكاشة أن ينصف نفسه عند حديثه عنهم (مع الفارق فى علاقته بهم) . . أول هذه الشخصيات هو زوج أخته الأستاذ أحمد أبو الفتح رئيس تحرير المصرى وصاحب الفضل على الثورة ، وصاحب العَنت الرهيب الذى لاقاه من عبد الناصر . نحن لا نرى حديث عكاشة عن الأستاذ « أبو» الفتح إلا حين لا يكون هناك مناص من الحديث عن الأستاذ «أبو» الفتح . دعنا من إشادته بدوره فى صفحة ٨١/ ١ ، ودعنا من مقارنة الأستاذ «أبو» الفتح لموقف الصحافة من الثورة يوم قيامها . . ودعنا من حديث ثروت عكاشة العابر دفاعاً عن نفسه أمام عبد الناصر عن اتصاله بالأستاذ أبو الفتح . . أين الأستاذ «أبو» الفتح الرجل العظيم بعد هذا كله بل وقبله؟ ألم يكن من حقه صفحة أو فقرات كالتى قرأناها عن فرنسيين بعيدين تماماً عنا زماناً ومكاناً مع احترامنا لثقافة ثروت عكاشة وهواياته واهتماماته وأنا اثبت هنا أن ثروت عكاشة قد أشاد بالدور الوطنى «لأبو» الفتح فى أكثر من موضع فى الجزء الأول من كتابه (صفحات ٨١ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧) ولكنى اعتقد أن تاريخ آل أبى الفتح الذى لم يكتب بعد سيظل

يستغيث بالدكتور ثـروت ليكتبه تفصيلا ، وكنت أظنه يفرد له هامشاً قـد يستغرق ثلاث صفحات على الأقل . . فمن أولى بإنصاف «أبو» الفتح من الثورة بعد كل هذا التجاهل والظلم الممتر ؟ .

ثانى هذه الشخصيات هو المغفور له الدكتور حسين فوزى الذى كان الوكيل الدائم الأول لوزارة الثقافة حين جاءها الدكتور ثروت عكـاشة وزيراً ، واختلفا فى أول عهدهما ثم كان خَير من تعاونوا مع ثروت عكـاشة ، وعكـاشة يـذكر هـذا الفضل لحسين فوزى ، ويشيـد بعطائه الثقافى الـرفيع ، ولكن إشـادته الجميلـة لا تتناسب مع حجم عطـاء الـدكتور فـوزى إذا ما قـورنت بإشـادة الدكتـور عكاشـة بآخـرين . . ثـم هل يليق بمؤلف هذه المذكـرات أن ينبئنا أنه خَيرّ الدكتـور حسين فوزى (٣٩٨/ ٢) بين رئاسة أكـاديمية الفنـون وبين البقاء فى الأهرام . . فـآثر الدكتـور فوزى الأهـرام . . هل يليق أن ينبئنا الدكتـور ثروت عكـاشة عن هـذا دون أن يبدى رأيـه فى هذا الـذى فعل . . رأيا واضحـا غير الأسف الشديد ! ! ولكن يبدو أن ثروت عكاشة كان سيعانى مما قد يراه حرجاً خلقيا فى أن يتناول بعض الوقائع المبكرة التى دفعت المغفور له الدكتور حسين فـوزى إلى التنازل عن موقعه القيادى فى وزارة الثقافة حين رأى أن تصرفات أحد كبار الموظفين قد مست كرامتـه ، مع أن عكاشة لم يعلم بهذه الواقعه إلا بعد ١١ عاماً .

ثالث هذه الشخصيات هـو الدكتور عبد القادر حاتم صاحب الخطوات المقـاربة للدكتور ثروت عكاشة . . الضـابط الذى ثقف نفسه وحصل هو الآخر على الدكتوراه وهو فى مقاعد الحكم . . يتحدث عكاشـة عن تعـاونه معه حين كـان هو ملحقـاً عسكريـاً وكان حـاتم رئيس الاستعـلامات (١٧٢/ ١) فتتفـاءل . . فإذا جاء عكـاشة بعـد ذلك إلى الصراع المصطنع بين سيـاستيهما فى الثقافـة والإعلام نـراه يتحدث عن وزير دون أن يـذكر اسمه ، وعكاشـة له أن ينتقد ما شـاء كيفما شاء . . ولكن لماذا لا يقول وكانـت هذه سياسـة زميلى د. حاتـم أو وكانت وجهـة نظر الدكتـور حاتـم كذا ، ألم يكن هـذا أحرى بـالرجل الـرقيق المهـذب بدلاً من أن يكـون كهؤلاء الكتـاب الـذين لا يدنسـون أقلامهم بذكـر اسم الخصـم ! ! (أرجو الدكتور ثروت عكاشة أن يتفضل بمراجعة الصفحات ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ من الجزء الثانى من طبعة مدبولى) .

ثانياً : على الرغم من أن مؤلف هذا الكتاب آثر عنوان « مـذكراتى فى السياسة والثقافة » فإنه كان أميل بكتابه إلى عنـوان مذكراتى بين الدبلومـاسية والثقافة كما استأذناه فى أول هذا العـرض . وقد كان عكاشـة أقدر مـا يكون على أن يحول كتـابه إلى كتـاب [سياسى] من الـدرجة الأولى إذا مـا تعمق ثلاث قضايا :

الأولى : الصراع مع إسرائيل . . وقد حكى لنـا ثروت عكاشة كثيراً عن اتصـالاته مع اسرائيل (١/١٧٤ وقبلها وبعدهـا) وعبر لنا عن سعادته بنصر أكتوبـر ، وسعادته الطاغية بإقـدام أنور السادات على مبادرة السلام (٥٧٨ ، ٥٧٩ / ٢) ولكنه لم يتعمق هذه المسائل بالقدر الكافى . . هل خشى الرأى العام ؟ هل تحاشى المساس بالسياسة مع أن السياسة بارزة فى عنوان الكتاب ؟

الثانيـة : المسألة الداخليـة : ولا أكذب القـارىء حين أقول إن الفصل الذى عنـوانه بين التأمين والتأميم هو من خير فصـول الكتاب كله قاطبة فقـد أجاد الحديث عن الأوضاع الداخليـة بشكل ممتاز ولكنه حـذر . . . وحين تعرض ثروت عكاشـة لأحداث الطلبة (١٩٦٨) تناولها من زاويـة مارآه . نعم هذا مدخل جيد ولكن لابد للسياسى من أن يتنـاول أمور بلده بأكثر من زاوية ما رآه . . . وإذا قيل عن ثـروت عكاشة إنـه حبس نفسه فى بـرج فربما كـان هذا قـابلاً للتصـديق فها هـو قد تنـاول المسائل الداخلية على النحو الذى تناوله معطيا دليلاً قوياً على صحة مايقولون !! .

الثالثة : فكرة انتهاج مصر سياسة الحيـاد الإيجابى : يعرض صاحـب هذه المذكرات علينا الفكرة فى بساطة ودون تعمق ويروى لنـا أن عبد الناصر لم يُرحب بها (١/٢٣٨) . . ويمضى من دون أن يبسط لنا القـول فى مزايا فكـرته الجميلة التى طـالما راودت الرومـانسيين والواقعيين والمثاليين من أبنـاء وطنه ولكننى اعتقد أنه لن يبخل على هـذه الفكرة فى فترة قادمة بكتابـات أوسع وأعمق تصدر عن العسكرى الملتزم الذى زان الفن والأدب فكره على أروع ما يكون .

ثالثاً : وأنت ترى فى هذا الكتاب وطوال قراءتك له كثيرا من الآراء الراجحة التى يبديها مؤلفه فى شأن بلاده وثورتها وأحوالها السياسية والعسكرية فى الفترة التى كان فيها قريبا من السطان . وهى الآراء التى ربما لم يصل إليها صاحبها فى حينها وإنما وصل إليها بعد أن أنضجته السنون وظهر له مدى نصيب انطباعـاته الأولى من الصـواب والخطأ . . . وثروت عكـاشة يصحح لنـا كثيرا من الرؤى الشـائعة فى جسارة شديدة وبأدلة يقينية قاطعة :

- فهو يـرى أن إسرائيل استعدت جيـدا لحرب ١٩٤٨ ، وأنه كـان من الصعب التغلب على الجيش الصهيونى فى هذه الحرب ، وقـد كان فيه أكثر من أربعين ألف مقـاتل مدرب ومسلح (ص ٤٣/ ١) . . وربما يستغرب القـارىء العربى مثل هذه المقـولة اليـوم . . . وهو لايزال يظن أن الخيـانة وحدها كانت سبب هزيمتنا فى ١٩٤٨ .

- أكثر من هذا يـرى المؤلف أن الجيش المصرى كان يعانى من الجنود !! فبينما كـان الضباط مُدربين ومُعَدين جيداً كـان الجنود دون المستوى (ص ٤٥/ ١) ولهذا فإن نسبة الضبـاط الذين استشهدوا كانت أكثر من نسبة الجنود الشهداء . . وهو أول من سجل هذا .

- ويسجل للمغفور له المشير عبـد الحكيم عامر بطولته النادرة فى اقتحـام مستعمرة نيتسايم ، وهى البطولـة التى نـال بسببها تـرقيـة استثنائيـة (ص ٤٥/ ١) بينما يجد القـارئُ الجو العـام فى تاريخنـا مشحوناً بحيث إن ذكر عبد الحكيم عامر الآن لا يأتى إلا أبعد مايكون عن البطولة !!

- أهم من هذا كله أن ثروت عكاشة يُفند قصة الأسلحة الفاسدة تفنيدا كاملا ولا يجعل لها أى دور فى هزيمة ١٩٤٨ على عكس الشائع .

- ويروى لنا ثروت عكاشة حقائق عن موقف الصحافة المصرية من الثورة (ص ٨٥/ ١) فالأهرام أغفل نشرت خبر قيامها تماما ، والأخبـار نشر الخبر فى زاوية صغيرة ، أما المصرى فنشره بعناوين كبيرة .

□□ ويذكرنا ثروت عكاشة بأن طه حسين كان ينعى على الثوار تسميتهم الثورة بالحركة المباركة وكان يدعوهم إلى مسمى الثورة (ص ١١٤/١).

□□ ويذكرنا ثروت عكاشة كذلك (ص ١٦٨) بدور إدجار فور (الذى منحته جامعة الزقازيق الدكتوراه الفخرية) فى قرار قطع علاقات مصر وفرنسا حين كان وزيرا للمالية فرنسا (١٩٥٤) .

□□ ويفصل ثروت عكاشة القول فى قصة طرد جالوب القائد البريطانى للجيش الأردنى (صفحة ١/١٨٦) وكيف أحرج العرب القائد على أبو نوار حين لم يستطيعوا الوفاء بالالتزامات المالية.

□□ ويعرض ثروت عكاشة لجذور العداء الشخصى بين بورقيبة والنظام المصرى (صفحة ١/١٩٠) ويعزو ذلك إلى ذلك الحديث الصحفى الذى نشره سعد التائه عن بورقيبة فى آخر ساعة.

□□ ويروى ثروت عكاشة التفاصيل الكاملة لإرساله خطة العدوان الثلاثى على مصر (١٩٥٦) إلى الرئيس عبد الناصر مع عبد الرحمن صادق (ص ١١ ٢/ ١ ، ١/٢١٣) وكيف أن عبد الناصر أفاد من هذه الرسالة على حين أن هيكل يشوه الصورة تماما فى كتاباته عن حرب السويس !! ويتولى ثروت عكاشة بالأسانيد تفنيد المزاعم التى أوردها الأستاذ هيكل (ص ١/٢١٦) .

□□ ويروى د. عكاشة فى أمانه شديدة سلسلة لقاءاته بالإسرائيليين واتصالاته بزعماء المؤتمر اليهودى بدءا من جولان وجولدمان (ص ١/٢٥٧).

□□ ويعطينا ثروت عكاشة فكرة كاملة عن الانطباعات الدولية بعد وحدة مصر وسوريا (١٩٥٨) وصداها فى كل من الهند وباكستان ولبنان (ص ٢٨٩ / ٢) .

□□ ويروى لنا عن الرئيس عبد الناصر كيف تمكن مناهضو عبد الكريم قاسم من الإجهاز عليه (ص ٢/٢٠٢) .

□□ ويطلعنا مؤلف هذه المذكرات (ربما لأول مرة) على أفكار بعض وزرائنا الممتازين فى الإصلاح السياسى الداخلى (ص ٢/٥١٩ ، ٢/٥٢٠) وبخاصة آراء الدكتور القيسونى فى تكوين حزبين ، وآراء الدكتور عبد العزيز السيد فى عودة الأحزاب.

رابعاً : يتراوح موقف ثروت عكاشة من صديقه جمال عبد الناصر على مدى صفحات الكتاب بين الإعجاب الشديد والانتقاد الشديد أيضا :

□□ فهو يرى « إن أكثر أخطاء الثورة لم تكن وليدة الحاكم نفسه بقدر ماكانت وليدة الحكم الذى يشكل بيئة تترعرع فى بيئتها قوارض النماء » ص ١/١٧ . . تعبير جميل ودقيق أيضا.

□□ ويذكر لنا فى أكثر من موضع سر انقياد الضباط الأحرار لشخصية الرئيس جمال عبد الناصر ومافى هذه الشخصية من مميزات ص ٥٧/ ١ .

□□ وفى صفحة ٦٦/ ١ ينتقد فى وضوح شديد ما وصفه بأنه أسلوب عبد الناصر فى الإفادة من التشهير الذى اتبعه مع اللواء صبور ، ثم بعد ذلك دائما والذى كان يعبر عنه للدكتور ثروت عكاشة بقوله :ـ « إن هذا التشهير سلاح علينا أن نستفيد منه إلى أبعد مدى » .

□□ وينتقد ثروت عكاشة أيضا الأسلوب القاسى الذى اتبع مع محمد نجيب (ص١٢٧/١)

□□ ويتهم ثروت عكاشة عبد الناصر فى وضوح بالتنصت على التليفونات حين يروى قصة حديث تليفونى بينه وبين خالد محيى الدين (١/١٧٨) ثم يقول : «وما أظن جمال عبد الناصر كان بعيدا عن هذا الحديث الذى دار بينى وبين خالد تلفونياً» .

□□ ويروى ثروت عكاشة تعاطفه مع هنرى كوربيل زعيم الشيوعيين المصريين وإنه التمس من عبد الناصر إعادة الجنسية إليه (١/٣٨٤) بيد أن هذا لم يصادف هوى عند الأجهزة المسئولة!!!

□□ ويحدثنا بالتفصيل عن انتقاده لمركزية الحكم فى عهد عبد الناصر (٢/١٨٧) ودور عبد الناصر نفسه فى صياغة هذه المركزية .

□□ وبنفس القدر يحدثنا عن رأيه فى موقف عبد الناصر فى صياغة وحدة ١٩٥٨ (٢/١٨٨)

□□ ويدلنا ثروت عكاشة (فى صفحة ٢٠٠ /٢) على عبد الناصر البيروقراطى المتصرف الذى أصدر له قرار رئاسة البنك ونشره فى الجريدة الرسمية بتاريخ يسبق تعديل الوزارة بخمسة عشر يوما!!!!!

□□ وسوف يذكر التاريخ دائما بالإنصاف ماكتبه ثروت عكاشة عن نهاية علاقة عبد الناصر بعبد الحكيم عامر على مدى الصفحات ٤٩٢ ـ ٢/٥١١ فمع أنه روى لنا رواية لعبد الناصر فإنه لم يتحيز ضد عبد الحكيم عامر .

□□ وعلى مدى الصفحتين (٢/٥١٦ ، ٢/٥١٧) نرى كثيرا جدا من الأفكار التقدمية التى وصل إليها عبد الناصر بعد ما صهرته التجربة ، والتى قد يعجب الناس من أن يكون عبد الناصر قد اعتقدها . . فإذا بصاحب هذه الذكريات يثبت له هذه القدرة الممتازة من الرجوع إلى الصواب ونضج التجربة . . وحين نقرؤها سنعجب مثلاً لتحول عبد الناصر عن فكرة كفكرة الخمسين فى المائة ، وكيف بدأ يتعطش للنقد الذاتى ولتحمل كل مسئول مسئوليته بعيدا عنه .

□□ ويذكر ثروت عكاشة بالعرفان لعبد الناصر وقفته معه أمام تقارير شعراوى جمعة التى كان من الممكن أن تطيح به (٢/٥٣٣ و٢/٥٣٧ و ٢/٥٣٩ و ٢/٥٤١) .

خامساً : ويجد القارئ لكتاب ثروت عكاشة بعد هذا كله كثيرا من المتعة الذهنية وهو يتابع تاريخا يكتبه قلمٌ مُتشبع بالفن والأدب فيضفى على الوقائع التى لا يراها الآخرون ـ إلا مجردة ـ كثيراً من الحياة الحقيقية التى تجعل رواية الوقائع أقرب إلى الصدق والتعبير والواقع نفسه ، ولا يكتفى ثروت عكاشة بهذا وإنما يضفى كثيرا من آرائه وآراء غيره ، وفلسفته وفلسفة غيره ، وتصويره وتصوير غيره على المواقف فتستحيل هذه المواقف الفرادى إلى عناصر مكونة لفهمنا الكامل للحديث والتاريخ ، ونستطيع أن ندل القارىء على عدة مواضع . . تتمتع فيها الدكتور ثروت عكاشة بقدر هائل من التعبيرية الصادقة .

□□ فهو يقدم لنا تحليلا ممتازاً للتعاطف الأمريكى مع الصهاينة ويلخص أسباب هذا التعاطف فى ستة أسباب (ص٤٨/ ١) .

□□ ويعرض لعلاقة العسكـريين بالثقافة ، وينفى العلاقـه السببية السلبية إلى أن يقول (٦٤/ ١) « ولا أعتقد أن نسبة غير المثقفين من بين الضباط تختلف كثيرا عن نسبتهم بين خريجى الكليات المدنية » .

□□ ويروى لنا احتدام الصراع حول الجزائر داخل فرنسا بطريقة جميلة . . وينتهى إلى ماانتهى إليه من ضرورة استخدام سياسة (كسياسة أنـور السادات مع الإسرائيليين عقب مبادرتـه وإن لم يقل هذا صراحة) كفيلة بمساعـدة الأطراف الفـرنسية ضـد الأطراف الفـرنسية من أجـل مصلحتنا (ص ١٧٠).

□□ كذلك يعرض لنا ثـروت عكاشة تحليلا ممتازا لاتجاهات السياسة الإيطـالية وعوامل التأثير والتأثر فيها (ص٢٩٦/١)

□□ ويفصل ثـروت عكاشـة القول الـواعى فى الإهمال والاستهـانة وسـوء التقـدير التى كـانت تحكم تصرفات رجالنا العسكـريين تجاه القضايا الفنية وقضايا التسليـح مما يندى له الجبين (ص ٤٤٦/ ١) وتجربته الشخصية فى هذا المجال .

□□ ويحكى لنا فى تأمل ذكرياته عن وقوع الانفصال وهو فى سوريا (٦٠٦/١) .

□□ ويُفصل لنا القول بإسهـاب شديد فى جهود إنقاذ النوبـة حتى ليكاد الفصل الأول من الجزء الثانى من المذكرات يكون أكبر كتاب عربى عن هذا المشروع وليس فى هذا ما ينتقد على الإطلاق ، بل لعل القارىء يجدنى أدرج هـذا المثل كواحـد من الأمثلة الدالـة على التعبيرية الصادقـة فى كتاب ثروت عكـاشة ولعل كل كتـاب المذكرات لايبخلون علينـا بذكر مـالهم متذكـرين فى ذلك قول شكسبير « إذا المرء أعوزه مَنْ يذكر ماله ، اضطر هو إلى أن يذكره » .

وسادساً : ولا ينسى ثروت عكـاشة نفسـه فى خضم كتابه كلـه ، فهى مذكـراته بـالطبع وله أن يتحدث ماشاء عن نفسه ولكنه يتعمق هذا الحديث فى مواضع كثيرة ، ويستعرض بالطبع ثقافته التى كدّ من أجلهـا . . ولكنه مع ذلك يأبى إلا أن يستـزيد . . وفى الكتـاب مواضع كثيرة للكتـابة عن ثـروت عكاشة خارج نطاق الحديث عن مذكراته أو عنه ككتاب مذكرات أو سيرة ذاتية :

□□ ففى صفحة ٢٢/ ١ ينقل ثروت عكاشة آراء اثنين من معاصريه فى شخصيته ويناقشها .

□□ وفى صفحة ٦٩/١ يرينا كيف تحول إعجابه المبكر بجنكيز خان إلى مقت وكره .

□□ وفى صفحات ٩٩ ـ ١٠٣/١ يطلعنا على دوره فى سلاح الفرسان عند قيام الثورة ثم يتحدث كيف تنسيه واجباته العامة واجباته الخاصـة حتى إنه اكتشف أنه كان بلا ذخيرة طيلة فترة الثورة (ص ١٠٢/١).

□□ ويعبر لنا عن فخـره الشديد حين انتصر على عـوامل الفساد ورفض العمولة المقـدمة له فى فـرنسا (ص١٩٩/١).

□□ ويفخر بما استطاع تحقيقه لبلاده من الأسرار العسكرية من دون أن يفشى هذه الأسرار ولا وسائل حصـوله عليها (ص ١٩٦/١) : «ولقد يسر الله لى الولـوج إلى منافذ كانت شبـه موصدة دونى

انتهيت منها إلى ما أبغي من معلومات . . وليست هذه الصفحات هي مجال بسط . . وإن كان الأمر يقتضي أن أسوق القليل » .

☐☐ ويظهر ثروت عكاشة امتعاضه من إبعاده عن الوفد المصري في المباحثات بين الرئيس عبد الناصر والرئيس فانفاني رئيس الوزراء الإيطالي ، على الرغم من أنه كان عائداً لتوه من منصب السفير المصري في روما ليكون وزيراً للثقافة ، ويروي كيف أكثر الرئيس فانفاني ذكر اسمه طيلة المباحثات حتى خرج عبد الناصر والدكتور فوزي متأثرين (ص ١/٣٦٦) .

☐☐ ويحدثنا عن تركه الوزارة في ١٩٦٢ وأسبابه (٨٥/ ٢) .

☐☐ ويحدثنا عن دوره في الإصلاح الاقتصادي وكتابة تقرير للرئيس عبد الناصر (صفحة (٢/٢٦٦) ودور الدكتورين عبد الحكيم الرفاعي وعبد المنعم الطناملي .

☐☐ ويحدثنا ثروت عكاشة عن دوره في إصدار شهادات الاستثمار من البنك الأهلي المصري .

☐☐ وعن سياسته كذلك في تخصيص ميزانية لشراء لوحات الفنانين المصريين لتكون بمثابة مقتنيات البنك الأهلي المصري (٢٢٩ /٢) .

☐☐ ويروي لنا قصة خلافه مع وزير الداخلية شعراوي جمعة (ص ٢٨٥/ ٢) و (ص ٢٨٦ /٢) ويعود إلى هذه القصة (٥٣٣/ ٢ و ٥٣٧/ ٢ و ٥٣٩/ ٢ و ٥٤١/ ٢) وموقف عبد الناصر من هذا الخلاف الذي أظهر حب عبد الناصر له وثقته فيه .

سابعاً : بيد أن المرء لا يستطيع أن يترك الحديث عن الجوانب الشخصية في ثروت عكاشة في كتابه دون أن يشير إلى عدة ملاحظات هامة :

☐☐ كان ثروت عكاشة يعبِّر عن نفسه في أغلب الأحيان بتعبير كاتب هذه السطور وكان أولى به أن يقول مثلا « كاتب هذه الفصول » .

☐☐ على مدى الصور التذكارية المبثوثة في الكتاب لم نر للسيدة زوجته الصور التي تليق بزوجة عكاشة . . فما هو الدافع ياترى وراء هذا ؟

☐☐ أفرط ثروت عكاشة ـ وربما كان هذا من حقه ـ في النقل عن تقرير المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ، ذلك التقرير الذي ارتفع بعهده في وزارة الثقافة إلى السماء ونزل بالعهود الأخرى إلى الأرض حتى لتكاد تظن أن هذا التقرير عريضة محام موكل من قبل الدكتور ثروت عكاشة ، لست أريد أن أُعرض بالتقرير الذي ربما كان كاتبوه يشربون من نفس المنهل الجميل الذي شرب منه الدكتور عكاشة ولكن الذي لا شك فيه أن هذا ليس بالأسلوب الأمثل لامتداح سياسات الشخص ، وربما كان حديث المرء عن نفسه أهون بكثير (راجع صفحات ٢/٢٥١ و٢/٣٢٢ و ٢/٣٤٧ و ٢/٤٠١) .

☐☐ أفرط ثروت عكاشة كذلك في الاستشهاد بفقرات الدكتور لويس عوض مع كل ما يعرف الناس عن انحياز لويس عوض التام لا نقول للدكتور ثروت عكاشة وإنما ضد الدكتور عبد القادر حاتم والآخرين من وزراء الثقافة .

وقد كـان فى وسع ثروت عكـاشة أن يجد آخـرين مشيديـن بفضله لا يقلون قيمـة عن د. لويس عوض (أرجو القارئ مراجعة صفحات ٤٥٣ و٤٥٤ و٤٥٥) .

□□ نجح ثروت عكـاشة فى أن يُعبر لنـا أصدق تعبير عن أصعب المواقف التى قـابلته ، حين أراد أن يبتعـد عن الحكم فلم يستطع ، وهـو يرينـا (صفحة ٢/١٩٥) كيف أن الخوف من الاستقالـة هو أصعب المواقف التى تواجه السياسى فى دولة (بوليسية) .

□□ مما يؤخـذ على مؤلف هذه المذكرات رغم جهـده الكبير أنه يتحدث مثلا عن سـلاسل هيئة النشر الرسمية (ص ٢/٢٦٨) وكأنه أصدر سلاسل جـديدة ، بينمـا كانت موجـودة من قبل وربمـا من عهـده هـو السـابق . . وإنـه يتحـدث عـن مشروعـات لم تنتـه حـتى الآن (١٩٨٩) فيقـول إنه استأنف العمل فيهـا وأبسط مثال « القـاموس» (ص٢٧٠/ ٢) . . الخ) . بل إن الـدكتور ثـروت عكاشة (ولا حرج عليه) يسرف فى هذا المجال إلى حد أن يضم إلى إنجازاته أحلامه فى أن توجد فى مصر قريه للأطفال شبيهة بديزنى الذى قابله وفاتحه فى الموضوع قبل مماته (٤٣٧/ ٢) .

ثامناً : لابد لنـا أن نعترف للمؤلف بفضلـه حين دلنا على هـذه المواقف الحاسمة فى تـاريخ كثير من السياسيين البارزين :

□□ فهـو يذكـرنا بمـوقف ستالين من قيـام إسرائيل وكيف قال (ص ٤٨/ ١) « إنـه يلذ لـه أن يقف حامياً نصيراً لدولة يهودية » .

□□ وهو يلفت نظرنا (صفحة ١/٣٢٥) إلى أن نهرو قد غير آراءه فى الشيوعية تماما بعد ما رأى حوادث المجر فى ١٩٥٦ .

□□ كما يروى لنـا (١/٣٣٠) أن وزيـر الخارجيـة الأمريكى « دلاس» كـان يحقـد علينا لأننـا لم نعترف بجميله فى وقف العدوان الثـلاثى علينا فى ١٩٥٦ ، وأنـه كان يكفيـه وهو على سريـر الموت أن تكتب على قبره عبارة : « هنا يرقد الرجل الذى أنقذ مصر من العدوان» .

□□ ويحكى لنا بإعجاب شـديد قصـة إخلاص عـالمة الآثار كـريستيان ديـروش مما دفعهـا إلى سفر متواصل حتى أتمت إنجازا لمصر (١/٦٨) : « أسجل للسيدة كريستيان ديروش نوبلكور الأمينة الأولى بمتحف اللوفـر ومستشارة اليونسكـو لدى مركـز تسجيل الآثار المصرية حماسهـا المتدفق وإيمانها بمشروع الإنقاذ إيمانا بلغ مـرتبة العقيدة ، ثم إدراكها الرهيف لأهمية آثـار النوبة وغيرتها عليها وسعيها الـدائب فى سبيل المحافظة عليها . وأذكـر مثالا على ماكان لهذه السيـدة من جهد مُخلص وحرص على إنجاح العمل ، إنها كانت ذات يوم بمعبـد كلابشة على بعد سبعة وخمسين كيلو متر جنوبـى أسوان ، واحتاجت إلى أن تعرض علىّ أمـرا هاما فاستقلت البـاخرة النيلية إلى أسوان ، ومنها بـالطائرة إلى القاهرة حيث علمت أننى كنت فى دمشق أباشر عملى وزيـرا للثقافة هناك ، ولم تثنها تلك المفـاجأة عن عزمها فاستقلت الطائرة لسـاعتها إلى دمشق لتصلها فى نفس اليوم . ولكنها لم تكتف بذلـك ، بل تابعت سفرها للقاء رينيه ماهيـه فى باريس واستكملت ما أرادته منه ، وفى مساء اليوم التالى كانت تواصل عملها فى أرض النوبه من جديد» .

□□ وينقل لنا عن الدكتور الطناملي قوله (١/٢١٩) إن مكاسب الاشتراكية قد أجهضتها الحروب وإن مكاسب الانفتاح أجهضها الفساد .

□□ ويؤكد لنا المعنى الذى يتردد لنا كثيرا من اعتقاد عبد الناصر أن حرب اليمن لم تكن إلا ورطة .

□□ ويُعبر فى صراحة ووضوح شديدين عن تطيره الشديد من سامى شرف ومن وجوده إلى جوار عبد الناصر (١/٥٤٩) .

تاسعاً : بقى أن نلقى الضوء على علاقة مذكرات ثروت عكاشة بالكتابات الأخرى التى تناولت الحقبة الناصرية (وبخاصة كتابات الأستاذين هيكل وحمروش ، وفى هذا الصدد فإن ثروت عكاشة يتحاشى الأستاذ هيكل ولكنه مع ذلك لا يستطيع إلا أن يظهر مرارته منه فى أكثر من موضع :

□□ فهو يعجب تماماً من إغفال الأستاذ هيكل الحديث عن دوره ودور عبد الرحمن صادق فى إبلاغ بيات العدوان (١٩٥٦) لعبد الناصر حيث صاغ هيكل كتابه والدراما التى فيه على فكرة أن عبد الناصر قد فوجىء بالعدوان . وفى الحقيقة أنه لم يعد فى إمكان هيكل التراجع لأنه صاغ الكتاب هكذا . . على الرغم من أن هناك كثيرين غير ثروت عكاشة قد أبلغوا عبد الناصر ، وعلى الرغم من كل الكتابات والروايات المتواترة من أن عبد الناصر لم يفاجأ على هذا النحو الذى صوره هيكل ، ولابد لعكاشة والآخرين أن يجدوا العذر لهيكل وإن ابتعد عن الحقيقة فهذه هى متطلبات الدراما التى رسمها .

□□ فى صفحة ١/٤٠٧ يفنِّد ثروت عكاشة بعض الأغلوطات التى وقع فيها هيكل فى « ملفات السويس » حول الجنرال كاترو أحد اصدقاء ديجول ، والذى جعله هيكل وزيراً لدفاع فرنسا مع أنه لم يكن . . . إلخ) .

□□ وعلى مدى الصفحات ٦٠-٢/٦٦ يروى عكاشة بمرارة موقف « الأهرام » من حادث سرقة العصا المثبتة فى أحد تماثيل توت عنخ آمون ، ومعالجة الأهرام السيئة للقضية بأسوأ من معالجة الصحافة الأمريكية لها .

□□ ثم يروى ثروت عكاشة (صفحتى ٧٢ , ٢/٧٣) كذلك قصة الأخبار المختلقة التى نشرتها الأهرام عن أن الحكومة ترفض تأجيل البدء فى السد العالى مهما كانت الأسباب . وأن هناك دعوة للتباطؤ من أجل حماية الآثار !!!

أما الأستاذ حمروش فإن الدكتور ثروت عكاشة يخصص ملحقا كاملا للكتاب للرد على مزاعمه فيما يتعلق بقيام الثورة (صفحات ٦٠٣ حتى ٢/٦٨٢) .

عاشراً : وقع ثروت عكاشة فى بعض المآخذ التاريخية التى مردها الاعتماد على الذاكرة وعلى تتابع الحوادث دون تحقيق للتداخلات التاريخية . ففى صفحة ١/٢٤٩ يتحدث عن الأزهر فى ١٩٥٨/٥٧ وكأنه أصبح جامعة مدنية ضم الكليات الأخرى مع أنه لم يكن قد أصبح كذلك إلا بعد سنوات ، وفى صفحة ٥٠٦ /١ يتحدث عن مديرى دار الكتب فيغفل اسم أشهرهم توفيق الحكيم ولا ندرى ماذا ألجأه إلى هذا؟ ، وفى صفحة ١/٥٧٤ يتحدث عن القرار الجمهورى الصادر بإنشاء الكونسرفتوار على أنه

صدر فى عام ١٩٥٨ بينما صدر هذا القرار فى ١٩٥٩ ، وفى الجزء الثانى من الكتاب ما يؤكد هذا التاريخ عند الحديث عن اليوبيل الفضى فى ١٩٨٤ (هـذا وقد وجدته أخيرا أيضا صمن أخطاء أربعة صححها فى الجزء الثانى) وفى صفحة ٢/٥٣٨ يتحدث عن واقعة فى خلافه مع شعراوى جمعة كشف عبد الناصر عن زيفها قبل وفاته باثنى عشر يوما فقط ، وهـو يقصد ١٦ يوما تبعا للتـاريخ المذكور إلا أن تكون فى الأمر دلالة على شىء آخر لم يذكر !.

حادى عشر : أما المآخذ التى نأخذها على التعبير فى هـذا الكتاب فمحدودة بفضل الصياغة المثلى والممتـازة لمؤلفـه القريـب من كل دقائق الأدب والفـن وخلجات الشعـور والـوجـدان والنغم الجميل للكلمة المعبرة . . ومع هذا فلابد من الإشارة إلى بعض الملاحظات السريعة :

□□ فى ص ١/٨٩ : يتحـدث عن بعض تفصيلات ليلـة الثـورة فيقول «بحمـد اللـه مضى كل شىء بالـرغم من أنا كنا نعمل فى الظـلام . . » ربما خان قلمه التعبير فهو يقصـد انقطاع الكهربـاء أما العمل فى الظلام فشىء آخر.

□□ فى ص ١/٢٢٠ : يتحدث عن مـلاحظات أستاذه على رسـالته للدكتوراه فيقـول : «واسترشدت بها» . . والأولى أن يقول الطالب «فالتزمت بها » حتى ولو كان الطالب وزيرا .

□□ فى ص ٢/١٢ : « ضمت بلاد النوبه أملا وقلقا » . . تعبير غريب .

□□ فى ص٢/٢١٣ : « من قول اقتصادى ملحوظ هو الدكتور الجريتلى » : ربما يقصد « مرموق » فلم نسمع عن اقتصادى ملحوظ أبداً !!

□□ صفحة ٢/٢١٨ : « وبعد رحيل الـزعيم عبد الناصر طلب أنور السـادات » . . جملة لا تليق مهما كان أنور السادات فى نظره .

□□ صفحة ٢/٢٨١ : « أسندت إلى الأديب الهداف يـوسف أدريس» . لأول مرة يوصف أديب بهذا التعبير الكروى .

□□ صفحـة ٢/٤٧٥ فى حديثـه عن مـدرسة صحفيـة : « ومن سـوء الحظ أن أفرخت تلك المدرسة ذرارى استمرأت الضلالة » . . تعبير لايليق على أى مستوى لغوى أو خلقى .

□□ صفحة ٢/٥٤٧ عن نشر خبر فوز الـدكتور السنهورى بجائزة الدولة التقـديرية يقول · «نشر على هذه الصورة الموجزة » . . بينما كانت صورة مشوهة لا موجزة فحسب

أما الغرائب اللغوية فتكاد تكون نـادرة فى هذا الكتاب ذى الجزأين الكبيرين ومع هذا فلابد من أن نشير إلى بعضها :

□□ ص ١/٢٨ : « اعتقـد أن بعضهم مـايـزالـون لهم نشــاطهم الأدبى » !! جملـة ذات صيـاغـة غير مستقيمة .

□□ « وكنت والأخ . . قصـدت وجمال » . . . أعتقـد أن الأولى أن يلتزم الـدكتـور ثـروت عكاشـة بالقـاعدة فيقول كنت أنـا والأخ . . قصدت أنـا وجمال حتى يكون هناك معطـوف عليه يعطف عليه المعطوف .

□□ ص ١/٧١ : « لوفق ماتسمح به ميزانيتى » اعتقد أنه يريد أن يقول «وفق ماتسمح به ميزانيتى» ، وقد يكون هذا التعبير صحيحا ولكنه غريب .

□□ ص ١/١٧٢ « اتصلت بعبد الناصر لأقفه على وجهة نظرى » هل يجوز مثل هذا التعبير؟

□□ ص ١/٢٢٣ : « وهو فليسوفا إلى جانب كونه إنسانا » . . هل يجوز . . هل هو حال من المبتدأ ؟

□□ ص ٢/١١ (ودائما) يسرد الأعداد هكذا : مائة وثلاثة وثمانون مع أن القاعدة : ثلاثة وثمانون ومائة ! !

□□ ص ٢/١٢٦ « ماينيف عن سنوات عشراً » هل يجوز ؟

وفى بعض الأحيان (١/٥٠٩ مثلاً) نجد ثروت عكاشة يدخل « أل » على المضاف والمضاف إليه فى الصفات المركبة مع أن القاعدة تعريف المضاف إليه فحسب وقد التزم بها أحياناً كثيرة .

ونأتى إلى أخطاء الطباعة والماكيت والإخراج فنجد مجموعة من الأخطاء لا تليق بمثل هذا الكتاب الذى بذل الفنان الكبير الأستاذ عبد السلام الشريف جهده فى إخراجه :

□□ فى صفحة ١١٩ / السطر السادس / يبدو أن كلاماً قد سقط من الجمع لأن المعنى لا يستقيم ويبدو أن الهامش رقم ١٣ يدور حول هذه الفقرة غير الموجودة على الإطلاق .

□□ ص ١/١٦٦ : وهو فى حالة تلبس بخرف أحكام الدستور ، أظنه يقصد : بخرق .

□□ ص ١/٢١٦ : الهامش رقم (٨) لا علاقه له بالمتن وكذلك الهامش الذى فى صفحة ٢/٥١٢ ، كيف حدث هذا ، الله أعلم .

□□ ص ١/٢٧٢ : أخطاء واضحة جداً فى ترتيب الهوامش .

□□ ص ٢/١٩٠ : إشارة الى هامش والهامش غير موجود .

□□ ص ٢/٢٤٠ : ليس للفصل كله هوامش على أن هناك إشارة إلى هامش فى إحدى الفقرات فأين ذهبت الهوامش ؟

□□ ص ٢/٣٥٨ : يوجد شكل فى أعلى الصفحة لالزوم له ولا تعليق عليه ! !

□□ ص ٥٩٢ ، ١/٥٩٣ : لا يوجد تعليق يشرح لنا ما المراد بهذا الماكيت ! !

هذا بالإضافة إلى أخطاء من قبيل الأنجلو سكونية (١/٢٨٧) يباغتهم (٣٤٠) وكم كنت أراح إلى أن اقضى الوقت (٢/٣٧٧) لم اشترط فى تعيينهم (٢/٤٤١) نفع يرجونه (٢/٥٤٧) وقد كتبت يجرونه . أما فى صفحة ٣١٦ فإن الكلام غير متصل ببعضه ربما من الطباعة وربما كان التأليف هكذا . وأما فى صفحة ٢/٤١٦ فقد تركت مساحة أظنها لكتابة اسم المخرج الفرنسى جان فيلا - بالحروف اللاتينية ولم يكتب فيها هذا الاسم ولا غيره .

أما إن هذا الكتاب جدير بالقراءة ، جدير بالنقد ، جدير بمكان متميز فى كل مكتبة من مكتبات بيوتنا ومعاهدنا ومراكز الثقافة فى بلادنا فحقيقة لاجدال فيها . . وربما كان أبرز كتاب يستحق هذا الوصف بين الكتب التى صدرت خلال العام الذى صدر فيه ! ! .

الفصل الخامس

التفاوض من أجل السّلام فى الشرق الأوسط

للأستاذ إسماعيل فهمى

كُتبت هذه المذكرات باللغة الإنجليزية ثم ترجمت إلى اللغة العربية ، وهى بدعة بدأت تطل برأسها فى بعض كتابات سياسيينا الكبار ، و قبل أن ننتقد هذه البدعة لابد لنا أن نذكر أنهم فى مدافعتهم عنها (حتى الدفاع غير المعلن) يؤمنون بأن الرأى العام الأجنبى قد يكون أكثر اهتماماً من الرأى العام العربى، و لعل مسئوليتنا كأمة محترمة عن إزالة هذه العقيدة ومحوها من الأذهان تكون واضحة أمام أعيننا .

و نحن لا ننكر أن الرأى العام الأجنبى أو الرأى الخاص فى مركز البحوث و الجامعات هناك يهتم على أعلى مستويات الاهتمام بنا وبغيرنا، و لكن أن نؤثر نحن هذا الرأى باهتمامنا فى متابعة الطبعة الإنجليزية فى كل تفصيلاتها ، و نترك الطبعة العربية و مسئوليتها فى أيدى المترجمين فهذا هو التصرف القاسى على و طنيتنا .

و إذا صدر هذا التصرف ممن قد تكون أصابته بعض الظروف فى مطلع حياته أو فى آخرها ، وأصبح معظم الناس يعرفون شأن هذه الظروف وفوائدها الجمة ، فليس من المستحب أن يصدر هذا عن رجل مصرى ممتاز فى وطنيته وشخصيته كالأستاذ إسماعيل فهمى .

و من العجيب أن الطبعة العربية تخلو من صفحة هامة جداً هى صفحة الشكر ، وقد كان صاحب هذه المذكرات وفياً لأهل بيته فشكرهم جميعاً تقريباً كل فى ناحية ، ويبدو أن الحياء الشرقى من شكر الأسرة هو الذى منع رجلاً مثله من أن يفعل هذا فى الطبعة العربية .

و من أعظم ما يمكن الإشادة به فى هذه المذكرات عنوانها ، وهذا العنوان الذى لايبدو جذاباً يستحق جائزة العنوان لو كان لكل شىء فى الكتب جائزة ، فليس هناك ما هو أدق من هذا العنوان عنواناً لهذا الكتاب ، و ليس من المدح فى شىء أن نقول إنه واف كاف جامع مانع ليس فيه كلمة زائدة ، بل الحق أن نقول إنه ليس فيه ذرة ناقصة ولاذرة زائدة .

و التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط هو المهمة التى تولاها رائد مدرسة الدبلوماسية النشطة فى مصر اسماعيل فهمى فعلاً ، أما غيره بدءاً بالرئيس السادات وانتهاء بمناحم بيجين وأسامة

الباز و كارتر وكيسنجر و مصطفى خليل و بيريز ووايزمان ومحمد إبراهيم كامل . . الخ ، فقد قاموا بأدوار أخرى . . قد يكون للرؤساء حق القرارات أو المبادرات وقد يكون لغيرهم فضل الصياغات والمعاهدات . . أما التفاوض فقد كان من حظ أو من نصيب وزراء معدودين فى الأطراف المتعددة ، لم يواصل التفاوض منهم أحد بقدر ماواصله الأستاذ إسماعيل فهمى ، و لنذكر أن رجال الحكم فى الولايات المتحدة وإسرائيل قد تغيروا أثناء عملية السلام أكثر من مرة بينما بقى المغفور له الرئيس أنور السادات و رجاله طوال العملية . . و كان الأستاذ إسماعيل فهمى بالذات أكثر المصريين نصيباً فى هذه العملية . . ومع أنه لم يواصل دوره فيها بعد مبادرة السادات بالذهاب إلى القدس ، فإن المتأمل لأدبيات السياسة المصرية حتى التى كتبها شانئو صاحب هذه المذكرات يدرك أن عملية السلام كانت قد وصلت بالفعل إلى النقطة العليا فى منحناها مع المواكبة للدفعة الشديدة التى أعطاها الرئيس أنور السادات يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ .

هل كانت هذه الدفعة الشديدة ضرورية أم لا ؟ هذا هو السؤال الكبير الذى اختلف فيه صاحب هذه المذكرات مع أنور السادات ! و ليس من السهل (حتى مع اتضاح الأمور بمرور بعض الزمن) أن نقطع أى الرأيين كان هو الصواب . . ولكن الذى أكدته الأيام أن كلا الرأيين كان كفيلاً بنجاح صاحبه فى الامتحان .

و لنتذكر أن مسئوليات المفاوض تختلف عن مسئوليات صاحب القرار، وأن مسئوليات الأب تختلف عن مسئوليات الأخ الأكبر ، وأن مسئوليات المسئول الأول تختلف عن مسئوليات المسئول الثانى ، وأن مسئوليات الرئيس وحدوده تختلف عن مستويات الوزير وحدوده .

إذا فهمنا هذا كله بعمق لبدا لنا الخلاف بين الرجلين ظاهرة صحية وطيبة و ممتازة .

ولكن كيف يمكن لنا و نحن قوم نميل مع الهوى أن نصل إلى هذا الفهم العميق ؟ من حسن الحظ أن هذه المذكرات هى خير وسيلة تعين على هذا الفهم العميق لعملية التفاوض من أجل السلام . . ومبادرة السلام . . ومعاهدة السلام . و لو لم يكن لصاحب المذكرات ومذكراته غير هذا الفضل لكفاه أيضاً .

نجح مؤلف هذه المذكرات أقصى ما يكون النجاح فى أن يضع أمام القارئ - أياً كانت هويته - صورة دقيقة و مفصلة و رائعة و موحية و غير متحيزة لعملية السلام فى الشرق الأوسط !!

ومن حسن الحظ أن إسماعيل فهمى رائد الدبلوماسية النشطةاستطاع أن ينجو بكتابه من دائرة التعصبات والتشنجات لأنه عربى أو لأنه صاحب قضية ،ولو انزلق الرجل إلى هذا المنعطف الكريم (ولا نقول المنزلق) لخسرنا كثيراً من أهمية وعظمة هذا الكتاب .

ونجا صاحب المذكرات أيضاً من نقيصة البحث عن نقائص السادات ، ومع هذا فإن فى هذا الكتاب ما قد يسىء إلى السادات فى الظاهر من دون تجريح ولا إيلام ، و هذا خلق لا يتاح أبداً إلا لشخصية سوية كان فى وسعها أن تنزلق مع أقلام كثيرة إلى طعن الرجل فى كل شىء وهو ميت ، و لكن مؤلف هذا الكتاب لم يفعل مع أنه يعلم من المواقف أكثر مما يعلم عشرات من الذين كتبوا .

وقد أظهرت هذه المذكرات فى هدوء بعض خصائص فى شخصية السادات كنا نود لو لم تكن فيها ، ولكن من حسن الحظ أن أنور السادات كان يتمتع بخصائص أخرى تتغلب على مثالب هذه الخصال غير المستحبة ، ومن حسن حظه أنه نفسه اعترف بها ، ومن حسن حظه أن الوطن استفاد منها رغم ذلك .

وحين عرض مؤلف هذه المذكرات هذه الخصائص لم يكن من السينمائيين الذين يبهرون المتفرجين بالعقد و الحيل و لكنه كان من المعلمين الذين يخرج قارئهم ذو الطموح السياسى وهو حريص على أن يدرب نفسه على أن يمحو هذه الخصال السيئة من شخصيته لو كانت فيها .

لم يكن صاحب المذكرات قانونياً ، و مع هذا فإن إحساسه باللفظ ، و بدقة العبارة إحساس مرهف يرتفع به إلى مصاف أعظم القانونيين و البلغاء فى هذا الصدد ، و لو كتب الرجل فى الموضوعات العامة و من خياله مباشرة لاستطاع أن يكون فى أسلوبه قريباً جداً من الأستاذ يحيى حقى أو من الدكتور حسين فوزى .

و لم يكن صاحب المذكرات قانونياً ، و لهذا نجا بسهولة و يسر بحكم " اللاتطبع " من أن يستغرقه الجدل القانونى الذى مهما يكن امتيازه وكفاءته فهو كفيل بإفساد المذكرات السياسية .

أما ترتيب فصول الكتاب على النحو الذى صدر به فهو ليس ذا دلالة على عقلية منظمة فحسب ، ولكنه ذو دلالة على معنى أعظم هو كيف يجتمع « الشمول » مع « التركيز » مع «النظام » . ومن الصعب أن تجد هذه التركيبة فى دواء واحد (فى كتاب واحد) . . وكُتبنا فى هذا المجال مدعاة لكل أسف .

و لك أن تقرأ كتاباً ككتاب صحفى ساخر كبير عن حياته فى المنفى لترى الاضطراب الشديد فى تحقيق هذه التركيبة و الفشل التام فى خروج الكتاب بصورة تركيب واحد . . و هذا قد يعود بنا إلى تأمل آراء أصحاب مدارس النقد الحديثة فى القصائد القديمة التى تستطيع حذف أبيات منها فلا يختل المعنى وتستطيع تقديم بعض الأبيات و تأخير الأخرى فلا يحدث شىء ، أما كتاب رائد الدبلوماسية النشطة إسماعيل فهمى فإنك لا تستطيع أن تقدم فيه فصلاً على فصل ولا سطراً على سطر ولا تستطيع أن تمضى فى قراءة فصل إذا أسقطت فصلاً قبله ولو تأملت الكتب من منطلق تطبيقك لهذه القاعدة فسوف تستطيع أن تفهم لماذا قلنا إن هذا (الدواء) قد نجح فى أن يحقق فى تركيبة واحدة إكسير الشمول والتركيز والنظام .

و هذه القدرة تتطلب بالطبع عقلية علمية لتكون وراءها ، و ليست كل عقلية علمية بقادرة على أن تخرج للناس أعمالاً فيها هذه القدرة ، ولكن الأعمال التى فيها هذه القدرة لن تخرج إلا من يد شخصية ذات عقلية علمية .

هل نتعب أنفسنا فى هذه القواعد من قواعد المنطق الرياضى لنثبت أن صاحب هذه المذكرات كان ذا عقلية علمية . . أغلب الظن أن الأولى من هذا أن نؤكد أهمية المنهج العلمى فى تناول حقائق السياسة والتاريخ ، وإنه من دون روح هذا المنهج فلن تكون أعمالنا ذات قيمة على المدى الطويل ، وإن أثرت فى قطاع من الرأى أو قطاعات واسعة فى الأيام القليلة التالية لظهور المذكرات .

و لهذا فليس من التكلف فى شىء أن نلفت النظر إلى الفضيلة التى تتمتع بها هذه المذكرات حين يقرؤها الناس فلا يقولون بعد الانتهاء من القراءة جملة واحدة أياً كانت ، و إنما يجدون أنفسهم فى حاجة إلى التنفس العميق .

و من الجدير بالذكر أنى كنت أقرأ بعض هذه المذكرات عند نشرها قبل طبعها فى مجلة الوطن العربى و لكنى لم أجد ذلك المذاق الممتاز الذى وحدته فيها عند مطالعتها فى كتاب ، و من المؤسف أننا أصبحنا فى وضع ثقافى ـ اقتصادى يجعل للنشر فى الصحف السبق على إصدار الكتب و قد يدفع البعض إلى الاكتفاء بما قرءوه من كلام يُختار بذوق صحفى فيه جرعات من تقديس السرعة و الإثارة !!

وسوف يبقى هذا الكتاب كوثيقة هامة فى مكتبتنا العربية لا حول موضوع السلام فحسب، ولكن حول علاقات مصر والاتحاد السوفيتى وحول علاقات الولايات المتحدة ومصر ، ومن الجدير بالتنويه أن إسماعيل فهمى فى هذا الكتاب كان أكثر ما يكون المؤرخ تنزهاً وتجرداً فى تسجيله لعلاقات مصر بالاتحاد السوفيتى ، وهى العلاقة التى لا تجد موقف المصريين منها إلا على الحدود القصوى . . وجاء صاحب هذه المذكرات وهو رجل لم يكن فى عقيدة أحد أبداً أنه رجل الاتحاد السوفيتى ولا حتى اليسار المصرى . . ومع هذا جاء فى كتابته بروح الإنصاف للسوفيت حتى مع أن هذه الكتابات تنبئ عن عدم تقدير صحيح منهم لطبيعة الأوضاع والظروف التى تحيط بنا . . والأستاذ إسماعيل فهمى لم يظلمهم ولم يجاملهم ولكنه حتى فى كشفه لمواقف هامة كان يبين العذر الذى دفع هؤلاء القوم إلى هذا السلوك أو ذلك الموقف .

وقد يمكن القول إن إسماعيل فهمى لم يكن وهو فى السلطة بذلك القدر من التعاطف مع السوفيت ولكنه يفعل هذا اليوم بعد أن ارتدى مسوح العدالة بين السوفيت والأمريكان بعد ما كان رجل الولايات المتحدة ! هذا كلام قد يقبله العقل من باب المنطق ولكن العقل نفسه من باب التفكير لن يجد لهذا الكلام أساساً قوياً من المنطق ذاته ، ولن يقدر لرجل النجاح أبداً وهو يخدم قضية بلاده من منظور آخر غير خدمة بلاده نفسها ، وقد كان إسماعيل فهمى مهما تقول بعض الناس عليه رجل مصر وكذلك كان أيضاً الرئيس أنور السادات وكذلك كان أيضاً جمال عبد الناصر ومحمود رياض و مراد غالب ومحمد حسن الزيات وحافظ إسماعيل ومحمد إبراهيم كامل والدكتور محمود فوزى عليه رحمة الله .

أما شمول هذه المذكرات وقدرتها على التفصيل فقد يكونان واضحين من أنها تتحدث عن خمسين شهراً فقط فى حوالى خمسمائة صفحة حديثاً خالياً من الإطناب .

وقد انتصر رائد الدبلوماسية النشطة بلا شك على نفسه حين بدأ هذه المذكرات مباشرة من دون مقدمات طويلة ولا خلفيات تاريخية . . ثم جاءت هذه الخلفيات ضمناً وفى سلاسة أثناء عرضه لكل فقرة على حدها .

وانتصر صاحب هذه المذكرات كذلك حين ابتعدت نفسيته عن النرجسية ، وأنت تحس فى وضوح أنه لا يدعى أنه حقق ما حقق بفضل كفاءة شخصية فحسب ، ولكنه يعتد أساساً بإنجاز الجيش المصرى فى معارك اكتوبر المجيدة .

وحتى فى التفصيلات التى تتناول مقالب كسينجر فإن مؤلف هذا الكتاب لا يستغل أواسط الجمل

للدعـاية لنفسه ، مع أن هـذا من أسهل ما يمكن حتى على كـاتب مبتدئ . إنما تجده فى كل ذلك يمثل بعضاً من خلق رجل مـن الرجال الـذين يضعون الهدف أمام أعينهم و يمشـون فى اتجاهه بأكثر الطرق استقامـة دون زيغ أو لهو . و قد كـان هذا الـرجل كذلك طيلـة حياته التى خـاضها بسـلاح أخلاقيـاته واعتداده بنفسه حتى لو وصل إلى ما يقارب الغرور .

بقى بعد هذا أن نشير إلى ضخامة حجم الأخطاء فى الطبعة العربية من هذه المذكرات وهى كمية من الأخطاء لايشفع فيها أبداً خلو الطبعة الإنجليزية منها . ومن العسير أن نخصص مساحة كبيرة من هذا الفصل لحصر هذه الأخطاء ، ولكننا سـوف نكتفى هنا بالإشارة إلى أبرزها وليس هـذا انتقاصاً من قدر الكتاب وإن كان الكتاب بدون هذه الأخطـاء أروع منه بها و أجمل وأرق و أعظم و أخلد ولكن عرضنا لهذه الأخطاء سوف يطلعنا على أهمية العناية بالطبعة [العربية ! !] من مثل هذه الكتب الممتازة :

□□ من المؤسف أن يحدث خطأ فى عنوان الفصل الخامس ، العنـوان نفسه ص ١٣١ ليصبح المعنى هو العكس تماماً فالعنوان مكتوب : نهايـة ضـخ البتـرول و المقصـود إعـادة ضـخ البترول أو نهاية حظـر البترول بالطبع .

□□ من المؤسف أيضـاً أن تجد أيضـاً صفحة كـاملـة فى غير موضعهـا فبين صفحتى ٣٢٣ و ٣٢٥ تجد صفحة كاملة محشورة حشراً بين الكلام المتواصل و تأخذ رقم ٣٢٤ بينما هى صفحة ٢٢٠ مكررة تماماً بتمام . . و هو خطأ غريب الشكل و المعنى و المضمون و قد يكون نادر الوجود .

□□ من المؤسف للمرة الثالثة أن تجد خطأ فى تـاريخ واقعة تاريخية هامة جداً و هى خاصـة جداً بالسيد الأستـاذ إسماعيل فهمى نفسـه الـذى اختير وزيـراً فى وزارة السـادات الأولى فى مـارس ١٩٧٣ ومعنى هذا أن لقاءه بالسادات الذى ترتب عليه اختياره وزيرا كان قبل هذا التاريخ ، وكان هذا اللقاء فى الأصل لمجرد وداع الرئيس قبل سفره سفيراً لمصر فى ألمانيا الغربية . . و مع هذا سيأخذ الترشيح و التعيين و الموافقة على سفـارته وقتاً . . و مع هذا كلـه نجد إسماعيل فهمى يكتب فى صفحة ٢٩ : " و فى ابريل ١٩٧٣ قرر السادات إعادة العلاقـات الدبلوماسية مع ألمانيا" مع أن المنطق يقتضى أن يكون هذا قد تم فى يناير أو فبراير على الأقل ! ! حتى تتم مقابلة إسماعيل فهمى للسادات بعد ذلك ثم يعين الأستاذ إسماعيل فهمى وزيـراً فى مارس ! ! وليس هناك تفسير آخر إلا أن يأتى مارس ١٩٧٣ بعـد ابريل ١٩٧٣ ، و هـذه النقطة بالـذات تعطينا فكرة عن صعـوبة كتابة المذكرات السياسية و كيف أنها تحتاج مـراجعة للذاكرة فى كل جزئية من الجزئيات للصغيرة قبل الكبيرة ، ولاشك أن المؤلف قد بذل من الجهد ـــ هو و معاونوه ـ فى هذا المجال أكثر مما بذله آخرون .

□□ من الصعب أن يتقبل المـــرء من هـذه المذكرات أن تذكـر اســم وزير الحربيـــة المشيـــر أحمـد إسـماعيـل على أنه الفريـــق محمد أحمد إسماعيل ، أما محمـد أحمد إسماعيـل نجـل المشيـر فهـو ديبلوماسى مصرى عمل بالطبع تحت رئاسة الأستاذ إسماعيل فهمى .

□□ من الأخطاء التـافهة التى قد لا يحق لى أن أعلق عليهـا لو كانت فى كتـاب آخر قول صـاحب هذه المذكـرات فى صفحة ٢٠٩ «و عقب رحلتى إلى مـوسكو فى ينـاير انقضت فترة أسبـوعين ثم زار جـروميكو القـاهـرة فى مارس ١٩٧٤» . . مثل هـذا الخطأ يعطى الانطبـاع بفقدان الإحسـاس بالزمن عند المؤلف و هو ما لم يحدث أبداً فى مذكراته ذات الخمسمائة صفحة .

□□ من الأهمية بمكان أن نشير إلى كثرة الأخطاء التي تتعلق بإهمال بسيط لأداة من أدوات الربط فى اللغة العربية كأن المصدرية ، ويترتب على هذا أحياناً أحطاء ضخمة ، ومثل هذه الأخطاء شائعة وفى هذا الكتاب ، مثلاً ص ٢١٥ « ودعم هذا الرأى زيارتى كل من الرئيس الباكستانى ونائب رئيس الوزراء الاندونيسى ألغيتا أيضاً » فللوهلة الأولى يظهر أن (زيارتى) هى الفاعل للفعل (دعم) وأنها يجب أن تكون زيارتا . . على حين ينبئ سياق الكلام عن وجود جملة مصدرية سقط قبلها (أن) ليصبح الكلام مثلاً : ودعم هذا الرأى أن زيارتى . . . إلخ) .

□□ لا يمكن فهم عبارة بسيطة مثل « إن مثل هذا التحرك لا يمكن تصوره لأنه سوف يكون ذو تأثيرات سلبية » ص ٢١٩ . . بينما لو كتبت صواباً « ذا تأثيرات . . » لسهل فهمها .

□□ بعض العبارات صيغت بطريقة لا تفهم على الإطلاق ، و مثل هده العبارات قليلة جداً مثل الفقرة قبل الأخيرة من صفحة ٢٤١ التى تحتاج كتاباً لشرح صياغتها بينما معناها بسيط جداً .

□□ أحياناً ما يكون التعبير بصيغة النكرة مراداً به شيء محدد جداً هو أعرف المعارف . . فإذا لم ينتبه المترجم إلى هذا المعنى و عبر عن هذا المعنى بصيغة المفرد العادى فإنه يضيع المعنى تماماً ، و يصيع الهدف من التنكير المقصود به أعرف المعارف مثلما حدث فى التعبير عن وثيقة الاتفاق ص ٢٤٧ وص ٢٤٨ . فبدلاً من أن يقول الكتاب طلب كيسنجر فجأة أن يوقع على وثيقة ما . . قال على إحدى الوثائق !! و شتان بين المعنيين .

□□ قد يكون الخطأ فى الهمزات و موضعها مغتفراً أحياناً لصعوبة تعليمنا للناس قواعد الهمزة فى الإملاء ولكنه حين يحول المفعول به إلى فاعل فهذه جريمة لا تغتفر تقلب المعنى والمواقف كذلك . كما حدث فى صفحة ٣٠٢ حين أبلغ صاحب هذه المذكرات ومعاونوه الفلسطينيين بأمر ما . . و لكن المذكرات تكتب الجملة و أبلغنا زعماؤها أنه ينبغى عليهم . . . إلخ) و الصحيح بالطبع إبعاد الهمزة عن الواو !! و إبعاد الواو نفسها !! حتى يكون الزعماء الفلسطينيون هم الذين أُبلغوا [مفعول به] و مثل هذا الخطأ تماماً يتكرر فى مواضع أخرى كثيرة منها قصة تجديد تولى المغفور له محمود رياض لأمانة الجامعة العربية !!

□□ ينقطع الكلام فجأة فى صفحة ٣٥٧ على نحو ما يفعل شريط الرقيب فى السينما ثم تأتى لقطة أخرى فى فقرة جديدة لا تبدأ كما تبدأ الفقرات فى العادة إلى يسار الهامش الأيمن قليلاً و لكن مع الهامش نفسه بكلمة « أنا أصر » . . ؟؟ ما هو المقصود و بخاصة أن هذه فقرة حساسة جداً .

□□ لا نعرف ما هو المقصود بالفعل « تكشف » فى جملة صفحة ٣٨٥ التى يقول فيها « و قد تكشف الحادث الذى وقع فى بيت الضيافة فى سيناء على النحو التالى » ؟؟

أما الأخطاء التى تتعلق بنسيان كلمات أو أفعال أو أدوات فكثيرة وليس من الإنصاف أن نستأثر بوقت القارئ هنا فى سردها أو حصرها . و أما الأصعب من ذلك فهو حاجة هذه الطبعة إلى مراجعة أكثر من سبعين موضعاً لوضع الفعل المناسب بدلاً من الفعل العام الذى يمكن قبوله فى ترجمة الطلبة ، لكنه لا يقبل من ديبلوماسى كبير هو خير من يعرف للكلمة معناها و أثرها فى حياة الأمم ، الأمم العظيمة التى تنجب أمثاله من المخلصين الذين يبقون على إخلاصهم لها حتى بعد خروجهم إلى التقاعد بسنوات طوال .

الفصل السادس

صفحات من تجربتى

للمهندس عثمان أحمد عثمان

(١)

ستظل مذكرات المهندس العظيم عثمان أحمد عثمان ولفترة طويلة أقل مذكرات وزراء الثورة إفادة للتاريخ المصرى المعاصر وللمؤرخين على حد سواء ، فهى مذكرات ذاتية جداً إلى أبعد الحدود التى قد تعرفها الذاتية ، وليس فى هذا ما يؤخذ على المؤلف ، كمؤلف أو ككاتب تجربة ولكن المشكلة الحقيقية فى هذا الذى نأخذه على المذكرات أنه يمكن أن يمتد بالتالى إلى وصف جهد صاحب المذكرات نفسه فى خدمة وطنه الكبير ، وهنا مكمن الخطورة فى الخط الذى آثر عثمان أحمد عثمان أن ينتهجه فى مذكراته ، فقد لا يكون عيباً على أية حال من وجهة نظر الأدب أو التاريخ أن يقول مثله ما يشاء ، ولكن المأساة «الإغريقية» فيما قاله عثمان أنه أكد بكتابه هذا « الصورة الشخصية » التى صمم منتقدوه على الدوام أن يرسموها له .

ولهذا فإنى حريص على أن أبدأ هذا العرض لهذه المذكرات بأن أؤكد أن جرعة الصدق فى مذكرات عثمان كبيرة جداً ، وأن **هذا الصدق لم يكن نتيجة إجادة كاتب هذه المذكرات (سواء كان هذا الكتاب هو عثمان نفسه أو شخص آخر) للحديث عن [نفسية] عثمان ، وإنما كان نتيجة إجادة الكاتب فى التعبير عن [شخصية] عثمان** . وشتان بين الموقفين ، ففى الحال الثانى وهى الحال التى يطالعنا بها الكتاب الضخم الفخم كثير الصفحات والفصول نجد حديثاً طويلاً وقد يكون مملاً لبعض الناس عن هذه الشخصية الأسطورية التى فعلت ما لم يفعله أحد ، وقد فعلت هذا من لا شىء . . أى من لا شىء مادى ولكن أين هى المعنويات التى كانت كفيلة بتحويل «اللاشىء» المادى إلى شىء . . لا نجد حديثاً أبداً عن هذه المعنويات اللهم إلا شيئاً من قبيل الدردشة البسيطة التى لا تجيد استخدام الخيال ، على هذا النحو كان يمكن لهذا الكتاب أن يُقرأ بلذة واقتناع فى القرن الثامن عشر ولكنه لا يمكن أن يقرأ على هذا النحو فى منتصف القرن العشرين دعك من أخرياته ولو كان الكاتب (سواء كان هو عثمان نفسه أو شخصا آخر) قد التفت إلى نفسية عثمان ولو لدقائق معدودات لكان فى وسعه أن يخرج للقارئ بدرة من درر أدبنا العربى المعاصر ، ولكن كاتب هذه المذكرات آثر أن تكون رواية «تجربة عثمان» شيئاً من قبيل المناسبات فجاء هذا الكتاب من نوعيات كتب أحاديث المناسبات على الرغم من ثراء التجربة ومن ثراء صاحب التجربة .

(٢)

وسوف يقرأ القارىء كتاب « تجربتى » فلا يحس على الإطـلاق لا بالكفاح ولا بالنجاح لأن الأمور صُورت لـه (خبط عشواء) تصويـراً يصلح لأن يؤدى الـدور فيه أى شخص أقل بكثير جداً فى مكـانته وإمكاناتـه من هذا الرجل بكل قدره وكل إنجازه فى كثير جداً من الميـادين . وسوف ينتهى القارىء من قراءة هذا الكتاب كما انتهيت مـرة واثنتين وثلاثاً ثم يصبح عليه الغد فلا يجد أن هذه التجـربة قد أثرت فيه بأكثر مما تؤثر أية رواية بسيطة عن بركة دعاء الوالدين .

أما التفاعل الحى بين القيم والمصالح ، أو بين ما درسه المؤلف فى كلية الهندسة وما قابله فى السوق ، أو بين أصول الفن وأصول التجارة ، أو بين مكسب اليـوم ومكسب الغد ، وبين مكسب الغد القريب ومكسب العـام القادم ، وبين الخسـارة القـريبة والمكسب البعيـد ، وبين التعلق بـالأمل والخلاص من المأزق ، وبين الثقة فى الأشخـاص والثقة فى النفس ، وبين الانتصار لـلأهل ، والانتصار على الأهل ، وبين إعطـاء القريب ابتغـاء النجاح ، وحـرمانـه ابتغاء النجـاح أيضاً . . . إلى آخـر هذه السلسلـة من الصراعات الدرامية المؤثرة التى يعرف كل الناس أنها مرت بالمهندس عثمان أحمد عثمان وأن أضعافها قد مرت به أيضاً . . أقول أما هذا التفاعل الدرامى الحى فقـد بخل به كاتب هذه المذكرات (سواء كان هو عثمان أحمد عثمان أم غيره) على القارىء العـربى المتميز ، وكأن مثل هذه الأمور من أسرار إمبراطـورية عثمان أحمد عثمان .

ثم إننا سنظل نقرأ مذكرات هذا الرجل لنبحث عن صراع درامى واحد كان له أكثر من بعدين اثنين فلا نجد ، فالصراع الدرامى فى هذه المذكرات يصلـح نموذجاً كلاسيكياً ممتازاً لتسطيح الصراع ، وهذا النموذج بالتـالى يصبح صورة ممتازة كفيلة بأن يضعها الـدكتور محمود ذهنى فى طبعة جديـدة من كتابه «اللا أدب» .

ومع هذا كله فإن كتاب « تجربتى » ثرى جداً بكم هـائل من المواقف التى يمكن إعادة كتابتها لتقدم لنا كتاباً رائعاً يكـون له مكانه المتميز فى المكتبة العربية ، فإذا أتيح لعثمان أن يكتـب كتابه مرة أخرى على نحو مـا فعل السادات أكثـر من مرة بمـذكراتـه (أو على نحو ما فعل كمال حسـن على) فسوف تسنح الفرصـة لعمل فنى ممتـاز إذا ما أجاد الكـاتب التعمق فيما يروى أو التـوسع فيما يستعرض مـن حوادث متتالية .

(٣)

وهكذا يمكن لنا القول بكل وضوح إن مشكلة هذا الكتاب لم تكن ولن تكون على الإطلاق «مادته» ولا «أحـداثـه» وإنما هى مشكلـة فى «الـروح» فإذا كـان ولابـد من البحث عن روح فإن مـذكـرات الاقتصاديين العالميين ورجال الأعمال حافلة بنماذج ممتازة للتناول الواعى الحذر لسياسات إدارة الأعمال وبالقدرة على تغليف كل النزعـات المشروعة ـ بل وغير المشروعة ـ بإطارات جميلـة من الدوافع الراقية والمثالية ، ولابد لمثل هذا الحديث الواعى عن الذات أن يُفرط فى الحديث عن الفشل وعن الخسائر بأكثر من حديثه عـن النجاح المتواصل والمطرد ، والمكسب الذى يحل عليـه لأن يده تحيل التراب إلى ذهب ، ولابد أيضـاً لمثل هذا الحديث الـواعى عن الذات أن يفيـد من تجارب الآخرين فى الحديث النـاجح عن

ذواتهم ، لا أن يكتفى بـالـدردشـة أمـام شريط تسجيل ثم تكليـف الآخـرين بتفـريغ هـذا الشريط من الدردشة .

وعلى الرغم من كل هذا فقد كان صاحب هذه المذكرات فى هذا الكتاب صادقاً أشد الصدق فيما يود التعبير عنه من معتقـداته فى ذلك الوقت الـذى نشر فيه الكتاب ، فقـد كان عثمان يرى الفـرق بين أنور السـادات وجمال عبـد النـاصر كـالفـارق بين السماء والأرض أو أشـد مع أنهما كـانـا استمـراراً طبيعياً لبعضهما ، وقد ذكرت فى مـوضع آخر غير هذا الفصل ما لا أجـد مجالاً للإفاضة فيـه هنا أن عثمان نفسه كان نتاجـاً لعهد الثورة ، وأنه لو قـاد عبد الناصر حرب أكتـوبر وانتصر وأراد أن يكلف وزيراً للتعمير لكان عثمان هـو المرشح الأول بنسبة ٩٩٪ ولكن عثمان نفسه ــ للأسف الشديـد ـ حرص طـوال هذا الكتاب على أن يصور نفسه نتاجاً لعصر أنور السادات ، وقد جاراه فى ذلك (بعد سنتين تقريباً) الأستاذ محمد حسنين هيكل فى كتابه «خريف الغضب» ، ولم يكن لأحد أن يلوم الأستاذ «هيكل» على الرغم من أن « هيكل» نفسه يعرف مدى الحقيقة .

سأختـار للقارئ فقـرات من كتـاب « تجربتى » يتحدث فيهـا مـؤلفه عن استـدعـاء الرئيس أنـور السادات له فى ٢٨ أكتـوبر ١٩٧٣ ليحلف اليمين كوزير للتعمير قبل أن تنتهى حرب أكتـوبر ، وسندع القارئ يتابع رواية عثمان من منتصفها ثم يقرأ تعليقـه هو نفسه عليها لنكتشف من رواية عثمان نفسه أن أنور السـادات لم يكتشفه يقـول عثمان : « . . . واستمرت المقابلـة ساعة ونصف سـاعة كـاملة تحدث الرئيس فيها عن تصوراتـه لإعادة الحياة إلى منطقة القناة ، وكأن كل ما كـان يدور عليها من أحداث هى فى منأى منه ، كان فى منتهى قـوة الأعصاب ، وصلابة الإرادة ، والثبات لدرجـة أنه راح يتحدث معى فى أدق التفـاصيل ، راح يحدثنى عن الأنفـاق التى هى الآن ملء العين والبصر ، وكيف يـريـد أن يحقق اتصالاً دائماً وكاملاً بين سيناء والوادى ، وكيف يريد أن ينقل مياه النيل . . إلى الشرق من قناة السويس ووعدت الرئيس بأننا نتمنى من الله أن نرتفع إلى مستوى ثقته فينا ، ونحقق آماله فى إعادة تعمير منطقة القناة ، وأن نتمثل بـروح أداء مقاتلينا الـذين انتزعوا احترام العـالم كله ، لأمتنا وليس لمصر وحـدها ، لأول مرة فى التـاريخ الحديث ، وقـال لى الرئيس هيـا يا عثمان ، تصورت أن المقـابلة قـد انتهت ، فقلت أتركك بخير يا سيادة الرئيس ، وضحك وهو يقول : بعد أن تحلف اليمين ، قلت : أى يمين يا سيادة الـرئيس ؟ قال : أصـدرت قراراً بتعيينك وزيـراً للتعمير . وكانت مفـاجأة أخرى بـالنسبة لى مفـاجأة سعيـدة لا أتمناهـا لـذلك قلت : إننى أستطيع أن أقـوم بهذا الـدور على أحسن ما يكـون وأنـا خـارج الـوزارة ياسيـادة الرئيـس . وقال : إن تعمير القناة يحتـاج إلى وزير يـا عثمان . وحاولت أن اعتذر عن المنصب بطـريقة أخـرى ، فقلت : ليس لى بـالعمل الحكومى سـابق خبرة ، وكل خبرتى أننى مقـاول فقط . ولكن الرئيس قطع علىّ خط الرجعة عندما قال : سوف أساعدك وفى تلك اللحظة لم أجد بدأ من أن أقـول : أنا لا أستطيع أن أرد لك طلبـاً يا سيـادة الرئيـس ، وكل ما أملكـه من إمكانيـات هى رهن إرادتك التى هـى رهن لإرادة مصر . وذهبت مع الـرئيس السـادات إلى حيث كـان مقـرراً حلف اليمين . . وعندمـا سأل عن مصور الـرياسة لكى يلتقط الصـور ، تبين أنه ذهب إلى منـزله ، وفى تلك اللحظة عرفت أن كـلاً من حسن كامل وفوزى عبد الحافظ لا يعرف شيئاً بـالفعل عن سبب المقابلة كما

قالا لى ، لأنهما لـو كانا يعـرفان ما كـان المصور انصرف فى الوقـت الذى لا يزال ينتظـره عمل يستدعى بقاءه، طلب الـرئيس من مكتبه استدعـاء المصور فوراً وانتظرت معـه فى مكتبه حتى حضر ، وحلفت اليمين دون أن أعرف مـاذا سأفعل ، كان القرار مفـاجأة كاملة بـالنسبة لى ، وكان علىّ أن أعيـد ترتيب أفكارى من جديد بعـد أن قبلت مع الرئيس السادات وفى عهده ما سبق أن رفضتـه مرتين فى عهد نظام الحكم السابق . مرة عنـدما فاتحنى المشير فى أمر أن أتـولى وزارة السد العالى ، واعتذرت ومـرة عندما أراد نظام الحكم السابق أن يجرى تغييراً وزارياً فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، وكـانت النية تتجه إلى تعيينى وزيراً لـلإسكان ، وعندمـا علمت أنهم يبحثون عنى ، تـركت مصر كلها وسافـرت فى نفس اليوم إلى «أبو» ظبى ، ومكثت هناك إلى أن تم الانتهاء من تأليف الوزارة وإعلانها » .

لن نفرط فى انتقـاد عناصر هـذه القصة لأن هذا الانتقـاد لا يحتاج إلى مهـارة ، ولكن هل كان تعيين عثمان أمراً سرياً احتاط له رئيس الجمهورية حتى إنه لم يخبر به سكرتيره ورئيس الديوان ، أم كان خاطرة خطرت ونفذت فى نفس اللحظة ؟ أم مـاذا بالضبط وما علاقة هذا كله بعظمـة الرجلين . . هذا فضلاً عن أن عثمان نفسه ـ كما يروى ـ كان واحداً من المرشحين لتولى الوزارة فى عهد عبد الناصر .

(٤)

يبدو الربط الفنى ضعيفـاً جداً فى كتاب « تجربتى » ، وخذ مثلاً على ذلك حديثـه عن إنشائه كوبرى ٦اكتوبـر ، قد يكـون له فضل فى هـذا العمل العظيم وقـد لايكون ، وقد يكـون هو صـاحب الفضل الأوحد ، ولكن قصـة إنشاء كوبرى ٦ اكتـوبر لا تأتى فى هذا الكتـاب إلا بالصدفة البحتـة حين يقوده الحديث عن احتياجه وهو وزير للتعمير لاستشارة أهل الخبرة ، فيـذكر مثلاً واحداً لهؤلاء هو المهندس الكبير الدكتور أحمد محرم ، ولأن الرجل ليست له الجماهيرية الكافية عند الناس فإن عثمان يقدمه للناس بأنه هـو الذى قام بتصميم كـوبرى ٦ اكتـوبر ويردف مبـاشرة بقوله : «ولهذا التصميم قصـة » ويروى القصـة التى سوف ننقل بعض فقـراتها كما رواها بعـد قليل ولكنـه يرويها بطـريقة واحـد من أصدقـاء الملاحظين فى شركة المقاولين لا بطريقة رئيس مجلس الإدارة المهندس الكبير والمقاول الأول ، وهذا هو نص كلماته : «ذات يـوم من عام ١٩٦٧ بعد الهزيمة كنـت على موعد مع الدكتـور أحمد محرم ، فاتفقت معه على أن أمرّ على منزلـه بالدقى لكى نذهب معاً إلى حيث كان موعـدنا . . وكانت زحمة المرور وقتها على أشدهـا ، لدرجة أن المسـافة من الـدقى إلى ميدان التحريـر استغرقت ساعـة كاملـة . وبينما كانت سيارتنا فى طابـور الانتظار ، لم نجد مادة للحديث خلال ذلك الـوقت الضائع إلا عن اختناق المرور ، الذى يؤدى إلى فقدان السيولة فيما بين وسط القاهرة والمناطق المؤدية إليها ، وتساءلنا وقتها لماذا لا نفكر نحن فى هـذه المهمة ، فهـو المهندس الاستشـارى الـذى يعد التصميمات ، وأنـا رئيس شركة مقـاولات تستطيع أن تنفذ أى حل يمكن أن نتفق عليه ؟ . . وفعلاً اتفقنا على أن نقيم «كـوبرى» جديدا يساعد فى تخفيف ضغط المرور ، وتحقيق السيـولـة فى الحركـة . وفعلاً قمْنـا بعـد ذلك مبـاشرة ، بإعـداد تخطيط وتصميم ابتدائى لكوبرى أكتوبر ،وتم تصميم الكوبرى الذى لم نحدد له اسماً فى ذلك الوقت ، على أن يعبر النهر الصغير فى منطقة الجزيرة فى نفس مكان الجسم الحالى لكوبـرى أكتوبر ، ثم يمر خلال منطقة الجزيرة ، ويعبر النهر الكبير فى نفس المنطقة التى يعبرها الكوبرى الآن . ولكن التصميم الذى أعددناه وقتها لم يكن تصميماً لكوبرى علوى ولكنـه تصميم عادى لكوبرى كتلك الكبارى المنتشرة على النيل فى

مختلف مناطق الاتصال فيما بين القاهرة والجيزة ، أما فكرة أن يكون الكوبرى علوياً وبهذا الشكل العملاق فقد جاءت فيما بعد كتطوير للفكرة المبدئية التى أعددنا تصورها ، وفعلاً تم تعديل التصميم ، والذى قام بإعداد التصميم الجديد هو نفسه الدكتور أحمد محرم وقمنا بعرض المشروع الذى أعددناه على محافظ القاهرة فى ذلك الوقت وأبدى تفهماً كاملاً للفكرة ، ولكن بقدر ما كان متفهماً كان متردداً لأنه لا يملك القرار لذلك طلب منا مهلة لمدة عشرة أيام يوافينا بعدها برده ، وقام بعرض الموضوع على نظام الحكم السابق كما قال لنا بعد ذلك ورفضت الفكرة ، ليس لأى سبب إلا الخوف من أن تقوم إسرائيل بتدميره ، وشاء القدر أن هذا الكوبرى الذى رفض نظام الحكم السابق إنشاءه بسبب الخوف من إسرائيل أن يتم إنشاؤه فى عهد أنور السادات ، وأصبح يحمل الاسم الذى ارتبط باليوم الذى قضت فيه مصر على أسطورة الجيش الذى لا يقهر . ليس ذلك فحسب ولكن بينما رفض نظام الحكم السابق إنشاء هذا الكوبرى فى قلب القاهرة خشية أن تدمره إسرائيل ، استدعانى الرئيس أنور السادات لأقوم بمهمة تعمير منطقة القناة حيث توجد جبهة العمليات نفسها مع إسرائيل، ويمثل الفارق بين الموقفين أكثر من معنى ، ليس من مهمتى أن أقدم لكل منهما تفسيراً ، وإن كان من واجبى أن أسجل ما حدث كشاهد عيان » .

وهكذا يجد القارىء نفسه أمام هذا المؤلف وهو يقلل تماماً من جهد شركته العظيمة فلا يعطينا أرقاماً ولا أطوالاً ولاأحجاماً ولاعدد سيارات ولا مدى التوفير ولا ميزانيات ولا حتى يمن على القارىء بأنه بنى ثم صرف مستخلصاته بعد عامين مثلاً ، كل هذا يتجاوزه عثمان بسرعة شديدة ليتحدث عن الفارق بين رجلين ليسا فى حاجة على الإطلاق إلى مثل هذا التفريق المناقض فى الواقع لطبيعتهما .

ونحن نجد صاحب هذه المذكرات يجأر بالشكوى المرة من وسائل الإعلام المصرية لتجاهلها دوره العظيم فى معركة التعمير بعد ٦ اكتوبر ، وقد يكون على حق فى هذا ، ولكنه للأسف ينهج نهجها فيعطيها العذر فهو لا يتحدث بأى قدر من التفصيل العلمى عن حجم الإنجاز المادى أو الهندسى أو الإنسانى الذى أنجزه فى هذا المجال ، واقرأ معى حديث المهندس عثمان حين يقول : " كانت صحف وإذاعات العالم ووسائل إعلامه ، تتلقف كل ماكان يصل إليها من أنباء تذيعها فى كل مكان تصل إليه مطبوعاتها أو موجات أثيرها . وكانت وسائل الإعلام فى مصر على مختلف أنواعها قد التزمت الصمت المقصود مع سبق الإصرار والترصد ، واعتبر المسئولون عن سياسة الإعلام فى ذلك الوقت ، أن ما يجرى فى منطقة القنال من إنجازات رائعة هو نوع من قبيل الأسرار ، التى تتكتمها فى الوقت الذى كنا نسعى فيه لتحقيق هدف سياسى من خلال الإعلام عنها ، وكان ذلك لأسباب خبيثة غلبت على أصحابها فطغت عندهم المصلحة الشخصية على المصلحة القومية ، ولأننى طيب القلب (!!) حاولت تفسير ذلك بحسن نية ، إلا أن الواقع كشف عن الحقيقة عارية ، كان يزور مواقع العمل رجال الإعلام المصريون من صحفيين وإذاعيين ورجال التليفزيون وما إلى ذلك . كانوا يحصلون على الأخبار ، ويعدون التحقيقات الصحفية والبرامج الإذاعية والتليفزيونية ولم أحجب عنهم شيئاً ، إيماناً منى بضرورة أن أمكنهم من تأدية رسالتهم تجاه جماهير شعبهم ، ليضعوا أمام أعينهما ما يفرضه عليهم ضميرهم الوطنى بحكم أنهم رجال فكر ، ومسئولون عن تشكيل الرأى العام بما يقدمونه من

معلومـات ، وبدلاً من أن أرى وأسمع وأقرأ ما نقلـوه من انطباعات ، كنت أسمع سـؤالاً واحداً من الإعلاميين جميعـاً ، كما لو كانوا قـد اتفقوا عليه مع أننى كنت أسمعه من كل منهم على انفـراد ، وكأنه أراد أن ينبهنى إلى أمـر فاتنى إدراكه ، كـان السؤال : هل بينك وبين أحـد أى شىء ؟ وكانت إجـابتى الطبيعية التى تعبر عن كل ما فى نفسى : ليس بينى وبين أحد إلا كل خير . ولكنهم كانوا يلفتون نظرى وهم يقولـون : أننا نعد ما نحصل عليـه من مادة إعلاميـة ، وبعد أن تصبح جاهزة للنشر نفـاجأ بعدم نشرها أو إذاعتها ، لماذا يحدث ذلك إذن ؟ولم أجد ما أقوله لهم غير : ربما لأنه ، جدَّ ما هو أهم » .

« ولم أهتم وانصرفت إلى خدمة مصر ، ولكن عـز علىّ أننى لم أطلب هالة إعلاميـة لعثمان الذى كان اسمـه المتواضع قـد أصبح يمـلأ كل مكان ، ولم يكن لـدى عجـز فى الأداء كنت أريد تغطيتـه «بزفـة» إعلامية ، فـالعمل الذى كنت أقوم به يتحـدث عن نفسه وعن مصر ، وعظمة عطاء أبنـائها ، ليس فى ساحة القتال فحسب ولكن فى ساحة البناء أيضاً ، ولأننى لست فى حاجة لأن أقول لأبناء مصر عما يتم فهو لهم وبهم ، اتجه اهتمامـى لأن أقول عن مصر للعـالم الذى كان يـرتقب فى ذلك الوقـت اتجاه خطها ووقع خطاهـا . لذلك كـان اهتمامى شديـداً بالمراسلين الأجـانب الذين رحت أنقل للعـالم من خلال وسائلهم صـورة صادقة وأمينـة لنيات مصر فى السلام ، ليـس من خلال كلام يقـال ولكن من خلال إنجاز أعمال» .

وبعد حـوالى ٦ صفحات من هذا الحديث يفـاجئنا المؤلف بأسلوب جـديد فى مذكـرات السياسيين وإن لم يكن جديداً فى السيـاسة وهو أسلوب لجأ إليـه بدون داع للأسف كوسيلـة توسل بها إلى مهاجمة مَنْ هاجموه فى البرلمان ، فيقول : «مع أن مـا تعرضت له لم يقف عند حد ما حكيت ، عنـدما كانت تمنع من النشر أخبارى التى هى أخبار مصر كلها ، فى تلك المنطقـة وتلك اللحظة من التاريخ . ولكن تخطى حقد من تولى منهم بعد ذلك هذه النقطة ، وتجلى واضحـاً فى مجلس الشعب ، عندما استأجروا مأجوراً يهاجمنى ويهاجم وزارة التعمير ، فى وزارتين متتـاليتين ، علماً بأن شقيق ذلك المأجـور قـد تم ضبطـه ، وهو يسرق سيارة محملة بالحديد والأسمنت من مواد البناء الخاصة بشركة «المقاولون» العرب ، ويكون بذلك قد جمع بين سـلاطة اللسان ، ودناءة النفس ، ولـذلك فليس غريباً عليه [أن يطـول لسانه] على المهنـدس عثمان أحمد عثمان أو غيره . طـالما تلك هى أخـلاقيـاتـه . ولكن الغـريـب هـو تصرف من استأجروه، فيـا ليت مستأجريه كـانوا من القوى المعـادية للنظام سـواء فى الداخل والخارج ، ولكنهم للأسف يتولون مركز الصدارة فيه، ومع ذلك راحوا ينالون من النظام ومن منجزاته بدلاً من أن يدافعوا عنه وعنهـا . ويبدو أن الأمـر قد اختلط عليهم ، فلـم يستطيعوا أن يفـرقوا بين حقدهـم على المهندس عثمان أحمد عثمان ، وبين مـا تم على يديـه من إنجـازات هى محسـوبة لمصر ومنسـوبـة إليهم ، فراحـوا يتصرفون كالدبـة التى قتلت صاحبها دون أن تقصد ، وإن كانوا هـم يقصدون ، ولم يخطر على بالى أن أمثال هؤلاء الـذين يفترض فيهم الحرص على النظام والدفاع عنه يمكن أن يدبـروا مثل تلك الدسائس ضد المهندس عثمان أحمد عثمان ليس بصفته الشخصية ولكن بصفته وزيراً مسئولاً فى وزارتين متتاليتين ، ولأهمية العمل الذى كان يقـوم به ، كان من المتوقع أن تتحرك قلوب الناس كلهـا حرصاً عليه ، وليس حقداً ضـده وكثيراً ما تساءلت : هل الحقـد يدفع الإنسـان إلى ذلك . وإلى أن يعمى بصره عن أن يرى مصلحة بلده ؟ ولكن شاء اللـه سبحانه وتعالى أن أضبط أحدهم بالصدفة متلبسـاً وهو يدبر المؤامرات ضدى » .

وهكذا يصل مؤلف هذه المذكرات إلى أن يضع نفسه فى خانة أولئك المندهشين من لعبة السياسة والمحاور كأنه لم يمارسها على أى مستوى مع أنه فى عقيدة شعبه واحد من أكثر الذين مارسوا السياسة بهذا المعنى وقد يكون صادقاً فى هذا الحديث ولكن هل يليق به أن يظهر فى هذه الصورة فى كتاب يتحدث عن تجربته ؟ أعتقد أنه لو استشير من قبل أحد أصدقائه الذين يكتبون مذكراتهم لنصح صديقه بما لم يفعله هو فى هذا الكتاب !

(٥)

وحين يود صاحب هذه المذكرات أن يطلعنا على مدى قدرته على الحسم والحزم على الرغم مما عرفناه عن طيبته ، فإنه للأسف الشديد لا يضع أيدينا على مبرر قوى للموقف القوى الذى اتخذه نموذجاً لهذا الحسم وإنما يضرب لنا مثلاً بيروقراطياً لا يليق به على الإطلاق ، واقرأ معى رواية عثمان فى ص ٤٨٢ حين يقول : «وكعادتى طوال حياتى لم أرفت موظفاً ، لم أوقع الجزاء على أحد إلا مرتين ، مرة فى «المقاولون» العرب ورويت على صفحات أخرى قصة صاحبها الذى أعدته مرة أخرى وكان ذلك فى بداية التأميم ، وكانت المرة الثانية أثناء توليتى وزارة الإسكان والتعمير ، كان لوزارة الإسكان وكيل أول أراد أن «يفرد عضلاته» ، لقد كان متصلاً بذوى النفوذ والسلطان ، وذات مساء عقدت اجتماعاً كبيراً فى الوزارة ولم يحضر ذلك [الموظف] الاجتماع ، ولم أكن أعرف ما إذا كان حضر الاجتماع أم لا ، إلا عندما جاء لى فى الصباح يعتذر عن عدم حضوره الاجتماع ، وكان يمكن أن تقف المسألة عند ذلك الاعتذار ، واعتذاره مقبول ، ولكنه استثارنى عندما قال لى إنه كان مجتمعاً مع مجموعة من «علية» القوم ولذلك السبب لم يحضر الاجتماع ، ولم أتكلم معه فى شىء ، ولكن بعد خروجه من حجرة مكتبى بساعة واحدة أصدرت قرار ندبه ، وبذل ذلك الموظف محاولات مستميتة إلى حد أن رئيس الوزراء فى ذلك الوقت تكلم معى بخصوصه ، وتوسط له عندى وألح فى وساطته ، ولكننى رفضت أن أعود فى قرارى وكان مبرر عدم رجوعى واضحاً ، فهو يقبض مرتبه ، ولذلك فلا حرب له فى رزق أولاده ورزقه ، ولكن ما حدث أننى أبعدته حتى أستطيع العمل فى جو سليم » .

(٦)

وفى كتاب « تجربتى » فقرة يتحدث فيها مؤلفه عن سعادته الشديدة بإلغاء جهاز الرقابة الإدارية ، ولولا أن عثمان أحمد عثمان سجل هذه الفقرة فى كتابه لظل القراء على اعتقادهم تجاه ما يتردد حول دوره فى إلغاء هذا الجهاز أن هذه الروايات ليست إلا شائعات ، ولكن ها هو عثمان نفسه يهاجم هذا الجهاز القومى بدعاوى سفسطائية ضعيفة يسهل الرد عليها ، وليس الجهاز بحاجة إلى هذا الرد ولكننا هنا سننقل للقارىء فقرات المهندس عثمان التى يعرض لنا بها قصته مع الرقابة الإدارية بطريقة مثيرة حين يحشر هذا الحديث فى سياق حديثه عن إنجازاته أثناء تولى وزارة الإسكان فيقول ما نصه : «لم تعجب الرقابة الإدارية طريقة أداء الرجال ، فراحت تسطر التقارير التى تراكمت فى مكتبى والتى تطعن فيها الشرفاء عندى ، ولم أجد أمامى من رد لاعتبار هؤلاء الشرفاء إلا أن أصدر قرارات بترقيتهم ، رغم اعتراض الرقابة الإدارية عليهم ، ولم أفعل أكثر من أننى كنت أعطى هؤلاء الرجال حقهم . وكم كنت أعجب عندما أرى جهازاً كبيراً ضخماً اسمه «جهاز الرقابة الإدارية» يكبد الدولة دم قلبها ويشكك

الناس فى الناس وفى ذممها ويشوه صور الناس ، ويكتب عنهم مـا يرضى الجهاز إذا لم يرضوه أو يرضوا موظفيه حتى لو كان ما يقوله لا يرضى الله ، وتحول الجهاز إلى سيف على رقاب الناس للتخويف بدلاً من أن يكون وسيلة للتقويم ، وكان الشرفاء أول ضحايـاه . وارتبط وجود ذلك الجهاز بمراكز القوى عندما أظلموا مصر وظلموها ، فظهـر اللصوص وكان لابد أن يراقب بعضهم البعض، صورة عكس ما نراه الآن عندما أشرقت الشمس، وفى النور لا نرى إلا كل شيء سليم ، حتى اللصوص أنفسهم لا يبـدون إلا مواطنين عـاديين ، ولا يمارسون هـواياتهم . لـذلك كنت ضد جهـاز يحمل ذلك الاسم أو يلعب ذلك الـدور ، وطالبت بإلغـائه منذ أن كنت وزيـراً للإسكان والتعمير ومحاضر جلسـات مجلس الوزراء فى تلك الفترة تثبت ذلك ولم يكن هذا الرأى منى تجنياً على أحد ، لقد تعودت بفضل تجربتى إلا أقول رأيـاً الا إذا كان لـه عندى تجربـة عملية جربتها بنفسى ، فما هى التجربـة التى جعلتنى أقتنع بهذا الرأى ؟» «عندما كنت وزيـراً للإسكان والتعمير وصلنى خطاب من جهاز الرقابـة الإدارية ، يقول فيه إن المدير المكلف بتنفيـذ عملية كـوبرى ٦ اكتوبـر شوهد على قـارعة الطـريق، يحتسى الخمر فى وضح النهار . كـان يحمل الخطاب درجـة سرى جداً ، والمدير المنـوط به هذا العمل هـو من أبناء « المقـاولون العرب » الشرفـاء الذين ربيتهم وأعتز بأخـلاقياتهم ، وقيمهم وكفاءتهم وعـلاقة ذلك المدير بـربه على أحسن ما يكون ، وهكذا كان يُطعن الشرفـاء والأمناء والممتازون فى شرفهم وكفاءتهم وفى أخلاقياتهم أيضاً ، ليس فى «المقاولون العرب» وحدهـا ولكن فى مصر كلها . وسألت نفسى : ترى لو لم يكن هذا المهندس الممتاز من أبنائى فماذا كنت سأقول عليه وأفعل معه؟ ، ولو لم أكن أنا وزيراً للإسكان والتعمير ترى ماذا كان سيفعل الـوزير الذى يجلس مكانى ؟ وبدلاً من أن يكون قرارى مسـاءلة هذا المهندس ، كان هـو المطالبة بإلغـاء ذلك الجهاز الذى ظل يعمـل بالأساليب التى علمتهـا له مراكـز القوى ولم يغير منها ، والأغـرب من ذلك أنه لم يكن قد عـرف بعد ، وهـو جهاز رقابـة ، أن الشمس قد أشرقت وأن الـدنيا قـد تغيرت ، ورغم كل تلك [القناعـة] عندى استـدعيت المهندس على جـودت واكتفيت بأن أعطيته الخطاب السرى المكتوب ضده . وقلت له ما رأيك يا باشمهندس ؟ وكانت إجابته كما توقعت . قال : إذا كنت تصـدق هذا الكلام أو تطرق لـك مجرد الشك ، فأنا أضع نفسى تحت تصرفك ، وافعل بى ومعى ما شئت ، ولـن أدافع عن نفسى أمامك ، ولكن إذا كنت قد صـدقت ما فى هـذا الخطاب ، لاأستطيع أن أقول لك إلا أننى كذلك ، وحاولت أن أعرف السر وراء كتابة ذلك التقرير ضد المهندس على جودت ، فعـرفت أنه رفض تلبية مطلب لأحد مـوظفى ذلك الجهاز ، لذلك كـان لابد وأن يلقى جزاءه بتقرير يجهـز على كل مستقبله ، بهذه البساطة كانت تتحدد مصائر النـاس، ولو كان على جودت من العنـاصر السيئة واستجاب لأصبح فى نظرهم وتقاريـرهم سيد الشرفـاء ، هكذا كـان يعمل ذلك الجهاز المنحل قبل أن يحل فلم يجد إلا هذا المهنـدس الذى ليس عنده ما يشغلـه ، فانصرف إلى احتساء الخمر على قارعـة الطريق فى «عز النهار» ، وهو فى قلب مـوقع العمل بين عشرات المهندسين ، ومئات الملاحظين وآلاف العمال الذين كان يقودهم لإنجاز هذا المشروع العظيم» .

وهكذا كان رأى صاحب هذه المذكرات فى جهاز الرقابة الإدارية واضحاً بأكثر مما قد يتزيد مروجو الشائعات حتى إنه لايجد حرجا أبداً فى أن يصف هذا الجهاز بالمنحل قبل أن يُحل أو يلغى !!

(٧)

أما أعظم فصول هذا الكتاب حقيقةفهو الفصل الذى عنوانه «الإنسان المصرى ثروتى الحقيقية» والذى يبدأ من صفحة ٥٢٩ ، وفى هذا الفصل دروس عظيمة فى الإدارة ، ألقاها صاحب هذه المذكرات بتلقائية شديدة محببة إلى النفس ، وظهر فيها عنصر من عناصر قدرته الشديدة على النجاح واستمرار النجاح ، وفى هذه الفقرات عبارات تستحق الكتابة بماء الذهب لأن صاحبها عبر بها عن إيمانه الشديد بما يسميه علماء الإدارة «الموارد البشرية» من دون أن يقحم علينا تعبيرات علم الإدارة أو الاقتصاد فى حديثه السهل السلس ، وعلى الرغم من بساطة الأمثلة التى ساقها عثمان أحمد عثمان فإنها أمثلة حية وصادقة ، وخذ مثلاً قصة المبلط (ص ٥٣٢ وما بعدها) ومهما يكن من عفوية عثمان أحمد عثمان فى هذا الحديث فهو حديث محبب جداً إلى النفس مهما اعترضنا على الجانب الخلقى فيه أو قل حتى لو اعترضننا . .

وخذ مثلاً آخر هذا التبسيط الشديد الذى يدافع به هذا الرجل عن نموذجه فى الإدارة بهدوء وثقة واقرأ معى من صفحات ٥٧٣ وما بعدها وجهة نظره حين يقول : «وضربت للأستاذ وتلاميذه مثالاً من الواقع بعامل يعمل تحت ظل برنامجين مختلفين ، وقدرة هذا الرجل لا تزيد على حفر ثلاثة أمتار مكعبة فى اليوم . برنامج لا يتعامل إلا مع الماديات وقواعد الحساب برنامج يأخذ فى اعتباره كل العوامل الإنسانية التى ذكرتها ، يوضع البرنامج الأول على أساس أن يحدد للعامل حفر خمسة أمتار مكعبة ، على أمل أن ينجز منها ثلاثة ، وبذلك يحقق الهدف المطلوب منه ، وهذا البرنامج فى رأيى خطأ ، صحيح سيحقق فى النهاية الهدف ، ولكن لا يحقق لك الحصول على أقصى طاقة يمكن أن يعطيها هذا العامل ، لأن البرنامج يضعف معنوياته ويملؤه باليأس ، لأن حجم العمل أكبر من إمكانياته ، ويوضع البرنامج الآخر على أساس أن تحدد له مترين مربعين فقط ، وهنا يجد العامل المصرى نفسه أمام عمل معقول يستطيع إنجازه ، لأنه أقل من إمكانياته ، فترتفع معنوياته ويقبل على العمل بروح عالية ، لأن كفاءته فى اليوم هى حفر ثلاثة أمتار مكعبة ، والمطلوب منه حفر مترين فقط ، لذلك ينجز ما هو مطلوب منه فى زمن قياسى فيثق فى نفسه . وهنا يتدخل رجل الإدارة الناجح الذى يعرف أنه يريد من هذا العامل حفر ثلاثة أمتار مكعبة وليس مترين فقط ، عندما يقدم للعامل حافزاً معنوياً بتمجيد قدرته ، وشكره على الجهد الذى يبذله فى إتقان عمله ، ثم يطلب منه بعد ذلك حفر مترين مكعبين إضافيين مقابل مكافأة مادية معقولة إذا تمكن من إنجاز المهمة ، وهنا ينكب العامل على العمل بإرادة من حديد ويبذل جهده ، ويعطى الطاقات الكامنة فيه وينجز ما هو مطلوب منه ، ويتضح الفارق الكبير بين البرنامجين ، برنامج يعطى فقط كمية العمل المطلوبة مقابل الأجر الذى تم تقديمه للعامل ؛ ولكن على حساب معنوياته وكبت ملكاته دون أن تأخذ فرصتها للظهور وبرنامج أعطى متراً مكعباً إضافياً مقابل المكافأة المحدودة التى منحت للعامل ولكن جعلته يقدم على العمل ، بروح عالية ونفس راضية ، وفى نفس الوقت يحقق عائداً مادياً إضافياً ، . . «لذلك فإننى أفهم الإدارة على أنها إتاحة الفرصة للعامل لكى يثبت ذاته ولكى ينجح فلو نجح ترتفع معنوياته ، والنجاح يقود إلى النجاح ، وهكذا يزيد الإنتاج» .

وحين ينتهى صاحب هذه المذكرات إلى مثل هذا التعريف للإدارة فإننا لا نملك إلا الانحناء والتقدير ، وعلى هذا النحو يمكن لنا أن نقرأ قصة خلاف شركته مع أهل السويس ومحجر حجر الزلط (ص ٥٤٠) .

ولصاحب هذه المذكرات أيضاً أن يفخر بحديثه الممتاز عن أهمية العلاقات الإنسانية فى الإدارة ولك أن تقرأ ما يرويه فى ص ٥٥٢ حين ينصح ابنه وابن أخيه فيقول : «الأهم هو كيفية ربط العامل بك ، يحبك وتحبه ، لابد أن يشعر بقيمته وأهميته وأنه أحد الأعمدة التى يقوم عليها العمل ، فهذا عنده أهم بكثير من العلاوة ، تلك هى تجربتى ، الإنسان المصرى لا يبحث عن المال بقدر ما يبحث عن ذاته ، لذلك لابد أن تقربا العمال منكما ، وأن تعيشا بينهم لكى يرتبطوا بكما ، » . . «إن سؤالك للعامل عن بيته وأولاده ومتابعتك لأخباره ، ووقوفك معه فى أزماته يكفيه ، فلا يصح أن تشعره بأنه عامل عندك ، ولكن لابد أن يلمس أنه صديقك » وللمهندس عثمان أن يفخر بكتابه حين يتحدث بعد فقرات أخرى فيبلور وجهة نظره قائلاً : «إن العلاقات الإنسانية فى أسمى صورها هى المدخل الوحيد والصحيح للإدارة الناجحة ، التى تقود عملاً ناجحاً ، نستطيع أن نمكن له من خلال أشياء صغيرة وبسيطة غير مرئية لا يستطيع أن يراها أى إنسان ، ولكن ذلك الذى يراها ويستطيع أن يدرك أبعادها يكون قد امتلك كل كنوز الدنيا ووهبه الله خيراً عظيماً »

وبعد صفحات طوال من مثل هذا الحديث الذكى يضرب لنا صاحب هذه المذكرات بعض الأمثلة الذكية فيقول : «فمثلاً عندما كنت أشرب كوباً من الشاى مع أحد السائقين ، أو أتناول معه طعام غذائه ، لاتتصور المفعول السحرى والنتائج التى تترتب على مثل هذا التصرف ، فبدلاً من أن ينقل هذا السائق أربع حمولات فى اليوم كنت أجده ينقل خمس حمولات ، فتجاوز ما هو مطلوب منه مقابل الأجر الذى يتقاضاه ، دون أن أدفع شيئاً أكثر من أننى اقتربت منه . لذلك أقول لك يا ولدى ، إذا أردت أن تصبح رجل أعمال ناجحا ، أياً كان مجال عملك ، إذا أردت أن تحقق الملايين من المال ، فلا تجعل الفلوس هى هدفك فى الحياة لأنها لن تأتى إليك ، ولكن اجعل هدفك القيم والمثل وحب الناس ، كن مليونيراً فى أخلاقك ومعاملاتك أولا ، يسعى إليك المال من حيث لا تدرى وبلا حساب ، هذا هو الطريق ، إذا أردت أن تصبح كبيراً ، أو إذا أردت أن تتحول إلى مليونير . فالقيادة ليست بالأمر السهل ، فهى تحتاج إلى مرونة وتمرس وخبرة وقدرة ، ولم أضرب رأسى فى الحائط حتى ولو مرة واحدة ، وقد تعودت أن أكون مرناً سهلاً ، فكلما وجدت طريقاً غير معبد أو ممهد تركته وانتقلت على الفور إلى البحث عن طريق آخر ، ولم آخذ المسائل فى يوم من الأيام مأخذ العناد والتشبث بالرأى ، ولكن كثيراً ماتراجعت كلما اكتشفت أن الطريق الذى أسير فيه ، يحتاج إلى إعادة نظر» .

ويروى لنا صاحب المذكرات قصة الميكانيكى الذى استطاع أن ينقذ سيارات الشركة فى أثناء عملها فى السد العالى (٥٥٨ ــ ٥٥٩) على حين فشل الخبراء الروس ، بل يضع المهندس عثمان أحمد عثمان أيدينا فى بساطة وتواضع على حقيقة أن العامل المصرى كان أكبر عنصر من عناصر النجاح فى أعماله خارج مصر ، ويقارن لنا مقارنة واضحة ودقيقة بين العامل المصرى وغيره فيقول : «كنت أقوم بتنفيذ عملية كبيرة فى ليبيا ، وقت أن كان يتربع على عرشها الملك السنوسى ، وكان يحكم مصر وقتها نظام

الحكم السابق . وحدث خلاف بين نظام الحكم فى مصر ونظام الحكم فى ليبيا ، وعلى أثره استدعانى عبد الحميد البكوش الذى كان يشغل منصب رئيس الوزراء هناك فى ذلك الوقت . وطلب منى تصفية جميع أعمالى فى ليبيا ، وكان ذلك لأسباب سياسية ، وكانت هناك عملية لم تستكمل بعد فطلبت منهم الانتظار إلى ما بعد الانتهاء منها ، ولكنهم اقترحوا استجلاب عمال من بلاد أخرى . واستجبت إلى مطلبهم ، وقررت أن أستجلب عمالاً من بلاد أخرى ، لكى نقوم بإنجاز ما لم يتم الانتهاء منه فى العملية ، وقمت بإرسال مهندسين من الشركة ، إلى كل من مالطة وقبرص واليونان للتعاقد مع عاملين من هذه الدول . . «وبعد أسبوعين عادت هذه الوفود لتقول لى : ليس هناك لاستكمال العمل من سبيل سوى العامل المصرى الصابر الصامد العملاق ، فماذا وجدوا هناك ؟ وجدوا أن نجار المسلح المالطى يطلب مرتباً قدره مائتا جنيه فى ذلك الوقت ، بينما كان مرتب نجار المسلح المصرى لا يزيد عن خمسين جنيهاً ليس ذلك فحسب ، بل إن هذا النجار المالطى يطلب منا أن نوفر له ، شقة يسكن فيها هو وزوجته وأولاده على حسابنا ، وندفع له ثمن تذكرة الطائرة ذهاباً وإياباً هو وجميع أفراد أسرته ، وأحد شروط التعاقد أيضاً أن يعمل هذا النجار المستورد ، ثمانية ساعات فقط تتخللها ساعة راحة ، ثم ندفع له مبلغاً مقدماً وهو مايزال فى بلده . ثم بعد كل هذه الشروط لا يحضر إلى العمل ، إلا بعد ثلاثة شهور، من تاريخ التعاقد معه . أملت مالطة علينا هذه الشروط و بينما كنا نحن هناك يقيم كل ثمانية منا فى شقة واحدة ، ليس العمال فقط ، ولكن كبار المسئولين أيضاً ، من مديرهم إلى خفيرهم ، بمن فيهم عثمان أحمد عثمان نفسه . نفس الموقف وجدناه فى قبرص ، وفى اليونان »

(٨)

وهكذا نستطيع أن ننتهى من قراءة صفحات كتاب « تجربتى » ونحن مهيئون تماماً لتقبل آراء ثورية يبديها هذا المهندس رجل الأعمال فى أسلوب تعيين الخريجين فى فصل كامل يجعل عنوانه «القوى العاملة مقبرة للشباب» ، وليس هذا الفصل بكفيل باستعراض آراء عثمان فى هذا الصدد فحسب ولكننا لابد وأن ندل قارئنا على الأفكار القيمة التى يضمها .

ويبدو أن المؤلف قد قاد نفسه أو قاده الحوار لأن يخصص فصلاً من كتابه بعنوان «كيف نبنى مصر» وفى هذا الفصل أيضاً نصائح قيمة ولكن كل الناس يعرفونها ، وإذا كان الأمر كذلك فإن عثمان يتحدث عن هذه الحقائق وبهذه الحقائق فى إطار انتقاده (فقط) لنظام حكم عبد الناصر . وحين ينحاز عثمان أحمد عثمان للقطاع الخاص فإن هذا مفهوم بل ومشكور لأنه يدافع عما اعتنق من فكر وما أدى من جهد ، ولكن هذا الحديث لن يستحق الاحترام والتقدير إلا إذا التزم عثمان فى الجانب الآخر بتقدير الظروف التى دفعت زعيماً كعبد الناصر إلى طريق الاشتراكية والتأميم حتى وإن كان قد أخطأ فى هذا الطريق !!

أما موقف صاحب هذه المذكرات من الانفتاح الاقتصادى فموقف ذكى جداً يدافع عن السلبيات على أنها من طبائع الأشياء وأنها إلى زوال ، وها هو يقول فى ص ٥٩٥ : «لما كان الانفتاح هو إعادة صياغة جديدة للحياة الاقتصادية ، فلابد أن تحدث أثناء عملية إعادة الصياغة «خلخلة» لابد منها ، وفى مثل هذه الظروف لابد أن تطفو على السطح ظواهر غير طبيعية ، لا يصح أن نأخذ منها مقياساً

للأمـور فنعمم نتائجها مع أنها عـرضية ، من هـذه الظواهر مجمـوعة تستطيع أن تحقق غناء فـاحشاً فى سرعة مـذهلة ، فكما أن للحروب تجاراً ، فلابـد أن يكون للسلام تجار ، وأيضاً لـلانفتاح تجار ، ومن هذه الظواهر أيضاً الإقبال على النواحى الاستهلاكية بشكل كبير ، وهذا أمر طبيعى أن يحدث بعد طول حرمان ، ولكن عندما تستقر الأمور وتمر هذه الفترة لن نجد الغث ، ولا يستطيع الاستمرار إلا ما هو ثمين ، ويعود التوازن مرة أخرى ، وتبدأ الحياة فى السير طبقاً للمفاهيم الجديدة » .

ولكن أبلغ مـا فى هذه المذكـرات فى رأيى هو الفقـرة التى يصوغ فيهـا عثمان العلاقـة بين الحكومـة ورجـال الأعمال على أعظم ما يكـون حين يقول : «وليس هنـاك رجل أعمال يقف من السلطـة موقفاً معاديـاً ، ولا يستجيب لتعليماتها بمجرد الإشـارة إليه » ، كذلك يبـدى عثمان أحمـد عثمـــان إعجابـاً لا حدود له بالإنسـان المصرى فى مواضع مختلفة من كتابه ثم هـو يبلورها جميعاً فى آخر فقـرات كتابه بـدءاً من صفحة ٥٩٩ ولا نملك إزاء هذا الإعجـاب إلا الإعجـاب الشديد .

(٩)

بقى أن أذكر للقارئ عجائـب الأقـدار فى أمر هذا الكتاب فقد كان أنـور السادات فى أول عهده يرد على اليساريين فى خطبه السياسية بأنهم يلبسون لـه «قميص عبد الناصر» إشارة إلى الخلاف الذى حدث عقب مقتل عثمان بن عفان رضى الله عنه وتولى علىّ بن أبى طالب الخلافة ، ومطالبة معاوية والأمويين له بـالانتقام لمقتل عثمان وكـانوا يتخذون لـذلك رمزاً هـو رفعهم قميص عثمان فى وجهه ، وكـان أنور السـادات لا يفتأ يسخـر من النـاصريين واليساريين ومن على شـاكلتهم بتعبير قميص عبـد النـاصر أو قميص عثمان ، إلى أن كتب المهنـدس عثمان أحمد عثمان هـذا الكتـاب ونشره وهاجـم فيه عبـد النـاصر بضراوة فإذا بـالسـادات لأول مرة يلبـس لعثمان (ولاحظ الصدفـة فى الاسم) قميص عبـد النـاصر !! وأصبح الأمر كما هـو شأن الحياة السـاخرة منا جميعـاً . وقد اضطـر عثمان أن يستقيل من منصب نائب رئيس الوزراء للتنمية الشعبية الذى كان قد تـولاه منذ فترة قليلة ، وقد أعلن السادات نفسه أنه لم يطلع على كتاب عثمان إلا بعد أن نشر ، وبعد أن نشر مصطفى أمين فقرة منه فى عمـوده اليومى قرأها الرئيس حسنى مبارك نـائب الرئيس حينـذاك وأطلع الرئيس عليهـا ، وهكذا ارتـدى السادات لعثمان قميص عبد النـاصر بعد أن كان اليسـاريون يرتـدون للسادات قميص عثمان !!! وأصبحت الملاءمة السيـاسية تقتضى أن يخرج عثمان من وزارة السادات بسبب كتاب أبلى فيـه عثمان كل البلاء ليثبت عظمة السادات على حساب عبد الناصر فإذا بأنور السادات نفسه يثـأر لعبد الناصر وكان هذا هو الحل الأمثل أو الأكثر ملاءمة على كل حال .

الفصــل الســابع

سنوات مع عبد الناصر

للأستاذ ضياء الدين داود

(١)

يتمتع الأستاذ ضياء الدين داود بوضع خاص جداً بين وزراء الثورة جميعاً ، حتى ليمكن تسميته من بينهم «الشهـاب الخاطف » ، فقد لمع بسرعـة شـديدة جـداً لم تتح لأحـد غيره ممن استوزرتهم الثـورة، ويكفى أنه انتقـل من عضوية مجلس الـوزراء إلى عضويـة اللجنة التنفيـذية العليـا للاتحاد الاشتراكى فى سبعة شهـور فقط أو قل فى مائتى يـوم ، ليكون من بين الثمانية الكبـار فى الوطن كلـه جنباً إلى جنب مع الاثنين الباقيين فى السلطة من أعضاء مجلس قيادة الثـورة [أنور السادات وحسين الشافعى] وقد تقلدا منصبى نـائب رئيس الجمهـوريـة وعضـو مجلس الـرئاسـة من قبل ، ومع رئيس الـوزراء السـابق على صبرى، ومع واحد مـن أهم الضباط عمل وزيراً ونـائبـاً لـرئيس الوزراء منـذ أوائل الستينات هـو عبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العـربى ، ومع وزير مخضرم قضى مع الثورة ١٦ عاماً مسئولاً عن الخارجية ونائبـاً لرئيس الوزراء وهو الدكتور محمـود فوزى ، ومع وزير مخضرم آخر قضى مع الثورة ١٢ عاماً وزيـراً ونائباً لرئيس الوزراء فضلاً عن أنـه شغل دوماً موقع القبطى الرسمى الأول وهو د. كمال رمـزى استينو ، ومع تكنوقراطى بـارز عمل منذ أوائل الستينات وزيـراً لأكثر من وزارة هامة هو الـدكتور محمد لبيب شقير . . مع هؤلاء جميعاً دخل ضياء الـدين داود محامى الأقاليم الشاب اللجنـة التنفيذيـة العليا للاتحاد الاشتراكى التى لم يستطع عزيز صدقى وسيد مرعى وحسن عباس زكى أن يدخلوها ولا أن يحصلوا حتى على ثلث ما حصل عليه ضياء داود من أصوات .

هنا قد يمكن لنا أن نقول إن مؤلف هذه المذكرات يمثل النموذج الذى تقدمه «الانتخابات العليا فى ظل حكم شمـولى» حين تكون هـذه الانتخـابات على مـراحل متعـددة ، تبدأ بـوحـدات أساسيـة ثم مستويات المراكـز فالمحافظات فالدولـة كلها . . وهذا هو ما حـدث فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى فى ١٩٦٨ . ومن المفترض إذن أن يهتم كُتاب تاريخ عهد الثورة (مستقبلا) بالبحث فى العوامل المؤهلة (أو غير المؤهلة) فى شخصية ضياء الدين داود حين يتتبعـون صعـود الأشخاص فى عهد الثورة .

ويصبح الأمـر أكثر مـدعـاة للبحث إذا علمنا أن صـاحب هـذه المذكرات لم يمض فى هـذا المنصب الرفيع إلا سنـة ونصفا فقط ، أصبح بعدها مبـاشرة متهماً فى قضية ١٥ مايو ، ولأنه لم يكن وزيـراً فإنه لم

توجه إليه تهمة «الخيانة العظمى» التى يستلزم التكييف القـانونى لتوجيهها أن يكون المتهم وزيراً عاملاً شاغلاً لهذا الموقع فى مجلس الوزراء ، بينما لا يجوز توجيهها لعضـو اللجنة التنفيذية العليا مثلاً ، ولكن ضياء الـدين داود كان متهماً بأكثر من الخيانـة العظمى على الأقل فى نظر صديقه [أو مشجعـه] القديم الرئيس أنور السادات نفسه ، فقد بدأ بزوغ نجم ضياء الدين داود كنجم فى مجلس الأمة الذى كان أنور السادات نفسه هو رئيسه .

قضى مؤلف هذه المذكرات معظم عهد أنور السادات فى السجن إلى أن أفرج عنه لظروف إنسانية ، وقد نشرت مجلـة أكتوبر حين كانـت لاتزال حديثة الصـدور نص الرسالـة التى بعث بها ضياء داود إلى سيـد مرعى رئيس مجلس الشعب يومهـا ، وأحد المقـربين من الرئيـس أنور السادات ملتمسا العفو ، وفيما بعد وفاة الرئيس السادات تطلع صاحب المذكرات إلى معاودة العمل السياسى وكان عليه أولاً أن يكسب قضية رفعهـا ضد العـزل السياسى المفروض عليـه باعتبارة من أقطـاب ١٥ مايـو ، وقد فعل ، ورفع القضية وكسبها ثم ابتدأ يشـارك فى الحياة السياسية بكتابات متنـاثرة ، وها هو ذا فى ١٩٨٤ ينشر كتاباً عن ذكرياته يعطيه عنوان «سنوات مع عبد الناصر» .

(٢)

هذا الكتـاب هو مـوضوعنـا فى هذا الفصل وهـو فصل ضرورى لأنه نمـوذج لرؤيـة وزير يمثل نموذجاً فريداً بين وزراء الثورة جميعاً على نحو ما قدمنا للقارىء .

كان لابـد لصاحب هذه المذكـرات إذن من أن يؤهل لنفسـه [مكانة] فى الفكـر الاشتراكى ، وهو الفكر الذى ساد المجتمع الذى دفع به إلى الصدارة وهنا نجده يبدأ هذا الطريق شأن معظم الاشتراكيين بالقـرب من عباءة الإخوان المسلمين . . . . . تستهويـه الحركة ولكنه بعـد شىء من التفكير يعرض عنها ، وهـا هو يقول فى ص ٢١ و ٢٢ من كتابـه : « كنت بحكم نشأتى وقراءاتى الدينيـة قد أعجبت بفكر الإخـوان المسلمين ونشاطهم وكثيراً ما استمعت إلى خطب المرحوم الشيخ حسن البنـا حيث شد إعجابى وانبهارى (قد نستطيع التحفظ هنا لأن ضياء داود كان طـالبا جامعيا فى الإسكندرية بعيداً عن القاهرة وفيما قبل ذلـك كان بعيداً عن القاهرة أيضـا ولم تكن أجهزة التسجيل يومها متـاحة) ، ولكننى أيضاً لم أقتنع بـالانضمام إليهم ، ولم أتخذ موقفـاً محدداً من أفكارهم ومن القضـاياْ التى يثيرونها ، ولكن أثـارتنى بعض تنـاقضاتهم فى المواقف السيـاسيـة والعجز عـن تحديد الموقف بشكل مُقنع مـن القضايـا الاجتماعية والسياسيـة والاقتصادية التى كانت مطـروحة للجدل والحوار فلم يتجاوزوا تقريبـاً مرحلة الشعـارات العامـة ، ولم أكن قد قـرأت بعد شيئـاً عن الاشتراكية اللهم إلا مـا كان يـدرس لنا بصـورة مبسطة ومن زاويـة معاديـة ومحبذة للمذهب الفـردى والرأسمالى فى أغلب الأحيـان . ولم تكن مبادىء العدالة الاجتماعية عندى تأخذ شكلاً أو تصوراً محدداً ، وكان مردها عندى إلى مشاهد واقعية وعاطفية ودينية ولدت لدى الإحساس بمعاناة الناس ، والتفكير من أجل تغيير ظروف حياتهم ، وتحقيق مجتمع يسـوده عدل أكثر ومساواة حقيقيـة ، تمحو المظـالم التى تثقل كواهل النـاس ، وتضغط عليهم وتجرح

آدميتهم ، ولكن أحد زملائى بالدراسة كان كثير الحوار معى حول الفكر الاشتراكى وربطه بالفكر الدينى ، وخاصة ما كان ينقله عن الصحابى الجليل أبى ذر الغفارى والفاروق عمر بن الخطاب والإمام على بن أبى طالب رضى الله عنهم ومواقفهم وآرائهم ولكنى كنت أقيم سداً بين ما يقول وبين عقلى ، كنت متأثراً بعاطفة دينية جارفة متأثرة بما كان يثار حول الاشتراكية من دعايات بأنها مذهب الإلحاد والإباحية وأنها تقيم مجتمعات متحللة من كل القيم ، ومن ثم وبغير تعمق أو معرفة كنت أنفر منه وأتصور ما يقوله لى بأنه مجرد عمل دعائى وإغوائى ، كما كنت أتصور أنه يمارس معى عملية تشكيك وتصيد لكلمات أبى ذر» .

هذه هى كلمات المؤلف فى مذكراته ، ومن الواضح أنها تعكس تفكير رجل قارب الستين ، أكثر مما تعكس تفكير الشاب الذى يتحدث عنه هذا الرجل ، وهكذا فشل الأستاذ ضياء الدين داود من حيث لا يدرى فى أن يُكسب حديثه مسحة الصدق الفنى ، وعلى هذا النحو من اعتذار ضياء داود المهذب لنفسه عن مجرد الاقتراب من الاخوان المسلمين نجده أيضاً يعتذر بصورة أكثر تهذيباً عن وقوفه فى صف غير صف الوفد (راجع صفحة ٣٠)

(٣)

وعلى هذا النحو أيضاً نجد مؤلف المذكرات يجاهر بكراهيته المبكرة لنظام العمد خصوصاً بعد تجربته فى انتخابات عام ١٩٤٩ ، ويعترف لنا فى ص ٣١ بأنه حرص على السعى لإلغاء منصب العمدة فى قريته وذلك بإنشاء نقطة شرطة فيها بعدما شارك بنفسه فى الصراعات والمنازعات الريفية حول هذا المنصب ، وفى ص ٣٢ يعقب برؤيته الذاتية جداً فيقول : « غير أننى ظللت آخذاً من تلك التجربة أعارض نظام العمد فقد كان هذا المنصب محور التنافس والتنازع ، كما أنه ظل رغم التغيير النسبى فى العلاقات الاجتماعية حكراً لبعض الأسر المالكة ، وكنت ومازلت مقتنعاً بأنه نظام مرتبط بالتركيب الطبقى للقرية . . حيث كانت تحتكره بعض الأسر «أسر الأعيان» وهم غالباً من كبار ملاك الأراضى الزراعية كما كانت تحتكر أيضاً مراكز السلطة والتأثير فى القرية كرياسة الجمعية التعاونية ومنصب شيخ البلد أو شيخ الخفراء . ثم امتدت هذه النزعة بعد الثورة إلى عضوية التنظيمات السياسية أو أماناتها فأصبحت العضوية توزع بين الأسر وأحياناً بنسب محددة وكانت الدوافع دائماً المحافظة على المصالح الاقتصادية والحرص على تكريس التمايز الاجتماعى والاستغلال . وكانت (العمدية) إذن فى نظرى أثراً مرتبطاً بالمجتمع الذى قامت الثورة لتغييره والذى تغير فى الريف إلى حد بعيد ومؤثر ومن ثم كان طبيعياً أن يتغير ولكن لأن التنظيم السياسى وقت أن كان تنظيماً واحداً ونظام الحكم المحلى لم يصبحا بعد فى درجة الفعالية المناسبة والواجبة رجح الرأى القائل بالإبقاء على نظام العمد إلى أن يتوفر البديل » .

(٤)

وحين يحدثنا مؤلف المذكرات عن قيام الثورة فإنه يتحدث كما لو كان عنده خبر بها فهو يترقبها منذ

الصباح الباكر ، وذلك حيث يقول في ص ٣٣ : « في الصباح الباكر من يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تجمعنا في مقهى مجاور للمحكمة نتابع نبأ قيام الثورة من الإذاعة وكان التشوق لها شديداً وكانت التغييرات الوزارية المستمرة وعدم الاستقرار والاصطراب السياسى قد بلغ أشده في أعقاب حريق القاهرة وقيام حكومة الوفد بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وبدء المقاومة المسلحة في منطقة القنال ومقاطعة العمال للعمل بمعسكرات الجيش البريطاني . وكانت كلها مؤشرات لتوقع حدث هام . ومن ثم كدت أطير فرحاً وأذكر أنني هللت في مقهى كنا نجلس به ، وأبديت تخوفي من وجود الملك بالإسكندرية مما قد يعوق الأمل في خلعه ، وانفعل واحد من المتحفظين ممن كانوا بالمقهى مذعوراً من كلامى ومندداً بتهور الشباب وما يحمله كلامى من إهانة للملك قد تورط في المسئولية وكادت تنشب بسبب ذلك معركة لولا أن حدث الثورة كان أطغى والرغبة في متابعة الإذاعة كانت شديدة » .

وليس هذا الذى يرويه صاحب المذكرات في الفقرة السابقة كما نرى إلا صورة من صور التوحد مع الثورة سواء وقع هذا التوحد في بداياتها أم فيما بعد ، وليس هذا أيضا إلا نموذجاً واحداً للروح التى تسود هذا الكتاب كله ، وليس هذا أيضاً إلا تعبيراً غير واع ممن كتب هذا الكتاب (أيا كان)عن مشاعره الشخصية قبيل الثورة .

(٥)

ويذكر مؤلف هذه المذكرات بشيء من الثقة بالنفس يُحسب له كيف أنه لم ينجح في الوصول إلى أى مكانة في الاتحاد القومى عند نشأته لارئيساً ولا وكيلاً ولا سكرتيراً (على مستوى المركز فحسب) ويرجع ضياء داود السبب في ذلك إلى سيطرة الأسر القديمة ومنها أسرته هو نفسه ، ويروى ضياء الدين داود هذا الصراع على طريقة صراع الطبقات فيقول في ص ٤٨ « وقد ظلت تلك الطبقة طافية على السطح حتى إنه عند تشكيل تنظيمات الاتحاد القومى ومكاتبه تجمعت كل الوجوه التقليدية وخلاصة الأسر الكبيرة في المحافظة وأغفلوا كل العناصر الشابة الجديدة وحتى أمثالى من أبناء تلك الأسر الذين يختلف فكرهم أو ارتباطهم خارج ذلك المحيط لم يُدعوا إلى الاجتماع الذى تم فيه الاتفاق على توزيع المراكز المختلفة في الاتحاد القومى سواء على مستوى المركز أو المحافظة وقد استفزنى هذا المسلك فبادرت إلى ترشيح نفسى رئيساً ثم وكيلاً ثم سكرتيراً للاتحاد بمركز فارسكور غير أنى لم أفز ، ولم أكن مؤهلاً للفوز لطبيعة تكوين اللجان وما تخضع له من مؤثرات ، ولاتفاقهم على حصر تلك المراكز فيهم ولكنى رغبت بترشيحى أن اؤكد معنى الرفض لهذا الأسلوب (!!!) وكى أؤكد أيضاً أنه ينبغى أن تتاح الفرصة لطلائع جديدة تمثل معنى من معانى الثورة والتغيير ولعناصر من خارج الإطار التقليدى الذى كان بتطلعاته ، فيما قدرت مصطدماً لا محالة مع الثورة ومبادئها والذى كان يواصل منهجه في الانقضاض على مراكز السلطة حماية لمصالحه وتدعيماً لمركزه . ولم يكن وجود هذه العناصر في مواقعها يمثل في نظر الجماهير أى معنى ثورى بل كانوا يتهامسون بأن هؤلاء يتربصون لاقتناص الثورة واحتوائها » !!! .

(٦)

وحين يروى صاحب هذه الذكريات فى موضع آخر أنه استطاع الفوز فى انتخابات الجمعية الزراعية على مستوى قريته ، فإنه يقرن ذلك فى نفس الصفحة بأنه سرعان ما استقال لأنه لم يكن فيما اعتقد متوائماً مع الجو العام وها هو يقول : «. . . . ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى اصطدم فيها مع هذه الفئة بل إننى حين أعيد تنظيم حركة التعاون الزراعى وتحويله إلى تعاون لصالح المنتجين الحقيقيين الزارعين للأرض بعد أن كان قاصراً على الملاك وحدهم وكانت القرية بها جمعية تعاونية زراعية قديمة وكان والدى مساهماً لى فيها منذ كنت رضيعاً ، وبالتالى كنت عضواً فيها ، ورغب المسئولون فى الاتحاد التعاونى أن أحيى تلك الجمعية التى كانت قد اندثرت وضاعت أموالها وأن أرأس مجلس إدارتها حتى تنشط وتقف على قدميها وقد كان ، ثم رشحت نفسى لرئاسة الجمعية التعاونية للمركز وفزت بها ، وعند إعادة الترشيح تكتل كبار الملاك الذين لمحوا الخطر على مصالحهم من الدم الجديد فى الحركة التعاونية فأرادوا احتواءها وفعلاً وصل إلى عضوية مجلس الإدارة عشرة أعضاء من كبار الملاك من ١١ عضواً ، وكنت أنا الوحيد خارج هذه المجموعة واستقلت إثر ظهور النتيجة رغم أنى حزت أعلى أصوات الجمعية العمومية ، وقلت إن كبار الملاك قد تجمعوا مرة ثانية ليعودوا إلى استغلال التعاون الزراعى لمصالحهم دون الزراع الحقيقيين ، ويحرفوا الحركة التعاونية الزراعية الجديدة عن أهدافها الأمر الذى لا أجد معه جدوى من استمرارى لأمثل أقلية بمجلس الإدارة » .

وهكذا نجد الأستاذ ضياء الدين داود يقود خطانا ونحن نقرأ كتابه إلى الوقوف على أرضية أوحى بها إيحاء عميقاً بعد هذا كله ، تتكلم هذه الأرضية فتقول إن الثورة حتى الستينات لم تكن بدأت بالفعل على المستوى المحلى .

ثم نجده «يعيَّن» فى مجلس المحافظة ولاحظ أنه يعيَّن ولا ينتخب ولكنه يعبر لنا فى صفحة ٥٠ وما بعدها عن مدى سعادته بهذا التعيين وهذا الوضع الجديد الذى أصبح من خلاله قادراً على شىء .

ولكن مؤلف هذه المذكرات يعود بعد ٦ صفحات فى ص ٥٦ فيروى بكل المرارة تجربة استبعاده من الترشيح فى انتخابات ١٩٦٤ بعدما خاض الجزء الأول من المعركة الانتخابية ، ويتحدث ضياء داود عن أن الاتحاد الاشتراكى كان لايزال شيئاً بيروقراطياً ليس إلى معرفة أسراره من سبيل فيقول : " ولقد كان الاتحاد الاشتراكى فى ذلك الحين يدار إدارة بيروقراطية لاتختلف عن أى مصلحة حكومية وكان بابه مغلقاً دون الجماهير ، ومازلت أذكر أننى وآخرين ممن شملتهم قرارات المنع من الترشيح كنا نتردد على مبنى الاتحاد حيث كان يشغل آنذاك مبنى مجلس قيادة الثورة على النيل بالجزيرة - أذكر أننا كنا نمنع من الدخول ولا نجد أى مسئول نلتقى به ونجلس أخيراً على «دكة» خشب بجانب الحارس أو عندما يرق قلبه لحالنا فى غرفة التليفون المجاورة للبوابة » .

ويعترف مؤلف المذكرات فى صدق وبساطة بأنه لم يصل حتى الآن إلى سر منعه من الترشيح «حتى بعد أن أصبح أميناً للمحافظة ووزيراً وعضواً باللجنة التنفيذية العليا » !!

وهكذا يُمكن لكـل أعداء الاشتراكية ومنتقـدى نظام الستينـات أن يجدوا فى شهادة الأستـاذ ضياء الدين داود خير نموذج يساعدهم على الاستشهاد وهم ينقدون هذه السياسات تماماً بيد أنه لا صاحب الكتاب ولا الكتاب قد حظيا بالشعبية الفكرية التى تؤهل للنقل عنه مهما يكن فيه من مثل هذه الحقائق وهذا مما يؤسف له .

(٧)

ويمضى صـاحب هذه المذكـرات فى نفس هـذا الخط من النقد الـذاتى فيذكـر فى ص ٦٥ وص ٦٦ أمثلة صارخة لأعضاء دخلوا مجلس الأمة على أنهم فلاحون وعمال بينما كانوا فئات . . ولكنه يعقب على ذلك مستنداً إلى شخصية الزعيم على أن شخصية جمال عبد النـاصر وقوة قيادتة ووضوح اتجاهه وفكره كـان يلزم كل هـؤلاء بحدود لا يتعـدونها فكانـوا لا يقـدمون مبـادرات أو أفكاراً فى الاتجاه التقـدمى ولكنهم لم يكونوا إلى حد بعيد عقبة . ولكن ضاعت على أى حـال بوجودهم حكمة توفر ٥٠٪ حقيقية للعمال والفلاحين تستطيع أن تعبر عن مصالح هـذه الفئات المختلفة وتقود فى الاتجاه التقـدمى ، وتزيد الاندفاع إليه ، وتقدم مبادراتها ، وتخوض التجربة فى ميدان ليس لها سابقة تعرف عليه .

ويجعل مؤلـف المذكرات من هذه الـوقائع مـدخلاً إلى الحديث عن جهـده فى إعادة تعريـف العامل والفلاح فى سنة ١٩٦٨ (انظر صفحة ٦٧ وما بعـدها)، ومن الحق أن الأستاذ ضياء الدين داود لم يفخر بشىء من الإنجـازات فى كتـابـه غير هـذا الإنجـاز وغير دوره فى لجنة الحريـات ومـا صـدر عنهـا من قرارات .

ولكن الأستاذ ضياء الـدين داود يؤكد لنا بكتابـه عدة معان يبذل من صفحات كتـابه قدراً كبيراً فى تثبيتها أمام أعيننا ، ولعل أهم هذه المعانى أن الثورة لم تكن فى نظـر من حول عبد الناصر وبالذات أنور السادات إلا وسيلـة لتملك الثورة نفسهـا «وأن هذا يعطيهم حق هدمهـا والانضمام إلى فلول الـرجعية والانتهازيـة» ص ٧٦ ويخصص الأستاذ ضياء الـدين داود فصلاً بعنـوان «ثورة عبد النـاصر وحده» ، وعلى قدر ما يثنى ضياء الدين داود فى كل فقرة من فقرات كتابة على جمال عبد الناصر فإنه أيضاً يتلمس فى كل فقرة مخرجاً إلى مهـاجمة أنور السادات ، وقد أسرف الأستاذ ضياء الـدين داود فى هذا المجال إلى الحد الذى ابتـدع فيه مكـانة مضاعفـة لأنور السادات فى عهـد عبد النـاصر رغم أن دور البرلمان كله فى الستينات لم يكن يتحمل ما أعطاه له الأستاذ ضياء الدين داود فى كتابه من دور .

وهكـذا يمكن لنا القـول بأن صـاحب هذه المذكـرات لم يكن من أولئك الـذين وضعتهم كتابـاتهم السياسية فى خانة الأدوية أو العقاقير الطبية المضادة للسادات (على وزن المضادات الحيوية ومضادات الحساسية . . . الـخ) وإنما بالغ الأستاذ ضياء فى تعميق هـذا الوصف حين بدأ يغذى مكـانة السادات حتى يكون الهجوم على هذه المكانة ذا مغزى .

وللأسف الشديـد فان هذه الروح هى الغالبة على كل سطر مـن الكتاب بدءاً من صفحة ٨٠ وحتى نهايته .

(٨)

ومن أمتع الفقرات التى تصور لنا تجربة صاحب هذه المذكرات فى مجلس الأمة مايرويه هو بنفسه عن بدايات تجربته فى مجلس الأمة ، حين لم يكن متاحاً له أن يتكلم ، وها هو يقول «وكان نصيبى ضئيلاً فى بداية الدورة الأولى فلم يكن لى معرفة مسبقة برئيس المجلس ووكيله وكانت الكلمات تتاح للمعروفين لهما " والمضمونين " وسبب لى ذلك حرجاً شديداً فى مواجهة أبناء دائرتى وزملائى . . كيف تمضى الجلسات وتبحث المواضيع ولايسُمع لى فى المجلس صوت؟. كيف قبلت الصمت وأنا الذى صناعته الكلام ؟ ولم يكن أحد يعلم أنى لم أكف عن طلب الكلام فى كل مناسبة ، ولكن أحدا لم يستجب لى ولم أتمكن من المنبر مرة واحدة . وضقت ذرعا بهذه الحال وتوجهت مرة إلى مكتب سيد مرعى وكيل المجلس فى ذلك الحين فوجدته غاصا بالأعضاء ولم يكن من عادتى التردد على المكاتب ووجدته يُملى لبعض الأعضاء والعضوات نقاطاً يتكلمون بها فى المجلس . فلما خلوت إليه ابتسمت وقلت له رأيتك تجهد نفسك وتملى على الأعضاء كلمات يتحدثون بها فى المجلس فى حين أننى صناعتى الكلام وقادر عليه ولم أوفق مرة لإجابة طلبى ، ثم عرفته نفسى فآنس لكلماتى وكانت هناك مناقشة جارية فى المجلس فى ذلك اليوم قدمت فيها طلباً للكلام ولم يُستجب لى كالعادة فالتفت إلىَّ وقال مبتسماً توجه إلى قاعة الجلسة وستدعى الآن للكلام » . وهكذا يجتهد ضياء الدين داود صفحة بعد صفحة فى أن يلخص لنا بعض مواقف مجلس الأمة طيلة عضويته فيه فى الدورة البرلمانية (٦٤ـ ٦٨) التى شهدت رئاسة السادات وعضوية ضياء الدين داود ، ومن العجيب أن الأستاذ ضياء الدين داود مع أنه لا يرتفع بقدر نفسه إلا فى حدود المعقول فإنه يهاجم أنور السادات فى حدود اللامعقول ، أما عبد الناصر الذى يأتى اسمه فى عنوان الكتاب فهو الملاذ الأخير الذى يصحح أخطاء السادات حتى وإن شارك فيها على نحو مايرويه الأستاذ ضياء الدين داود نفسه من قبوله التفويض بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٧.

يروى لنا صاحب هذه المذكرات مواقف من مجلس الأمة فيروى ماقاله صبرى القاضى وعلوى حافظ ثم أنور السادات فى قضية كمشيش ، ثم يروى موقف المجلس من مستقبل الأرض الجديدة المستصلحة وموقف سيد مرعى المشرف ، ثم يتحدث عن الصراع بين مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكى وهو باختصار شديد صراع على حب عبد الناصر ليس إلا كأنه الصراع بين الزوجات على الرجل الواحد ، ثم يروى لنا الأستاذ ضياء الدين داود قصة استقالة عامر كما رواها أنور السادات للمجلس وليس فيها جديد يستحق أن يفرد لها ضياء صفحات من كتابه هو ، ويعود المؤلف فى صفحة ١٠٤ لينتقد التفويض الذى صدر من مجلس الأمة للرئيس عبد الناصر فيقول : " وكان هذا القانون محل نقد شديد بعد ذلك سواء من شراح القانون أو المحامين فيما عرض من قضايا وإن كانت المحاكم العليا محكمة بدوى حمودة " كما سماها البعض قد قضت بدستوريته على خلاف رأى الفقه وأحكام أخرى للقضاء . وحقيقة الأمر أن التفويض الشامل ثم التفويض الدستورى الذى تضمنه القانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ وكان وراء الاثنين السادات رئيس المجلس . كانا صادرين عن منطقه الذى ساد بعد ذلك

وانتهى إلى تعطيل عمل المجلس وغيابه تماماً عن كل ماجرى من أحداث بعد ذلك بحجة أن لدى الرئيس تفويضات لإعادة البناءين العسكرى والسياسى بعد هزيمة سنة ١٩٦٧ . وكان هذا الإجراء محل نقد واستنكار أعضاء المجلس حتى إن جميع المجموعات البرلمانية للمحافظات قد اجتمعت وقررت المطالبة بعودة المجلس إلى الانعقاد ، وأذكر أنى صغت قرار مجموعة دمياط مطولا ومسببا ختمته بأن الناس تتلفت إلى مجلسها المنتخب فلا تجد له أثراً فى الساحة المليئة بالعمل والمسئوليات . والواقع أنه كان منطقاً شاذاً أن يتوقف المجلس عن العمل وحمل المسئولية فى أدق المراحل التى تحتاج جهد الجميع والتى كان الرئيس عبد الناصر فيها باذلا كل وقته وجهوده لإعادة بناء القوات المسلحة وبدلاً من أن تصبح المؤسسات فى حالة انعقاد مستمر إذا بالسادات يفرض على المجلس التخلى عن مسئوليته وترك الجبهة الداخلية تغلى حتى تسبقه حركة الجماهير ويعلو سخطها وتخرج هاتفه ضد المجلس وضد السادات» ويردف الأستاذ ضياء الدين داود فيقول : « وفى حديث بين السادات وموسى صبرى نشره فى كتاب وثائق حرب أكتوبر وكان حسب زعمه قد أجراه سنة ١٩٦٧ ولم ينشر . قال له موسى صبرى كيف تعيش الأمة أخطر أزماتها بغير مجلس يقول كلمة الأمة ، فرد السادات " أنا المسئول عن ذلك . . أنا المسئول عن عدم انعقاد المجلس ثم قال فى موضع آخر عن تفويض المجلس الذى أصدره يوم ١٠ يونيو بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ بناء على اقتراح السادات " . جمال عبد الناصر اتصل بى تليفونيا بعد الجلسة مباشرة ولم يكن يعرف من قبل شيئاً عن هذا القرار وسألنى ما هذا القرار . . . وتلوته عليه وسألنى ولماذا اتخذتموه دون استشارتى فقلت له . الموقف خطير جداً وبالغ الخطورة . . وإذا لم يطمئن الشعب اليوم إلى أنك ستقوده فى هذه المرحلة فلا أحد يدرى ماذا يمكن أن يحل من فوضى وخراب " .

ويعود مؤلف هذه المذكرات للهجوم فى ص ١٠٦ فيقول : " وقد صح ماتوجسنا منه آنذاك فقد وقع الإسراف فى استعمال حق التفويض وصدرت تشريعات متعددة استناداً اليه فى أمور لا تدخل فى صميم التفويض ولا اعتبارات الضرورة والخطر كقوانين تنظيم السلطة القضائية والقانون ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محكمة الثورة والذى استند إليه السادات من بعد حين أصدر القرار الجمهورى رقم ١٩٢٩ لسنة ١٩٧١ بإنشاء محكمة الثورة أيضاً » .

على أن صاحب المذكرات على ما رأينا يذكر فى صفحة ١٠٩ سبباً عميقاً لانتقاده لهذا القانون ، فقد كان هو نفسه من ضحاياه على مايذكر فى ١٩٧١ ، كما يذكر فى صفحة ١١٤ أن السادات (الذى لم يكن إلا رئيساً لمجلس الأمة وليس رئيساً للدولة) قد اعتقل ٦ نواب من أنصار المشير عبد الحكيم عامر بعد اعتقال عامر نفسه .

ويعاود صاحب هذه المذكرات فى صفحة ١٢٢ انتقاد الرئيس السادات وكأنه كان المسئول عن الدولة فى عهد عبد الناصر فيقول : " كانت المناقشات محتدمة وكان التأييد واضحاً بين أفكار وآمال وتصورات أعضاء المجلس وبين أفكار وتصورات رئاسة المجلس ، كان السادات يرى تعطيل المجلس لأنه لا يؤمن بدور شعبى ولا بحق المجلس كممثل للشعب فى المشاركة فى صنع الأحداث والقرارات

وإنما دوره هـو ماقـالـه " إن ما يجرى كلـه تطلعـون عليه فى الصحف " فـالأمـر فى نظره هـو مجرد علم المجلس بما يجرى لا مشـاركته فى صنع مـا يجرى ، وكـان الأعضاء يتصـورون ويأملون فى دور مشـارك وليس مجرد المعـرفة من قـراءة الصحف أو بيان يتلى بـالمجلس . . المجلس والديمقـراطية فى نظـره مجرد ديكور أو لافتة ، وسلطاتها إزاء مايصدر من قرارات أو يـوضع من سياسات لا تتعدى العلم والاحاطة وكانت محاولات الأعضاء على مختلف اتجاهاتهم تجاهد فى سبيل الـوصول لدور فعال للمجلس وتأكيد حقوقه الدستورية الفعلية لا الشكلية .

ثم يروى المؤلف بسعادة قصة اختياره أميناً عـاماً للاتحاد الاشتراكى فى دمياط فيقول : « وما أغرب تصاريف القدر » خـلال سنة واحدة أمنع من الترشيح لمجلس الأمة ويقف وراء ذلك ــ فيما كان يقال ـ أمين المحافظة فإذا بى أدخل مجلس الأمة ثم أعين بدلاً منه أميناً للمحافظة .

وفى هذا الكتاب فقرة هامة جداً تصور نهاية منظمة الشباب وإن لم تتناول الأمر بشىء من التنظير أو التعميق أو التحليل ، ولكنها فقرة خطيرة المحتوى لابد لنا أن ننقلها للقارىء حيث يقول الأستاذ ضياء الدين داود : «وهكـذا ظلت الصور تتضخم وتضلل حتـى طالب المشير بحل المنظمـة بل واعتقال على صبرى وشعراوى جمعـة وحسين كامل بهاء الدين وكـانـت أزمة عاتيـة انتهت بحل ـ غير موفق ــ لم ير النور على أى حال ، وهـو أن توضع المنظمة تحت إشراف المشير ولكن توالت المشـاكل والشكوك على المنظمة بعد ذلك ولفترة طويلة .

(٩)

ويحدثنا صـاحب المذكرات عـن جهده فى إعداد أسـس جديـدة لانتخابات مجلس الأمة فى ١٩٦٩ ويورد نصاً لهذه المذكرة فى صفحات ١٢٩ وحتى ١٣٥ ، ثم يحدثنا عما أثير بعد إجراء الانتخاب وينتقد فى صراحة واضحة دور هيكل فى تضخيم بعض الأخطاء التى وقعت فيها ، ويذكر لنا رده الذى أدلى به فى حضور عبد النـاصر رغم أن لجنة الاشراف كانت برئاسـة أنور السادات وعضويـة عبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وشعراوى جمعة وضياء داود إلا أنه كان الوحيد الذى تحمس للدفاع .

ويتحدث مـؤلف المذكرات كـذلك عن تجربته فى المكتب التنفيـذى لمحافظـة دمياط ، وعن فـاعلية التنظيم السياسى ، وعـن جهوده فى برامج التثقيف والمعهـد الاشتراكى . ويفرد ضيـاء داود بعد ذلك فصلاً للدفاع عن التنظيم الطليعى ويتناول بعض أخطـائه ومشاكل تكوينه ودوره بعد النكسة . . ومن هذا الكلام المتواصل نستطيع أن نقتطف فقرة مضيئة فى صفحة ١٥٢ حيث يقول : « ولقد كان للتنظيم الطليعى أيضاً دور شعبى فى يومى ٩ و١٠ يونيو . صحيح أن الناس انطلقت تلقائيا وسبقت إلى الموقف الوطنى الشجاع ولكن كـان من الممكن لو لم تكن القيادات واعية وفى الميـدان أن تستغل حركة الجماهير وتوجه إلى عكس ماتريد وأن تركب أى عناصر خائنة أو خائرة الموجة الجماهيرية العارمة وفى وسط هذا الزحام يمكن أن يحدث الكثير . ولكن القيادات وفى مقدمتهـا قيادات التنظيم الطليعى كانت فى مقدمة الجماهير وملكت الزمام فلم ينفلت ولم تسمح لأى صوت نشاز أن يبين أو يجد له مكاناً » .

ويروى لنا الأستاذ ضياء الدين داود ذكرياته عن ٩ و١٠ يونيو فى فصل خاص يعترف فيه بقوله «لا شك أنها قوة من عند الله ولا شك أيضاً أن الحب العميق والثقة العاقله الواعية فى عبد الناصر هما اللذان ربطا بينه وبين الناس» .

ثم يتحدث مؤلف المذكرات عن دوره فى لجنة الحريات بشىء من التفصيل (١٦٤ ـ ١٨٧) حتى إنه يفرد صفحات طوالا لنقل نصوص القوانين التى أصابها التعديل بناء على اقتراح لجنة الحريات ولكنه لا ينسى عداوته للسادات وحرصه على تلويث سمعة السادات الديمقراطية فإذا به يفاجئنا فى نهاية الفصل بهذه الفقرة التى يقول فيها " غير أن السادات عوق عرض هذه المشروعات على المجلس رغم الإلحاح المتزايد وبالتالى فإنه عندما عقد المؤتمر القومى بعد ذلك أوحيت إلى حافظ بدوى أن يضمن كلمته بتقديم مجموعة اقتراحات هى فى مجملها خلاصة عمل لجنة الحريات والأفكار التى تضمنتها مذكرة اللجنة وكنت وقتها قد أصبحت وزيراً للشئون الاجتماعية فنظر إلى الرئيس عبد الناصر وقال أليس هذا هو عمل لجنة الحريات فقلت نعم ، فقال أنا موافق . وفعلا صدرت أكثر تلك التعديلات بقرار بقوانين بعد ذلك وهى على قصورها كانت تعتبر خطوة كبيرة فى حينها فلأول مرة يصبح للمعتقل حقوق ، ويصبح لمدة اعتقاله مدى وحدود ، ويصبح لأماكن الاعتقال تحديد وأسلوب للمعاملة وتلغى صفة الضبطية القضائية للشرطة العسكرية . . وكان صدور هذه التشريعات بعد وقت قليل من نكسة يونيو ١٩٦٧ وفى وقت كانت الظروف الداخلية والخارجية بالغة القسوة ولم يكن قد اكتمل البناء العسكرى بدرجة مطمئنه كما كانت آثار النكسة تربة صالحة بما أحدثته من قلق ، تغرى الأعداء بمحاولة تقويض للنظام من الداخل الأمر الذى فشلت حرب ٦٧ فى تحقيقه وكان الأمر الطبيعى يقتضى أن تصدر تلك التشريعات من مجلس الأمة وأن تناقش فيه وكان من الممكن أن تكون أفضل وأكثر تحقيقاً لمعانى الحرية والديقراطية وأنا دائماً من المؤمنين بأن التشريع الذى يصدره البرلمان يفضل أى تشريع آخر تصدره الجهات الإدارية أو يصدر بتفويض من المجلس وذلك بما يتوفر له من دراسة واسعة فى اللجان . أقول إننى كنت أفضل أن تصدر هذه التشريعات من المجلس لا أن تصدر من رئيس الجمهورية بسلطة التفويض من المجلس . ولكن ما حيلتنا إزاء رئاسة المجلس وإصرارها على أن يتخلف المجلس عن دوره وأن تتعطل أعماله تحت حجج شتى ورغم اعتراض الأعضاء وعدم اقتناعهم»

وفى ص ٢١٠ وص ٢١١ يخصص ضياء داودمن صفحات كتابه مرة أخرى فقرات طوالا ليتحدث عن موقفين للسادات دفعاه إلى الاعتكاف فى آخر أيام عبد الناصر فأما أولها فلا ذنب للسادات فيه إلا الإخلاص حين مضى مؤيداً لعبد الناصر حين رفض مبادرة روجرز ، ثم حين أيدها بعد ما قبلها عبد الناصر .

ولا ينتهى الكتاب إلا بعد أن يحدثنا ضياء داود عن جهد بذله فى قضية الأخوان المسلمين، وهى فقرة هامة على أية حال لأنها تبين مدى الالتزام عند الأستاذ ضياء الدين داود ومَنْ يجدون أنفسهم

قريبين من الزعيم ، وها هـو يقول : « عندما سافرت إلى الكويت أواخـر سنة ١٩٦٩ التقيت بالمرحوم حسن العشماوى والذى تربطنى به صلة قربى ودار حـوار طويل حول استمرار الصدامات والجفوة بين الإخوان والحكومة وحول مئات الإخوان المقيمين فى الخارج والمهددين فى حرياتهم وأسلوب المواجهة بالعنف والذى لم يضـع حداً للمشكلة أو يحسم الموقف وترك كثيراً من الجراح ومئات مـن المهاجرين فى الخارج ومئـات من الأسر المحتـاجة للعـون فى الـداخل ممـا أدى إلى قيـام الإخـوان بالخارج بـالتعـاون لإمدادهم بـالعون والمساعـدة أو إيجاد فرص للعمل ممـا كان محل قلق أجهزة الأمن . وصـارت هناك حلقـة مستمـرة تفـرخ مشكلة وراء مشكلـة وتسبب احتكـاكـات من حين لآخـر . وانتهى الحوار إلى ضرورة البحث عن مخرج وكان المرحوم حسن العشماوى يـود أن يقوم بدور إيجابى فى إنهاء هذا الموقف واقترح أن يصدر عفـو عام عن جميـع الموجودين بالخارج والإفـراج عمن بقى بـالسجون ـ وكنـت قد أبلغته عن وجـود برنـامج للإفراج الكـامل على دفعات ووفق عليـه بالفعل وبعض الترتيبـات الأخرى لخلق جو جـديد من الثقة والأمن . وإثر عـودتى عرضت على عبد النـاصر بمذكرة مكتوبـة مضمون الحوار والمقترحات ووافق عبد الناصر وطرح الموضوع على اللجنة التنفيذية العليا واقترح عبد الناصر أن يدعو حسن العشماوى للحضور للقـاهرة لعقد لقاء مباشر بينهما وكلف شعراوى جمعـة وزير الداخلية باتخاذ إجراءات عودته بالشكل الذى يريحه . وبدأت اتصـالاتى به خلال شقيقه المستشار عبد الوهاب العشماوى حيث كـان حسن العشماوى قـد سافـر لأوروبـا للعلاج . بيـد أن تـوالى الأحـداث العربيـة والخارجية وأسفار عبد الناصر وانشغاله الذى كان ختامه مأساة الفلسطينيين بالأردن والتى عاقت إتمام المشروع ، ثم كانت وفاة عبد الناصر المفاجئة ، وأثناء مناقشـة عبد الناصر للموضوع باللجنة التنفيذية العليا أبدى ترحيباً واقتناعاً بالدخول فى حوار يضع حداً للصدام الذى طال .

(١٠)

وأخيراً فى ص١٨٨ يبـدأ الاستاذ ضيـاء الدين داود فى الحديث عن عملـه كوزيـر وكعضو للجنـة التنفيذية العليا فيستغـرق الهجوم على أنور السادات منه كثيراً جداً من هـذه الصفحات فهو حريص على أن يروى لنا أن أنـور السادات فُرض من لدن عبـد النـاصر على اللجنة المركزية ليكـون عضواً فى اللجنة التنفيذية العليا ، ويستغرق هذا الحديث من ضياء داود قرابة نصف ملزمة !! . ولا يحدثنا الأستاذ ضياء الدين داود عن تجربته الوزاريـة التى استمرت سبعة شهور بأكثر من روايته عن اختيـار مدير مكتبه التى تستغرق صفحتين بينما تجربته الـوزارية لا تستغرق إلا الفقرة التـالية فى ص ١٩٣ حيث يقـول : « وبعد سبعـة أشهـر بـالوزارة كنت قـد درست بعمق كـل جوانب العمـل وزرت معظم مديـريـات الـوزارة بالمحـافظات وكثيراً من أقسـام وإدارات العمل بالـوزارة ، وبدأت أضع تصـوراتى وأفكارى وأعـدها للتنفيـذ . وكانت أبرز أفكـارى هى تطوير عمل الوزارة وتركيزه فى جانب التنميـة الاجتماعية وبخاصة فى مرحلة تكاد تكون مع بـالغ أهميتها ضـائعة بين عديـد من الوزارات . . وكـانت الفترة التى قضيتها بوزارة الشئون بداية عمليات التهجير من بورسعيد وسائر مدن القنال ومن ثم تطلبت عمليات التهجير

وإعداد المعسكرات وتدبير الإعانات ومستلزمات الإعاشة بما يكفل لهم حياة كريمة جهداً شاقاً وحملت الوزارة عبئاً جسيماً وأدى جهاز الوزارة فى هذا المجال عملاً مخلصاً ومبهراً » .

وهكذا يجد القارىء لهذه المذكرات نفسه فى النهـاية وقد تعجب من التضخيم الزائد عن الحد لمهارة السـادات فى محاربة خصـومه فى ١٥ مايو . . فهـا هو يكتشف أن واحداً من أبـرز هؤلاء الخصـوم كان صاحب نية طيبة فحسب وإلى أبعد الحدود . وهذا ليس مـدحاً فى الأستاذ ضياء الدين داود ، ولكنـه الشعور الذى تغلب على كل مشاعرى الأخرى وأنا أنتهى من قراءة هذا الكتاب .

الفصل الثامن
أيام السادات

للأستاذ ضياء الدين داود

(١)

يمثل هذا الكتاب الجزء الثانى لمذكرات الأستاذ ضياء الدين داود وقد شاء مؤلفه أن يجعله مستقلاً ليجعل " الأيام " مع السادات بديلاً عن " السنوات " مع عبد الناصر ، وأن يستخدم حرف الواو مع السادات بدلاً من (مع) الظرفيةمع عبد الناصر ، ومع هذا جعل العنوان الرئيسى ذا البنط الأكبر «ما بعد عبد الناصر» ، وقد نشرت دار الموقف العربى هذا الكتاب عام ١٩٨٦ على هيئة صورة مصغرة من كتابات على الآلة الكاتبة ، وهو ما لا يليق على أى حال بهذه المذكرات ولا بصاحبها ولا بناشرها . وليس فى كتاب ضياء الدين داود هذا من ذكرياته القدر الذى يتناسب مع كونه مذكرات شخصية ، ولكن القدر الأكبر من الكتاب إن لم يكن الكتاب كله مخصص للهجوم على الرئيس السادات والأستاذ محمد حسنين هيكل ويأتى دور ذكريات ضياء الدين داود نفسه فى الخلفية المساعدة على هذا الهجوم . ولكن هذا الكتاب يتفرد بكونه الكتاب الوحيد الذى كتبه واحد من أقطاب المجموعة المناوئة للرئيس السادات فى أول عهده وهى المجموعة التى يطلق عليها مراكز القوى ، أو ضحايا ١٥ مايو . وليس من شك أن هذه الفئة كانت أقل الناس حظاً فى تاريخنا المعاصر فقد أسدل الستار على مكانتها بأبشع ما يكون ، وإذا كان بعض الناس يستكثرون على حركة ١٥ مايو الوصف بالثورة حتى لا ترتقى إلى مصاف ثورة ٢٣ يوليو ، فإن الحقيقة الجانبية أن الذين (قامت عليهم) الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يعاملوا بنفس القدر من المعاملة المعنوية الشديدة التى عومل بها ضحايا ١٥ مايو ١٩٧١ .

وفى موضع آخر من كتاباتى قلت ما معناه إن الرئيس السادات قد أفاد من محمد حسنين هيكل أضعاف ما أفاد منه الرئيس جمال عبد الناصر ، ويكفى دوره فى المساندة التامة للرئيس السادات ضد أقطاب مايو ١٩٧١ بعد إزاحتهم وقبل إزاحتهم، ولازلت مصمماً على أقوالى هذه ومؤكداً كذلك على أن دور هيكل «بعد إزاحتهم» كان لا يقل على الإطلاق عن دوره «قبل إزاحتهم» . وسوف يجد القارىء لكتاب ضياء داود فى سطور هذا الكتاب دليلاً ناصعاً على صواب ما وصلت إليه من استنتاج .

(٢)

وها هو الأستاذ ضياء الدين داود فى صفحة ١٩ من كتابه يتحدث عن بداية تغير الرئيس السادات

فى علاقاته واتجاهاته بدءاً من ديسمبر ١٩٧٠ فيرمى بالوزر كله على هيكل فيقول : « كان الأستاذ هيكل وزيراً للإعلام ورئيساً للأهرام معاً ، وكان يشكل فى تقديرى وتقدير البعض مصدر الخطر الرئيسى على استمرار الخطوات الديمقراطية وعلى ممارسة الاتحاد الاشتراكى لدوره الحقيقى الفعال إذ كان دائم الخلاف مع الاتحاد الاشتراكى فى كافة عهوده ومختلف قياداته وكانت أيضاً لجان الاتحاد الاشتراكى وكذلك منظمة الشباب دائماً تهاجم كتاباته وتهاجم دوره فى تقارير كان يتاح له مطالعتها ، ومن هنا كان توجسه شديداً من دور الاتحاد قبله فى غياب جمال عبد الناصر حتى إنه فى إحدى زياراته للندن التقى مع المبعوثين بالمركز الثقافى وقال لهم إنه بوفاة جمال عبد الناصر آن الأوان لتصفية حسابات قديمة كثيرة وندد بالاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب وأبدى تخوفه من أن يكون أول ضحية . . وإثر وفاة عبد الناصر كتب عدة مقالات كانت أيضاً موضع النقد والاستنكار لتناولها مواضيع شخصية وعائلية تخص الرئيس الراحل وتحكى تفصيلات لحظات الوفاة وبجرأة ما كان ليرضاها عبد الناصر فى حياته هذا فضلاً عن حرص هيكل على الحديث عن نفسه وإبراز دوره كصانع للأحداث أو أنها كلها تدور من حوله وهو محورها . . وفى نفس أسبوع استقالة هيكل فوجئنا بالسادات يعرض علينا إصدار قرار بالتمرير من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا بتشكيل لجنة برياسة هيكل لجمع وإحياء تراث عبد الناصر وكانت اللجنة التنفيذية قد قررت تشكيلها ضمن برامج تخليد ذكراه . . ولقى الاقتراح برياسة هيكل للجنة معارضة شبه إجماعية وبرر السادات اقتراحه بأنه وعده بذلك عند استقالته من الوزارة وكان السادات إلى ذلك الحين ملتزماً بما نقرره ولكنه عاد فاقترح أن تكون اللجنة برياسته على أن يكون هيكل مقررها وعادت اللجنة فرفضت الاقتراح على تقدير أن الرياسة الفعلية ستكون لهيكل . . »

« و فى ذكرى أربعين الرئيس عبد الناصر نشر الأستاذ هيكل بالأهرام مقالاً شهيراً بعنوان «عبد الناصر ليس أسطورة» تحدث فيه عن أن عبد الناصر ليس له سدنة ولا حراس لمبادئه ، وأن كل ما أتى به قابل للمناقشة والمراجعة وحذر من تأليه عبد الناصر واعتباره أسطورة وكان لهذا المقال أسوأ الوقع فيما يشبه الإجماع بين قيادات الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب وعلى كافة المستويات ، ولدى كل الناصريين الذين لم يكونوا يخشون فى ذلك الحين تأليه عبد الناصر ، أو أن يصبح أسطورة وإنما كانت الخشية كل الخشية من الردة عن مبادىء عبد الناصر والتنكر لزعامته ، والانتكاس بفكره أو الالتواء به ، أو تفريغه من مضمونه الحقيقى ، والاكتفاء به شعارات فارغة . . كانت كثير من قوى اليمين المضارة من الثورة قد بدأت تطل من جحورها وتلغط بعد طول صمت يراودها الأمل فى أن تستعيد مواقعها وتسترد ما فقدت من سلطة وثروة وبدأت همسات التجريح والتصيد والمبالغة ، وجرى التركيز على مجالى الحرية والديمقراطية وبدأ هذا التيار ينمو بشكل واضح فى الخارج ويأخذ صداه إلى الداخل على استحياء وحذر أحياناً متبجحاً أحياناً أخرى ، وإزاء ذلك وما خلقه من قلق فى مستويات الاتحاد الاشتراكى اتفقت مع الدكتور لبيب شقير على عرض الأمر على اللجنة التنفيذية العليا ، وعرض الدكتور لبيب شقير الموضوع فى أول اجتماع للجنة وتلاه كل أعضاء اللجنة هجوماً على ما احتواه المقال من دلالات فيما عدا الدكتور فوزى الذى لزم الصمت . . أما السادات فقد ذكر أنه قرأ المقال قراءة سريعة ولم يستلفت انتباهه التخريجات التى وصلنا إليها وقال إنه سيعاود قراءة المقال ثم نعود لاستئناف اقشة هذا الموضوع » .

« . . وقبل الاجتماع التالى أبلغنى السادات أنه قرر استدعاء هيكل لمناقشته باللجنة وعارضت الفكرة على أساس أنه تقليد غير سليم أن نستدعى كل رئيس تحرير أو كاتب لمقال لمناقشته حول ما يكتب ويكفى أن تناقشه اللجنة المختصة وتبلغه رأى اللجنة التنفيذية ، خاصة وأن الاتحاد الاشتراكى هو الذى يملك الصحف ومن ثم - له من خلال اللجان والمكاتب المختصة أن يوجهها أو يلفت النظر لما يتعارض مع الاتجاهات التى يرسمها وكان هذا أيضاً رأى غيرى من أعضاء اللجنة ولكن إزاء المركز الخاص لهيكل والذى يستمده فى نظر الناس من خلال عمق صلته بالسلطة فقد قبلت اللجنة اقتراح السادات بمناقشته » .

« وتولى الدكتور لبيب شقير مناقشة الأستاذ هيكل أثناء اجتماع اللجنة وعرض وجهة نظرنا فى المقال وتبينا أن «هيكل» قد استمع إلى تسجيل الجلسة السابقة ، ووقف على كل ما دار بها من مناقشات حول الموضوع وقد احتد النقاش واحتدم خاصة عندما قال الدكتور لبيب شقير إننا بحاجة إلى تحديد المواقف، ودافع هيكل عن نفسه واستنكر أن يكون موضعاً لشك أو اتهام بخيانة بعد عمر طويل - حسب قوله - قضاه بجوار عبد الناصر عبر فيه عن كثير من أفكاره وكان محل ثقته وسره . وانتهت المناقشة على غير اتفاق وانصرف هيكل غاضباً ثم قال السادات : «إذن الأمر منته طالما ليس هناك اتهام بخيانة ثم دارت مرة أخرى مناقشة طويلة تعقيباً على المناقشة الأولى» .

« . . وحاول السادات أن يحور السؤال ويضع الإجابة عليه بقوله إن الأهرام باعتبارها صحيفة لها سمعتها وانتشارها فإن الدولة أحياناً تنشر من خلالها مواضيع منسوبة لمصدر رسمى أو ما شابه ذلك فقلت إن المقصود هو المقالات بعنوان بصراحة ومع ذلك فإن وكالة أنباء الشرق الأوسط هى الأولى بنشر وإذاعة المواضيع التى أشار إليها وبعد مناقشة استقر الرأى الإجمالى على اعتبار تلك المقالات اجتهادات شخصية » .

(٣)

وفى صفحة ٤٤ يتحدث المؤلف عن الاتصالات التى بدأها الرئيس السادات مع الولايات المتحدة ودور الأستاذ هيكل فيها ، واستيائه (أى هيكل) حين علم بقيام السيد عبد المنعم أمين عضو مجلس قيادة الثورة باتصال آخر مع أمريكا . . ويعقب ضياء الدين داود على كل هذا بقوله : « وأود أن أسجل أننى فيما سجلته بالنسبة للأستاذ هيكل لا أوجه اتهاماً وإنما أسجل واقعاً ذلك لأن الأستاذ «هيكل» اختار ووجه السادات لاشك للعب على حصان أمريكا والتوجه إليها وقد لا يكون قد توقع أنه من الممكن أن تتوالى الأحداث إلى ما وصلت إليه على يدى السادات ولكنه تماماً كمن يضع سلاحاً فتاكاً فى يد من لا يجيد أو يؤتمن على استعماله ، ذلك ما جرى أيضاً عندما اختار جانب السادات ظناً بأنه سوف يكون بعد الإطاحة بمجموعة عبد الناصر قادراً وحده على تملك زمام السادات وتوجيهه . . وهو على أى حال الذى سوغ للسادات كل البدايات التى انتهت إلى زيارة القدس واتفاقيات السلام وكامب ديفيد . . »

ولا يجد ضياء الدين داود حرجاً فى أن يصف كتابات الأستاذ هيكل حول اجتماع اللجنة المركزية المشهود فى ابريل ١٩٧١ بالخلط ويبدو أن الأستاذ ضياء الدين داود على صواب فى هذه النقطة حيث

يقول فى ص ٧٠ من كتابه : « ويقول الأستاذ هيكل فى كتابه الطريق إلى رمضان - دار النهار - ص ١١٨ وما بعدها . . ويوم ٢٢ ابريل طلب الرئيس السادات السفير السوفييتى وبعد أن دار الحديث بينهما حول مسائل مختلفة قال السفير . . . نسمع الكثير هذه الأيام عن خلافات داخل اللجنة التنفيذية العليا فهل هذا صحيح . . ؟ ورد الرئيس أن ذلك صحيح وأضاف : لدىّ نبأ أقوله لك لقد قررت تصفية على صبرى ، وفغر السفير فاه دهشة وسأل : لماذا تقول لى هذا يا سيادة الرئيس فقال الرئيس لأن الناس سيهولون من شأنه وسيستغلونه فى شن حرب للأعصاب . . وإذا بدا لأحد أن يصور لكم الموقف بأن ما سأفعله موجه ضد السوفييت فى مصر ففى استطاعتكم أن تردوا أنى أكون سعيداً لو أنكم عززتم هذا الوجود . . وقال فى ص ١٢١ لكن جو الاجتماع فى اللجنة المركزية عقب الصدام بين الرئيس وعلى صبرى كان قد تكهرب إلى درجة أصبح من المستحيل معها على أى شخص أن يتكلم خصوصاً بعد ما طلب الرئيس الاقتراع على مشروع الوحدة فلم ترتفع فى اللجنة المركزية غير أربع أيد بالموافقة من بينها يدى . ويبدو أن «هيكل » (الكلام للأستاذ ضياء الدين داود وهو ظاهر الصواب) خلط بين التصويت على الاتفاقية والذى لم يتم إلا فى جلسة تالية والتصويت على استمرار السيد على صبرى فى حديثه . . . وقال إنه بعد الاجتماع توجه لمنزل السادات وكان بادى الاكتئاب . . . إلخ»

ولكن ضياء داود نفسه لايجد حرجاً فى أن يخلط الأمور هو الآخر فهوحين يتحدث (فى صفحة ٧٩) عن لقاء السادات وروجرز وهو اللقاء الذى نفهم أنه كان فى ١٩٧١ من ورود اسم وزير الخارجية محمود رياض و الحديث عن خلاف السادات مع وزير الخارجية (محمود رياض) نجده(أى الأستاذ ضياء الدين داود) يقفز فى الهامش إلى عبارات ينقلها عن الأستاذ هيكل فى ص ١٧٤ نقلاً عن هنرى كيسنجر ، ومن الواضح أن هذه العبارات لا تتناول نفس الموقف الذى يتحدث عنه الأستاذ ضياء الدين داود لأنه يرد فيها اسم الجمسى ، وهو ما يعنى أنها وقعت بعد حرب ١٩٧٣ سواء كان الجمسى رئيساً للأركان حتى ديسمبر ١٩٧٤ أو وزيراً بعد ذلك (٧٥ - ٧٨) ويعود الأستاذ ضياء داود فى الفقرة الثانية من الهامش ليستشهد بنص لمحمود رياض يبدو أنه كتب فى ١٩٧١ بل إن الأستاذ ضياء الدين داود نفسه يقول عند الاستشهاد «وزير الخارجية فى ذلك الوقت» . وأبسط ما يمكن قوله فى نقد فقرات هذه الصفحة أن الأستاذ ضياء الدين داود لم يراجع ملاءمة الاستشهاد للموضوع .

كذلك يمكن لفت النظر إلى أن ضياء الدين داود فى ص ١١٦ قد أقحم اسم آل أمين (يقصد مصطفى وعلى أمين) فى موضوع هدم سجن طره ، بينما هو يتحدث عن ١٩٧١ وكانا لا يزالان بعيدين عن مجريات الأحداث بل إن أحدهما كان فى السجن والآخر فى المنفى ! .

(٤)

وفى هذا الكتاب فقرة إنسانية بالغة التعبير عن مشاعر يندر أن نجد أحداً من الكتاب يتناولها بالتسجيل رغم أنها تقع لنا جميعاً كبشر كثيراً جداً ، فها هو ضياء الدين داود يتحدث بكل صدق عن خمسة مشاعر متضاربة لموقفه قبل ١٥ مايو حين كان يود الاستقالة ولكنه لا يستطيع اتخاذ قرارها ، ولا يلجأ إلى الموازنات السهلة بين الجوانب المختلفة للشجاعة ولكنه يميل للندم ، ويميل أكثر للندم على ـه خالف طبعه ، وليس بوسعى فى هذا الحيز أن أنقل كل ماصور به كاتب المذكرات الصراع النفسى ، ـكنى اقتطف للقارىء قوله : « ولا أدرى لماذا ترددت فى حسم موقفى وتقديم استقالتى والابتعاد

طالما تعذر اتخاذ موقف جماعى ولم يكن هناك فى الواقع مبرر لهذا التردد ولم تكن أمامى أية فكرة بديلة ولم أعرف من قبل من طبيعتى التردد فى أى موقف حتى فى حياتى الخاصة والعادية . . » ويستمر هذا الندم طوال صفحتى ٨٢ و٨٣ إلى أن يقول : « ومن ثم فإننى كثيراً ما ألوم نفسى على موقف التردد ذاك وإن كان البعض حين كنت أناقش معهم هذا الأمر كان يقول «استقلت أم لم تستقل فلم يكن ذلك ليغير من عزم السادات على القبض علينا واتخاذ الإجراءات العنيفة معنا . . فالصفقة كانت لابد ستتم وكانوا يتمثلون بموقف السيد أمين هويدى الذى كان قد استقال منذ بداية حكم السادات ولم يشترك فيما جرى من صدام مع السادات ومع ذلك قُبض عليه وحوكم وحكم عليه . . »

(٥)

وفى هذا الكتاب أيضاً فقرة لا أكاد أصدق حتى الآن أنها موجودة فيه يترحم فيها ضياء الدين داود قطب الثورة على ديمقراطية ما قبل الثورة بعد أن يروى ما حدث فى مجلس الأمة من إسقاط العضوية عنه وعن زملائه على مدى صفحات ليست بالقصيرة ، وها هو ضياء الدين داود يقول صراحة : «وبذلك اعتقل وحددت إقامة عشرات الأعضاء بمجلس الأمة بإرادة السادات وحده وأسقطت عضوية هذا العدد الكبير من الأعضاء مع سمو مواقعهم وأدوارهم التاريخية وبإجراءات تعسفية مختلقة ومزورة وبغير أدنى حد من الضمانات ، وتجرى تحقيقات ومحاكمات تفتقد كل أسباب الحيدة والنزاهة والعدل . ولقد عاصرت الحياة البرلمانية قبل الثورة متابعاً وبعد الثورة مشاركاً منذ سنة ١٩٦٤ فلم أر أو أسمع بمثل ما حدث ولعله مازال ماثلاً فى الذاكرة أن مكرم عبيد حين قدم الكتاب الأسود ضد الرئيس السابق مصطفى النحاس ورجال حكمه وكان البرلمان وقتذاك مكوناً من أغلبية ساحقة وفدية وكان النحاس مؤيداً تأييداً كاسحاً من الشعب بحيث كان المجلس يملك اتخاذ أى قرار يراه ، ومع قسوة ما تضمنه الكتاب الأسود من اتهامات فقد ظلت المناقشات طويلة ومثيرة بالبرلمان أياماً تحدث خلالها مكرم عبيد ومؤيدوه بأكثر مما ضمنه كتابه الأسود، وذلك قبل أن يتخذ المجلس قراراً بإسقاط عضويته، ولكنه لم يتخذ إجراء فيه من الانحراف بالحياة البرلمانية والاستخفاف بالعقول كإجراء إسقاط عضويتنا من المجلس الذى سوف تلاحق لعنته كل من ساهم فيه على مدى التاريخ» .

ولا يخفى ضياء الدين داود انتقاده الشديد لهيئة المحكمة التى حوكم أمامها ولا يتورع عن إعلان عجبه الشديد من دور المستشار بدوى حمودة فيها فيقول : « . . وأما بدوى حمودة فقد كان اختياره غريباً، وكان قبوله أغرب فقد كان رئيساً لمجلس الدولة ومستشاراً وقاضياً طوال حياته ثم كان وزيراً للعدل وكان ومازال موفور الثراء أى أن الله قد أرضاه من الناحية المادية ومن الناحية الأدبية ولم يكن سائغاً قبوله عضوية تلك المحكمة الاستثنائية والتى كان يعرف سلفاً الظروف والملابسات التى تنعقد فيها وتصدر حكمها كما أنه وقت اختياره كان رئيساً للمحكمة العليا التى تختص بنظر دستورية القوانين وما كان له أن يجمع بين رئاسة تلك المحكمة العليا وعضوية محكمة استثنائية تحت رياسة حافظ بدوى خريج كلية الحقوق فى الستينيات فى حين تخرج بدوى حموده فى العشرينيات » .

أما رئيس المحكمة حافظ بدوى فإن ضياء الدين داود لا يجد حرجاً فى أن يقدم له كشفاً ببعض ما حصل عليه من الدولة فى جاردن سيتى وكفر الشيخ (راجع صفحة ١٢٩)!!

(٦)

وفى هذا الكتاب الذى كتب بالآلة الكاتبة ببنطها الصغير أخطاء كثيرة كان لابد من تصحيحها خصوصاً ونحن نرى آثاراً كثيرة لتصحيحات بالقلم فى الأصل وفى الهوامش بوضع أسهم . . إلخ)

ومن هذه الأخطاء الكثيرة خطأ مهم فى صفحة ١٧٩ حين يتحدث الدكتور سعد الدين ابراهيم عن السبعينات فيما يبدو ولكن الكتاب يذكرها «الستينات» ، وهو ضد ما يهدف إليه المؤلف من الاستشهاد تماماً ، وعلى نفس النسق نجد الخطأ فى صفحة ١٨٣ فى السطر السادس حين يرد نص بين علامتى تنصيص على أنه من قول كيسنجر واصفاً السادات بأنه «أعظم رجل دولة على الأرض منذ بسمارك لقى حتفه على يد جماعة من الشباب المتهوسين دينياً فبكته الملايين» ولكن الأستاذ ضياء الدين داود نفسه يتحفظ فى الهامش على هذه العبارة بقوله «كان هذا ما نقلته دروين كايز عن تصوير التليفزيون الأمريكى للسادات طبعاً» فهل هذا كلام كيسنجر كما أوحى الأستاذ ضياء الدين داود حين وضع العبارة كلها بين علامات التنصيص ؟ أم إنه كلام التليفزيون الأمريكى كما ذكر فى الهامش ؟ ذلك أن مثل هذا الخطأ فى النصوص لايقبل من محام .

(٧)

وقد تعمد ضياء الدين داود أن يكثر فى كتابه من الاستشهادات على مساوىء شخصية الرئيس محمد أنور السادات ولم يترك كتابا اتيح له إلا ونقل عنه فقرات مطولة يؤيد بها نياته وعقيدته تجاه السادات بأكثر مما يؤيد سياق الحديث أو الوقائع كما تواردت على خاطره ، وقد نقل الأستاذ ضياء الدين داود عن كل من الأستاذ هيكل فى «الطريق إلى رمضان» و «خريف الغضب» رغم اختلافه التام مع الأستاذ هيكل كما نقل عن الأستاذ محمد ابراهيم كامل فى كتابه «السلام الضائع» وعن الأستاذ اسماعيل فهمى فى كتابه «التفاوض من أجل السلام» وعن الفريق أول محمد فوزى فى كتابه «حرب الثلاث سنوات» وعن محمود رياض فى أحاديث صحفية له ، وعن الأستاذ محمد عبد السلام الزيات فى مذكراته المنشورة فى جريدة الاتحاد ، وعن الأستاذ عادل عيد فى كتابه « المضابط تتكلم» وعن الأستاذ «عبد الله إمام» فى كتابه «انقلاب ١٥ مايو» ، وعن الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله فى حوار له مع مجلة الشراع وعن الدكتور فؤاد مرسى فى حوار له مع مجلة كل شىء (١٩٨٥) وعن مقالات للدكتور يوسف إدريس فى صحيفة القبس هذا فضلاً عن أقوال زملائه المتهمين فى قضية ١٥ مايو التى نقلها عن ملف التحقيقات ، و حديث الشيخ صلاح أبو اسماعيل فى كتابه « الشهادة » المتضمن شهادته فى قضية تنظيم الجهاد . كذلك لجأ الأستاذ ضياء الدين داود إلى الاستشهاد بعبارات للدكتور سعد الدين ابراهيم فى كتابه «مصر تراجع نفسها» وإلى كتاب «الضفادع والثعالب» للأمريكية دروين كايز ، ولم يجد الأستاذ ضياء الدين داود حرجا بعد ذلك كله فى أن ينقل عن «البحث عن الذات» للرئيس السادات و«أوراق سياسية» للمهندس سيد مرعى و«وثائق ١٥ مايو» للأستاذ موسى صبرى كثيراً من العبارات التى يؤيد بها وجهة نظره أو يتناولها بالتفنيد .

وعلى هذا النحو فقد لعب الأستاذ ضياء الدين داود فى هذا الكتاب دور ممثل الادعاء بأكثر مما لعب المحامى ، وفى هذا سر طرافة هذا الكتاب الذى يرفع به متهم سابق صوته ، ربما بعد فوات ان ، وربما قبل ذلك بكثير .

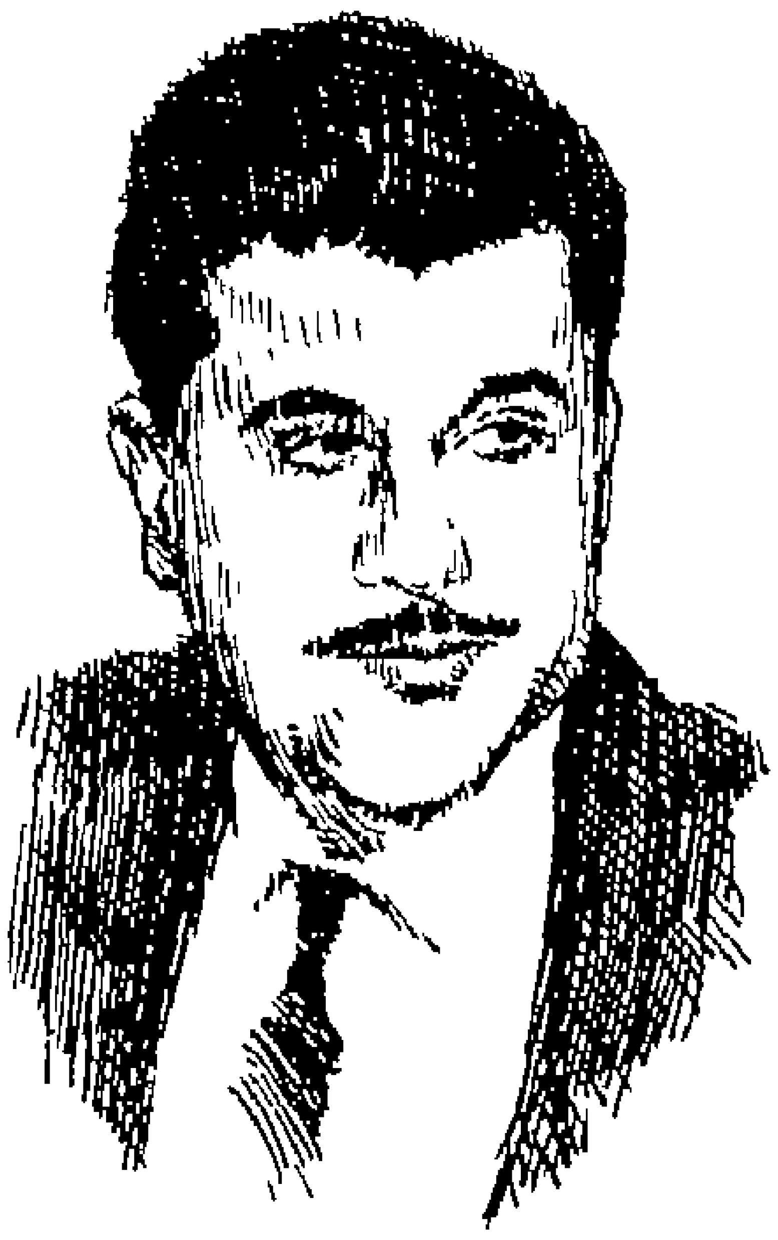

الفصـل التـاسـع

الرأى والرأى الآخـر

للدكتور أحمد خليفة

(١)

تتمثل فى مؤلف هذا الكتاب مجموعة من الصفات التى جعلت له مكانة مرموقة بين كل نظرائه ، فهو من بين علماء الاجتماع المبرزين ، رجل قانون فى الأصل استهواه علم الاجتماع ، وبخاصة البحث الجنائى فآثر منذ مرحلة مبكرة أن يضع نفسه فى التيار الذى يناقش القضية من أصلها على أن يبقى فى التيار الذى يلاحق تيار الجريمة سواء صادف النجاح أم لم يصادفه ، ثم هو عالم اجتماع أُتيح له أن يتبوأ كرسى الوزارة ولم يلبث أن تركه وهنا تمثلت عبقريته حين استطاع أن يمنع نفسه كذلك من أن تتقمص شخصية الوزير السابق ، وإذا هو مرة ثانية مدير للمركز القومى للبحوث الاجتماعية و الجنائية ولسنوات طويلة قاربت العشرين ثم هو بعد إحالته للتقاعد المدير السابق للمركز القومى لاالوزير الأسبق ، حتى يوم فاز بجائزة الدولة التقديرية ، وحتى يوم تسلمه هذه الجائزة ومنحه الوسام كان المدير السابق للمركز القومى ولم يكن الوزير الأسبق ، آلى هذا الرجل على نفسه أن يبتعد عن هذه المواقع لاأن يبتعد عن العمل ، ولهذا نجح تمام النجاح ، إذ لم تعد مشاركته فى الحياة العامة (وهى المشاركة المتاحة فى مساحة عريضة أمام كل علماء الاجتماع) مشبوهه أمام الناس ولا أمام نفسه . . وهكذا تحقق له الترفع الكفيل بسلامة الحكم على الأمور ، حتى وإن لم يكن هو الطريق الوحيد إلى الحكم على الأمور فإذا جاز أن نلخص شخصيته فى وصف سريع لجاز أن نقول عنه إنه ساكن البرج الزجاجى ، فقد ترفع عن الأحداث ليوجهها من بعيد جداً لا ليراقبها فحسب ، وانعزل عن الأحداث المتعاقبة ليعطى لنفسه القوة الكفيلة سلامة الأحكام ودقة التوجيه ، وعلى هذا النحومن شخصية هذا الرجل يأتى هذا الكتاب الممتاز الذى يعبر عن شخصية صاحبه خير تعبير ، فترى الرجل يلخص جو الفصل فى فكرة يجد لها من أقوال الحكمة مايناظرها فيضعه إطاراً للفصل فى أوله ، ثم هو يمضى فى

الحديث عن تجربته الشخصية ـ العامة فى سلاسة ويسر كأنه يتحدث فى مجلس عائلى أو اجتماعى ولكنه مع هذا يحمل ألفاظه كل المعانى بكل الدقة وبكل الوضوح .

(٢)

خرج الدكتور أحمد محمد خليفة من الحكم فى سن مبكرة ، وأتيح له موقع ممتاز (فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الذى تولى تأسيسه من قبل) إذ عاد مديرا للمركز ، وأصبح شأنه شأن الأساتذة المهتمين بتخصصهم العلمى فى المقام الأول والثانى والثالث وقد اكتفى من السياسة لحسن حظه بحصوله على لقب الوزير السابق ، وخبت عنده الرغبة الجامحة فى المشاركة فى الحياة السياسية ، هذا الشعور الذى وجد عندما لا يقل عن عشرين من وزرائنا السابقين من أساتذتنا الممتازين .

وقد عبر صاحب المذكرات عنه فى تأنق أو تأفف شديد حين يروى لقاءه الأول بالسادات كرئيس للجمهورية فى أواخر أيامه فيقول : « واعتزلت الحياة السياسية من عام ١٩٦٧ فلم أشارك فى أى نشاط سياسى أو حزبى ثم ألتقى بالسادات لأول مرة منذ خروجى من الوزارة وكان ذلك فى ١٩٨١ ولم أكن خلال هذه الفترة الطويلة قادراً على أن أعرف شعور السادات نحوى ، فقد كنت منكباً على مشاغلى العلمية متباعداً عن الحياة العامة إلا أنه من المؤكد أنه (أن السادات) وافق فى سنة ١٩٧٥ على تعيينى وزيرا للشئون الاجتماعية بناء على ترشيح عبد العزيز حجازى الذى كان مكلفاً بتشكيل الوزارة ، ووقع اختياره علىَّ دون أن يصارحنى بذلك مسبقاً . ونشر نبأ اختيارى فعلا فى الطبعة الأولى من الصحف فى أحد الأيام بل أخطرت بذلك من أحد العاملين برئاسة مجلس الوزراء . ولكن حدثت مفاجأة فى منتصف الليل أدت إلى نقل التكليف بتشكيل الوزارة إلى ممدوح سالم وتغير التشكيل الأول ولم يتضمن اسمى ، وقد وفر على هذا مشقة الاعتذار عن الوزارة تنفيذا للقرار الحاسم الذى كنت اتخذته فى عام ١٩٦٧ بعدم قبول أى منصب يعنى العودة إلى الحياة السياسية بأوضاعها القائمة » .

« ولكننى كنت أشعر دائما بأن أنور السادات لا يريدنى بجواره ، ولعله قرأ كتابى فى المسألة الاجتماعية كما علمت فيما بعد من أحد نواب رئيس الوزراء ، وكان هذا الكتاب يعبر عن الغضب . من تزييف الديمقراطية سواء بالعنف أو بالخديعة . كما أنه لاشك لاحظ ابتعادى عن كل التنظيمات السياسية فضلاً عن أن وفرة المقربين والمقتربين والحوامين كان مدعاة لانصراف خاطره عن تكليفى بأى عمل ذى أهمية سياسية . ولهذا كانت دهشتى بالغة عندما أعلن فجأة عن تشكيل هيئة لمستشارى رئيس الجمهورية برئاسة سيد مرعى وكلفت مع عدد قليل بوضع تنظيم لهذه الهيئة » .

ولعلنا ننتهز فرصة الحديث عن هذا الرجل لنأخذ أحمد خليفة للقارىء كنموذج نعرض به تحليل وزارئنا لموقعهم فى الحكم ، هل كانوا وزراء حقا أم كانوا مجرد أعضاء سكرتيرية تخدم الرئيس فحقيقة ل هذه الآراء لا تتجلى إلا عند مناقشة الكوارث والتفكير فى الدور الذى كان يجب أن يلعب .

وها هـو المؤلف يتحدث فى كتابـه الرأى والرأى الآخر بصراحـة شديدة فيقـول : « وكان من حسن حظى أننى أخرجت من الوزارة بعد النكسـة مباشرة فلم أكن أدرى لو بقيت كيف أتصرف وقد تغيرت فلسفتى تمامـا فى العمل السيـاسى ، وأدركت أن منصب الـوزارة لابـد أن يقـوم على أساس المشـاركـة الكاملة فى مسئولية القرار السياسى الأعلى ، وليس مسئولية الوزارة التى يتولاها الوزير فحسب ، كان خروجى من الـوزارة بمثابـة إفراج عنى وعن نفسى . إفراج عن روحى شعـرت معه بأن الظـروف قد رفعت عنى ذلك الموقف المستحيل الـذى كنت سأقفـه إذا بقيت عضـوا فى الـوزارة لا أقـوى حتى على الاستقالة ، الوطن كله فى محنـة حجبت كل اعتبار شخصى ، كانت آلام الوطن الجريح فى ذلك الوقت بالغة إلى حد لا يسمح لإنسان بأن يحس بجراحه الشخصية » .

« ولقد عـاهدت نفسى بعد يونيـو ١٩٦٧ ألا أعود إلى العمل السياسى إلا إذا كنت فى المعـارضة أو كان هناك من يحق له أن يعارضنى . أدركت أن النيات الطيبة فى العمل السياسى لاتكفى ، وأن الطريق إلى جهنم مفـروش بالنيـات الطيبة . وأنـه لا علاج للفسـاد والانحراف بكل صـوره إلا الهواء الطلق . خـرجت مؤمنـا بأننى ومَنْ مثلى لن نستطيع عمل شـىء فى ظل سياسـة تـديرهـا أيـد قليلة بمعـزل عن الناس، وأنه لا خير فى أى جهد يبذل إلا فى ظل ديمقراطية حقيقية» .

(٣)

ثم يحكى صـاحب المذكـرات عن تجربتـه فى البرلمان ، وقد أصبـح عضواً فى مجلس الأمـة فيقـول : «بنفس المثاليـة ـ وأكاد أقـول الاندفاع غير المسئول ــ بدأت المشاركـة فى أعمال المجلس على أساس أننى رقيب على الحكـومة أقف لها بـالمرصاد وتحدثت عـدة مـرات مهاجما الحكـومة دون أن أحفل بأنها لعبـة خطيرة قد تجر الكثير من المتاعب ولكن للحق فإن السلطة كانت واسعـة الصدر ولم تكن هناك حساسية مرهفـة إزاء الهجمات الضارية التى قمت بها ، ربما لم يمسنى ضر لأننى لم أتعـرض بخير أو شر للرئيس قائد الثـورة، ولم يكن هناك فى ذهنى مبرر ذلك فى الواقع إلا أن الأمـور اتخذت بعد ذلك منحى لم أكن أتوقعه إطلاقا » .

« وطُـرح موضـوع التموين للمنـاقشة فى أوائل انعقـاد مجلس الأمة الجديـد وكانت كلمتى فى هـذا الموضوع أول كلمة لى فى هـذا المجلس . وكانت فرصة لى فى هـذه الكلمة أن أعبر عن مخاوفى من إساءة الإدارة فى القطـاع العام الـذى بـدأ ضخما عملاقـاً . ولهذا بـدأت بالقـول بأننى لا اقتصر على التمـوين بـالذات فحسب ، بل على الإدارة فى كـل المجالات التى أصبحت خـاضعـة للقطاع العـام ، وقلت إن البوادر مقلقة ، وإن علينا أن نبادر باتخاذ الإجراءات الحاسمة حتى لاتتدهور هذه الإدارة إلى الحد الذى سيؤدى فى التحليل الأخير إلى الإسـاءة إلى سمعة النظام الاشتراكى، وليكن واضحـا من أول الأمر فى ذهن كل إنسان أن المال العام أغلى وأعز من المال الخاص . وأنه جدير بأن يحاط برقابة كل فرد من أفراد

الشعب لأن كل فرد مالك لذرة من ذرات هذه القطاع . لقد توسعنا فى هذا القطاع لاعتبارات عملية قوية أو لفرط حماسنا للخروج من النظرية إلى التطبيق ، أو لطيبتنا واعتقادنا بأن الشعب لايمكن أن يغتال الشعب ، ولهذا فإن علينا أن نفتح كل النوافذ فى هذه المرحلة لنسمع كل رأى سواء أعجبنا أو لم يعجبنا . كما أن علينا أن نشجع القطاع الخاص حتى يستكمل القطاع العام قوته واستعداده للقيام بمهمته ، لأنه خير للاشتراكية ألا تقفز قفزاً ، بل تمضى بخطوات ثابتة ، بل علينا أن نحذر زحف المنافقين تحت شعار القطاع العام لهدم أركانه والإساءة إلى أدائه سعياً وراء عودة الماضى منتصراً » .

(٤)

ثم ها هو مؤلف هذا الكتاب يخطو (أو يخطو به النظام) خطوة ثالثة ويصبح عضواً فى مجلس الوزراء وإن كان بدرجة نائب وزير فقط ، ويحكى المؤلف عن هذه التجربة فيقول : «وفى يوم ١٩٦٥/٩/٢٩ وأنا بمنزلى حوالى الساعة السابعة والنصف مساء ـ وأذكر أننى كنت فى هذه اللحظة أقوم بتنظيف حذائى وطلائه ، دق جرس التليفون واتصل بى سكرتير زكريا محيى الدين مبلغا أنه يريد أن يلقانى بمنزله فى اليوم التالى فى الساعة الحادية عشرة إلا عشر دقائق صباحا ، ولم يكن عسيراً على أن أدرك أنها مشاورات وزارية وبأننى مرشح لشغل منصب وزارى ، وفعلا قابلته فى اليوم التالى فعرض على منصب نائب الوزير لوزارتى الشئون الاجتماعية والأوقاف ، فلما تساءلت : ولماذا الأوقاف ولم تسبق لى بها صلة ؟ قال إنه ينوى إدماجها مع الشئون الاجتماعية ، ولما اعترضت على ذلك بأنه لا وجه لمثل هذه الفكرة ، فلا وزارة الشئون وزارة للرعاية والبر ولا وزارة الأوقاف تعمل بالتنمية الاجتماعية ، وذلك غير مشكلات أخرى تتصل بالعقيدة الدينية . ولكننى لم أشا مزيدا من المناقشة وقبلت معتزما بينى وبين نفسى أن أحول دون حدوث هذا الاندماج بأى ثمن وأن وجودى فى الحكم سوف يساعد على ذلك » .

« ولا أستطيع أن أنكر أنى سعدت بأن القيادة السياسية ترى أننى استحق أن أكون عضوا بالوزارة إلا أننى عندما عدت إلى منزلى أدركت آسفا أن عملى كعضو فى مجلس الأمة ، قد انتهى وأننى سأنتقل إلى مقاعد الوزراء أتلقى الهجوم بعد أن كنت أقف مهاجماً ، ودار بخلدى مع ذلك شىء من الشك فى أن المسارعة إلى تعيينى بالأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى بعد أول مناقشة لى بمجلس الأمة كان خطوة فى نفس الطريق؟ تساؤلات ما زالت لدى بلا إجابة حتى اليوم ولعلها دفنت مع عبد الناصر» .

« كان تعيينى نائباً للوزير فى وزارتى الشئون الاجتماعية والأوقاف مع التلويح بأنهما سيدمجان فى وزارة واحدة بمثابة إلقائى فى حلبة صراع مرير منذ الدقيقة الأولى . بالإضافة إلى أن دخولى الوزارة وأنا مدنى ولست من الضباط الأحرار أو غيرهم وفى سن مبكرة نسبيا قد أثار غيرة وحقدا واضحين مما زاد من عنف التحدى الذى كنت أواجهه . أما عن وزارة الأوقاف فقد كان غريبا أن أكلف بها دون أن

يكون لى بها سابق عمل يؤهلنى لها ، وأذكر أنى فى أول مقابلة مع عبد الناصر بعد إعادة تشكيل الوزارة فى سبتمبر ١٩٦٦ (يقصد الإشارة إلى وزارة صدقى سليمان التى أصبح فيها وزيراً) وتعيينى وزيراً للأوقاف والشئون الاجتماعية أن سألته عن السبب فى تكليفى بوزارة يعلم مسبقا أننى غير ملم بأوضاعها وأنها تتطلب عالماً محيطاً بعلوم الدين يصلح لقيادة الدعوة الإسلامية عن طريقها ، فكان رده وهو شارد بعينيه : « يمكن علشان تكمل بناء الجامع » . ومن سخرية القدر أننى كنت السبب فى تأخير إتمام بناء هذا الجامع . فلم يتقدم بناؤه طيلة وجودى فى وزارة الأوقاف ، وكان السب هو اعتراضى على صرف مبالغ طائلة كانت مطلوبة للمهندسين والمقاولين عندما وجدت أنهم تقاضوا مبالغ طائلة عن أعمال لم تتم محاسبتهم عنها بعد ، ويبدو أن عبد الناصر كان شديد الاهتمام بإتمام بناء هذا المسجد الذى دفن فيه فيما بعد ، فقد كنت فى زيارته مرة فى معية رئيس وزراء الصومال لتناول العشاء وعند خروجنا استوقفنى عند الباب وسألنى لماذا لا أصرف المبالغ المطلوبة فأبديت وجه اعتراضى على ذلك فقال بالحرف : « يا دكتور . . ادفع لهم خلى الناس تصلى » ورغم ذلك رفضت أن أصرف قرشا طيلة وجودى بالوزارة . ومازلت أتساءل هل كان عبد الناصر متعجلا بالنسبة لهذا المسجد بالذات لأنه كان يشعر بأنه سيكون مثواه الأخير » .

« وقد دخلت فى أول يوم فى معركة المقاومة لإدماج وزارتى الشئون الاجتماعية والأوقاوف فى وزارة واحدة بحجة أن وزارة الشئون وزارة للرعاية الاجتماعية ومن ثم يجب أن تكون فى إطار واحد مع وزارة الأوقاف وهى وزارة بر وخيرات ، وكان هذا المفهوم الخاطىء فى نظرى دافعا لى لمضاعفة الجهد لإيضاح الجانب الإنمائى فى مهمة وزارة الشئون الاجتماعية » .

(٥)

وهو حين يتحدث عن أحلك اللحظات أو أصعبها لايدعى لنفسه أهمية لا فى تعرضه لها ولا فى موقفه منها . . ولك أن تقرأ حديثه عن حرب يونيو ١٩٦٧ حيث تجده يضع كل ماوقع فى هذه الأيام الصعبة فى إطار أعمق وهو قضية الديمقراطية ويتجاوز حديثه عن الذات وعن الوقائع إلى الوطن ومستقبله " لم أكن بطبيعة الحال مسئولا مباشراً عن سياسة المعركة أو إدارتها . ولكننى كنت أحد أعضاء الوزارة التى كان يتعين عليها أن تتصدى لمسئوليتها وأن تصمم على المشاركة فى اتخاذ القرار ، وأن تكافح فى سبيل تحمل مسئولية إدارة شئون البلاد بالفعل . إن الوزارة فى نظر العالم كله أعلى مستوى من المسئولية . ولا أظن أننا كنا فى هذا المستوى فقد كان من المفهوم أن على الوزير أن يعنى بشئون وزارته أما السياسة العليا فليست من شأنه . أما ما هو متعارف عليه فى العالم كله من أن مجلس الوزراء هو قمة المسئولية وأنه لايكتم سر عن مجلس الوزاء فلم يكن شىء من ذلك يدور بالبال . ولو أننا مارسنا المسئولية على هذا المستوى ، وناقشنا الملابسات السياسية التى سبقت الواقعة فى حرية وتدقيق

فربما كنا استطعنا أن نوقف الاندفاع نحو الهاوية ، وإن كنت أشك تماما فى أن هذا كان مستطاعا عمليا، ولا ننسى أنه كان هناك جهاز غير منظور . جهاز له هيبة وقوة فوق كل قوة ، وكانت تتُداول عنه القصص والروايات ، وكأنه جهاز يعلم الغيب وقادر على كل شيء . . . و رغم سطوة و سلطة هذا الجهاز فلا أذكر فى مجلس الوزراء أن أشرنا اليه مرة تصريحا أو تلميحا . وكانت سمعة هذا الجهاز فى السماء حتى إننا نحن كبار المسئولين كنا نعتقد أنه جهاز بالغ الكفاية بالغ النظافة، بل كنا أحيانا نتساءل فيما بيننا : كيف استطاعت القيادة أن تشكل هذا الجهاز بهذه الدرجة من الكفاية والنزاهة حتى إنه لايفوته شيء؟ ولنا أن نتساءل يا سيدى القارىء أليست هذه العبارات بمثابة تقديرات صريحة وصحيحة لموقف الوزير وموقف مجلس الوزراء لا يبخل فيها أحمد خليفة على نفسه بالانتقاد!!

ويحدثنا أحمد خليفة عن غياب المعارضة وعن غياب الديمقراطية، ويربط كل ذلك بحدوث النكسة التى ساعدتنا على اكتشاف هذه الحقائق المعماة وهو يكتب كل هذا بعبارات أديب مطبوع ومفكر واضح الرؤية شاء حظه أن يخرج من الحكم مع وقوع الهزيمة . . فهو لايدافع عما يقابلها بل ينتقده ، ويعبر عنه بعبارات تحفل بالصدق الشديد حتى وإن عبرت عن الاندهاش والغموض والوقوع تحت مغناطيس هائل الوقوع فى غيبوبة ، ومن هذا المنطلق فإن الدكتور أحمد خليفة . وقد تجلت له الحقيقة أصبح يرى أن عمق الكارثة لم يكن فيما وقع فحسب بل فيما لم يقع وهاهو يقول : «قبيل النكسه بل وبعدها ، كان مستحيلا أن يرتفع صوت بالمعارضة وإلا وصم بالخيانة ، وكان الجميع فى الفترة السابقة على النكسة مأخوذين بمظاهر الثقة البالغة من جانب القيادة . وكان هناك جو زاخرٌ ، ساحق من التفاؤل، ولم يكن أحد يتصور أننا كنا على أبواب المغامرة أو المقامرة . كان الشعب كله وكأنه تحت وطأة مغناطيس هائل ، بل اجتاحت الحماسة الوطن العربى كله . وفى أسر هذه الغيبوبة الكبرى التى طغت علينا جميعا ، فليس من العدل فى شيء أن يُحاسب عامة الناس بل خاصتهم ممن لم يكن بيدهم مقاليد الأمور على أنهم أخطئوا التقدير أو أسرفوا فى تفاؤلهم . إن الأهوال لم تنكشف وأبواب الجحيم لم تفتح الا عندما وقعت الواقعة فى الخامس من يونيو . وفى اعتقادى أن الحساب لم يبدأ الا من هذا التاريخ . كان على كل إنسان من هذه اللحظة أن يتخذ قراره بألا يقع مرة أخرى أسير الوهم وخداع النفس . »

« وعندما أفاق الناس من دهشتهم كان السؤال الأول فى أذهانهم من المسئول عما وقع . إلا أن عمق الكارثة لم يكن فيما وقع فحسب بل فيما لم يقع . والذى لم يقع هو تحديد المسئولية وتحقيق ما حدث فعلا . ولكن الذى حدث هو إعادة تشكيل الوزارة دون تفسير لماذا خرج من خرج؟ولماذا بقى من بقى؟ ولماذا جاء من جاء ؟ بل لا أحد كان يملك أن يسأل أو يتساءل . ويقال : علينا أن نثق بالقيادة ، ولكن حتى ونحن فى هول هذه المأساة الكبرى لا يجرؤ أحد أن يعبر عن شكه فى هذه القيادة أو يحاول فتح باب الحوار معها ، حتى بعد ذبولها وانطفائها وإحاطة البطانة بها إحاطة السوار بالمعصم . ويبقى

الأمر كما كـان دائما ــ وكأن شيئـا لم يكن ــ لا يصل إلى آذان القيـادة الا فى القليل النـادر الا منـافق أو انتهازى أو مغامر » .

(٦)

ويحاول مؤلف المذكـرات من خلال برجـه الزجـاجى وبروح العالم المحـايد وعقل الأديب اللماح وقلم الكاتب الدقيق أن يقدم لنا تقييما عادلاً لشخصية جمال عبد الناصر ، ولكنه بالطبع يقع فى الحيرة فى أى أجزاء الصـورة يقدم وأيها يؤخـر ، أيها يكبر وأيها يصغر ؟ . . فهـو يظن أن المرات غير القليلة التى أتاحت له اللقاء المبـاشر بجمال عبد الناصر قد تمكنه من أن يحكم عليه حكما عـادلا ، لكنه يعود فيتأمل بعقله مـايسمعه بأذنـه من دوى أحدثتـه الجماهير كاستجـابة لما أحـدثه عبـد الناصر بأقـواله وأفعـاله فى مشاعرها وأفكارها وسلوكها ، ويحاول أحمد خليفـة أن يتجاوز تصرفات عبد الناصر إلى أحلامه ، وأن يخلص من أفعاله الظاهرة إلى أفكاره غير المعلنه أو حتى إلى أحلامه ، وها هو يقول مقررا بكل وضوح : « ومع ذلك فقد كـان انطباعى أن عبد الناصر لم يكـن طاغية بطبيعته فى تلك السنـوات من الثورة . بل كان يحلم دائماً بمبادىء ثـورية يحملها ويتحملها الشعب نفسه بغير فـرض ولا قهر . وأستطيع أن اجزم بذلك بمقارنتـه ببعض الآخرين ممن كانت ردود فعلهم متسمة بالرغبـة فى فرض الرأى والتحكم وقفل باب الحوار . وكان عبد النـاصر دائما يعيدهم بحلمه وسعة صدره إلى جذور المسـائل وأننا لسنا أوصياء على الشعب ،وأن الشعب صاحب كل شىء ويجب ألا نضيق بـالتساؤلات حتى تسير المبادىء الثـورية مسرى الدمـاء فى شرايين الشعب المطحون الـذى استعبده الاستعمار ، بل استعبـده مواطنـوه من أشباه الإقطاعيين وذوى المصالح المرتبطة بالأجانب» .

ويرى صاحـب المذكـرات أن جمال عبد الناصر كان صاحب فكرة متميـزة فى نظام اجتماعى متميز ، وفى ص ٢٦ يعبر عن هذا المعنى يقول : " لقـد كان عبد الناصر داعية الى نظام اجتماعى يكـرس الفرصة المتكافئة ولاتقـوم فيه السيادة بالميلاد أو بالمال فلم يكـن غريبا كلما قوبل بالعوائق والصعـوبات أن يفقد أعصابه وصبره ويتخلى عن طبيعته الأولى من الهدوء والصبر ، ويتحول إلى رجل نافد الصبر معتز برأيه حتى لم يكن فى الإمكان فى بعض الأوقات معارضته بكلمة واحدة" .

ثم يقول : " وفى اعتقادى أن الحكم على عبد الناصر يجب أن يأخذ فى الاعتبار أنه انسان من البشر يحمل رسالـة عظيمة ، وأن ميـلاد هذه الرسـالة كأى ميـلاد لا يمكن أن يخلو من الآلام ، وأن المجتمع البشرى دائما أبداً يـدفع ثمنا غاليا من أجل التحـولات العظيمة ، وإن عظمة ثورة عبـد الناصر يجب أن تُقاس بما تحقق من تغيير اجتماعى هو أبعد بكثير من السلبيات التى قارنت هذا التغيير .

ويُوازن أحمد خليفة بين ما كـان يحظى به عبد الناصر من نفاق وبين ماكـان فى عقيدته من الإحباط فيقول : « ولم يكن من السهل على بشر أن يتلقى كل هذه الكوارث والصفعات دون أن تفل فى تماسكه . ومن الناحية الأخرى كان كأى زعيم يحظى بقمة النفاق فى التعامل معه ومن كل من يقترب منه» .

(٧)

وحين يروى مؤلف هذه المذكرات قصة النجاح " المؤقت جدا " الذى حققه بنفسه فى مجلس الأمة حين عارض الحكومة فى سياستها البارزة ، وكان لمعارضته الموضوعية قبول حماسى سواء فى المجلس أو فى خارجه فانه يعقب على روايته بتمن فقد موضوعه بعدما مرت عليه ماكينة الزمن الذى لايرحم ولكنه مع ذلك يجيد التعبير عن هذا الهاجس الخفى فيقول : " وفى اعتقادى أن هذا الانفجار الحماسى كان نتيجة انكسار حاجز الخوف بموقف مجلس الأمة الدى أثبت أن ممثلى الشعب يستطيعون الوقوف من السلطة موقف الند للند ، مما جعل الناس يستبشرون خيرا بعد أن كانوا يظنونه ألعوبة تحركها السلطة كيف تشاء . ويبقى السؤال : كيف أننا لم نستطع أن نتابع هذه المسيرة؟ وكيف لم يتابع الشعب إملاء إرادته على إرادة الحكومة ؟ وكيف انتقلنا من مثل هذا الموقف ، ومن استفتاء شعبى على رئيس الجمهورية قبل ذلك بأشهر قليلة وهى علامة لها وزنها على احترام إرادة الشعب وسعى عبد الناصر الى تأكيد شرعية الحكم، كيف انتقلنا من كل ذلك وفى فترة سنتين أو ثلاث الى أيام الظلام فى يونية ١٩٦٧ ؟ لا أزعم أننى أعرف . أظن أنه سبب واحد، ولكننى لا استطيع أن أبرىء قوى دولية جبارة عقدت عزمها على أن توقف المد المصرى الناصرى فاستجمعت كل حقدها على منجزات عبد الناصر التى تجاوزت مصر الى العالم الثالث كله فأيقظته وألبته على الاستعمار والعبودية . إننى أذكر عندما قابلت فيدل كاسترو وكنت فى وفد للتهنئة بثورة كوبا أن قال لنا : قولوا لعبد الناصر إننى تلميذه وإننى تعلمت منه الثورية . لم يكن غريبا إذن وعبد الناصر فى أوج مجده بالرغم من اللطمة القاسية عندما ألغيت الوحدة مع سوريا قبل ذلك بسنوات قليلة ، لم يكن غريبا أن تعاود القوى العالمية المستغلة للشعوب محاولتها لكسر عبد الناصر .

(٨)

ويروى أحمد خليفة فى صدق شديد مدى الضيق النفسى الذى اعتراه فى أوائل الستينات من متابعة مانشر عن قضايا الفساد فى المجتمع الاشتراكى الجديد وقد لايكون الموضوع فى حد ذاته خطيراً فى نظر البعض ، مع أنه خطير بالفعل ، ولكن الذى يعنينا فيما نرويه أن هذا الذى يتحدث عنه أحمد خليفة يأتى فى إطار تقييم موضوعى كتبه واحد من أبناء النظام الذين شاركوا فى برلمانه وفى مجلس وزارته فى الستينات نفسها ، نحن إذن أمام مشاعر تكنوقراطى على وشك المشاركة فى السلطة .

وبعد أن يروى المؤلف بعض مواقفه فى حوار الرئيس بالرأى الآخر من خلال التنظيمات السياسية المشروعة وقتها يعقب معبراً بكل الصدق عن الإحباط الذى انتابه وهو يرى البطش بالديمقراطية نهاراً جهاراً فى نفس الوقت الذى يجرى فيه التمسح بها ، يقول صاحب المذكرات : " أردت من هذه

الرواية أن أبين أن أى اتجاه فى ذلك الوقت إلى الخروج عن الخط المرسوم كان يقابل بمعارضة من النظام مقرونة أحيانا بالدهشة ، وإنه حتى عندما كان الرئيس يقبل النقد كان البعض يسارع إلى إثارته (أى إثارة الرئيس) بدلا من أن يساندوه فى موقفه من التفهم والتسامح وقبول الرأى الآخر. ومع ذلك فقد كان هذا يجرى فى إطار سُمى أيضا بالديمقراطية ، وهو دليل على أن التمسح بالديمقراطية أمر شائع ، وأنه حتى أشد النظم تسلطا لا تتردد فى أن تصف نفسها بالديمقراطية ، والواقع أن الديمقراطية موعودة دائما بالتزييف ، والدولة تستطيع ذلك وفى يدها وسائل الإعلام جميعا تحتكرها وتبثها ليل نهار لتجميل صورتها وتشويه كل شىء آخر. وقد يجرى تزييف الديمقراطية أحيانا بالقوة الغاشمة والبطش بالحريات بمقولة إنه لا حرية لأعداء الشعب ولكن الأغلب أن يحدث هذا بالخداع عن طريق إقامة مايمكن أن نسميه بالماكيت الديمقراطى حيث تقام نماذج شبيهة بالديمقراطية إلا أنها فارغة من المضمون. وتزداد الجرعة الخداعية فى تزييف الديمقراطية إذا دخل رأس المال ليساند قوة الدولة. أو إذا توحش رأس المال فأصبح أقوى من الدولة وطغى عليها وسخرها لمصالحه.

(٩)

ويجاهر مؤلف كتاب « الرأى والرأى الآخر » ولكن بعد فوات الأوان برأيه فى زيف الاتحاد الاشتراكى وفشله وعدم وضوح فلسفته ، وقد يرى القارىء ألا نثقل عليه بهذه الآراء لأن الضرب فى الميت حرام ، ولكنى أعتقد خلاف ذلك فمازال بيننا من يؤمن بجدوى وجود التنظيم الواحد ، وهذه شهادة من عالم اجتماع مشهود له كان فى وقت من الأوقات قطبا من أقطاب هذا التنظيم ،ولكنه حين ينقد الاتحاد الاشتراكى لايقف عند نقده كتنظيم فحسب وإنما بتناول " الميثاق " ونظام الحكم كله ، وهو يفعل ذلك بموضوعية شديدة وهادئة ويقول : " أما الاتحاد الاشتراكى فقد كنت مقتنعا بأنه صيغة ديمقراطية زائفة فاشلة عملا. ذلك أن الاتحاد الاشتراكى هو الدولة نفسها ، فاللجنة العليا كانت نواب رئيس الوزراء ومن يعلوهم، ثم أصبحت نواب رئيس الجمهورية . والدولة بكل سلطاتها : الجيش والشرطة والمخابرات والخزانة تسانده . وهو وضع يعطى الاتحاد قوة مادية ويحرمه من القوة المعنوية إذ لا يمكن أن يكون بذلك تنظيما شعبيا فى حقيقته لأن التنظيم الشعبى فى تبسيط يحسه كل فرد يبلور قوى شعبية تحمى المواطنين من تحكم السلطة العامة وانحرافها . ويعود الفشل أيضاًإلى عدم وضوح فلسفة الاتحاد الاشتراكى ، فالميثاق قد يكون مقبولا كوجهة نظر عامة ومحاولة تحليلية ومجموعة من المبادئ ولكنه بالقطع ليس بعد إطارا مرجعيا مدروسا واضح المعالم. وليس من الصعب أن ندرك السبب فى هذا الغموض ، فالثورة كانت واقعا قبل أن تكون نظرية. وقد تبنت الاشتراكية فيما بعد، اشتراكية غير منقولة سميت عربية أحيانا أو كما كان يقال منبثقة من واقعنا. ومن ثم فلم يكن لها تراث نظرى غنى ، وكانت النتيجة خلطاً ومزجاً بالماركسية اللينينية كنظرية خصبة جاهزة. وسواء كان منظور الاشتراكية العربية والقائلون بها فى حقيقتهم ماركسيين أو لم يكونوا فقد وجدوا فى التراث الماركسى اللينينى نبعا لا

ينصب . كـان لابـد إذن مـن فلسـفة اشـتراكيـة لها الملمس العقـدى ، وكـان لابـد من أن يشغلنا أمـر القـادرين على القيـام بهذه المهمة وهم المثقفـون ، وقـد كانـوا فى جملتهم فى أزمـة مع الثورة» .

« وفشل الاتحاد الاشتراكى كحزب لأنه فنيـا فاقد للقوام الحزبى لاتساع قاعـدته وشمولها حتى إنها شملت الكثيرين من الساخطين على الثورة . وكانت النتيجة فقدان التماسك والانتماء الذى يربط أعضاء الحزب أو الفريـق ، وإذا قيل إنه لم يكن حـزبًا فـالتساؤل يبقى : لماذا إذن ننتظـر منه مالا يُنتظـر الا من حزب . ثم أيـن إذن ذلك التنظيم الشعبى الفعال الـذى يسند الثورة ! والـواقع أن الاتحاد الاشتراكى فشل كحزب واحد . كما فشل كحـزب لأن الأعضاء فى الحزب الواحد يـرتبط وجودهم السياسى على الأقل بوجود الحزب مما يجعل العمل الحزبى عملا جادا له استماتة الدفاع عن النفس ، لأن معنى الحزب الواحد أنه إذا لم أعمل وأمارس حياتى السيـاسية فإن مكانى هو العمل تحت الأرض ذلك أننى كحزب واحـد قد حـرمت الآخرين من العمل فـوق الأرض ، أما أن أتصـور حزبـاً واحداً يمثل الشعب كلـه فتصور صال من أساسه . وثمة عامل آخر فى فشل الاتحاد الاشتراكى هو أنه فى الدعوة إلى فكر أو فكرة لا يكفى أن نقول للنـاس كونوا ، إن الـدعوة تفاهـم واقتناع وإقناع ، أمـا التوعية فصلف فكـرى إذ به تحاول أن تجرع فكرتك كما هى للآخرين والمثقفون لا يقبلون هذا شكلا . والمجتمع الذى يهجره مثقفوه روحيا يتـوقف عن النمو لأن النمـو الإنسانى يأتى عن طـريق الفكر الـذى يدفع بـالمجتمع إلى الأمام . ولكن الاتحاد اتخذ من التوعية أسلـوبا والتوعية هى أروع خرافـة عاشها الاتحاد الاشتراكى . فمن وقت إلى آخر كـان المسئولـون يعلنون حملة تـوعية فينصبـون الخيام ويجمعـون الآلاف ويلقون الكلمات حتى ينفص الاجتماع ويعود كل إلى ماكان عليه . ولعل مَنْ كان يُوجه إليهم الخطاب يسخرون من أنفسهم ، ولعل من ألقوا الخطـاب قد حصلوا على راحة البـال فقد أصبحت التوعية هى الحبـة المهدئة التى تجلب الطمأنينة الكاذبة . ونسوا فى زحمة أوهـامهم أن الدعوة مرتبطة بالداعية ، وأن نجـاحها مرتبط بالقدوة وأن مَنْ كانوا يُطلقـون عليهم العناصر المفسدة أو الرجعية أو أعـداء الثورة لم تكن فى معظم الأحيان الا أخطاء من ارتدوا مسوح الاشتراكية زلفى إلى عـامة الشعب . وهكذا سقط الاتحاد الاشتراكى فى قبضة الفشل والشلل وساده الركـود الذهنى والروحى ، وتحول الى جسد بيروقراطى تقف غايتـه عند أبوابه ومكاتبه وموظفيه وسياراته ومكافآته » .

وهـذه الفقرات هى أروع مـاكُتب أو مايمكن أن يُكتب عن الاتحاد الاشتراكى ولا يستطيع إنسـان مهما أوتى من قـدرة على مغالطـة النفس أن يتهم صاحبهـا بـالبعد عن الحقيقـة أو الموضوعيـة ، ولكن مؤلف هذه المذكرات وهو المفكر الواقعى المرتبط بأهلـه ووطنه يصور لنا البعد الأخطر فى مأساة الاتحاد الاشتراكى ، وهو اقتناع عبـد الناصر به فيقول : « إلا أن عبد الناصر كـان متمسكا بالاتحاد الاشتراكى إلى درجـة التشبث . وكان البعض يـردد أن التجـربة فى حـاجـة إلى تقييم . ولكننى كنت أذهب إلى أن

التجربة قد ثبت فشلها فعلا فى تحقيق الهدف منها وهو إيجاد السند الشعبى للثورة. ولهذا كان هدفى الأول ـ إذ دعيت للمشاركة فى الأمانة العامة ـ هو الدعوة إلى تنظيم سياسى مُعلن يمثل حزب الثورة مع السماح بمعارضة ، والدعوة إلى كفالة الحريات وحرية النقد وبالذات بالنسبة للمثقفين الذين وإن كانوا يعانون من المشاكل المادية فلن يكون حل هذه المشكلة النفسية إلا بكفالة حرية النقد ، وهى حرية كفيلة بالقضاء على حرب الهمس الموجهة ضد الثورة ، وإذا كان شعارنا أن نقوم بثورة فلا يعنى هذا إلا أنها مرحلة نقد ذاتى وإتاحة الفرصة للاستماع إلى كل الآراء ، وأن نكفل لمجلس الأمة ـ وهو هيئة منتخبة ـ أكبر قدر من الهيبة ليمارس حقه فى حرية الكلمة والرقابة وحرية النقد.

(١٠)

ومن مرحلة مبكرة جدا كان مؤلف هذه المذكرات ينبه بأعلى صوت الى العناصر الكفيلة بنجاح تجربة "القطاع العام" وعدم تحوله إلى "الإقطاع العام" وكان يصرح بأن المحسوبية ليست إلا نوعا من الاختلاس والرشوة، وكان يريد من الدولة أن ترسى من القانون والعقوبات مايجعل الإضرار بالمال العام أشد فى نظر الناس من الإضرار بالمال الخاص ، وكقانونى محترف يتمتع بقدر واضح من الفكر والقدرة على التعبير والصياغة لخص الدكتور أحمد خليفة هذا الموقف كله فى عبارات واضحة حيث يقول: " وأضفت أننا ـ إذا أخذنا بالنظام الاشتراكى وبدأنا فى إقامة اقتصادنا على أساس القطاع العام ـ مدعوون لإدراك الانعكاسات القانونية لهذا النظام ، وإن مَنْ يسرق عودا من القصب أو دجاجة من فوق سطح لم يعد طريد العدالة الأول بينما اللص الكبير ذو المكانة العالية يعمل باسم الدولة والمنصب لحرمان المواطنين من حقوقهم وأموالهم وغذائهم. فدعونا بعض الوقت من الاهتمام بالسرقات التافهة التى يدفع إليها الفقر وتفكك الأسرة والمظالم الاجتماعية ولنتجه إلى القيم الجديدة والآفاق البعيدة. نحن فى حاجة إلى قانون ذى نظرية واضحة متكاملة يردع المضاربين فى أقوات الشعب والمديرين الذين يبرمون صفقات مجحفة ، وكل تصرف منحرف يتناول المال العام ، وكل تصرف فى المال العام فيه تمييز بين المواطنين . وأن تكون العقوبة دائما فى سرقة المال العام والإضرار به أشد من سرقة المال الخاص ، حتى يترسب فى أعماق المواطنين شعور عميق بحرمة المال العام سواء كان مال الدولة أو المؤسسات أو الشركات العامة أو التعاونيات . إن أموال الشعب فى أيدى عدد من الموظفين يديرونها بأسمائنا جميعا تبرر لنا أن نحاسبهم لا على الاختلاس والرشوة فحسب ، بل على الإهمال وعلى المحسوبية التى تفتح الباب لاستغلال المال العام فى سبيل الصداقات والقرابات والمنفعة. والمحسوبية فى حقيقة الأمر ليست إلا نوعا من الاختلاس والرشوة. وفى النهاية قلت إن علينا أن نتجه بإرادتنا وفكرنا إلى رفع سلاح القانون فى وجه المخربين ولصوص القطاع العام والمستغلين ، وإلا فنحن لا نبنى القطاع العام بل الإقطاع العام ».

بقى أن نُطلع القارىء على موقفين هامين لأحمد خليفة وقفهما مع نفسه ، ثانيهما بعد خروجه من الوزارة مباشرة وسنتناوله بعد قليل ، أما أولهما فيوم ترشيحه لدخول الوزارة ، فبعد أن يروى أن أنور السادات كان يرشحه لتولى وزارة العدل " حتى يضع حداً للفوضى التشريعية التى نعيشها " بينما كان زكريا محى الدين يراه مبرزاً أكثر لتولى الشئون الاجتماعية ، يروى الدكتور أحمد خليفة أن هذا الحوار قد وصله ثم يروى انطباعه عنه فيقول : " والواقع أن هذا الحديث الذى دار عنى بشأن ما أصلح له يصور صراعا دار فى نفسى طويلا فلم أكن أدرى هل أنا رجل قانون أم رجل اجتماع . كنت أبحث بصرف النظر عما درسته وخبرته فعلاً عن هويتى الحقيقية و تصورى لما أرغب فى الاشتغال به ، وقد قضيت فى أعمال النيابه العامة ومجلس الدولة حوالى خمسة عشر عاما ، وأدركت أننى لا أستطيع أن أقضى بقية عمرى واقفا جالسا أُقلب فى صفحات كتب القانون . وهكذا ومع اعترافى بأن العمل القضائى أجل الأعمال قاطبة فقد وجدت أننى عاجز عن المضى مطبقا للقانون بينما أنا متسائل دائما وأبداً عن جذور القواعد القانونية فى المجتمع ومدى تعبيرها عن حقائقه . ولهذا فقد اخترت خوض المجتمع على إطلاقه وأعماقه ، واخترت البحث العلمى فى القانون وغير القانون من الظواهر الاجتماعية . وكان زكريا محيى الدين محقا عندما قال إنه يعرف ما أفضله» .

أما الموقف الثانى وهو موقف صاحب المذكرات من نفسه بعد خروجه من الوزارة فهو يصوره لنا منصفا نفسه الى أبعد الحدود ، وليس عليه من لوم فى ذلك ، فقد فعل مارواه بالفعل من تأليف كتاب «المسألة الاجتماعية » وتمسك به حتى صدر وإن تأخر بعض الوقت فى الصدور وقد لا يكون هذا الكتاب قد لقى الصدى اللائق به ولكن هذا الصدى ليس مسئولية الدكتور أحمد خليفة ولكنه مسئولية مجتمعنا على كل حال ، يكفى الرجل أنه جاهر برأيه بل وفعل ما هو خير من المجاهرة وهو التسجيل وها هو يقول : « إن الإنسان قد يُسأل عن موقفه إزاء مشكلات وطنه وانزوائه وعزوفه عن إبداء الرأى وبذل الجهد، إلا أنه ليس العمل السياسى وحده هو علامة الإيجابية والانتماء . بل كل مجال عمل جاد يضع الإنسان فيه إخلاصه وعلمه وجهده عمل وطنى . وعندما يكون الجو السياسى مُلبدا بالغيوم مما ينفر بعض الناس من المشاركة فإن على المثقف ألا ينسى دوره الطليعى فى تنمية بلده وتقدمها وسيادتها وألا يكف عن العمل مُحلقاً فوق مستوى الصغائر والكبائر . وعندما خرجت من الوزارة إلى بيتى وجدتها فرصة ذهبية بل واجباً علىَّ أن أكتب تجربتى . ورغم أن الرقابة على المطبوعات كانت شديدة ورغم الخوف السائد من إبداء آراء تفسر على أنها معارضه للنظام فقد وضعت كتابى وأسميته اسما لا يعبر عن محتواه وهو « المسألة الاجتماعية » وأرسلت الكتاب الى دار المعارف . واختفت أصوله بضعة أشهر فأدركت أنها الرقابة ، وأذكر أن الدكتور السعيد مصطفى السعيد وكان مشرفا على الكتب الثقافية فى الدار فى ذلك الوقت رجانى أن أمر عليه وأخذ ينصحنى بسحب أصول الكتاب لما يحتويه من نقد مر

لايتحمله النظام السياسى. وكان مخلصاً فى نصيحته ، فقد كان أستاذى فى كلية الحقوق وناشدنى باسم الأستاذية أن أسحب الكتاب وأرفع منه الأجزاء التى ستثير المتاعب ، ولكننى لم أغير حرفا وظللت أسأل عن مصير أصول الكتاب حتى جاءت أخيرا بإذن الطبع. ودهشت فى ذلك الوقت. ولكننى لم أعلم إلا بعد سنوات من أحد الوزراء المقربين إلى عبد الناصر بعد وفاته أن عبد الناصر قد قرأ أصول الكتاب وطلب السماح بنشره بغير تعديل ، وفى الواقع فإن هذه الواقعة قد أكدت رأيى فى أن عبد الناصر لم يكن طاغية بطبيعته ، وإن ما حدث باسمه من بطش بالحريات لم يكن دائما من فكره وتخطيطه».

(١٢)

وينبغى لنا ألا نحرم القارىء من بعض التفاصيل عن معاناة الدكتور أحمد خليفة فى وزارة الأوقاف والتى يرويها فيقول : « ولكن المعركة الكبرى كانت فى وزارة الأوقاف عندما عينت وزيرا لها. فقد لمست من أول وهلة أن هناك أوضاعا فى وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية لايمكن السكوت عليها ، وأن هناك تبديدا لأموال الوقف الإسلامى لا يحُاسب عنه أحد. وعندما توفرت بين يدىّ الدلائل على ذلك أحلت الأمر برمته إلى النيابة العامة وأسفر التحقيق عن كشف رشاوى واختلاسات ارتكبت من عدد من الموظفين كبارا وصغارا ».

« ولا أريد أن أفيض فى هذا الموضوع كما لا أريد أن أكشف بعض الوقائع التى تورط فيها آخرون إذ وجدت من أموال البر والخيرات مرتبات مبالغا فيها تُقرر لمن لايستحقون ، ومنهم بعض سيدات المجتمع من أوساط معينة تقررت لهن مرتبات شهرية لسن فى حاجة إليها يقينا»

« ولا أظننى كنتُ متجنيا على مَنْ طلبت التحقيق معهم ، فقد أسفر تحقيق النيابة العامة عن تقديم أحد عشر متهما من موظفى وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية إلى محكمة أمن الدولة العليا بتهم الاختلاس والتزوير ، وخرجت من الوزارة قبل أن يتم البت فى أمرهم ، وقد قابلوا خروجى من الوزارة بحماس وفرح شديدين ، وعادوا سيرتهم الأولى كقوة يخشاها الجميع لصلتهم بكبار المسئولين فى الدولة بعد أن كنت أوقفت نشاطهم طيلة وجودى بالوزارة ، بل ومنعتهم من السفر خارج مصر رغم إلحاح بعض مديرى مكتب جمال عبد الناصر ، وظل نفوذهم مسيطرا لا يجرؤ أحد على تحديهم حتى صاح الشيخ محمد متولى الشعرواى فى مجلس الشعب وهو وزير للأوقاف مستجيرا منهم قائلا إنه يعانى موقفا نفسيا عنيفا ، وإنه ممزق بين واجبه كوزير مسئول وبين موقفه كإنسان يجد مخالفات صارخة ولا يستطيع أن يفعل شيئا » .

ويصل الأمر والمرارة بأحمد خليفة أن يقرر فى صراحة أن الفساد هو الذى أخرجه من الوزارة «والواقع أن إخراجى من الوزارة لم يكن بأى صورة مرتبطا بنكسة يونية ولا بالرغبة فى التغيير للتغيير ،

ولكنـه كـان نهايـة المطاف لصراع رهيـب اضطررت إلى خوضـــه فى وزارة الأوقـاف وأشرت إليـه فيما تقدم» .

« ورغـم أننى لم آخـذ بالشبهات وأحلت الموضـوع بكاملـه إلى النائب العام للتحقيـق وحقق النائب العام ووكـلاؤه فى ضوء مـا أمدتهم به الـوزارة من البيانـات فى تعاون تام ، وصـدر قرار النـائب العام بحبس بعض الموظفين على ذمـة التحقيـق . إلا أن أخطـر مـا تكشف عنـه التحقيق كـان صلـة بعض المسئـولين عن المجلس الأعلى للشئـون الإسلامـة ببعض كبـار المسئولين فى مكتـب الرئيس جمال عبـد الناصر . وعندما وصل التحقيق إلى هذا الحد أو عـز إلىّ مسئول كبير وثيق الصلة بالرئيس أن أكف عن متابعـة الأمر عند هـذا الحد ، بل زارنى فى منزلى لهذا الغـرض وحاول فى رقة إقنـاعى بترك الأمر ، ولم أستطع أن أهضم مثل هـذا الرجاء ، ولعل عملى القضـائى السابق مسئـول عن ذلك فلم أكن أتخيل أن أحـدا ولا الرئيس نفسـه يمكن أن يقف عقبة فى سبيل تحقيـق قضايـا الفساد ، وأنـا أعرف عن الـرئيس كراهيتـه للانحراف ونـزاهته المطلقة ، ولهذا فلم أفكـر فى مراجعة الـرئيس فى الأمر ، وكانت الفـرصة عندما أجرى التعديل الـوزارى بعد النكسة فأطيح بى من الوزارة وتغير الجو فى وزارة الأوقاف وكفت عن التعاون مع سلطات التحقيق وعاد الموظفون الموقـوفون إلى أعمالهم بل وصل الأمر إلى حد الإطاحة بالنائب العام نفسه ونقله إلى منصب آخر » .

ويكرر أحمد خليفـة فى موضوع آخر شعـوره بالمرارة من قوة الفسـاد فى نظامنا فيقول : « كـانت هذه معركة مع الفساد خسرتها فى نهاية الأمر ، فزاد عمق إيمانى بأنه لابديل عن ديمقراطية حقيقية هى المبرر الوحيد لكى يبذل الإنسان من نفسه ومن طاقته ، بل من أمنه وحياته ، فقد بلغ الأمربهؤلاء المنحرفين إلى حد التهديد بالقتل وخطف أطفالى ، ووضعت حراسة مشددة على منزلى ولم أجد من السلطات غير السلطة القضائية أى مساندة عندما وصل التحقيق إلى باب مكتب الرئيس » .

الفصل العاشر

كنت وزيرًا مع عبد النّاصر

للدكتور عبد الوهاب البرلسى

(١)

لعل الدكتور عبد الوهاب البرلسى هو أبرز نموذج للوزراء التكنوقراطيين المصريين الذين تمتعوا بالقدرة النفسية الفذة على أن يصعدوا سلم الهرم الوظيفى من ناحيتيه فى سلام نفسى وهدوء أعصاب تامين ، فهذا طبيب يتدرج فى وظائف الجامعة من أستاذ إلى عميد إلى وكيل جامعة إلى مدير جامعة ثم يصبح وزيراً للتعليم العالى ثم يعين وزيراً للبحث العلمى ثم يقبل العمل مديراً لجامعة الكويت وبعدها يقبل العمل مرة ثانية نائبا لرئيس الجامعة الأردنية ثم مستشاراً للجامعة المفتوحة ثم يعود من حيث بدأ أستاذاً فى كلية الطب .

وهذه مذكرات تتسم بكثير من القدرة على التعبير عن شخصية صاحبها بأكثر مما يريده صاحبها منها من التعبير عن ذكرياته . . فمن الواضح أن صاحب المذكرات قد أخذ نفسه منذ مرحلة مبكرة من حياته بالتزام مطلق تجاه كل جزئيات الحياة المتكررة ، بحيث أصبحت شخصيته تفرض نفسها حتى على نفسها حين تتحدث بل وحين تكتب ، وأنت ترى ياسيدى القارىء هذا الخلق بوضوح شديد ليس بعده وضوح حين يُقسم المؤلف مذكراته كما لو كانت كتاباً فى علم الأدوية يقتضى منه الدقة الشديدة فى ترتيب الفصول المتتابعة لكتابه ، والتزامه الشديد بالترتيب الزمنى وهو مالم يتوفر فى مذكرات غيره حتى هذه اللحظة ، ويكفى أن أذكر للقارىء أنه قسم [مذكرات] حياته إلى سبعة فصول ، نجعل الفصل الأول لسنوات التكوين ، والثانى لعمله فى طب عين شمس ، والثالث لعمله فى جامعة أسيوط عميداً لكلية الطب ، والثالث للفترة مابين حربى ٦٧ ، ١٩٧٣ وقد سمى هذا الفصل « بين النكسة وحرب التحرير» وتشمل هذه الفترة ذروة الأحداث السياسية التى مر بها ، ويتضح هذا من أن هذا الفصل يشمل أحد عشر فصلاً فرعياً ، أما الفصل الخامس فقد جعل عنوانه « بعد حرب أكتوبر » وتحدث فيه عن عمله فى هيئة الرقابه الدوائية، وعن عمله فى جامعة الكويت ، وأما الفصل السادس فقد جعل عنوانه «عشر سنوات فى الأردن» وتحدث فيه عن تجربته كنائب لرئيس الجامعة الأردنية ، وعن تجربته فى العمل مع الجامعة المفتوحة فى القدس ، وفى الفصل السابع والأخير بلور . صاحب هذه المذكرات كثيرا من تجربة حياته وتأملاته ومساهماته فى الحياه العامة ، ومع هذا كله استطاع مؤلفها أن

يضيف إلى الكتاب ما يلخص لقطات من حياته فى ٣٧ صورة جعل لها ملحقا سماه ملحق الصور ورتبها بحيث وضع كل صورتين فى صفحة !

(٢)

وفى كل فصول الكتاب وفقراته التزم صاحب هذه المذكرات إلى أقصى حد ممكن بل إلى أبعد من الممكن بالاختصار الشديد والتركيز الأشد، فهو لم يختصر ليقلل سطور ما كتب وإنما كان يختصر عامداً متعمداً مظهراً قدرة أروع على بلورة الفكرة والتجاوز عن هوامش الفكرة ، وهو حين يفعل هذا يتجاهل رغبات كثيرين من القراء والمعاصرين فى أن يروا انحيازه إلى أى جانب من الجوانب ، وهو وإن كان منحازا بحكم طبيعته البشرية إلا أنه وقد أخذ نفسه بمبدأ التسامى عن الانحياز قد أصبح من السهل عليه أن يتجاوز المواضع الشائكة من الأحداث فى سهولة ويسر ، وأن ينتقل إلى المجرى العام للأحداث التى تواكبت بعد ما تجاوزت الصراعات .

على هذا النحو نجد موقف المؤلف من أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ فهو يروى لنا الوقائع التى مرّ بها حين كان فى باريس يوم وقوع ماوقع ، ولكنه يذكر كذلك حضوره اجتماع اللجنه المركزية العاصف ويقتصر فيما يرويه على دهشته أن يحدث هذا الذى يحدث مما لم يكن يمكن تصور وقوعه فى عهد عبد الناصر . . هكذا ليس إلا ! ! ولكن المؤلف يروى بعد هذا الحديث رواية تصور لنا حرصه على لقاء شعراوى جمعة باعتباره نائب رئيس الوزراء للخدمات ، قبل سفره فى أول مايو ١٩٧١ ، وهكذا يوحى لنا عبد الوهاب البرلسى أنه كان على علاقه ممتازة بضحايا ١٥ مايو ، وأنه مع هذه العلاقه لم يكن يدرى من أمر الخلاف الحاد شيئا ، ثم إنه بعد هذه العلاقه استمر وزيراً لعدة شهور ، وهكذا يستطيع القارىء أن يستنتج أن صاحب هذه المذكرات لم يكن من المؤمنين تماماً بحتمية أو ضرورة ما فعله أنور السادات من الإطاحة بخصوم ١٥ مايو ، ولكن الذين يريدون تعمق آراء السياسيين التكنوقراطيين فيما حدث فى مطلع عهد السادات لا يمكنهم أن يقبلوا الأمر على علاته على هذا النحو ، وإنما سيفكرون فى الأمر من زاويتين أخريَيْن ، الأولى أن كتاب الدكتور البرلسى يصدر عن دار المستقبل العربى التى يمتلكها محمد فائق وزير الإعلام الأسبق وأحد ضحايا ١٥ مايو ، ومعنى هذا أن أقصى ما أمكن للمؤلف من مجاملة لمجموعة ١٥ مايو أنه حاول تقليل جذور الخلاف عند ماعرضه . . أما الزاويه الثانية فهى أن عبد الوهاب البرلسى كان قد سبق له أن نشر بعضاً من ذكرياته فى حديث مع الأستاذ ضياء الدين بيبرس وقد نشر هذا الحديث بعد ذلك فى كتاب ، وتعرض بعده البرلسى لهجوم أمين هويدى وزير الدولة والحربية ورئيس المخابرات فى آخر عهد عبد الناصر الذى اتهمه صراحة بأنه يبحث لنفسه عن مكان ...سط موجات الهجوم على عهد عبد الناصر ، وهكذا كان على مؤلف هذا الكتاب أن يوازن فى مثل هذا ...يث بين عوامل كثيرة، ولكن الأهم من هذا كله أننا عندما نواصل قراءة الأحداث نجد مالم ينشر قبل رغم طرافته من أن أربعة من وزرائنا فى وزارة ١٥ مايو كانوا فى باريس فى تلك الليله المشهورة ، ...ن منهم استمرا فى الوزارة وهما الدكتور عبد الوهاب البرلسى وعصمت عبد المجيد واثنان آخران

استدعيا ليتوليا مواقع وزارية وكان هذان الاثنان من باب الطرافة أيضا من معاونى صاحب المذكرات نفسه فى المهمة التى كان فيها فى باريس فالدكتور إسماعيل غانم وكان مندوبنا الدائم فى اليونسكو عين وزيراً للثقافة ، ومصطفى كمال طلبة وكيل وزارة التعليم العالى الذى كان مرافقا للدكتور عبد الوهاب البرلسى وزير التعليم العالى فى اجتماعات اليونسكو فقد اختير وزيرا للشباب ! أما عبد الوهاب البرلسى نفسه فقد عين وزيرا للبحث العلمى بدلاً من التعليم العالى وخلفه فى التعليم العالى الدكتور محمد مرسى أحمد رئيس الجامعة الأم (القاهرة) .

(٣)

وهكذا تتضح لنا من قراءة هذه المذكرات أبعاد كثيرة من شخصية مؤلفها ، وإن ظلت أبعاد أكثر منها وأعظم بعيدة عن أن يتناولها الرجل العظيم المتواضع بقلمه ، ولعل من أبرز هذه الأبعاد ماتعكسه كلمات الإهداء التى قدم بها البرلسى كتابه فحرص على ذكر طوائف كثيرة من عارفيه على سبيل الحصر بحيث يمكن استنتاج انعدام ارتياحه إلى أماكن وكليات أخرى لم يشأ أن يذكرها فى الإهداء . وعلى غلاف الكتاب وفى صفحته الأولى حرص المؤلف على أن يكتب اسمه بدون اقتران بكلمة دكتور ، وعلى هذا النحو نجد تواضع المؤلف حين يتحدث عن نشأته فيذكر صفات أخويه ولا يذكر صفات شخصه فيقول : "مازلت أذكر المنزل رقم (٥) بحارة السنان المتفرعة من شارع المغربلين بالقاهرة القديمة . . ذلك المنزل الذى كانت تسكنه أسرتى فى العشرينات من القرن الحالى ، والذى شهد سنوات تكوينى الأول بين أحضان أم صابرة مكافحة ، ورعاية أب تقى ورع هو الشيخ " على البرلسى " . الذى تشرب منه أخى " ابراهيم " صلاحه وتقواه ، وورث عنه أخى " جمال " الكثير من انفعالاته كالغضب السريع والهدوء الأسرع» . وحين يحدثنا فى تواضع مرة أخرى عن السبب فى تمنيه دراسة الطب دون أن يستطيع تحديد سبب واضح لهذه الأمنية فيقول «وإلى اليوم لا أعرف إن كان حزنى على وفاة أبى متأثراً بمرضه ، أم حبى للدكتور محمد سليمان ، أم الأمرين (يقصد : الأمران وهذا من الأخطاء النادرة فى هذا الكتاب) معا أو شىء آخر هو الدافع وراء الفكرة التى تسلطت على ذهنى عام ١٩٣٤ ، ولم أكن قد بلغت الرابعة عشرة من عمرى وجعلتنى أقدم على كتابة لافتة أنعت نفسى فيها بلقب الطبيب الدكتور عبد الوهاب البرلسى »

(٤)

وعلى الرغم من أن مؤلف هذا الكتاب قد التزم فى مذكراته بما نلتزم به جميعاً نحن المصريين حياء وخجلاً من عدم ذكر اسم الزوجة أو الأم مع الإعتراف لهما بالفضل الذى هما أهله إلا أنه مع ذلك لا ينسى أبداً أن يظهر اعتزازه بزميلة دفعتهم الطبيبة العظيمة زهيرة عابدين وزميلتها تحية فهمى فيقول فى معرض الحديث عن دفعتهم : «فعددنا فى كلية الطب لم يكن يتجاوز التسعين طالباً وطالبة ، ورغم القلة النسبية فى عدد الطالبات الذى لم يتجاوز الست عشرة طالبة ، فإن ذلك لم يحل دون بروز بعضهن مثل د. زهيرة عابدين التى كانت قد حصلت على الترتيب الأول على مستوى القطر المصرى فى شهاده البكالوريا عام ١٩٣٦ ، ثم واصلت تفوقها بعد ذلك ، واشتهرت بجهودها فى ميادين الخدمة

الاجتماعية ، وخاصـة بين الطلبه المرضى بروماتيزم القلب ، واستمر عملهـا الاجتماعى التطوعى هذا حتى بعد تقاعـدها عن عملها كأستاذ لطب الأطفال . . . وتميـزت أيضا تحية فهمى التى أصبحت فيها بعد أستاذ الباثولـوجيا الإكلينيكة . وإن كانت شهرتها كطالبة متميزة وأستاذة ناجحـة قد جاءت تالية لشهرتها المبكـرة فيها بيننا كطالبة ريـاضية ، علاوة على أنها كـانت الوحيدة التى تأتى إلى الكليـة بسيارة فورد يقودها سائق خاص » .

وهكذا كنت أنتظـر من صاحب هـذه المذكرات أن يحدثنا عـن شريكة حياتـه بشىء أكثر من تقـدير فضلها ، شىء أكبر من مجرد السطر العابر والوحيد الذى جاء فى صفحة ٢٥ .

(٥)

على أن مما يحسب للمؤلف أنه استطاع فى هذا الكتاب أن يضع فى المكتبه العربية أولى فقرات منصفة تحدثنا عن جهـود «جماعة الرواد» ، تلك الجماعه الـرائدة فى مجال الخدمة الاجتماعية التى قدمت لـوطننا كثيراً من الخدمـات الرائدة منـذ نشأتها المبكرة ، يقـول البرلسى : «لفت اهتمامنا بـالخدمة العـامة إبـان الدراسة بكلية الطب نظر القائمين على " جماعة الرواد " ، وكانوا من المثقفين المتصدين للخدمة العامة والعمل التطـوعى ، فدعـونا عقب التخـرج إلى حفل متواضع فى نـادى المعلمين فى شارع عماد الـدين بوسط القـاهرة ، وشرح لنا أعضـاء الجماعة أهدافهـم ووسائلهم فى تحقيق هذه الأهـداف ، وأن شعار الجماعة هو " قوة الوطن فى قوة الفرد . . فلنبدأ بأنفسنا " وكان للجماعة أندية فى الأحياء الشعبية تسمى " محلات الرواد " ، تقدم لأبنائهـا ـ وهم من أبناء الطبقة العاملة – خدمات ريـاضية وثقفية واجتماعية يشرف عليها أعضاء الجماعـة بأنفسهم ، وكان أسلوب الانضمام إلى هذه الجماعة هو التطـوع للخدمة فى إحدى محلاتها ، ويتم الحكـم على صلاحية المتطـوع لعضويـة الجماعه بمـدى إلتزامه بـأداء تلك الخدمة واستمراره فى العطاء . وكان أن تطوعت للعمل فى إحدى هذه المحلات وهى " محلة الطيبى " ، وتطوع صديقى " عثمان سرور " للعمل فى محلـة القللى وقد أصبحنـا " عثمان سرور " وأنا عضـوين فى جماعة الرواد ، وتعلمنا الكثير من خلال تلك العضوية ، حتى بعد أن قل عملنا فى الأندية الشعبية بعد شيوع فكرتها وانتشـارها فى أحيـاء كثيرة ، واعتمادها أسـاساً على مـوظفين فنيين من خـريجى كليات ومعـاهد الخدمـة الاجتماعيـة . . ثم انتقلت أنشطـة جماعـة الرواد إلى شبـاب الجامعـات مع الاحتفـاظ بأنشطـة المحـلات ، فأقـامت الجماعـة معسكـرات صيفيـة لهؤلاء الشبـاب تحت إرشـادات وإشراف أعضـاء الجماعة ، ومن ضمنهـا برنـامج ثقافى وتـرفيهى محدد ، وكانت تلك المعسكـرات تقام بمنطقـة " سيدى بشر " بالإسكندرية قبـالة البحر مباشرة ، وكانت هذه المنطقة آيـة فى الجمال والروعة قبل أن تتحول إلى غابة من الأسمنت المسلح تحت مسميات الأبراج . كان ذلك فى الخمسينات ، وقد سعدت بإشرافى على أحد هذه الأفواج ، وأقمت وأسرتى الصغيره مع الطلاب وكان ولداى " هشام " و " خالد " يسعدان بالانتظـام معنا فى طابـور الصباح لتحية العلم وكـانا آنذاك فى مـرحلة الطفولـة . . . . . . وحدث مع معسكرات الشبـاب ما سبـق وحدث مع محلات الـرواد ، فالفكرة انتشـرت انتشـاراً سريعاً ، وتـولت

هيئات حكـومية متعـددة مهمة الإشراف عليهـا . . فكان علينـا أن نمارس عملاً آخـر . فنشأت فكرة الدراسات الفنية المتخصصة ، وشرعنا فى تكوين " لجنة أطباء الرواد " ، واتفقنا على أن نعقد اجتماعاتنا بشكل دورى فى منازلنا لنتباحث فى الأمور والموضوعات التى تملى علينا أهميتها الاجتماعية ، وكنا ننشر نتائج تلك الدراسات والمنـاقشات فى كتيبات حملت اسم " جماعة الرواد " وكانـت الأمور التى تركزت عليها تلك الدراسات بطبيعة الحال أمـوراً طبية أو اجتماعية مثل " التعليم الطبى فى مصر " و " مشكلة الأدوية " وما إلى ذلك ».

وينتهز صـاحب هذه المذكرات فرصـة حديثه عن نشاط جماعـة الرواد ليبدى رأياً صريحا وقـوياً فى بـرامج تنظيم الأسرة يكـرره بعد ذلك فى كتـابـه مع أنه لم يكـرر شيئـاً فيه إلا هـذا الـرأى وذلك حيث يقول : - «وكـان من أهم الموضوعـات التى بحثتها اللجنـة أسباب قصور بـرامج تنظيم الأسرة، ذلك الموضوع الذى لا يـزال قيد الدراسة والتجارب حتى وقتنـا هذا، ولقد كانت وجهـة نظرى ولاتزال أن أسباب قصور برامج تنظيم الأسرة تنحصر فى انخفاض نسبـة التعليم ، وتدنى مستوى الوعى الصحى بشكل عام ، فالوعى الصحى جزء لا يتجزأ من الدائرة التعليمية ، على وسائل وأساليب وقنوات إقناع النـاس بتنظيم الأسرة فى وقت تشكل الأميـه فيـه نسبة لا يستهـان بها فى المجتمع، فـالأمى بشكل عـام لايمكنه تقدير العواقب الوخيمة التى تخلفها بعض العادات والتقاليد . . فإذا أضفنا إلى ذلك أننا نعيش فى مجتمع تحكمـه القيم الدينيـة التى يتصـور البعض خطأ أنها تتعـارض مع سياسـات تنظيم الأسرة . . لأدركنا أهميـة التعليم كضمانة لا بديل عنها فى إنجـاح مثل هذه السياسات . . لـذلك أتساءل . . أو لم يكن من الأنفع والأجـدى لـو أن الملايين التى ضاعت فى سيـاسـات قاصرة كـانت قـد أنفقت فى مجال التعليـم . . ؟ سؤال أعتقـد أنه لايزال مطروحا إلى الآن ».

(٦)

وبنفس القدر من وضـوح الفكرة والعبارة وقوة الحجة والمنطق نطـالع رأى المؤلف العظيم فى قضية ثانية وهى لغة تعليم الطب ، وضرورة التحول إلى اللغة العربية والتأليف بها، وها هو يقول فى كتابه : «اليوم وأنا أستمع إلى المدرسين الجدد فى كليات الطب يتحدثـون الإنجليزية بأخطاء فادحة لا أرى مبرراً لاستمرارها ، خاصة وأن تجربة التعريب قد نُفذت بنجاح فى أكثر من دولة عربية ، وإن كان ذلك دون تنسيق مع بقيـة الدول العـربيـة ، الأمر الـذى أدى إلى اعتماد كل دولة لمصطلحـات مختلفـة عن الدولـة الأخرى، وأذكر أنـه فى أثناء الوحدة مع سـوريا جاء الدكتـور "عزت مريدن " عميـد كلية طب دمشق وتحدث عن " الحبن " وعـرفنا أن ذلك يعنى وجـود المياه فى البطن ، ونحن فى مصر نسمى هـذه الحالة " استسقاء " . . أيضا حدث بعد استقلال الجزائر بعام أو عامين أن عقدنا مؤتمراً بدار الحكمة عن الطب العربى ، وتحدثت بالإنجليزية فإذا بأحد الحاضرين يرفع يده وقال إنهم فى الجزائر يتحدثون بالفرنسية . فأكملت محاضرتى باللغة العربيـة . ولقد بُذلت جهود عديدة للتغلب على عقبـة تعدد الترجمات العربية للمصطلح الغربى الـواحد . . فـاجتمعت منظمة الصحـة العالمية بمنـدوبين عن الدول العـربية ، وتم وضع فهرست للمصطلحات الطبية ، وقد كان ذلك عملا جيدا ولكن غير كاف . تأتى بعد ذلك مسألة التأليف التى يجب أن نركز عليها فى قضية التعريب ، خاصة وأن بعض مؤلفينا يكتبون بالإنجليزية وهم

غير متمكنين أساساً منها . . لذلك يجب أن نبدأ بمحاولات التأليف وتدريس بعض المواد مبدئيا بالعربية ، مثل الصحة العامة والطب الشرعى . فما معنى أن أدرس الصحة العامة للطلبة بالإنجليزية وأنا أعلم أنهم سيستخدمونها فيما بعد بالعربية ، ومامعنى أن أدرس الطب الشرعى بالإنجليزية وكل تقارير الطبيب الشرعى تكتب بالعربية . . ؟ فإذا اتفقنا على كل ما سبق . . تبقى بعد ذلك القضية الجوهرية والحيوية وهى التمكن من اللغة العربية . . فلا يجوز إطلاقا من الناحية العقلانية أو الوطنية أن أكون - كمتعلم - جاهلا بلغة وطنى . أو أن أتباهى بقدرتى فى لغة أجنبية فى وقت تنعدم فيه هذه القدرة مع لغتى الأصلية . . فإتقان العربية أساس عملية التعريب ، ويجب أن تصل درجة الإتقان ليس فقط فى النطق والتخاطب والكتابة ، وإنما فى الترجمة منها وإليها .]

(٧)

ويتحدث صاحب هذه المذكرات عن علاقته بالإخوان المسلمين ، ويأتى حديثه عن هذه الجماعة متوافقا مع ما استقرت عليه صورتها فى الوجدان المصرى سنة ١٩٩٢ حين نشر كتابه ، وهو يقول : «كنت فى هذه الأثناء أسكن فى حى الحلمية الجديدة وكان للإخوان المسلمين مقر بجوار سكنى ، وكان الطابق الأرضى لهذا المقر مخصصا لمستوصف للخدمة الطبية - فتطوعت للعمل فيه وكان مديره هو الدكتور " محمد أحمد سليمان " ، وكان منتميا لجماعة الإخوان . . . وفى هذه الأثناء تقابلت مع " حسن البنا " المرشد العام للإخوان وكانت له شخصية آسرة ، ويتمتع بهدوء شديد وكان اقتناعه بما يؤمن به لا يقبل الشك أو المجادلة ، ورغم تطوعى للعمل فى مستوصف تابع للإخوان ، ورغم إعجابى بشخصية حسن البنا . . إلا أن فكر الإخوان لم يجد طريقه إلى عقلى الرافض مبدئيا لمسألة الربط فيما بين الدين والدولة ، غير أن عدم الاقتناع بالإخوان كتنظيم لم يحل دون مشاركتى لهم فى دورهم التطوعى ، شأنى فى ذلك شأن أطباء غيرى شاركونى العمل فى ذات المستوصف ، مثل الدكتور " على المفتى " والدكتور " لطفى أبو النصر " وغيرهما ».

«وإلى جانب الجيش والهلال الأحمر قررت جماعة الإخوان المسلمين إرسال بعثة طبية إلى سوريا ، وعُرض علىّ فوافقت على الفور ، وتشكلت بعثتنا الطبية التى يرأسها الدكتور " محمد سليمان " . ولم تكن تلك المناسبة هى الأولى التى أسافر فيها فى مهمة بعد تخرجى فى كلية الطب فحسب ، ولكنها أيضا كانت بداية حب جارف جمعنى بهذا البلد الحبيب الذى خصه الله بطبيعة خلابة ساحرة ، وشعب لا يضل الطريق إلى القلب أبداً. سافرنا بالقطار الذى كان يصل القاهرة بالشام . . فمررنا على القدس ويافا فى الطريق إلى دمشق ، وقد كانت رحلة رائعة لا إمكانية لتكرارها الآن بعدما حال العدو الصهيونى بين مشرق الوطن ومغربه .

(٨)

وفى فقرتين اثنتين يلخص مؤلف هذا الكتاب ـ كعادته ـ رأيه الهام جدا فيما تحقق من إنجاز فى قطاع الدواء فى مصر (وهى ثالث قضية يتناولها بوضوح وصراحة) فهو يعتبر التأميم خطوة ناجحة ، وهو ينسب الفضل فى تطوير الصناعة الدوائية إلى الدكتورعبده سلام وفى هيئة الأدوية إلى الدكتورعزيز البندارى ، وهكذا لا يكتفى البرلسى بالحديث عن النجاح وإنما يبرز لنا مَنْ كانوا وراء هذا النجاح

ولابد أن نشكره على هـذا ، للقارئ أن يقـرأ معنا مـا كتبه الـدكتور البرلسى حيث يقـول : - «وكان من الخطوات التى اتخذتها الثورة ، تمصير البنوك وشركـات التأمين ، ثم تأميم الصناعات الأسـاسية ومنها صناعة الأدويـة. وقد عُين الدكتور " عبـده سلام " رئيساً للمؤسسة المصريـة العامة للأدويـة عند بدء نشاطها عام ١٩٦٢ ، وبذل فى تطوير الصناعة الدوائية والنهوض بها جهودا جبارة ، أدت إلى تقدم هذه الصنـاعـة فنيـا واقتصاديـا بشكل فـاق كل تصـور ، حتى وصل الإنتـاج الـدوائى المحلى إلى ٨٥٪ من الاستهلاك فى أقل مـن خمسة عشر عامـا منذ بـدء التأميم . وكذلك كـان إنشاء الهيئـة العليا لـلأدوية من الخطوات الهامة والكبرى التى اتخذتها الثـورة فى عام ١٩٥٧ ، وقـد عين الدكتور عـزيز البندارى مـديراً عاماً لها ، وخلال الأعوام التالية على إنشاء الهيئة سُجلت جميع البيانات الخاصة بالدواء المحلى والمستورد كمبيوتـريا لأول مـرة فى مصر ، وعملت اللجان الفنيـة التى شكلتها الهيئـة على تخفيض الكم الهائل من

الأدوية التى جاوزت ٢٥٠٠٠ مستحضر قبل الإصلاح ، إلى أن أصبحت ٢٥٠٠ مستحضر تفى باحتياجات الخدمات الصحية على أساس الاحتياجـات الفعلية التى يقررها الواقع وتحددها الهيئة العليا للأدوية ، والمؤسسة المصرية العامة للأدوية .

(٩)

أما القضيـة الرابعـة التى يتناولها مـؤلف هـذا الكتاب فى مذكـراته بكل وضوح فهى نشاط أنـدية الـروتارى فى مصر ، ويتعمـد البرلسى أن يتحـدث بشىء من التفصيل عن طبيعة نشـاط هـذه الأنديـة (ص٤٥ وص٤٦) وعن مشروعاتها ، ثم يجاهـر برأيه فى هـذا الموضوع فيقول : «وقد ذكـرت كل هذه التفاصيل عن أنـدية الروتـارى لأن هناك حملة تطفـو على السطح بين الحين والآخر بهدف التشكيك فى أهداف تلك الأنديـة التى وصل عددها فى مصر إلى ٢٥ ناديـا ، أقدمها روتارى القـاهرة ، الذى أنشىء عام ١٩٢٩ ، وكلها مُعترف بها ومُسجلة فى وزارة الشئون الاجتماعية . وتدعى هذه الحملات أن الحركة الروتارية مرتبطـة بالحركة الصهيونية والحركة الماسونية ، وأنا شخصيـاً لا أعرف إلى الآن ماهية الحركة الماسونية . . أما الحركة الصهيونية فقد عـرفنا ما هيتها وأهدافها وأساليبها . وليس من المنطقى أن أعلم أنـا أو غيرى من أعضاء هـذه الأنديـة ، الذين لايمكن لأحـد أن يشكك فى وطنيتهم ، أن الصهيونيـة مرتبطة بالحركة الروتاريـة ونظل أعضاء عاملين بها ، وحتى الآن فإن أحداً ممن يُوجهون الاتهامات إلى الروتارى لم يقدم أى دليل على هذه الاتهامات رغم انتظارنا لهذا الدليل الذى إن وجد فسوف أكون أول من يهجر الأنـدية ، بل وسأتحول رغم قـدم عضويتى بها إلى أشـد المهاجمين لها . . بشرط أن يقـدم إلينا الدليل الذى يثبت اتصال أندية الروتارى - ولو من بعيد - بالحركة الصهيونية ».

(١٠)

وعن العلاقـات الثقافيـة مع الاتحاد السوفيتى (وهى خـامس قضية يصـارحنا فيها بـرأيه) يـذكر البرلسى بصراحة طبيعة المنح التى كان يقدمها الاتحاد السوفيتـى ، وموقفه كوزيرللتعليم العالى من هذه المنح بما يعطى الانطباع بصدق ما أثير كثيرا عن طبيعة هذه الـدراسات التى كانت تتاح لخريجينا وطلابنا فى الاتحاد السـوفيتى وذلك حين يتحدث عن عملـه وزيرا للتعليم العـالى فيقول : «وتفـرغت للسياسـة العامة للتعليم العالى والجامعى والعلاقات الثقافية مع الدول التى تساعد مصر فى دعم الدراسات العليا

والبحث العلمى عن طريق المنح الدراسية ، وكان فى مقدمة تلك الدول فى ذلك الوقت الاتحاد السوفييتى الذى كان يقدم لنا ١٥٠ منحة دراسية على مستوى الدكتوراه فى فروع العلم التى لم نكن قادرين وحدنا على تقديمها للشباب ومنها الفيزياء ، وعلم الذرة والرياضات المتقدمة وغيرها ، على أن يتم سفر المبعوثين عادة بعد حصولهم على درجة الماجستير من جامعاتهم ، وكان الاتحاد السوفيتى تحكمه أيدولوجية محددة يود استقطاب الخريجين الجدد الحاصلين على الثانوية العامة لهذه المنح ، ولكننا صممنا على سياستنا ، بل ورفضنا إرسال منح لنيل الدكتوراه فى العلوم الانسانية وشرحنا للاتحاد السوفيتى أننا نستفيد من تلك المنح لدعم مالا يمكننا إنجازه فى بلدنا » .

(١١)

ومن أكثر عبارات هذا الكتاب دقة وموضوعية تلك الفقرة التى يتحدث فيها صاحب المذكرات عن المحافظين الأربعة الذين تعاقبوا على أسيوط حين عمل بها عميداً لكلية الطب فوكيلاً للجامعة فمديراً للجامعة ، وقد كانت له علاقة وثيقة باثنين من هؤلاء عاصراه كوكيل للجامعة وكمدير لها فلنقرأ رأيه فى هؤلاء جميعاً حين يقول : «وقد كانت علاقتى بالسيد "حسونة" رسمية ، وبالسيد "سعد زايد" أخوية ، أما مع كل من السيدين أحمد كامل وممدوح سالم فكانت متميزة رغم اختلاف شخصية كل منهما ، وتمايز كل منهما عن الآخر فى أسلوب وطبيعة العمل وفى علاقته مع الناس . . فكان أحمد كامل إنسانا بكل معنى الكلمة . وطنى غيور يحُب بلده حباً لا يضاهيه حب آخر ، وكان يثق فى الشباب ويؤمن بحيوية دورهم ، فكان يخدمهم ولا يضن عليهم بوقته وجهده – ولم يكن بالمسئول الذى يكتفى بالجلوس بمكتبه لإدارة مشكلات المحافظة دون التصاق بهذه المشكلات . . ولكنه كان حريصا على الاطلاع على مشاكل الناس وآرائهم وشكاواهم منهم مباشرة من خلال زياراته لمراكز أسيوط العشرة ، ليس فقط لأهمية موقعه كمحافظ لأسيوط ، وإنما أيضاً لحساسية دوره كمسئول التنظيم الطليعى بها . . ولا أدرى إلى الآن ماذا كانت التهمة الموجهة إلى أحمد كامل فى المحاكمات التى تلت ١٥ مايو من عام ١٩٧١ . أما " ممدوح سالم " فكان إنساناً مهذبا جم الأدب ، زرت معه المحافظة بكل مراكزها هو كمسئول تنفيذى وأنا كمسئول سياسى فقد كنت أمينا للاتحاد الاشتراكى العربى فى محافظة أسيوط بجانب عملى كرئيس للجامعة . وكان تعاوننا مثالا يحتذى فى العمل السياسى . وخلال تلك الزيارات شاهدنا الكثير وتعلمنا الكثير ، ولا أدرى ما الذى يعوق تعديل قانون الإدارة المحلية بما يجعله حكما محليا كاملا ، إذ إن المحافظ الكفء يعرف مواطن القوة ومواطن الضعف فى محافظته ، ومدى أسلوب تقديم الخدمات ، ومواطن الضعف فى محافظته ومدى وأسلوب تقديم الخدمات إلى المواطنين وحاجتهم الفعلية إلى تقديم إحداها على الأخرى ، من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية . أما الوزير المتمركز فى القاهرة فلا يمكن أن تتاح له نفس الفرصه للإحاطة بكل هذه الأمور » .

(١٢)

ربما كانت أخطر فقرة فى هذا الكتاب هى تلك التى يروى فيها البرلسى موقف كبار رجال الدولة كل فى موقعه من أحداث تظاهرات طلاب جامعة الإسكندرية فى ١٩٦٨ وفى هذه الفقرات يصرح صاحب المذكرات بعدة حقائق هامة منها موقف النائب العام فى ذلك الوقت ، وقصة قوائم الطلاب

المعدة للفصل ، ووقوف واحد من أساتذة الجامعة ضد تقاليد الجامعة باقتراحه تعديل قانونها لتمكين الدولة من فصل الطلاب ، والحقيقة الرابعة تتعلق بدور هيكل فى نقل رأى البرلسى «الوزير الجديد» إلى عبد الناصر ، والخامسة تتعلق بروح عبد الناصر المسئولة الودودة التى كانت تنتظر من البرلسى أن يصارح الرئيس مباشرة برأيه ، والسادسة هى دور عبد الناصر كصمام أمن قوى ضد رعونة بعض معاونيه الذين سرعان مايتحول رأيهم إلى هلاميات . . وليس من سبيل إلى تصوير كل هذه الحقائق إلا بقراءة رواية صاحب المذكرات كاملة ، حيث يقول فى كتابه الصغير القيم : «لم تكد تمضى ثلاثة أسابيع على عملى وزيراً للتعليم العالى ، (والوزير فى نفس الوقت رئيس المجلس الأعلى للجامعات والمتحدث باسمها فى مجلس الوزراء) ، حتى فوجئت بتظاهرة كبيرة تخرج من كلية الهندسة بجامعة الإسكندرية ، ولم يكن تظاهر الطلبة فى عام ١٩٦٨ مستغربا عقب نكسة يونيو عام (١٩٦٧) ، وعقب تظاهرات جامعة القاهرة فى شهر فبراير ١٩٦٨ كما ذكرت ، وإنما أدى تصرف مدير الأمن آنذاك مع المتظاهرين إلى زيادة توتر الموقف واعتصام الطلبة فى كلياتهم بالإسكندرية بل والاحتفاظ برئيس الجامعة معهم عندما ذهب إليهم لتحرى الأمر . حدث ذلك يوم سبت ، وكان الاجتماع الأسبوعى لمجلس الوزراء مساء الأحد ، وقدرت أن علىّ أن أقدم تقريراً إلى المجلس بما حدث . . فقررت السفر إلى الإسكندرية صباح الأحد لاستطلاع الأمر والاجتماع برئيس الجامعة آنذاك " الدكتور حسن بغدادى " ، ومحافظ الإسكندرية الصديق " أحمد كامل " الذى كان محافظا لأسيوط ، وزرت موقع كلية الهندسة وناقشت الموقف بعد اطلاعى على تفصيلاته وعدت فى المساء ، وقدمت تقريرى إلى مجلس الوزراء ، فرأى جمال عبد الناصر بعد الاستماع إلى ماحدث أن تشكل لجنة من الوزراء الجامعيين ومن أمانة الاتحاد الاشتراكى " وكان الأمين العام آنذاك السيد عبد المحسن أبو النور " لبحث الأمر واقتراح الأسلوب الأمثل لعلاج الموقف . كنا آنذاك فى شهر رمضان المبارك ، وكانت اجتماعات اللجنة تبدأ بعد صلاة العشاء وتستمر إلى مابعد منتصف الليل ، وقد فوجئت بما حدث فى هذه اللجنة وبما دار فيها من مناقشات! فقد رأيت النائب العام يحضر الاجتماع ، ورأيت عدة قوائم تتضمن أسماء (المتهمين) بالشيوعية أو بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين وربما غير هؤلاء وهؤلاء . . واقتراح فصلهم من الجامعة . احتفظت بهدوئى ولو أنى قلت لنفسى . . " ماكان أغنانى عن هذا المنصب وقد كنت سعيدا برئاسة جامعة أسيوط . . ؟ "، ولما جاء دورى فى النقاش أفهمت الحاضرين بهدوء حازم أن وزير التعليم العالى ليس من سلطته فصل أى طالب من الجامعة ، وأن عقاب الطلاب يتأتى عن طريق لجنة التأديب فى الجامعة ، ولهذه اللجنة تشكيلها وسلطاتها . . وكانت المفاجأة الكبرى أن أحد الحاضرين ، وكان أستاذاً جامعيا من قبل اقترح أن يعدل قانون الجامعة بما يسمح بفصل هؤلاء الطلبة!! وكانت المدة التى مضت على تسلمى شئون وزارة التعليم العالى غير كافية لأعرف الرئيس جمال عبد الناصر عن قرب ، كما عرفته فيما بعد ، وحتى أشرح له الأمر ومادار فى اللجنة وما طرح من آراء وعدم موافقتى عليها . وكان اليوم التالى موعداً لاجتماع اللجنة المركزية . . وعند مدخل القاعة قابلنى الأستاذ حسنين هيكل وسألنى عن الحال . . ؟ فأخبرته بأن الحال لا يسر ، وأن بعض أعضاء اللجنة انتهز الفرصة لتسوية حسابات قديمة ، ويريدون فصل بعض الطلاب فصلا تعسفيا ، وأنى لا أقر هذا الأسلوب بأى حال من الأحوال . . فكان أن نقل الأستاذ هيكل هذه الصورة الى الرئيس عبد

الناصر . . وفى صباح اليوم التالى وبينما كنت أحضر اجتماع إحدى اللجان الوزارية بمبنى رئاسة الوزراء . إذا بالرئيس جمال عبد الناصر يطلبنى تليفونيا ويسألنى : "يا أخى لما انت مش موافق على كلام اللجنة مش تقول لى؟ وحدد لى موعداً للقائه فى اليوم التالى ، وفى اجتماعى به ، حكيت وحكيت وابديت استيائى لما حدث فى اجتماعات اللجنة . . فاستمع عبد الناصر بتركيز واهتمام شديدين . . وانتهى الاجتماع دون أن يبدى عبد الناصر سوى ابتسامه تنبىء بتفهم عميق . وفى الاجتماع التالى للجنه لم يحضر النائب العام ، ولم أجد أثراً لقوائم الطلبة واقترح نفس الأستاذ الجامعى عضو اللجنة الذى سبق أن اقترح تعديل قانون الجامعة ، أن يترك أمر هؤلاء الطلبه لمجلس تأديب الجامعة يرى فى شأنهم مايرى؟ ومجلس التأديب بحكم القانون يرأسه نائب رئيس جامعة الإسكندرية المسئول عن الطلاب ، وكان آنذاك الدكتور " أنور سلطان" أستاذ القانون ، ولكنه تنحى عن قبول هذه المهمة . فأسندت رئاسة اللجنة إلى أقدم العمداء وكان الدكتور " محمد لطفى بيومى" ، وبعد التحقيق فى الأمر صدر قرار مجلس التأديب بفصل أحد الطلبه لمدة عامين " وكان زعيم الاعتصام " وفصل طالب آخر لمدة عام دراسى واحد ، وفصل عدد قليل من الطلبه لمدد أقل .

(١٣)

ويجاهر صاحب المذكرات على صفحاتها بانتقاد الحال الذى وصل إليه كل من فرع جامعة القاهرة بالخرطوم الذى أنشىء عام (١٩٥٥) وجامعة بيروت العربية (التى أنشئت ١٩٦٠) (وهذه هى سادس قضية يتناولها بكل الوضوح والصراحة) . . فهذا هو رأى أحد وزراء التعليم العالى السابقين ورؤساء الجامعات الذى لابد لنا أن نقدره ونقدر دوافعه المخلصه إليه يقول الدكتور البرلسى : «وقد أنشىء فرع جامعة القاهرة بالخرطوم خدمة لأشقائنا فى السودان ، والذين كانوا يعانون الكثير من العقبات والمشكلات فى الانتقال إلى مصر لتلقى علومهم الجامعية ، وقد كانت فرص التعليم فى هذا الفرع مقصورة على أبناء السودان وعلى المصريين الذين يعمل أولياء أمورهم فى السودان . وكما يعلم الجميع فقد شوهت ظروف وأخلاقيات وقيم الانفتاح معظم الأهداف الحضارية التى أنشىء من أجلها فرع الخرطوم . . وأصبحت الفوضى هى السائدة فى هذا الفرع الذى استخدم كأحدى وسائل الاحتيال، حيث يقيد الطلبة المصريون الحاصلون على معدلات ومجاميع ضعيفة فى الثانوية العامة المصرية ، وقد يسافرون للانتظام فى الدراسة أو يكتفون بالتسجيل على الورق فقط ، حتى يتثنى [يقصد : يتسنى وهذا خطأ من الأخطاء النادرة فى هذا الكتاب] لهم التحويل بعد عام واحد إلى جامعة القاهرة . . أيضا تسوءنى بعض الآراء القاصرة التى تنتقص من أهمية إنشاء فرع الخرطوم وتعتبره نوعا من الترف أو التبذير ، أو تعتبره عملا استهدف عبد الناصر من خلاله مد شعبيته وزعامته إلى خارج مصر؟ !؟ وأما الافتراء الثانى فيدحضه أن عبد الناصر الذى انزرع فى قلب ووجدان كل عربى ، لم يكن بحاجة إلى إنشاء ذلك الفرع اللهم إلا فى أوهام المفترين . . أما القول بأنه ضرب من التبذير والترف فيدل على عجز تام فى استيعاب معنى ومضمون الدور الحضارى الرائد ، وأسس التكافل والتكامل فيما بين العرب . . تلك الأسس التى يعود لها الفضل الأول فى استعادة مصر لدورها الرائد والقائد فى الوطن العربى . أما جامعة بيروت العربية فقد أنشئت كما ذكرت فى عام ٦٠/ ١٩٦١ كخطوة استهدفت

بالأساس دعم موقف المسلمين فى لبنان والذين كانوا يفتقرون إلى أبسط أشكال الدعم والمؤازرة، فى وقت كانت المحنة الطائفية فى لبنان تبلغ إحدى ذراها

وقد بُنيت الفكرة بالأساس فى ذهن القائمين على جمعية البر والإحسان اللبنانية ، وكانت مصر هى الداعم الوحيد ممثلا فى جامعة الإسكندرية ، التى ترتبط أكاديميا بجامعة بيروت العربية ، بدءاً بتزويدها بأعضاء هيئة التدريس والمعارين والزائرين الأساتذة ، حتى منح الدرجات العلمية والدبلومات للخريجين ، مروراً باعتماد اللوائح الداخلية واشتراك أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية فى لجان وضع وتصحيح امتحانات بيروت العربية ، وما إلى ذلك من النواحى الفنية والأكاديمية الأخرى .

وكما أفسد الانفتاح تجربة فرع الخرطوم ، فعل مع جامعة بيروت العربية ، وأصبح السواد الأعظم من الطلبة المقيدين فى السنة الأولى بالجامعة من المصريين الذين يقومون بالتحويل إلى الجامعات المصرية بعد سنة دراسية . . . وقد وصلت كثافة أعداد المصريين إلى درجة أنه عندما كانت ظروف الحرب الأهلية تحول دون سفرهم لأداء امتحانات السنة الأولى ببيروت ، فإنهم كانوا يؤدونها فى جامعة الإسكندرية التى كانت بالكاد تستوعبهم . وأصبح الإنجاز مجرد تجارة رابحة ، وسبيلا للتحايل على قوانين الجامعات ، ومصدرا رئيسيا من مصادر التكدس الطلابى» .

(١٤)

وفى موضع سابق من مذكراته يبدى البرلسى قدراً كبيراً من التحفظ على الجامعة الأمريكية فى القاهرة حسبما رآها بنفسه فترة توليه وزارة التعليم العالى ، ومع هذا فإنه يغلف هذا الرأى بأكبر قدر من الدبلوماسية ، وذلك حيث يقول :- «وكانت علاقتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الوقت تحت خط الصفر ، وكانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة تحت الحراسة ، ورأيت بنفسى ما لم أكن أعلمه أو أتصوره من شئون تلك الجامعة ، ومنها على سبيل المثال مستوى الأساتذة بها، فلم يكونوا كلهم من الأساتذة الاكاديميين كما تشترط الاتفاقية الخاصة بإنشاء تلك الجامعة ، كما لم يكن عملهم الوحيد هو التدريس بالجامعة فيما أظن . . فهل تغير ذلك الآن ! . . أرجو ذلك»، وهذه على سبيل العدّ هى سابع القضايا التى أثارها الدكتور البرلسى فى كتابه الصغير القيم .

(١٥)

وينتهز الدكتور عبد الوهاب البرلسى فرصة حديثه عن جامعة القدس المفتوحة وعمله مستشاراً لها فنائباً لرئيسها ليجاهر برأيه فى التعليم المفتوح فى مصر وهى ثامن قضية لايبخل فيها علينا برأيه الواضح والصارم ويقول : «إن ما يجب أن يعيه الجميع هو أن الجامعة المفتوحة ليست فكرة لحل مشكلة الثانوية العامة وضعف المجاميع والمعدلات كما يعتقد البعض ، فذلك المفهوم يجب أن يُصحح ويستقيم قبل أن تشوه الفكرة التى شرُع فى تنفيذها فى مصر . أما الهدف من إنشاء الجامعة فهو تمكين من فاتهم فرصة إكمال التعليم من العودة لمواصلة ما فاتهم ، مع مراعاة ظروفهم التى تختلف بالتأكيد عن ظروف الطلبه النظاميين . وعلى ذلك فمن زيارتى للجامعة المفتوحة فى بريطانيا ، وجدت أن قانون الجامعة المفتوحة

كان يحدد ٢١ عاما كحد أدنى للانتساب إليها ، أما الكثافة الفعلية فكانت تتراوح أعمارهم بين ٣٠ إلى ٥٠ سنة . والطالب فى الجامعة المفتوحة له أن يحدد ما إذا كان يريد التسجيل سنة أو سنتين لمجرد التزود بالعلوم والمعلومات فى مجال عمله أو اختصاصه . . أو الاستمرار حتى الحصول على درجة البكالوريوس ، وربما الماجستير والدكتوراه . . مع مراعاة أن الطالب فى الجامعة المفتوحة قد يحتاج إلى ضعف عدد السنوات التى يحتاجها الطالب النظامى الذى لايتحمل سوى مسئولية التعليم . . كذلك فإن تجربة بريطانيا باعتبارها هى الأساس فى كل التجارب اللاحقة ، قامت على تقسيم البلاد إلى عدة مناطق تعليمية " ١٣ فى بريطانيا " ، ولكل منطقة كافة الإمكانات اللازمة لإنجاح التجربة فى حدودها ، حيث لا معنى فى أن تقام الجامعة فى مقاطعة أو محافظة ليقطع لها الطلاب عشرات أو مئات الأميال للانتساب إليها ، وإلا انعدمت إحدى أهم ميزات تخفيف الأعباءعلى المنتسبين ، كما أن الجامعة ترسل لكل طالب كافة الكتب والدروس المقررة ، وتدله على " مرشد " قريب من سكنه ، وهو شخص حاصل على درجة الماجستير ، ومهمته شرح الدروس المستعصية على الطالب ، علاوة على مهمته فى تصحيح الواجبات والتمارين للطلبه المقيمين فى نطاق مسئوليته الجغرافية ، وذلك بالطبع بخلاف حضور الطالب فى أوقات معينة إلى الكليات لاستخدام المعامل العلمية التى يتولى القائمون على شئون الجامعة المفتوحة استئجارها من الجامعة . بذلك نجد أن الأمور كلها ميسرة من أجل هدف واحد هو إتاحة فرصة التعليم للجميع ممن فاتتهم الفرصة كل حسب ظروفه ، ولذلك نجد أنه فى الوقت الذى تتراوح فيه أعداد الطلاب فى أية جامعة بريطانية مابين ستة إلى عشرة آلاف طالب فى الجامعة الواحدة بكل كلياتها ، فإن المنتسبين إلى الجامعة المفتوحة هناك قد بلغ مائة ألف حسب إحصاءات ٨٨ ـ ١٩٨٩ ، وهو عدد قد يبدو كبيرا جدا ولكن ماهو الحال إذا عرفنا أن الجامعة المفتوحة فى تايلاند تضم نصف مليون منتسب؟ . أما الجامعة الأهلية والتى يخلط البعض أحياناً بينها وبين الجامعة المفتوحة ، فما هى إلا مشروع استثمارى قد يكون جيداً ، ولكن الهدف الأساسى منه هو الكسب ، وربما كانت هناك أسباب أخرى إضافية مثل الحال فى الجامعة الأمريكية التى تعمل على نقل ونشر قيم وثقافات أمريكية ، وإلى تمرير أهداف ومرام سياسية بعينها ، وإلى ممارسة أدوار أخرى . . إضافة بالطبع إلى هدف الربح والذى يأتى نتيجة المصروفات السنوية الباهظة التى تعد بالآلاف للطالب الواحد ، والغريب حقا أن تجد الجامعة الأمريكية فى مصر مثلا ، كما تقوم علاوة على مسافات بجمع التبرعات ، والمدهش أن الاستجابة إلى ذلك عالية وسريعة جداً وبمبالغ كبيرة .

(١٦)

وأستطيع أن أقول إن هذا الكتاب خلا تماما من الأخطاء التاريخية التى يكون مرجعها إلى الاعتماد على الذاكرة دون الوثائق ، اللهم إلا ذلك الخطأ الوحيد فى ص ١٠٨ حين يتحدث الدكتور عبد الوهاب البرلسى عن استقباله وهو رئيس لجامعة الكويت فى ١٩٧٤ لزملائه رؤساء الجامعات المصرية (وعلى رأسهم الدكتور محمد مرسى أحمد رئيس جامعة القاهرة) فلم يكن الدكتور مرسى وقتها رئيساً لجامعة القاهرة وإنما كان قد تولى وزارة التعليم العالى خلفا للبرلسى نفسه ثم تركها منذ ١٩٧٢ وأغلب الظن أنه حضر اجتماع رؤساء الجامعات باعتباره رئيسا لاتحاد الجامعات العربية كلها وهو المنصب الذى شغله بعد خروجه من الوزارة لأنه لم يعد إلى رئاسة جامعة القاهرة بعد ما خلف البرلسى فى منصب الوزارة فقد كان قد تجاوز الستين .

الفصل الحادى عشر

فى الأمن والسياسة

مذكرات اللواء حسن أبو باشا

(١)

اللواء حسن أبو باشا أشهر من نار على علم فى الكفاءة والخبرة الطويلة ، وحين أتيح له أن يترك وزارة الداخلية تولى وزارة الحكم المحلى ، وحين ترك الأضواء لم يلبث أن عاد إليها فى ظروف صعبة وقاسية على النفوس البشرية كلها حين قدر له أن يتعرض لحادث اغتيال مُروّع ولكنه عاد إلى الحياة وكانت عودته دليلاً ناصعاً (كما قال الأستاذ خالد محمد خالد) على أن مصاير الناس جميعاً عند مليك مقتدر وإن الذين يخرجونه من الحساب يخطئون الحساب .

وحين يتأمل المرء حياة مؤلف هذه المذكرات عند اختياره وزيراً وعند تعرضه للاغتيال وقبل هذين الموقفين طيلة حياته الوظيفية فى سلك الشرطة فإنه يهيأ إليه أن الأقدار كانت تتحالف مع حسن أبو باشا لتقدمه لنا فى الموضع الذى اجتهد البشر أن يبعدوه عنه .

وقد نشر المؤلف فى المصور مذكراته وجمعتها دار الهلال فى كتاب قيم تحت عنوان «فى الأمن والسياسة . . مذكرات حسن أبوباشا » وكتب الأستاذ خالد محمد خالد بأسلوبه الكلاسيكى فى تقديمه لهذه المذكرات وصفاً موجزاً لإصابات اللواء حسن أبو باشا ومضاعفاتها إثر عملية الاغتيال وكان مما كتب : «إذ كيف ينجو من انفجار الرصاص المقذوف فى عظمة فخذه اليمنى الرئيسية . فأحالتها إلى مزق ونثارات . . وفتتتها إلى أربع وثلاثين قطعة !!! ثم استقرت بقاياه فى عظام الحوض . . ثم جاء دور المضاعفات ؛ فإذا جلطات كثيرة تغلق الرئتين . . ويهوى ضغط الدم إلى درجة الاحتضار . . ثم تقف الكليتان عن العمل تماماً لمدة شهر . . ويتبعهما فى التوقف الكبد . . ثم يفقد الإبصار شهراً كاملاً . . ويفقد الذاكرة خمسة عشر يوماً . . ويستدعى الأطباء المشرفون على علاجه فى يأس . . يستدعون أولاده من القاهرة ثلاث مرات لتوديعه ؛ فقد انطفأ كل أمل لهم فى الشفاء . . !!»

(٢)

يمكن للمرء [بل لكل قارىء للمذكرات] أن يدرك فى غير عناء أن صاحب هذه المذكرات يريد أن

يقول لنا من خلالها إن الديمقراطية هى صمام الأمن الوحيد فى مجابهة الأزمات والدعاوى المتصاعدة والآراء غير السوية ، فاللواء حسن أبو باشا ليس على طول الخط ضد [من] هم ضد النظام العام ، ولكن اللواء حسن أبو باشا بنظرة أعمق ضد [ما] هو ضد النظام كالسوس الذى قد ينخر فيه . أو من سوء التقدير ، أو من المباهاة التى لا جدوى من ورائها ، أو من التعصب للرأى الواحد ، أو من الفرح بتقدير أولى الأمر للأمور واستحواذهم على الصواب فى الحكم على تقديرات الآخرين بالخطأ . . ومع أن المؤلف لم يبلور أفكاره فى هذا الكتاب على هذا النحو الذى قدمته فى هذه الفقرة إلا أنى أعتقد أنه سيكون سعيداً لو قدر لهذا الفصل أن يطالعه ، وسيقول ساعتها نعم هذا هو ما أردت بالفعل أن أصوره فى مذكراتى من أنى لم أكن ضد [من] هم ضد النظام ولكنى كنت ضد [ما] هو ضد النظام .

(٣)

وعلى الرغم من أن صاحب هذه المذكرات كان من أبرز الضباط الذين يمارسون الكتابة يوماً بعد يوم بحكم وظيفته القائمة على تقدير الموقف ، ثم إجادة التعبير عن هذا التقدير ، وبحكم أن مجال عمله كان نقد الأفكار وتداعياتها المرتقبة والقائمة والمحتملة بل والبعيدة ، على الرغم من هذا فإن المؤلف لم يُقدم على كتابة مذكراته إلا بعد تعرضه لحادث الاغتيال الشهير ، واعتقد فيما يقترب إلى اليقين أن الأستاذ مكرم محمد أحمد رئيس دار الهلال قد بذل جهداً كبيراً حتى أقنع هذا الرجل أن يكتب هذه المذكرات ، ولعل هذا ما دفع اللواء حسن أبو باشا نفسه أن يكتب فى أول سطر من هذه المذكرات ما يؤكد هذا المعنى حين يقول : «ترددت لفترة طويلة فى حقيقة الأمر قبل أن أبدأ فى خوض هذه التجربة . وأعنى بها إخراج هذه المذكرات إلى حيز الوجود ، فقد اعتدت أن أعمل دائماً فى صمت ولم يرد على خاطرى فى يوم من الأيام أن أقوم بمثل هذا العمل ، ولكن كثيراً من الأصدقاء على اختلاف مواقعهم ألحوا أن أتخلى عن هذا التردد وأن أكتب شهادتى للتاريخ ، وكانت وجهات النظر التى ساقوها أنه التزام معنوى بل التزام وطنى أن يتقدم للشهادة مَنْ كان له دور عام ، خاصة من عايش أحداثاً بعينها ولها أهميتها التاريخية ، وستكون دائماً من المنعطفات التى يقف أمامها المؤرخ بالتمحيص والاستقصاء والتحليل ، ولا سبيل أمام المؤرخ لجمع مادته إلا وثائق هذه الأحداث وشهادات مَنْ عايشوها ووقفوا على وقائعها ، لكى يأتى التدوين فى النهاية محيطاً بكل الجذور والزوايا المحددة للأبعاد الحقيقية لكل حدث ، بعيداً عن الظواهر التى يمكن أن تكون متأثرة بهوى أو ميل أو مصلحة ، وكلما تحقق ذلك . تحقق عمق الصورة ، وتأكدت ملامحها لكى تظهر الحقائق فى النهاية غير قابلة للتشويه أو التأويل .

ومع قوة هذه الحجة وسلاسة منطقها فقد ظل التردد يصاحبنى والإحجام عن خوض التجربة يحول بينى وبين مجرد التفكير فى أن أبدأ المحاولة ، وفى حقيقة الأمر ، لقد كان وراء هذا التردد والإحجام أسباب كثيرة :

أولهـــا : إشفاق على النفس من الجهد الشاق الذى تفرضه التجربة .

وثانيها : أننى أرفض أن أكتب مذكرات يكون محورها شخصاً بذاته .

وثالثها : أننى أعرف مقدماً الأشواك التى سأسير عليها والتى تحيط بمثل هذا العمل وتضاعف من صعوبته وحساسيته » .

وهكذا يمضى بنا صاحب هذه المذكرات ليؤكد [ص ١٢ وما بعدها] أن هذه المذكرات ستخرج للقارىء بعيدة عن السيرة الشخصية ومركزة على «دلالات هامة لأحداث تاريخية لها أهميتها فى الماضى ويمكن أن يمتد تأثيرها إلى المستقبل» ومع هذا فإن اللواء حسن أبو باشا يرى [ص ١٤] أنه يبرىء بهذه المذكرات ذمته أمام كل مواطن على أرض مصر ويتضح لنا عند هذا الحد مدى فهم هذا الرجل لوقائع التاريخ حين يقول : «فقد أثبتت حقائق التاريخ أن الأحداث الهامة فى تاريخ الشعوب لا تأتى من فراغ ، وإنما تسبقها دائماً مقدمات يطول مداها أو يقصر ، ويتوقف على عمق تفاعلاتها أبعاد الحدث ومدى تأثيره الفورى أو المستقبلى ، ويخطىء من يظن أن مثل تلك الأحداث تقع بصورة عارضة بعيدة عن تراكمات سابقة ، كما أنها بدورها يمكن أن تمثل مقدمات لتطورات مستقبلية ، يتوقف مداها هى الأخرى على مقدرة استيعاب مغزى ما سبقها من أحداث ومعالجة أسبابها . فتلك هى حكمة التاريخ الذى تتوالى مراحله فى تداخل حتمى ، لتؤثر كل مرحلة سلباً أو إيجاباً فيما سيتلوها من مراحل بقدر القدرة على استيعاب تلك السلبيات » .

(٤)

وفضلاً عن هذا فإن صاحب هذه المذكرات رغم ابتعاده عن المواقع التنفيذية إلا أنه لايزال يُعلى من قدر عامل الأمن القومى ، وهو يصرح أنه ابتعد عن أسرار تتعلق بالأمن القومى لا يجوز له أن يتناولها على وجه الإطلاق ، وهو لا يجد حرجاً فى أن يعترف بهذا ، بل هو يجاهر بهذا الاعتراف ويؤكد هذا المعنى بل ويردف بالقول إنه يعرض رؤيته الشخصية ليس إلا . . «وإذا كان البعض من الكتاب - وهم جميعاً موضع التقدير والاعتزاز - قد تناول هذه الأحداث فى مذكرات أو كتب نشرت لهم ، فقد تجردتُ تماماً من أى قراءة لى حول هذه الموضوعات ، لكى يأتى ما أتناوله عنها من دقائق وتفصيلات معبراً تماماً عن تقديرى الشخصى لهذه الموضوعات ، ولعل هذا التفسير يتفق إلى حد كبير مع مقولة للراحل الكريم الدكتور طه حسين وردت فى كتابه المعنون «مستقبل الثقافة فى مصر» أشار فيها إلى أنه : «عندما يبحث الباحث فى أى موضوع أدبى ، يجب عليه أن يتجرد من أى اطلاعات له ويدخل إلى الموضوع بفكره الخاص غير متأثر بأى آراء أو كتابات عن الموضوع نفسه»، وأعتقد أن المنهج نفسه يمكن الأخذ به فى بحث وتحليل القضايا السياسية الهامة ، وتبقى ملاحظة أخيرة ، ذلك أننا عندما نسعى فى الاستقصاء إلى العودة للوراء بحثاً عن الجذور ، فقد نستشهد ببعض ما كتب حول نقاط بعينها لمؤلفين آخرين كتبوا عن الموضوع نفسه ، ولكن كل ذلك يتم فى أضيق نطاق ممكن » .

ويختتم صاحب هذه المذكرات مقدمته التى تعتبر من خير المقدمات التى كتبت لكتب المذكرات السياسية على وجه الإطلاق ملخصاً هدفه من المذكرات على المستوى الشخصى ، وهو هنا يصل إلى

أروع درجات التعبير والفكـر حين يختلط تجرده بذاتـه وتختلط ذاته بـالتجرد فيقـول : «تلك هى محاور شهادتى والهدف منها ، وأحسب أن دواعى التجرد فيها أوسع من نوازع الانحياز إلى هذا الرأى أو ذاك أو هذه المجموعـة أو تلك ، فأنا أكتبها وقد تجاوزت بحمد الله الخامسـة والستين من عمرى ، وبعد أن انتهيت من أداء رسالتى العامة ، ولا مطمع لى الآن . إلا ذلك الشعور بالسعادة الذى يستشعره الشاهد عندما يقرأ فى عيون سامعيه «لقد كان الرجل شاهد صدق» ، وهذا ما أسعى إليه ، ويعمق من التزامى بالحقيقة ، والحقيقـة وحدها بقدر ما تطيق القدرة على التركيـز والتشخيص والتحليل ، وما توفيقى إلا بالله » .

(٥)

أما المذكـرات نفسها فقد قسمهـا المؤلـف إلى ثلاثـة فصول الفصل الأول عن أحداث ينـاير ١٩٧٧ والثانى عن مؤامرة أكتوبر ١٩٨١ والفصل الثالـث عن تجربته كوزير للداخلية وللحكم المحلى وكعضو فى مجلس الوزراء وكعضو بارز بين كبار رجال الدولة .

على أن أهم ما يميز هذا الكتاب هو روح البحث الذى تدفعه إلى أن يثْبت كل ما يقول بالدليل وأن يتطرق من الفكرة إلى الفكـرة المنطقية التى تستتبعها ولا يقفز أبداً إلى أيـة استنتاجات ، ويحرص المؤلف على أن يقارن بين البدائل أو النتائج المختلفة بالنسبـة المئوية ، ولا أريد أن أفيض فى الثناء على المؤلف فى هذا الصدد فإن كتابه فى حد ذاته مفخرة لكل ضابط شرطة من هذه الزاوية .

إنما أحب أن أشير إلى أن المؤلف قد أكثر من الإشارة إلى عدد محدود من المصادر التى تناولت التاريخ المصرى المعاصر ، وليس فى هذا ما يُؤخذ عليه فيكفى أنه اعتمد على مذكرات الدكتور هيكل باشا وعلى كتاب طـارق البشرى المهم فى تطور الحركـة السياسيـة المصرية ، وقـد كانت نفسى تسـول لى أن انتقد المؤلف فى أنه نقـل فقرة من كتاب لعبـد الرحمن الـرافعى فلم ينقلها عنـه مباشرة وإنما نقلهـا عن طارق البشرى [ص ٢٠٧] ، فـذلك أمـر لا يتقبله الأكـاديميـون الـذين أشرف بالانتماء إليهم ، خـاصـة أن مؤلفات عبد الرحمن الرافعى ليست عسيرة ولا بعيدة التناول ، ولكنى فى الواقع وجدتنى أتراجع عن أن انتقـده فى هذا المجـال لا لسبب إلا لأنها مـذكرات وليسـت رسالـة للـدكتوراه أو الماجستير ، بيـد أنى راجعت نفسى مرة ثانية لأعرف السبب الذى دفعنى للتحامل على المؤلف فوجدت أن هذا السبب كان هو الجو العلمى الـذى فرضـه المؤلف علينا وعلى نفسـه فى مؤلفه القيم ، ولابـد أن أذكر هنـا أيضاً أن اللواء حسن أبـو باشا طالعنـا بآراء للاستاذ محمد زكـى عبد القادر نشرها فى ينـاير ١٩٥٠ فى الأهرام ، ويبدو أن هـذه الآراء كانت فى ذاكرتـه منذ كان ضـابطاً شاباً ، فرجع إلى الصحف ونقلها لنـا على هذا النحو الـذى تطالعـه [فى ص ٢٠٦] كذلك فقد استعـان مؤلف المذكـرات بآراء الأمـام الأكبر فضيلة الشيخ جاد الحق على جـاد الحق فى الرد على الفريضـة الغائبـة وبكتاب المستشار محمـد سعيد العشماوى معالم الإسلام ، وعلى صعيد ثالث فإن اللـواء حسن أبو باشا يسجل بكل فخر الشهـادة التى شهد له بها الكاتب العظيم نجيب محفوظ عقب انتخابات ١٩٨٤ ويوردها بنصها كما كتبها نجيب محفوظ فى أكتوبر ١٩٨٣ حيث ختمهـا بقوله : «واليـوم يقوم على رأس الـوزارة رجل واسع الإدراك ، نبيل المقـاصد ،

عامر القلب ، يحب الوطن والديمقراطية وحقوق الإنسان ، وقد وعد وتعهد ، ثم صدق الوعد والتعهد ، وأول الغيث قطرة ثم ينهمر ». كما يورد شهادة المغفور له الشيخ أحمد حسن الباقورى فى ١٩٨٤ وعلى مدى صفحة [١٥٦ وما بعدها] يورد لنا المؤلف آراء قيمة لعدد من الصحفيين من مختلف الاتجاهات . ومنهم الأساتذة مصطفى أمين ومصطفى شردى وفيليب جلاب وجريدة الأهالى .

كذلك فقد كان صاحب المذكرات حريصاً على أن يُضمن كتابه (صفحة ١٨٩ وما بعدها) نص الحوار الذى دار بينه وبين الاستاذ فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد والذى نشرته المصور فى سبتمبر ١٩٨٣ وتصل الأمانة باللواء حسن أبو باشا إلى حد أنه لا يكتفى بنشر الحوار كما نشرته مجلة المصور . بل يورد أيضاً نص خطاب من الاستاذ فؤاد سراج الدين إلى الأستاذ مكرم محمد أحمد متضمناً بعض الملاحظات على الرد الذى نشرته المجلة .

وعلى مدى الصفحات ٢٤٢ - ٢٤٤ ينقل لنا اللواء حسن أبو باشا تعليقات الصحافة العربية والأجنبية حول نتائج انتخابات ١٩٨٤ وإشادتها بدور الشرطة فى إدارة هذه المعركة .

(٦)

وأظن أن الأوان قد آن لنقرأ معاً كثيراً من فقرات هذا الكتاب القيم ، فى الفصل الأول يتحدث المؤلف عن أحداث يناير ١٩٧٧ وينحاز المؤلف إلى الرأى القائل بأن الرئيس السادات كان مخطئاً فى وصفها بأنها انتفاضة حرامية ، ويستعرض حسن أبو باشا آراء بعض الكتاب فى أحداث يناير ١٩٧٧ ولكنه سرعان ما ينتقل بنا إلى جوانب أهم فى هذه المسألة حين يُقدم خلاصة فكره عن هذه الأحداث وما سبقها فمثلاً يتعمق المؤلف دراسة موقف الماركسيين من ثورة يوليو ، ويقف عند أحداث ١٩٦٨ وينهى إلينا ما توصل إليه فى ذلك الوقت فيقول : «وكنت فى ذلك الوقت أشغل موقعاً فى جهاز أمن الدولة يدخل ضمن مسئولياته بحث خلفيات مثل هذه الأمور التى تتصل بأمن الدولة ، وكان من المفاجآت التى لفتت النظر أن كثيراً من العناصر الماركسية هى التى كان لها الدور القيادى فى تفجير الموقف الطلابى على النحو الذى سارت عليه الأمور فى تلك التظاهرات ، وأذكر أن من بين أهم الاستخلاصات التى برزت أمامى وأكدت عليها فى تقريرى النهائى عن أبعاد هذه التظاهرات ، أن الزعامات التى قادتها استهدفت من بين ما استهدفته من قيادة هذه التظاهرات ، كسر حاجز الخوف بين جموع الطلاب من مثل هذه التحركات الجماعية التى كانت الأولى من نوعها تقريباً ، إذا استثنينا تلك الإضرابات العمالية التى حدثت فى بداية الثورة بمنطقة كفر الدوار وأعدم فيها اثنان من العمال الماركسيين ، وكان لافتاً للنظر أيضاً أن غالبية هذه العناصر الماركسية كانت منخرطة فى منظمة الشباب والتنظيم الطليعى السرى الذى تشكل فى مرحلة الستينيات كجناح كادرى عقائدى لتنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى ».

ثم يذكر لنا المؤلف أن التنظيم الطليعى ومنظمة الشباب فى أحداث ١٩٧١ «كانا أعجز من أن يشكلا أى خطورة على المستوى الجماهيرى العام فى تلك اللحظات الحرجة التى بدأت بالقبض على مجموعة القيادات السياسية ومعهم عدد من قيادات الاتحاد الاشتراكى وتنظيمه الطليعى السرى» .

وهنا يروى المؤلف ما اعتراه هو وزملاءه من دهشة حين طالعوا وثائق التنظيم الطليعى التى وقعت فى أيديهم ، وكأنه ينبئنا فى سلاسة ونعومة وصمت عن تميزه عمن سبقوه من ضباط الشرطة الوزراء . وذلك حيث يقول : «ومن المفارقات أنه بعد ضبط كثير من المستندات المتعلقة بالتنظيم الطليعى لدى بعض العناصر التى تم ضبطها خلال تلك الفترة ، أن من بين أعضاء هذا التنظيم كثيراً من العناصر السياسية المرموقة التى لمعت فى عصر الرئيس الراحل السادات ، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر أسماء المرحومين ممدوح سالم وفؤاد محيى الدين رئيسى الوزراء السابقين والسيد نبوى إسماعيل وزير الداخلية الأسبق ، ومجموعة محدودة من ضباط الشرطة ، أذكر أنها كانت موضع دهشة بيننا فى جهاز أمن الدولة ، فلم نكن نتصور أن التنظيم الطليعى - وهو بمثابة نواة حزبية كادرية - يمكن أن يمتد إلى جهاز الأمن الذى يأتى فى مقدمة تقاليده أنه جهاز قومى يحمى الشرعية ويؤكد سيادة القانون ولا ينخرط فى أعمال سياسية أو حزبية » .

(٧)

وعلى مدى صفحات طويلة بعد هذا يروى لنا أبو باشا قصة اعتصام الطلاب الماركسيين فى ميدان التحرير فى منتصف عام ١٩٧٢ ومادار من مناقشات بينه (كنائب لمدير مباحث أمن الدولة) وبين المدير اللواء السيد فهمى (وزير الداخلية بعد ذلك) ، وما أشار به من ضرورة التعامل الذكى مع هؤلاء الطلاب ، ويخلص المؤلف إلى أن يقرر أن القدرة الحركية للعناصر الماركسية فى المجال الطلابى كانت تتجاوز بكثير قدرة الاتحاد الاشتراكى .

وسرعان ما يتناول المؤلف دور المحافظ السابق محمد عثمان إسماعيل من خلال الاتحاد الاشتراكى فى ظهور الجماعات الإسلامية فى المجال الطلابى ويروى حسن أبو باشا فيقول : «ولقد ركزت أمانة تنظيم الاتحاد الاشتراكى بعد ذلك على دعم تلك الجماعات الإسلامية التى بدأ يتوالى إنشاؤها فى الكليات الجامعية المختلفة ، بجميع الإمكانات والأساليب ، بل كانت تدفعها إلى الصدام مع العناصر الماركسية لدى أى مناسبة يتاح لها فيها أن تختلق مثل هذا الصدام ، وأذكر أن أحد قيادات أمانة التنظيم اتصل ذات يوم تليفونياً بمدير مباحث أمن الدولة المرحوم اللواء سيد فهمى وطلب منه المساعدة فى تدبير أكبر عدد من سيارات الإسعاف لتكون جاهزة للتحرك السريع إلى جامعة القاهرة ، وكانت الإخطارات قد أشارت إلى أن ثمة تجمعات طلابية فى هذه الجامعة فى صورة تظاهرات داخل الحرم الجامعى . وعندما استفسر مدير الجهاز من تلك القيادة عن السبب فى طلب إعداد هذا العدد الكبير من سيارات الإسعاف ، كانت الإجابة أنها ستنقل الجرحى من الشيوعيين الذين ستسيل دماؤهم (على حد قوله) بعد أن يتصدى لهم أعضاء الجماعات الإسلامية . وكم كان مضمون هذا الاتصال التليفونى مدعاة للتهكم بيننا فى جهاز أمن الدولة ، وإن كان قد أعاد إلى الأذهان تلك الصدامات التى كانت تحدث فى الجامعات قبل ثورة يوليو بين الطلاب الوفديين وبين الطلاب الإخوان ، والتى وصلت فى أوقات متعددة إلى استخدام العصى والأسلحة البيضاء ، بل والقنابل فى بعض الأحيان ، وكان يتفوق فيها فى

الأغلب ذلك الطرف الذى كـان يجيد استخدام القنابل والأسلحة وهو طـرف الإخوان بطبيعة الحال ، ومع ذلك فإن التـوقع الـذى افترضتـه أمـانـة التنظيم بـالاتحاد الاشتراكى عن نتـائج ذلك الصـدام بين العناصر الماركسية وبين أعضاء الجماعات الإسلامية لم يسفر عن أى إصابات وانتهت المسألة بسلام» .

ويعود صاحب هذه المذكرات ليؤكد لنـا أن التنظيمات الماركسية السرية قد أعادت تشكيلاتها السرية كما كـانت وبمسمياتها نفسهـا [ص ٣١] وحين يتناول المؤلف الحديـث عن إنشاء الأحـزاب الثلاثـة لا يفـوتـه أن ينتقـد وجــود اليسـار فى داخل أحـد الأحـزاب الثـلاثــة وخـارج التنظيمات كلهـا فيعقب بالقـول : «ولكن الذى يعنينا هنـا أن أحد الأحزاب الثلاثـة التى تولدت عن المنـابر الثلاثـة التى كانت قائمـة ، هو حـزب التجمع الوحـدوى التقدمى ، وكـان منذ البـداية يضم فى أكثـريته التيـار الماركسى متحالفاً معه جناح من التيار الناصرى ، والظـاهرة الهامة التى تلفت النظر أنه مع تشكيل حزب شرعى يضم التيار الماركسى ، فإن التنظيمات السرية لهذا التيار التى تعمل خـارج إطار الشرعية ظلت قائمة كما هى ، بل إن كثيراً من عناصر هذه التنظيمات انضموا إلى عضوية الحزب مع استمرارهم فى الوقت نفسه كأعضاء فى تلك التنظيمات السرية» .

(٨)

وفى بداية فصل فرعى جـديد يحدثنـا المؤلف عن دوره المبكر عقب هـزيمة ١٩٦٧ فى كتـابة تقـرير عُرض على عبد الناصر يلفت نظر الدولة إلى أهميـة الاهتمام بالأحوال المعيشية للمواطنين لتحقيق درجة مناسبـة من التـوازن النفسى لهم ، ويؤكـد اللواء حسن أبـو باشـا أن عبد النـاصر قد أخـذ بالتقـرير . وكافأهـم عليه ، ويعلن حسن أبو بـاشا فى سعـادة أن تظاهـرات ٦٨ قد خلت من أى شعـارات تنتقد الجانب المعيشى ، وهو بهذا يـؤكد أهمية العـامل الاقتصادى فى التمهيد لأحداث ١٩٧٧ ويعـدد اللواء حسن أبو باشا على مدى صفحات ليست بالقليلة عوامل الإحباط والإثارة فى ١٩٧٧ ، وانتشار ظاهرة أغنياء الحرب ، وعوامل ارتفاع الأسعار . . إلخ)

ويروى صـاحب المذكرات أن أحـداث ينايـر ١٩٧٧ لم تكن مفاجـأة لجهاز أمن الـدولة الـذى أعد مذكرة شـاملة فى ٢٧/ ١٢/ ١٩٧٦ وهو يروى فيقـول : «أعدت مذكرة شـاملة فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٦ بتفصيـلات هذا الموضـوع من حيث التخطيط لتفجير الموقف والمنطلقـات التى ستحدد سـاعة الصفـر للتنفيذ وانتهت الدراسـة إلى أهمية إجهاض هذا المخطط فى وقت مبكر ، وفيما يتصل بالمسئـولية الأمنية اقترح ضبط ٦٧ شخصاً من القيادات المسئولـة فى ذلك التنظيم السرى والضالعين فى تدبير هذا المخطط على مستوى الجمهورية وتقـديمهم إلى النيابة العامة ، وأرسلت تلك الـدراسة بهذه المقترحات إلى وزير الداخلية ، وكان المرحوم اللواء سيد فهمى فى ذلك الوقت . وبعد حوالى أربعة أيام أعيدت المذكرة من مكتب وزير الداخلية دون التأشير عليها بأى رأى سـواء من حيث الموافقة على ماورد بها من اقتراحات أمنيـة ، أو ما يشير إلى أن منطلقـات ذلك التخطيط فيما يتعلق بـالموازنـة العـامة للـدولـة لن تشمل أى قرارات تمس الجانب المعيشى للمواطنين . ونظراً لما كان واضحـاً تماماً من خطورة هذا التخطيط فى ظل

تفاعـلات سلبية كثيرة تم رصـدها ، فقد أعـدت الاتصال تليفـونياً بوزيـر الداخلية ونـاقشته ثـانية فى مضمون هذه الدراسـة وأهمية اتخاذ قرار بشأن ما ورد بها من مقترحات واتفق على إعادة الـدراسة ثانية إليه لدراستها».

«ومضى بعد ذلك يومان وأعيدت المذكرة ثانياً من مكتب وزير الداخلية مؤشرا عليها بتلك العبارة «التوجيه هو عدم ضبط شيوعيين فى هذه المرحلة ، ويُكتفى بالمتابعة » ، ثم فهمت بعد ذلك بوقت قليل أن الموضوع عُـرض على رئيس الوزراء وأن مـرجع هذا التـوجيه أنـه كانت تتم فى ذلك الـوقت عملية مراجعة لجدولة الديون مع الاتحاد السوفييتى، وأذكر أننى علقت فى ذلك الوقت بما معناه ؛ وما علاقة ذلك بأشخاص مصريين يدبرون للخروج على القانون وأعترف أن التبرير لم يكن مقنعاً لى».

وهكذا يتضح لنا بجلاء شديد أن العوامل التى تتحكم فى صاحب القرار فى مصر لم تكن بالسهولة التى نتصورها اليوم فهؤلاء ثلاثة : وزير داخلية سابق : ممدوح سالم رئيس الوزارة ، ووزير حالى : سيد فهمى، ووزير لاحق : اللواء حسن أبـو باشا مدير أمن الـدولة لا ينقصهم الحس الأمنى بالطبع ولكن القرار يصدر على غير ما يعتقدون لأسباب أخرى .

ويقول صاحب الـذكريات بعد قليل : « لم يكن أمـامنا بعد هذا القـرار، إلا الاستمرار فى عمليات المتابعـة الأمنية العاديـة ، ولكننى انتهزت فرصـة حديث صحفى معى أجـراه أحد المحررين بجـريدة «الأهـــرام» فى الأسـبوع الأول من شهـر ينايـر ١٩٧٧ وتعمدت أن أشير فيـه إلى أن أجهزة الأمن على علم بما يدبره البعض لـلإخلال باستقرار الجبهة الداخلية ، استثماراً لبعض المشكـلات التى تعانى منها الجماهير ، وكان فى خلفية تفكيرى فى تلك اللحظة ذلك المخطـط الذى يدبره ذلك التنظيم السرى ، فى محاولة إلى دفع قياداته وغيره من جبهات أخرى تعمل خـــارج إطار الشرعيـة والقانون للتراجع عن أى محاولات تدبر للإخلال بالاستقرار العام ».

«ثم تأتى المفارقة الأخيرة فى ذلك الوقت ، متمثلة فى بعض البيانات التى نشرتها الصحف قبل بداية الأحداث بأيام قلائل والتى أعطت مؤشرات بأن قرارات تتصل بالسيطرة على الأسعار ستصدر خلال أيام قـلائل ، بما أوحى ثانياً إلى الجماهير بأن الموضـوع بأكمله تحت السيطرة الكـاملة للحكومـة فعلاً . ولكن الحقيقة كـانت غير ذلك تماماً ، فقد كـانت القرارات قد أعدت على وجـه اليقين ، وكان التفكير كيف تصدر، ويبدو أنه انتهى أخيراً لكى يتم ذلك بأسلوب الصدمة» .

ويروى حسن أبو بـاشا تفصيلات هامة عن تطور الأحـداث فى ١٧ و١٨ يناير ينبغى لكل من يحب دراسة تاريخنـا أن يقرأها بالتفصيل ولكن الـذى لابد لنا أن نطلع القارىء عليـه فى هذا الفصل هو تلك الفقرة التى يروى بها أبـو باشا نجاح أمن الدولة فى تحقيق السيطـرة على الأحداث وذلك حيث يقول : «ولقد دارت مناقشة مستفيضة بين وزير الداخلية المرحوم اللواء سيد فهمى وبينى حول هذا الإجراء ، وكـان المنطق الذى حكـم المناقشـة أن الاعتبـارات الأمنية التى تتعلق بتـأمين الوطن فى لحظـات الخطر الشامل ، لابد من أن تتسع إلى المدى الذى يضمن الإحـاطة بجميع العوامل والمؤثرات التى تعمل عن

عمد لتصعيد حالة الخطر والوصول بها إلى أقصى مدى من التداعيات ، ومن البديهى والمنطقى فى مثل هذه الظروف أن تختلف طبيعة الإجراءات الأمنية عن مثيلاتها التى تتخذ فى الظروف العادية فى مواجهة حالات فردية أو محدودة التأثير من حيث النطاق المكانى ، أو احتمالات التداعيات، ومن هذا المنطلق فقد تطلبت الاعتبارات الأمنية للحد من التداعيات ، ومن الخسائر البشرية والمادية ، ضرورة اتخاذ قرار فورى لتتسع دائرته وتشمل ضبط حوالى ٣٠٠ شخص من عناصر التنظيمات الشيوعية المختلفة الذين أشارت متابعات سابقة على الأحداث وأثناءها أن لهم دوراً بارزاً فى محاولات تصعيد الموقف ، ولقد نفذ هذا القرار الفورى أثناء فترة حظر التجوال مساء يوم ١٩ يناير واتخذت الإجراءات القانونية لعرض مَنْ تم ضبطهم على النيابة العامة ، والملاحظة التى يجدر تسجيلها الآن أنه بداية من صباح يوم ٢٠ يناير ، لم يقع حادث تظاهر واحد على مستوى الجمهورية ا ، وأعتقد أنه لا مجال لأى تعليق آخر أكثر من ذلك!!! ، فقد حوصرت عناصر التفجير ولم يعد فى مقدورها إلقاء مزيد من عيدان اللهب!! . ولكننى فقط أعود هنا لكى أذكر بتلك الوثيقة التى أشرت إليها فى صدر هذا الفصل والتى ضبطت لدى أحد القيادات الهامة فى تنظيم حزب العمال الشيوعى (قدمت إلى النيابة العامة) وكانت تتضمن تحليلاً عن أسباب فشل أحداث يناير فى الوصول إلى غايتها ، وأرجعه إلى عدم تقدير مدى قابلية المواطن المصرى لمواصلة أسلوب حرب العصابات بالشوارع والأزقة ، وإلى إغفال أهمية اختراق قوات الشرطة من رجال الأمن المركزى ومعهم صغار الضباط من العاملين بأجهزة الأمن والقوات المسلحة » .

(٩)

ويتحدث صاحب المذكرات بعد هذا عن «ظلال التطورات اللاحقة» فيروى لنا اندهاش الوزير سيد فهمى حين علم بخروجه من الوزارة مع أنه أدى واجبه ، ثم يروى بعض ما دار فى بعض الاجتماعات ومنها أنه «فى أعقاب التشكيل الوزارى الجديد ، وفى اجتماع مع اللواء نبوى اسماعيل الذى عين نائباً لوزير الداخلية للأمن فى ذلك التعديل ، حرص أن يذكر فى بداية الاجتماع أن تحقيقاً سيتم لتحديد المسئوليات عما وقع من أحداث ، وكان الرد أننى أتمنى أن يتم فعلاً هذا التحقيق حتى تتضح الحقائق كاملة ، وحتى نضع أيدينا على جميع سلبيات ما حدث سياسياً وأمنياً ، ولكن بطبيعة الحال فإن شيئاً من ذلك لم يتم على وجه الإطلاق » .

كما يروى لقاءه بممدوح سالم وكيف أن سيد فهمى كان كبش الفداء الذى توارت خلفه جميع الأخطاء السياسية والتنفيذية !! ثم يختم حسن أبو باشا الفصل الأول ببعض نقاط يعقب بها على حكم القضاء الذى برأ المتهمين فى أحداث يناير ١٩٧٧ .

(١٠)

وعلى مدى الصفحات الأولى من الفصل الثانى (ص٦٣ - ٧١) يتناول حسن أبو باشا باقتدار وموضوعية شديدين خلفيات نشأة الإرهاب فى مصر من وجهة نظر رجل أمن دولة . ثم يخصص فصلاً فرعياً آخر للحديث عن الثورة والإخوان ولعبة التوازنات السياسية ، ويروى اللواء حسن أبو باشا

واقعة فى غاية الأهمية عن لقاء عقدته الثورة فى الحوامدية فى عام ١٩٥٣ وهتاف الإخوان أمام عبد الناصر الذى لم يكن معروفاً بعد ، ومدى الغيظ الذى انتاب عبد الناصر حتى جعله يقول : «أيها الإخوان لا تكونوا كالببغاء تردد ما لا تعى» كما يروى حسن أبو باشا بعد ذلك ذكرياته الأمنية عن حادث اغتيال عبد الناصر فى المنشية (١٩٥٤) ثم عن أحداث ١٩٦٥ . وبعد أن يتحدث المؤلف عن دور الإخوان المسلمين على الساحة الداخلية وعن نشأة التنظيم الدولى للإخوان المسلمين ، فإنه يحدثنا بانتقاد واضح لتفكير الرئيس السادات فى تكرار لعبة التوازنات واستغلال الإخوان فيقول «وبعد ولاية الرئيس السادات فى نهاية عام ١٩٧٠ حدث تحول هام وتاريخى فى موقف نظام الحكم من التيار الدينى السياسى ويكاد التاريخ يعيد نفسه ، فكما حدث فى بداية ثورة يوليو عندما دعت اعتبارات التوازن السياسى الثورة إلى ذلك الالتقاء المرحلى مع جماعة الإخوان لكى تكون سنداً شعبياً لها فى أولى مراحلها ، فقد تصور الرئيس الراحل السادات أنه يمكن أن يلعب نفس اللعبة مرة أخرى ، ومع أنه عاصر خلفيات ذلك الصدام السياسى بين الثورة وجماعة الإخوان وأطلع على تفصيلاته ، بل شارك فى محاكمات قيادات الإخوان عام ١٩٥٤ ، فإنه وقع بدوره تحت تأثير ذلك الوهم فى لعبة التوازنات السياسية عندما يلجأ الحاكم إلى ضرب قوى سياسية بقوى أخرى تختلف معها فى الفكر والمنهج تصوراً بأن ذلك يمكن أن يؤدى إلى نوع من التوازن السياسى الذى يحقق له استقراراً فى الوضع السياسى العام» .

ويروى المؤلف ذكرياته عن الأحداث التى شهدتها السبعينات بعد عودة الإخوان وظهور المتطرفين ، ويعترف حسن أبو باشا فى صفحة ٨٣ بأن حادث الفنية العسكرية كان مفاجأة لأجهزة الأمن ولم يكن متوفراً عنه قبل وقوعه معلومات كافية . . ويعترف اللواء حسن أبو باشا أيضاً فى صفحة ٨٤ بأن معلومات أجهزة الأمن عن حزب التحرير الإسلامى غير كافية حتى الآن .

ويسجل صاحب الذكريات لنفسه ولجهاز أمن الدولة أنه نبه كثيراً إلى خطورة جماعة التكفير والهجرة وأنه أدلى بحديث لمجلة أكتوبر فى ١٢ ديسمبر ١٩٧٦ قال فيه بالنص : «الأجراس تنذر وتدق بشدة ، لتصل إلى آذان العلماء من رجال الدين والاجتماع والفكر والتربية والإعلام ، ليتصدوا لهذه الظاهرة الخطيرة ، إنه سرطان يسرى بسرعة ، وعلاجه دينى ونفسى واجتماعى وإعلامى ، ويجب أن تعقد ندوات واسعة تذاع بالتليفزيون والإذاعة وتنشر بالصحف ، ليكون حواراً موسعاً يحضره علماء الدين ورجال التربية ورجال الاجتماع والأطباء النفسيون باعتبارها ظاهرة لها أبعاد نفسية ، لأن جميع أعضاء الجماعة أصبحوا مسلوبى الإرادة ويتكلمون بلسان رئيسهم ، وكل ذلك يرجع إلى القصور الشديد من جانب الأجهزة المعنية فى الدولة ، وزارة الأوقاف والأزهر ، والدعوة الدينية ، وجميع أجهزة الإعلام إذ إنها لابد أن تخصص برامج دورية لعلاج هذه الظاهرة وغيرها» .

ويفيض حسن أبو باشا فى الحديث عن جذور التطرف وعلاقته بجماعة الإخوان المسلمين إلى أن يتهم هذه الجماعة صراحة وعلانية وهو يتساءل فى ص ٨٩ : «فلماذا لم تقف جماعة الإخوان وهى الأقدم

والأكثر عـدداً وانتشاراً والأقوى اقتصادياً ، والأكثر خبرة فى عمليات الأجهـزة السرية وأعمال العنف والإرهاب ، لماذا لم تقف موقفاً حاسماً من هذه الجماعات ؟ لقد كان موقفها فى حقيقة الأمر موقفاً زئبقياً منذ بدأت تلك العمليات خـلال عام ٧٣ وما تلاه حتى عام ١٩٨١ ، وكان ذلك سببـاً فى صدامها مرة أخرى مع الرئيس الراحل عنـدما قرر اعتقال عدد من قياداتها ، وفى مقـدمتهم مرشد الجماعة ضمن من تقـرر تطبيق قرارات سبتمبر عليهـم ، ولكن التساؤل مـازال قـائماً ، هل بـدأت الجماعة تنظـر إلى تلك الجماعات المتطـرفة التى تخصصت فى عمليات العنـف والإرهاب على أنها بمثابـة بديل مرحلى لجهـازها السرى السـابق ؟ ولماذا يتصادف أن تكـون قيادات هـذه الجماعـات ممن لهم انتماء إخوانى سـابق ؟ هل يحرثون الأرض للجماعة الأم ؟ هى كلها تساؤلات مازالت تحتاج إلى إجـابة وإن كانت هناك إجابة تردد من وقت لآخر على لسان جماعة الإخوان أن أعيدوا لنا الشرعية كحزب سياسى ونحن كفيلون باحتواء كل ذلك !! » كما يتحدث حسن أبو باشا عن جذور الفتنة الطائفية على مدى الصفحتين [٩٠ - ٩١] .

(١١)

ويجاهر صـاحب هذه المذكرات برأى واضح وصريح لـه أدلته القوية حـول علاقة أحداث أكتـوبر ١٩٨١ بأحـداث سبتمبر ١٩٨١ ، وهو رأى ينبغى احترامـه خاصة وأن مـؤلف هذه المذكـرات لم يكن مشاركاً فى رسم سياسة سبتمبر ١٩٨١ فهو قد ترك منصب مدير أمن الدولة إلى منصب آخر ولكن هذا لا يمنعه من الإنصاف والبعـد عن استغلال الظروف للإساءة إلى مَنْ خلفوه ثم خلفهم هـو بالعودة إلى مكانـه فيقول : «ليس صحيحاً على وجه الإطـلاق أن مؤامرة أكتـوبر التى بدأت بحادث المنصـة كانت نتيجة قـرارات سبتمبر ، فقد ثبت بـاليقين بعد السيطرة على الموقف الأمنـى عقب تلك الأحداث ، أن تدبير هذه المؤامرة والتخطيط لحلقاتها لم يكونا وليدى اللحظة بعد صدور هذه القرارات وإنما تم التدبير والتخطيط قبل ذلك بعام على الأقل ، واستعدت قيادات وعناصر تنظيم الجهـاد لساعة الصفر ، خلال تلك الفترة من حيث الإعداد التنظيمى والتثقيف الفكرى ثم الإعـداد المادى من خلال تخزين الأسلحة بأنواعهـا والمفرقعات بشتى أشكـالها والتدريب عليها فى أمـاكن مختلفة من المحافظـات ، وقد ثبت كل ذلك من خلال عمليات الضبط التى تمت والتحقيقات التى أجرتها النيـابة العامة ثم من خلال تحقيقات محكمة أمن الدولة العليا على النحو الذى سيشار إليه فيما بعد » .

ويُورد حسن أبو باشا واقعة هامة تدل على مدى القصور الأمنى الذى وصل إليه الحال فى آخر عهد السادات فيروى «فى أوائل النصف الثانى من سبتمبر تقدم مواطن ذكر أنه يعمل سائق تاكسى إلى مكتب اللواء حسين السماحى مدير الأمن العام فى ذلك الوقت ، وأبلغ بأن أشخاصاً آخرين قد سعوا إلى ضمه لتنظيم سرى يسعى إلى الحصـول على أسلحة وأنهم طلبـوا منه محاولـة تدبير بعض المدافع الـرشاشـة . واتصل بى مدير الأمن العام تليفونياً ، وكنت فى ذلك الـوقت أشغل منصب مساعد أول الوزير للأمن العام ، وذكر تفصيلات البـلاغ ونظراً لأهمية مضمونه فقد طلبت من مـدير الأمن العام أن يرسل المُبلّغ بصحبة أحد الضبـاط لمدير مباحث أمن الدولـة وأن يتصل فى نفس الوقت بوزير الـداخلية ويحيطه علماً بموضـوع البلاغ وما اتخذ من إجراء ، وقـد أجرى جهاز مبـاحث أمن الدولة بعد ذلك إجـراءات فنية

لفحص الموضوع وتمكن من تحديد شخصية الشخص الذى طلب تدبير هذه الأسلحة من المُبلّغ ، ومن خلال هـذا الشخص اكتشف صلته بـالعقيد عبـود الزمر الضـابط بالمخـابرات الحربيـة فى ذلك الوقت والذى تمكن من الهرب فـور شعوره بـاكتشاف أمره ، ولعلنـا نذكـر تلك العبارة التى وجههـا الرئيس الراحل فى خطـابه يـوم ٢٨ سبتمبر المذاع على الهواء فى مؤتمر الحزب الوطنى عنـدما قـال «الضابط اللى هربان وهو سامعنى دلوقت أحسن له يقدم نفسه» .

(١٢)

ويؤكد صاحب المذكرات فى صفحة ٧٧ ما تناقلته الإشاعات من أنه أزيح عن أمن الدولة إلى الأمن العام فى ١٩٧٧ لسبب واحد هـو ألا يكون بديلاً لوزير الـداخلية كوزير قادم ، ويحكى حسن أبـو باشا الواقعـة بمرارة شديـدة (من دون أن يتعرض لذكر الشـائعات) فى غضون حـديثه عن وقائع ٦ أكتـوبر ١٩٨١ حين أعيـد مرة أخـرى لأمن الدولـة فيقول «وكنت قـد نُقلت من موقعى كمـدير لمبـاحث أمن الدولة قبل ذلك بأربع سنوات خلال شهر يوليـو ١٩٧٧ وكان النقل بالصورة التى تم بها بمثابة صدمة نفسية لى سواء من حيث التوقيـت أو من حيث ملاءمة الموقع الجديد من الناحية الأدبيـة مقارناً بموقعى السابق . وكان واضحاً أن الأمر فى مجمله كان متعلقـاً بحسابات وهمية عن المستقبل السياسى للقيادات العليا بالوزارة ، وابتعدت تماماً منذ ذلك الوقت عن الاتصال بحقل العمل فى الأمن السياسى » .

وفى هذا الكتـاب صفحات مضيئة (صفحة ٩٧ ومـا بعدها) عن دور الشرطـة فى تحقيق الاستقرار عقب اغتيال الرئيس أنور السادات فى ١٩٨١ .

كذلك فقد دفع حسن أبو بـاشا نفسه إلى أن يتبنى (فى كتابه) قضية الضباط الـذين اتهموا بالتعذيب واستطاع أن يـدافع عنهم دفاعـاً مجيداً، ثم ختم هـذا الدفـاع فى [صفحة ١٠٧] بحيثيـات الحكم الذى أصدرته محكمة الجنايات ببراءة جميع الضباط .

ويستعرض المؤلف على مـدى صفحة ١١٠ ومابعـدها حلقـات مؤامرة ١٩٨١ وأسبـاب فشلها ، ويجيد اللواء حسن أبو باشا فى حديثه هذا وفى تقديم تحليلات ممتازة لكل جوانب المشكلة .

(١٣)

كما يقدم صاحب هذه المذكـرات للقارىء فكره الواضح فى الوسائل الكفيلـة بمواجهة الإرهاب ، ويضع أمامنـا مجموعة من الأسئلـة فى صفحة ١٢٧ ثم يبدأ فى الرد على هـذه الأسئلة، ويبدو ذكـاء أبو باشا فى هذا الجانب فى أنـه لم يقدم فروضاً نظرية فحسب، وإنما اتخذ هـذه الفروض مدخلاً إلى الحديث عن سياستـه حين تولى وزارة الداخليـة وبدأ عقـد ندوات الحوار . . وهكذا نجـد أبو باشـا يسارع إلى الحديث عن الدور الـذى أداه ، بل هو يعترف بذلك الإسراع حين يقول فى ص ١٢٩ : «وهنـا لابد أن أسارع لأذكر أن مبدأ الحوار فى إطار ذلك المفهوم لم يكن إلا بداية لمنطق جديد وأسلوب جديد يجب أن يواجه التيار الدينى المتطـرف ، لكى يخرج إلى الساحة العلنية بأسانيده ومنطقه فى مواجهـة أسانيد مماثلة

ومنطق مماثل يطرحه العلماء والفقهاء والمتخصصون فى الدراسات الإسلامية ، بدلاً من تلك الشعارات المبهمة التى تطرح لمجرد التأثير النفسى ، وكان التصور أن الأمر لا يخرج عن احتمال من احتمالين : أين الصواب وأين الخطأ ، أين السند الصحيح وأين السند الباطل ، أين الشعار الذى له بعد دينى صحيح ، وأين الشعار الذى يطرح لمجرد التأثير والاستهلاك؟ ، وهى كلها يجب أن تكون تساؤلات موضع اهتمام كل مسلم يريد أن يعرف دينه ويلم بتعاليمه وقيمه وجوهره دون أى شائبة تستند إليه» ، وكانت البداية عرض الفكرة على عدد من كبار الفقهاء الذين وافقوا على الاضطلاع بها بترحيب كبير ، وكان اقتناعهم جميعاً أنهم يسهمون بعلمهم فى ترشيد الدعوة الإسلامية وتنقيتها من أى تأويل أو سند باطل ، ثم كانت الخطوة التالية بعرض الفكرة على عدد من القيادات التى ضبطت خلال أحداث أكتوبر من تنظيم الجهاد ، وقبل البعض منهم أن يتحاور مع الفقهاء ورفض البعض الآخر ، وبذلك تمت أولى الندوات وحققت نجاحاً ملحوظاً ، من حيث الصراحة المطلقة التى تم الحوار بها ، وعمق الأسانيد التى طرحها العلماء الأفاضل فى مواجهة كثير من الأفكار التى طرحها أعضاء تنظيم الجهاد وبدأت تتوالى ندوات مماثلة حققت بدورها نفس هذا النجاح » .

ويروى حسن أبو باشا كيف تم تسجيل هذه الندوة وكيف فكر فى إذاعتها وكيف ثارت تحفظات عديدة على هذا المبدأ ، ويقول حسن أبو باشا « وكان من المحتم فى ضوء ذلك أن يفصل رئيس الوزراء الدكتور فؤاد محيى الدين فى الموضوع . . وانطلاقاً من ذلك فقد عُرض على سيادته فى عرض خاص بمقر مجلس الوزراء شرائط ندوتين . وسُئل عن انطباعه بعد مشاهدتها ، وكان تعليقه أنه من المهم أن يستمع كل مسلم والشباب بصفة خاصة إلى تلك الحقائق التى تدمغ فى وضوح تام كثيراً من المفاهيم الخاطئة التى تقحم على الفكر الإسلامى الصحيح ، وبدىء بعد ذلك فى عرض تلك الندوات فى برنامج أسبوعى تحت مسمى «ندوة للرأى» . .

ويطالبنا حسن أبو باشا عند تأليف هذا الكتاب (١٩٨٧) بالعودة إلى هذا الأسلوب مع معاودة ظهور الظاهرة بصورة حادة !!

(١٤)

ويحكى صاحب هذه المذكرات كيف علم باختياره وزيراً للداخلية فيقول : «ثم كان التطور الثالث على المسرح السياسى عندما شكلت وزارة جديدة فى أول يناير سنة ١٩٨٢ برئاسة المرحوم الدكتور فؤاد محيى الدين ، وضمت كثيراً من الوجوه الجديدة ، وكانت المفاجأة الأخيرة فى حياتى الوظيفية تنتظرنى مع هذا التشكيل الوزارى الجديد وتنقلنى إلى معترك الحياة السياسية ، فقد علمت ظهر اليوم السابق على إعلان التشكيل الوزارى – من اللواء نبوى اسماعيل وكان هو الذى يشغل منصب وزير الداخلية – بأنه تقرر اختيارى وزيراً للداخلية خلفاً له . وعندما سألت عن أسباب هذا التغيير ، كانت الإجابة بأن اعتبارات داخلية متعددة تحتم ذلك وأنه على اقتناع تام بها » .

ويتحدث حسن أبو باشا عن فهمه لوظيفة وزير الداخلية فيقول : «فوزير الداخلية مسئول عن

متابعة حركة جميع القوى السياسية والتأكد من أنها تسير فى قنواتها الشرعية ولا تتجاوز القوانين التى تحكم المجتمع ، ثم هو مسئول عن جانب هام من العملية الانتخابية ، وهى بدورها من أهم أركان الممارسة الديمقراطية والممارسة الحزبية بصفة عامة ، سواء فى مراحلها الأولى أو مراحلها التالية تحت إشراف السلطة القضائية إلى مرحلة إعلان نتائج الانتخابات ، وفى جميع مراحل اضطلاعه بهذه المسئولية فإن قنوات اتصاله بالقوى السياسية وانسيابها فى إطار من العلاقات الصحية له تأثير كبير على تهدئة المناخ السياسى العام أو خلق جو من التوتر والتعقيدات لا مبرر له » .

(١٥)

ليس فى كتاب حسن أبو باشا إعلان عن خصومة لشخص معين إلا لشخص واحد هو المغفور له الدكتور فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء الذى اختلف معه أبو باشا فى كثير من الجزئيات طيلة عملهما المشترك فى الوزارة ، ومع ذلك فإن حسن أبو باشا يسارع إلى إطراء فؤاد محى الدين والحديث عن مزاياه حيث يقول «وفى نفس الوقت فإننى وقد عملت مع الراحل الدكتور فؤاد محى الدين كرئيس للوزراء وأمين عام للحزب الوطنى أسارع لكى أشهد للرجل بأنه كان رجل دولة من الطراز الأول ، فهو أولاً رجل طاهر عفيف اللفظ ، ثم هو ثانياً رجل سياسة واسع الإدراك وله آفاق السياسى التى تمتد إلى جميع الزوايا المؤثرة فى قضايا المجتمع ، ثم هو كرئيس للوزراء له تلك المقدرة التنفيذية ، التى تنسق بين العمل التنفيذى فى مجالاته وتربط بينه وبين البعد السياسى للواقع الاجتماعى ، ولكنه بالرغم من خبرته فى العمل السياسى الذى مارسه منذ فجر شبابه فى المجال الطلابى ، ثم فى تنظيمات ثورة يوليو ، كانت له تلك الطموحات التى تسعى إلى تطويع الواقع وصولاً إلى تميز سياسى يرتضيه . وكان ذلك هو نموذج الرجل السياسى الذى اختلفت معه فى عدد من القضايا التى لاتتصل بموضوع الانتخاب فقط ، ولا أذكر أن خلافاً آخر قد طرأ على علاقتى به كرئيس للوزراء ، ولا أدعى أننى أمتلك مثل تلك المقدرة السياسية التى كان يتمتع بها ، ولكننى وقد عملت فى حقل الأمن السياسى لفترة طويلة من الزمن عايشت خلالها كثيراً من أحداث المجتمع وقضاياه وكانت الخبرة تؤكد دائماً أن النتائج لا تأتى من فراغ ، وإنما تتراكم التفاعلات لتفرز فى النهاية تلك النتائج ، وكان فى يقينى وقد بدأت ملامح ذلك التغيير ، أن مناط الاستقرار رهين بترسيخ البعد الديمقراطى ، وأن قضية الانتخاب تمثل محوراً أساسياً لهذا البعد » .

ثم يعدد المؤلف قضايا الخلاف بينه وبين الدكتور فؤاد محى الدين ، الأولى حول ترشيحات القوائم والثانية حول دور وزير الداخلية وسنعرض لهذا بعد قليل والثالثة ترشيح وزير الداخلية (أى حسن أبو باشا نفسه) لعضوية مجلس الشعب والرابعة حول موقف البابا شنودة والخامسة وهى النقطة الخلافية التى أشار إليها أحمد بهاء الدين فى المقال الذى نقله عنه حسن أبو باشا

وينبغى لنا أن نطلع القارىء هنا على بعض آراء المؤلف فيما يتعلق بدور وزير الداخلية . يروى حسن أبو باشا فى ص ٢٢٤ فيقول : «وخلال إحدى المقابلات الدورية مع رئيس الوزراء ، فوجئت بالدكتور فؤاد محى الدين يتحدث فى موضوع لم أتخيل للحظة واحدة أنه كان يمكن أن يكون مثار

حديث ، قال : إن أربعة محافظين وثلاثة من رؤساء تحرير الصحف لا يرقى إليهم الشك ، أبلغوه أنهم يلمسون أن الشرطة تقف موقفاً معارضاً من الحزب الوطنى ، يضاف إلى ذلك أنه راجع بيانات وتصريحات وزير الداخلية ، فلم يجد فيها أى إشارة من قريب أو بعيد إلى الحزب الوطنى . ولم يكن من اليسير بطبيعة الحال قبول التصريح الأول المنسوب إلى أربعة محافظين وثلاثة رؤساء تحرير للصحف ، وكان ردى أن الأمر إذا كان على هذه الصورة فمعنى ذلك أننى غير أمين على مسئوليتى ويجب أن أقدم استقالتى من منصبى الوزارى على الفور ، ولكن المناقشة امتدت ليسوى الأمر فى النهاية على اعتبار الموضوع مجرد استنتاج لا يستند إلى أى حقيقة » .

وفيما يتعلق بترشيحه لعضوية مجلس الشعب يحكى صاحب المذكرات فيقول : «ولكننى فيما يتعلق بترشيحى لعضوية مجلس الشعب ، كان هناك قدر كبير من التحفظ من جانبى على هذا الترشيح ، وإذا كانت التقاليد السياسية العالمية لا تحول دون مثل ذلك الترشيح حتى فى أعرق الدول الديمقراطية ، فإن تقديرى المبدئى أننا فى مصر نمر بمرحلة انتقالية فى التحول الديمقراطى ، وأن هذه المرحلة تحتاج إلى ترسيخ حياد الدولة فى العملية الانتخابية ، وفى هذا الإطار فإن ابتعاد وزير الداخلية عن خوض المعركة الانتخابية كمرشح حزبى ، يمكن أن يعزز هذا المفهوم ويؤكد البعد القومى لدوره فى الإشراف على مسار المنافسة الانتخابية » .

وهذا نموذج آخر للخلافات يرويه حسن أبو باشا فيقول : «كانت المفارقة الأخرى أثناء إعلان نتيجة الانتخاب بعد نهايتها ، ولقد انعقد مؤتمر صحفى بمكتب وزير الداخلية للإعلان عن النتائج النهائية ، وتأكيداً للواقعية فى هذه الانتخابات ، فقد عمدت إلى البدء فى إعلان نتائج المحافظات تصاعدياً ، بمعنى إعلان نتيجة الانتخابات فى المحافظات ذات النسبة الأقل ثم ما يليها تصاعدياً حتى آخر المحافظات ، وأذكر أن محافظة دمياط كانت أقل النسب فلم يتجاوز نسبة الحضور فيها ٢٢٪ ، ولذلك كانت هى البداية ، ثم ما يليها . وخلال انعقاد المؤتمر وإعلان النتائج إذا بمدير مكتبى - العميد محمد تعلب - يدخل ويقدم لى مذكرة عاجلة ، كان فحواها أن رئيس الوزراء المرحوم فؤاد محيى الدين ، وكان أميناً عاماً للحزب الوطنى فى نفس الوقت قد اتصل وسأل عن مجموع عدد الحضور ونسبة من أعطوْا منهم صوتهم لصالح الحزب الوطنى ، وطلب أن تعلن النتيجة النهائية على هذا الأساس ، وكان من مؤدى ذلك أن تكون النتيجة النهائية هى ٩٩٪ على أساس أن جميع الحضور فيما عدا عددا ضئيلا من الأصوات الباطلة ، قد صوتوا لصالح الحزب الوطنى الذى لم يكن أمامه قوائم أخرى لأحزاب المعارضة .

ولكن هذا المنطق كان معناه كما يقال فى اللغة العسكرية : «أننا نسير محلك سر» ، فقد كان الهدف تأكيد الواقعية والحيدة فى العملية الانتخابية ، تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية واستجابة لذلك التغيير الذى طرأ على المناخ السياسى الداخلى ، وفى إطار هذا الاقتناع فقد استمر إعلان النتائج بنفس المنطق الذى يترجم حقيقة التفاعل السياسى على الساحة فى هذه الانتخابات ، وكانت النتيجة النهائية فى تلك الانتخابات هى ٥١٪ من مجموع الناخبين المقيدين الذين أدلوا بأصواتهم لصالح الحزب الوطنى الديمقراطى الذى تقدم بمفرده فى هذه الانتخابات ، بعد استبعاد الأصوات الباطلة» .

ويروى حسن أبو باشا أيضاً أنه كان من أنصار الانتخاب الفردى ولكن الآراء تغلبت للقائمة [ص ٢١٨] كما يروى خلافه مع د. فؤاد محيى الدين حول سير المعركة الانتخابية وهو يروى هذا الخلاف تحت عنوان «الكل غير راض» فيذكر أن أحزاب المعارضة لم ترض بسير المعركة ولا نتيجتها ، وكذلك رئيس الحكومة فؤاد محيى الدين ، وقد آثر حسن أبو باشا أن يروى الخلاف على نحو ما كتبه الأستاذ أحمد بهاء الدين فى فبراير ١٩٨٧ أى بعد وفاة الدكتور فؤاد محيى الدين بثلاثين شهراً . . يقول حسن أبو باشا : «ولقد رأيت أن أجعل مدخلى لهذا الموضوع بكلمة للكاتب الكبير أحمد بهاء الدين ـ شفاه الله ـ أوردها فى عموده بعنوان يوميات فى جريدة الأهرام بتاريخ ٨/ ٢/ ١٩٨٧ ونصها الآتى : «كان المرحوم الدكتور فؤاد محيى الدين من أكفأ رؤساء الوزارات وأقدرهم وأطهرهم يداً ، ولكن عيبه كان التعصب الشديد لرأيه والتطرف فى تنفيذ إرادته ، ومن الأشياء التى تعصب لها بشدة قانون الانتخاب الذى تم إلغاؤه (يقصد قانون الانتخاب بالقائمة النسبية الذى صدر عام ٨٤ والذى تم إلغاؤه فى نهاية عام ١٩٨٦ بناء على الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا ، والذى تم على أساسه حل مجلس الشعب السابق على المجلس الحالى فى أوائل عام ١٩٨٧) وغير معارضتى لهذا القانون منذ مولده كتابة ، والتنبيه على عواقبه الخطيرة كانت لى مشاجرات عنيفة فى مكتبه أو على التليفون سمحت بعنفها معرفة شخصية قديمة ، آخر مشاجرة تليفونية كانت قبل إجراء الانتخابات (يقصد انتخابات مايو عام ١٩٨٤) بليلتين اثنتين ، عقب يوميات كتبتها هنا ، وأردت أن أكسر حدته فى النقاش ونحن فى ساعة متأخرة من الليل ، قلت له : هل أنت منزعج من نتائج الانتخابات المقبلة إلى هذا الحد ؟! إننى أعتقد أن الحزب الحاكم سينال ما لا يقل عن ٧٥٪ من المقاعد ، ودون حاجة لكل هذه الألغاز والأشواك والمسامير فى قانون الانتخابات ، وأذهلنى رده الصاعق فقد قال لى بأعلى صوت ، وأنا أعلم كم كان مرهقاً ومريضاً فى آخر الحملة الانتخابية ٧٥٪ بس ؟! ليس أقل من ٩٥٪ ! ، ودهشت ليس لهذا التوقع ولكن لهذه الرغبة ، وقلت له : لقد تناقشنا فى هذا الموضوع كثيراً ، والانتخابات بعد غد ، فلا مجال للجدل الآن ، ولكننى أكرر ما قلته لك فى مكتبك ، إن الاستقرار فى البلاد والتفرغ لما هو أهم من الصراع السياسى لن يتحققا بدون دخول كل الأحزاب السياسية الرسمية على الأقل إلى البرلمان ، وقد حسبت أنه قال لى هذا الرقم ٩٥٪ فى ثورة حماس ، حتى عرفت بعد ذلك أنه ثار فى مجلس الوزراء قبل ذلك على وزير بارز خبير لأنه قال إن تقديره أن الحزب الوطنى سينال ٧٥٪ من المقاعد ! واعتبر هذا انهزامية وانسحب الوزير من قاعة مجلس الوزراء ، لماذا أروى هذه الواقعة الآن ، بعبارة بسيطة أريحونا من تفاصيل قانون الانتخابات وقواعده ، فأنا لا أفهمها والقراء لا يفهمونها والناخبون لايهضمونها ، تكلموا فى السياسة لا فى اللوائح ، الاستقرار السياسى والديمقراطى لن يتحقق إلا بدخول كل الأحزاب ، المعترف بها كخطوة أولى إلى البرلمان ، مادامت هناك أغلبية قادرة على إدارة عجلة الحكم ، هذا ما يمليه بُعد النظر» .

(١٦)

أما آخر فصلين من فصول هذا الكتاب «الحكم المحلى والديمقراطية» و«أزمة الديمقراطية فى مصر» فهما بلاشك من أهم فصول هذا الكتاب وليس فيهما فقرة إلا وتستحق كثيراً من التأمل والتقدير للأفكار التى احتوتها هذه الصفحات الجميلة المعبرة التى لن يختلف اثنان على قيمتها ، بيد أننا فى هذا الفصل قد لا نحتاج إلى استعراضها وقد وصلنا إلى هذه المرحلة من ملل القارىء منا ، ولكنى لا أعتقد أنه سيصيبه الملل ولو لحظة واحدة من قراءة هذا الكتاب العظيم لهذا الوزير العظيم .

ببليوجرافيا

١ ـ « أوراق سياسية ، ٣ أجزاء » ، سيد مرعى ، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٨ ، وهو موضوع الفصل الثانى .

٢ ـ «صفحات من تجربتى» ، لعثمان أحمد عثمان ، المكتب المصرى الحديث، ١٩٨١ ، الطبعة الثالثة ، وهو موضوع الفصل السادس .

٣ ـ «سنوات مع عبد الناصر» ، ضياء الدين داود ، دار الموقف العربى ، وهو موضوع الفصل السابع ١٩٨٤ .

٤ ـ « ما بعد عبد الناصر . . أيام السادات » ، ضياء الدين داود ، دار الموقف العربى ، ١٩٨٦ وهو موضوع الفصل الثامن

٥ ـ « ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الاقتصادى» ، د. عبد الجليل العمرى ، دار الشروق ، ١٩٨٦ ، وهو موضوع الفصل الثالث.

٦ ـ « التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط » ، إسماعيل فهمى ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٦ وهو موضوع الفصل الخامس ، وقد نشر من قبل كمقال فى مجلة عالم الكتاب ، ١٩٨٧ .

٧ ـ « الرأى والرأى الآخر . . كلمات وراء الأحداث » ، للدكتور أحمد خليفة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ ، وهو موضوع الفصل التاسع .

٨ ـ « مذكراتى فى السياسة والثقافة » ، للدكتور ثروت عكاشة ، مكتبة مدبولى، ١٩٨٧ ، وهو موضوع الفصل الرابع ، وقد نشر من قبل كمقال فى مجلة عالم الكتاب ، ١٩٩٠ .

٩ ـ « فى الأمن والسياسة ، مذكرات حسن أبو باشا »، دار الهلال ، ١٩٩٠ ، وهو موضوع الفصل الحادى عشر .

١٠ ـ « كنت وزيراً مع عبد الناصر» ، د. عبد الوهاب البرلسى ، دار المستقبل العربى ، ١٩٩٢، وهو موضوع الفصل العاشر .

١١ ـ « مشاوير العمر» ، كمال حسن على ، دار الشروق ، ١٩٩٤ ، وهو موضوع الفصل الأول ، وقد أعد للنشر فى مجلة عالم الكتاب ، ١٩٩٥ .

كتب للمؤلف

١ - **الدكتور محمد كامل حسين عالماً ومفكراً وأديباً** ،
(الكتاب الفائز بجائزة مجمع اللغة العربية الأولى فى الأدب العربى عام ١٩٧٨) .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٢ - **مشرّفة بين الذرة والذروة**،
[نال عنه المؤلف جائزة الدولة التشجيعية فى أدب التراجم عام ١٩٨٢] .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٨٠

٣ - **كلمات القرآن التى لا نستعملها** (دراسة تطبيقية لنظرية العينات اللفظية) ،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٤ - **يرحمهم الله** (كلمات فى تأبين بعض الشخصيات)
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٥ - **من بين سطور حياتنا الأدبية** (دراسات أدبية)
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٦ - **الدكتور أحمد زكى ، حياته ، وفكره ، وأدبه** .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٧ - **مايسترو العبور المشير أحمد اسماعيل**،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٨ - **سماء العسكرية المصرية الشهيد عبد المنعم رياض**،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، ١٩٨٤ .

٩ - **الدكتور على باشا إبراهيم** ، سلسلة أعلام العرب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

١٠ - **الحلول الجزئية هى الأجدى أحيانا .. مستقبلنا فى مصر**،
دار الأطباء ووكالة الأهرام للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

١١ - **التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة**،
الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

١٢ - **الدكتور سليمان عزمى** ، سلسلة أعلام العرب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ .

١٣ـ **الدكتور نجيب محفوظ** ، سلسلة أعلام العرب ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ .

١٤ـ **دليل الخبرات الطبية القومية** مع مقدمة وافية عن تاريخ وحاضر مؤسسات التعليم الطبى المصرية ،
مركز الإعلام والنشر الطبى ، الجمعية المصرية للأطباء الشبان ، ١٩٨٧ .

١٥ ـ **الصحة والطب والعلاج فى مصر** ،
جامعة الزقازيق ، ١٩٨٧ .

١٦ـ **توفيق الحكيم من العدالة إلى التعادلية** ، المكتبة الثقافية ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

١٧ ـ **رحلات شاب مسلم**،
دار الصحوة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٩

١٨ـ**الببليوجرافيا القومية للطب المصرى** ، الجزء الأول والثانى ١٩٨٩ ،
الجزء الثالث والرابع ١٩٩٠ ، الأجزاء من الخامس وحتى الثامن ١٩٩١ .
الأكاديمية الطبية العسكرية ، وزارة الدفاع ، القاهرة .

١٩ـ**منهج أدباء التنوير فى كتابة تاريخ الأمة الإسلامية**،
رابطة الجامعات الإسلامية ، الرباط ، ١٩٩٠ .
الطبعة الثانية : **أدباء التنوير والتاريخ الإسلامى** ، دار الشروق، ١٩٩٤.

٢٠ ـ **مجلة الثقافة** [١٩٣٩ ـ ١٩٥٢] : **تعريف وفهرسة وتوثيق**،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ .

٢١ ـ **شمس الأصيل فى أمريكا** (من أدب الرحلات) ،
دار الشروق ، ١٩٩٤ .

٢٢ ـ **أوراق القلب** (رسائل وجدانية) ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

٢٣ ـ **مذكرات وزراء الثورة [دراسة تشريحية تاريخية نقدية لعشر مذكرات سياسية]**
دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

٢٤ ـ **المحافظون** (قوائم كاملة ، وفهارس تفصيلية وأبجدية ، ودراسة لتسلسل وتطور اختيار المحافظين منذ بدء الإدارة المحلية فى ١٩٦٠ وحتى الآن) ،
دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

المحتوى

تقديم ٥

هذا الكتاب ٧

الفصل الأول : مشاوير العمر للمغفور له كمال حسن على ١٥

الفصل الثانى : أوراق سياسة للمهندس سيد مرعى ٣٥

الفصل الثالث : ذكريات اقتصادية للدكتور عبد الجليل العمرى ٤٩

الفصل الرابع : مذكراتى فى السياسة والثقافة للدكتور ثروت عكاشة ٦٣

الفصل الخامس : التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط .

للأستاذ إسماعيل فهمى ٧٩

الفصل السادس : صفحات من تجربتى للمهندس عثمان أحمد عثمان ٨٥

الفصل السابع : سنوات مع عبد الناصر للأستاذ ضياء الدين داود ٩٧

الفصل الثامن : ما بعد عبد الناصر . . أيام والسادات

للأستاذ ضياء الدين داود ١٠٩

الفصل التاسع : الرأى والرأى الآخر كلمات وراء الأحداث للدكتور أحمد خليفة .. ١١٥

الباب العاشر : كنت وزيرا مع عبد الناصر للدكتور عبد الوهاب البرلسى ١٢٩

الباب الحادى عشر : فى الأمن والسياسة مذكرات اللواء حسن أبو باشا ١٤١

القائمة البيبليوجرافية ١٥٧

كتب للمؤلف ١٥٨

المحتويات ١٦٠

رقم الإيداع ١١٣٤٦/ ٩٤

I.S.B.N. 977 - 09 - 0253 - 5

مطابع الشروق

القاهرة ١٦ شارع جواد حسنى ـ هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ ـ فاكس ٣٩٣٤٨١٤

بيروت ص ب ٨٠٦٤ ـ هاتف ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣

مذكرات وزراء الثورة

دكتور محمد الجوادي

عندما يكتب السياسى ذكرياته بعد فترة طويلة من زمن وقوعها ، فإن كتابته تصبح نوعا من التأليف الذى يقوم على التحليل . . ومن هنا يجب أن تخضع كتاباته للمناقشة والنقد ، وهذا ما قام به الصديق الدكتور محمد الجوادى فى استعراضه لذكريات عشرة وزراء من وزراء ثورة يوليو ١٩٥٢ .

أما لماذا اختار الجوادى هؤلاء العشرة دون غيرهم . . فأمر يستطيع القارىء النابه أن يكتشفه . . هل يريد أن يقدم صورة متوازنة من الشهادات . . بين المؤيدين والمعارضين . . بين الذين صنعوا الثورة والذين صنعتهم الثورة . . بين المستفيد من الثورة وبين المجروح منها . . إلى آخر هذه المقابلات بين الاضداد ؟! ربما . . . ولعل اعتذار قارىء الذكريات (الدكتور الجوادى) فى مقدمته لهؤلاء الوزراء العشرة عما قدمه من نقد وتعليق وتعقيب وتحليل وتصحيح وتحقيق ، يؤكد جانبا من مأزق الاعتماد على الذكريات فى التعرف على الحقيقة وإدراك الحق . . حتى لقد أصبحنا أمام حقيقة لها عشرة أوجه .

لقد مارس الدكتور محمد الجوادى بعض النقد لما قرأ ورفض التصديق المطلق لكل ما هو مكتوب . . ولم يكن فاوست جيته . . بل كان لديه ما يقوم به اعوجاج طريق الذكريات عند بعض المتذكرين . . وحسنا فعل . . ولابد أن يفعل غيره حتى لاتُترك مثل هذه الأعمال مطلقة السراح دون ضبطها بمعيار النقد الذى يصُحح الكاتب ويُعلم القارىء ، وتبقى الحقيقة الخالصة أملا منشوداً يسعى إليه الباحثون .

ا . د . عاصم الدسوقى

2001 - 9
الأهرام
AL - AHRAM
١٠